ISSN 1021-6804

المجلد (32) العدد (2) 2017

مؤتة

للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر في

جامعة مؤتة

ISSN 1021-6804

المجلد (32) العدد (2) 2017

مؤتة

للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر في

جامعة مؤتة

رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
(1986/5/201)

رقم الترخيص لدى دائرة المطبوعات والنشر
(3353/15/6)
تاريخ 2003/10/22

* ما ورد في هذا العدد يعبر عن آراء الكتاب أنفسهم ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة مؤتة.

رئيس التحرير

عميد البحث العلمي

الأستاذ الدكتور حسين فلاح الكساسبة

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور حسن الطعاني — الأستاذ جعفـــــر المغربـــي

الأستاذ الدكتور خالد بني حمد — الأستاذ الدكتور مدحت الطراونة

الأستاذ الدكتور علي أبو زمــع — الدكتور علـــي الجعافـــــرة

أمين السر

رزان المبيضين

التدقيق اللغوي

الأستاذ الدكتور خليل الرفوع (اللغة العربية)

الدكتور عاطف الصرايرة (اللغة الإنجليزية)

مديرة المطبوعات

سهام الطراونة

الإشراف

د. محمود نايف قزق

التنضيد والطباعة

عروبة الصرايرة

المتابعة

سلامة الخرشة

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤتة للبحوث والدراسات / سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة ومفهرسة تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة مؤتة

تصدر المجلة مجلداً سنوياً يضم ستة أعداد.

شروط النشر:

1- تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث في التحديد والإحاطة والاستقصاء والتوثيق في العلوم الإنسانية والاجتماعية للباحثين من داخل جامعة مؤتة وخارجها، مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية، ويشترط في البحث ألا يكون قد نُشِرَ أو قدَّم للنشر في أيّ مكانٍ آخر، وأن يوقع الباحث الرئيس خطياً أنموذج (إقرار وتعهد النشر) المدرج ضمن موقع المجلة الإلكتروني http://www.mutah.edu.jo.

2- تخضع البحوث المقدمة للتحكيم المكتوم من قبِل أساتذة مختصين حسب الأصول العلميّة المتبعة في المجلة.

تعليمات النّشر:

1- يُطبع البحث باستخدام البرنامج الحاسوبي (Word) بمسافات مزدوجة بين الأسطر وهوامش 2.5 سم، وعلى وجه واحد من الورقة (A4)، بحيث لا تزيد عدد صفحاته على(35) صفحة وفي حدود (10000) كلمة، ونوع الخط وحجمه (Simplified Arabic 14) للبحوث المطبوعة باللغة العربية، و (Times New Roman 14) للبحوث المطبوعة باللغة الإنجليزية، بما في ذلك الأشكال والرسومات والجداول والهوامش والملاحق، وترسل منه أربع نسخ ورقية ونسخة إلكترونية على قرص مدمج (CD).

2- يُفضل استخدام الأرقام المستخدمة في المشرق العربي (1 2 3) ونظام الوحدات الدولي ومختصرات المصطلحات العلمية المعروفة شريطة أن تُكتب كاملة أوّل مرة ترِدُ في النصّ.

3- أن يكتب ملخصاً للبحث باللغة العربية وآخر بالإنجليزية بما لا يزيد على (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث واسم الباحث (الباحثين) من ثلاثة مقاطع مع العنوان (البريد الإلكتروني) ورقم الهاتف والرتبة العلمية، وتكتب الكلمات الدالة (Keywords) في أسفل صفحة الملخص بما لا يزيد على خمس كلمات بحيث تعبر عن المحتوى الدقيق للمخطوط.

4- أن يُرقم الأشكال والجداول والرسومات والخرائط على التوالي حسب ورودها في البحث، وتُزود بعناوين، ويُشار إلى كل منها بالتسلسل نفسه في متن البحث، وتقدم بأوراق منفصلة.

5- يُشار إلى المصادر والمراجع في علوم التراث والتاريخ والمناهج المشابهة في نهاية البحث وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين. تبدأ بالرقم (1) ولا يعاد إيرادها عند نهاية البحث، ويكون ذكرها للمرة الأولى على النحو الآتي:

الكتب المطبوعة:

اسم شهرة الكاتب متلواً باسمه الأول والثاني وملحقاً بتاريخ وفاته بالتاريخين الهجري والميلادي، واسم الكتاب مكتوباً بالبنط الغامق، عدد أجزاء الكتاب، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر وسنته، ورقم الجزء – إن تعددت الأجزاء – والصفحة. مثال:

الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ/923م)، **تاريخ الرسل والملوك**، 10ج، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف، القاهرة 1995، ج3، ص240. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الطبري، تاريخ.

الكتب المخطوطة:

اسم شهرة الكاتب متلواً باسمه الأول والثاني وملحقاً بتاريخ وفاته بالتاريخين الهجري والميلادي، واسم المخطوط مكتوباً بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال:

الكناني، شافع بن علي (ت730هـ/ 1330م)، **الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور**. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

الدوريات:

اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179–216.

وقائع المؤتمرات وكتب التكريم والكتب التذكارية:

ذكر اسم الكاتب، واسم المقالة موضوعة بين علامتي تنصيص" "، واسم الكِتاَب كاملاً بالبنط الغامق، واسم المحرر أو المحررين إن كانوا غير واحد، ورقم الطبعة، واسم المطبعة والجهة الناشرة، ومكان النشر، وتاريخه، ورقم الصفحة. مثال: الحياري، مصطفى: "توطن القبائل العربية في بلاد جند قنسرين حتى نهاية القرن الرابع الهجري"، في محراب المعرفة: **دراسات مهداة إلى إحسان عباس**، تحرير: إبراهيم السعافين، ط1، دار صادر ودار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص417.

- تكتب الأعلام الأجنبية حين ورودها في البحوث باللغة العربية والإنجليزية بعدها مباشرة محصورة بين قوسين ( ).
- يراعى النظام المتبع في دائرة المعارف الإسلامية عند كتابة الأسماء والمصطلحات العربية بالحروف اللاتينية.
- ترسم الآيات القرآنية بالرسم العثماني بين قوسين مزهرين﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين هلاليين مزدوجين (( )) بعد تخريجها من مظانها.

6– يعتمد توثيق المراجع في العلوم الاجتماعية والمناهج المشابهة أسلوب جمعية علم النفس الأمريكية (APA) .

7– لا تعاد المخطوطات المقدمة للنشر في المجلة إلى أصحابها سواءً قُبلت للنشر أم لم تُقبل كما تحتفظ الهيئة بحقها في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب، وتُعد قراراتها نهائية.

8- عند قبول البحث للنشر، يوقع الباحثون أو الباحث الرئيسي بالنيابة عن زملائه على انتقال جميع حقوق الملكية المتعلقة بالبحث إلى عمادة البحث العلمي في جامعة مؤتة.

9- يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التقويم في حال طلبه سحب البحث ولرغبته في عدم متابعة لإجراءات التقويم.

10- تحتفظ المجلة بحقها في أن تختزل أو تُعيد صياغة بعض الجمل لأغراض الضبط اللغوي ومنهج التحرير.

11- يُهدى إلى الباحث (الباحثين) نسخة واحدة من العدد المنشور فيه البحث و(20) مستلة منه، ويتحمل الباحث (الباحثون) نفقات أي مستلات إضافية.

12- تتم المراسلات جميعها باسم:

رئيس تحرير مجلة مؤتة للبحوث والدراسات

ص.ب (19) الرمز البريدي (61710) مؤتة / الأردن

Tel: (03-2372380) (4963)

Fax. ++962-3-2370706

Email: Darmutah@mutah.edu.jo

http://www.mutah.edu.jo/docs/research.htm

مؤتة للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكّمة ومفهرسة تصدر عن عمادة البحث العلمي –جامعة مؤتة

قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات:

☐ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ☐ سلسلة العلوم الطبيعية والتطبيقية

للمجلد رقم ( ) الاسم :..... العنوان : .....

التاريخ : / / التوقيع :..... .....

طريقة الدفع : ☐ شيك ☐ حوّالة بنكية ☐ حوّالة بريدية

أ – داخل الأردن : للأفراد (9) دنانير أردنية.

للمؤسسات (11) ديناراً أردنياً.

ب– خارج الأردن (للأفراد والمؤسسات): (30) دولاراً أمريكياً.

ج– (2) ديناران للعدد الواحد

د– تُضاف أجرة البريد لهذه الأسعار.

تُملأ هذه القسيمة، وترسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

الأستاذ الدكتور عميد البحث العلمي

ص .ب (19) جامعة مؤتة

الرمز البريدي (61710) مؤتة/ الأردن

Tel: (03-2372380) (6117)

Fax. ++962-3-2370706

Email: **Darmutah@mutah.edu.jo**

http://www.mutah.edu.jo/docs/research.htm

المحتويات

* الذكاء الروحي لدى طلبة جامعة مؤتة وعلاقته بالتديّن 40-13
احمد عبد الله الطراونة، احمد جبريل المطارنة

* اعتراف الخلافة العباسية بقيام الدولة الأيوبية في عام 570هـ/1175م دراسة في علاقة الخلافة بقوى جناحها الغربي في النصف الثاني من القرن 6هـ/12م 88 -41
مضر عدنان طلفاح

* أثر الاتزان الانفعالي على المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية 122 -89
عبد اللطيف عبد الكريم مومني، قاسم محمد خزعلي

* أثر التغير المناخي المحتمل على معدل الأمطار السنوية في جنوب الأردن خلال الفترة من 1983 -2013 160-123
شهد حسني سقاالله، سطام سالم الشقور

* تصنيف معوقات التصدير المدركة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن وأثرها على الأداء التصديري 192-161
علي فلاح الضلاعين

* أثر تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين دراسة ميدانية: في الجامعات الرسمية الأردنية 236-193
راتب ذيب الخرشه

* واقع التطوير المهني للإداريين العاملين في جامعة مؤتة من وجهة نظرهم وتحديد الاحتياجات التدريبية في ضوء ذلك 282 -237
رشا ثلجي الرشايدة، نايل سالم الرشايدة

* التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية 322 -283
أحمد شحدة أبو سرحان

* بيئة الناقد وثقافته وأثرهما في الحكم على الرواة 354- 323
سلطان سند العكايلة، عامر موسى المعايطة

الذكاء الروحي لدى طلبة جامعة مؤتة وعلاقته بالتديّن

أحمد عبد الله الطراونة*

أحمد جبريل المطارنة

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة الذكاء الروحي بالتديّن لدى طلبة جامعة مؤتة، حيث تكونت عينة الدراسة من (426) طالباً وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من طلبة جامعة مؤتة. وبعد تطبيق مقياسي التدين والذكاء الروحي على عينة الدراسة، تبيّن من النتائج عدم وجود فروق في مستوى الذكاء الروحي لدى طلبة الجامعة، تعزى للجنس أو التفاعل بين الجنس والكلية، في حين تبين وجود فروق في مستوى الذكاء الروحي، تعزى للكلية ولصالح طلبة الكليات العلمية، واتضح من النتائج عدم وجود فروق في مستوى التدين لدى طلبة الجامعة، تعزى للجنس أو التفاعل بين الجنس والكلية، في حين تبين من النتائج وجود فروق في مستوى التدين تعزى للكلية، ولصالح طلبة الكليات العلمية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة بين الذكاء الروحي وبين التّدين. وخرجت الدراسة بمجموعةٍ من التوصيات.

الكلمات الدالة: الذكاء الروحي، التديّن، طلبة جامعة مؤتة.

* قسم علم النفس، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2014/8/26م. تاريخ قبول البحث: 2017/1/10م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017 م.

Spiritual Intelligence among Mutah University Students and its Relationship to Religiosity

Ahmad Abdallah Al-Tarawneh

Ahmad Jibreel Al-matarneh

Abstract

The study aimed at identifying the relationship between spiritual intelligence and religiosity among the students of Mutah University.The study sample consisted of 426 male and female students selected by the simple random method. After applying the spiritual intelligence and religiosity instruments on the sample, the results showed no differences in the level of spiritual intelligence attributed to student gender or the interaction between gender and college. There were differences: however, in the level of spiritual intelligence attributed to the college in favor of students in the scientific colleges. The results also showed no differences in the level of religiosity attributed to student or the interaction between gender and college. But there were differences in the level of religiosity attributed to the college in favor of students in the scientific colleges. In addition, the result showed that there was a significant direct relation between Spiritual Intelligence and religiosity. Finally, the study came out with a set of recommendations.

Keywords: Spiritual intelligence, Religiosity, Mutah university students.

المقدمة:

بدأت الدراسة العلمية الحديثة للذكاء منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على يد كل من فرانسيس غالتون (Francis Galton) والفرد بينيه (Alfred Binet)، حيث كان غالتون يؤمن بأن كل شيء يمكن قياسه، وأن القياس الكمي هو المحك الأول لأي دراسة علمية، بينما يعد الفرد بينيه (Alfred Binet) هو من أسس المدخل السيكومتري للذكاء، والذي يركز على قياس المستوى العقلي عند الأفراد (Taha, 2006).

وتتابعت مقاييس الذكاء على المنهج نفسه، حيث كانت ترتبط جميعها بالتحصيل الدراسي مغفلة الجوانب الأخرى للذكاء. بعد ذلك جاء التطور في دراسة الذكاء من خلال ما جاء به عالم النفس الأمريكي ديفيد وكسلر (David Wechsler) حيث بين أن الذكاء ليس قدرة واحدة، وأن الفرد يمتلك قدرات عقلية متعددة (Cherry, 2010).

وفي نهاية القرن العشرين بدأ اهتمام علماء النفس يتطرق إلى الجوانب غير العقلية في الذكاء، ومن هؤلاء جاردنر (Gardener) والذي كان له دور مهم في طرح مفهوم الذكاء الروحي، وهذه الإشارة من جاردنر (Gardener) لمفهوم الذكاء الروحي فتحت الباب أمام الكثير من الباحثين لمحاولة تأصيل الذكاء الروحي، وخاصة بعد اهتمام الباحثين بالروحانية بوصفها عنصراً مكملاً للخبرات الإنسانية والتطور (Miller, 1999).

وقد بين جاردنر (Gardener) أن الذكاء الروحي يتضمن إحساس الفرد بأن هناك ما هو أكثر من العقل يستخدم في الحياة، وكذلك الإحساس بالزمن والأوقات والأرواح، وهي أمور لا تحتاج إلى برهان بالنسبة للفرد، ومن مظاهره: الإيمان بالله وبالظواهر، وبالإحداث الطبيعية، وأداء المناسك الدينية، وفرائض العبادة، وارتياد أماكن العبادة (Hussein, 2003).

فأصحاب الذكاء الروحي يتمتعون باهتمامات أبعد من الشخصية إلى الجماعة، وسلوك يتسم بالرحمة بدلاً من العدوانية، ويتمتعون برؤية شاملة للأمور (Busan, 2006).

وأشار (Ahmed, 2007) أن الروحانية ليست مرادفاً للدين، فالدين يضم مجموعة الأفراد الذين يعتنقون مجموعة من العقائد والممارسات والطقوس التي تتعلق بقضايا واهتمامات روحانية، كما أن هناك الكثير من الناس يمكن أن يكونوا روحانيين دون أن يكونوا متدينين أو معتقدين لأية ديانة منظمة، وبالتالي من الممكن أن يكون الشخص متدينا وليس روحانيا.

ويرى سيمبكينز (Simpkins) أن الذكاء الروحي ليس بالضرورة أن يرتبط بدين أو عقيدة معينة بل يمكن ملاحظة ذلك من خلال احترام الصدق والتعاطف والتعاون البناء وإحساس الفرد لكونه فرداً من فريق متكامل، والإحساس بالراحة عندما يكون المرء مع الآخرين والشعور بالوحدة بدونهم (Simpkins,2000).

في حين أشار (Al-Dhaftaar, 2011) أن العلاقة بين الذكاء الروحي والتديّن علاقة تبادلية، فالذكاء الروحي يقود إلى التديّن، حيث أن من متطلبات التديّن التأمل في مخلوقات الله، والشعور بالآخرين والشعور بالشفقة.

ومن خلال ما عرض سابقاً يتضح وجود آراء متناقضة حول علاقة الذكاء الروحي بالتديّن، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على هذه العلاقة.

مشكلة الدراسة:

ظهرت مشكلة هذه الدراسة من خلال تباين آراء الباحثين عن حقيقة الذكاء الروحي من حيث كونه مرتبطاً بعقيدةٍ محددةٍ، أو أن يكون له صلة بتديّن الفرد حيث أوضح بعض الباحثين مثل (Simpkins, 2000) و (Busan, 2005) و (Ahmed, 2007) أن الذكاء الروحي ليس بالضرورةِ أن يرتبط بالتديّن، في حين أوضح بعض الباحثين في دراساتهم إلى وجود علاقة بين الذكاء الروحي والتديّن؛ لأن الذكاء الروحي يتضمن الروحانية، وفي ضوء هذا الاختلاف جاءت هذه الدراسة، وبالتحديد تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الذكاء الروحي لدى طلبة جامعة مؤتة تعزى للمتغيرات (الجنس، الكلية) والتفاعل بينهما؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى التديّن لدى طلبة جامعة مؤتة تعزى للمتغيرات (الجنس، الكلية) والتفاعل بينهما؟

السؤال الثالث: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الذكاء الروحي ودرجة التديّن لدى طلبة جامعة مؤتة؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة الحالية من خلال النقاط التالية:

الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة من ندرة الدراسات في البيئة الأردنية، والتي اهتمت بالذكاء الروحي لدى طلبة الجامعات وعلاقته بالتديّن، وبالتالي تشكل إضافة للمكتبة الأردنية في هذا الموضوع.

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال تناولها موضوعاً، يعد في غاية الأهمية، إذ تهتم في معرفه مستوى الذكاء الروحي للطلبة، وعلاقته بالتديّن لديهم في مرحله مهمة جداً في حياتهم، وهي المرحلة الجامعية.

الأهمية التطبيقية:

- تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إعداد مقياس الذكاء الروحي ومقياس التديّن، والتأكد من صدقهما وثباتهما، وصلاحيتهما للتطبيق في البيئة الأردنية.
- إن محاولة الكشف عن العلاقة بين الذكاء الروحي والتديّن لدى طلبة الجامعات سوف يسهم في الاستفادة في توجيه نظر التربويين القائمين على تصميم المناهج الدراسية والخطط الدراسية في تضمين الذكاء الروحي في المناهج.
- يعتبر الذكاء الروحي من أهم أنواع الذكاء، فمن خلاله نصبح أكثر وعياً لأنفسنا ولغاياتنا وأهدافنا، فهو يساعد على رؤية الجانب المشرق للأشياء، مما يجعلنا أكثر قدرة على السيطرة على أنفسنا، وفي تخفيف الضغوط التي نواجهها في حياتنا.
- يمكن أن توظف هذه الدراسة في بناء برامج تدريبية وتعليمية، تستند على نظرية الذكاءات المتعددة في تنمية الذكاء الروحي لدى طلبة الجامعة.

المصطلحات المفاهيميه والإجرائية:

التعريفات المفاهيمية:

الذكاء الروحي: الاهتمام بالحياة العقلية الداخلـــية للفرد، ومزاجـــه وعلاقته بالوجود في الحياة، والفهـم العميق للأسئلة المتعلقة بالوجـود والتبصر بمسـتويات متنوعة من الشـعور (Vaughn, 2002).

ويعرف إجرائياً: بأنه درجة الطلبة في جامعة مؤتة على مقياس الذكاء الروحي الكلي المطور في هذه الدراسة من قبل الباحثين.

التديّن: هو التمسك بعقيدة معينه يلتزمها الإنسان في سلوكه، فلا يؤمن إلا بها، ولا يخضع إلا لها، ولا يأخذ إلا في تعاليمها، ولا يحيد عن سننها (Al-Dhahabi, 1975).

ويتحدد إجرائيا بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص من خلال أدائه على مقياس التديّن.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الذكاء الروحي

إن مفهوم الذكاء من المفاهيم الحديثة التي فرضت نفسها بقوة في ميدان البحوث النفسية، وخاصة في بداية التسعينات حيث أعلن جاردنر (Gardener) تصوره عن وجود الذكاء الروحي.

وتعد نظرية الذكاءات المتعددة لجاردنر (Gardener) مصدراً أساسياً في التمهيد لظهور مفهوم الذكاء الروحي، وفي نظريته دحض فكرة التعامل مع الذكاء باعتباره عاملاً واحداً، وبذلك يعتبر جاردنر أول من قدّم كلمة الذكاء بصيغة الجمع حيث أوضح أننا لا نملك ذكاءً واحداً، وإنما عدة ذكاءات تتفاوت في قوتها لدى كل فرد، وقدّم جاردنر في نظريته سبعة ذكاءات، وهي: الذكاء اللغوي، والمنطقي، والموسيقي، والحركي، والمكاني، والذكاءان الشخصيان، وهما فهم الشخص لذاته، وفهم الشخص للآخرين، ثم أضاف ثلاثة ذكاءات أخرى، وهي الذكاء الطبيعي، والوجودي، والذكاء الروحي (Daniel, 2000).

ونظر جاردنر (Gardener) إلى الذكاء الروحي كمفهوم يشير إلى ثلاثة معان، وهي الاهتمام بالقضايا الوجودية المطلقة، وكإنجاز لحالة الوجود، وكتأثير في الآخرين (Bonner, 2007).

وأوضح جاردنر (Gardener) أن الذكاء الروحي يمثل سعي الإنسان نحو المعنى والاتصال باللامحدود، لأنه يهتم بالقضايا الكونية والخبرات فوق الحسية. فهو بطبيعته يعني أن يعي الأنسان نفسه والعالم الذي يعيش فيه، وأن يدرك العلاقات التي تربط الأمور، والظواهر المحيطة به مهما بدت بعيدة أو منفصلة عن بعضها البعض، ووعي المرء لنفسه، يعني أن يتعمق في نوعية مشاعره وماهية وجوده، وهذا ما يمثل قوة الشخصية التي تميز الأنبياء، والمفكرين، والمصلحين الاجتماعيين، كما أنه من السمات التي يتميز بها بعض الأفراد، والتي تتمثل في الإحساس بالوقت، والنزوع إلى التديّن، وتطبيق المثل العليا في الأخلاق والقيم (Ahmed، 2007).

ويشير امونز (Emmons) كما ورد في (King, 2008) إلى أن الذكاء الروحي يتكون من خمسة عناصر أو قدرات رئيسية ، وهي:

1- القدرة على السمو فوق الأمور المادية: حيث يسمو الفرد بإهتماماته لتصبح أبعد من الأمور المادية، ويرتقي للاهتمام بالأبعاد الروحية، والنفسية للأمور، والقضايا، والأشياء المختلفة.

2- القدرة على زيادة الوعي: التزايد المستمر بالوعي بالذات، وبالمعتقدات، وبالقضايا الخاصة بالحياة، والموت، والأهداف الكامنة وراء الوجود، ونظام الكون.

3- القدرة على تقديس الأعمال: قدرة الفرد على أن يهب أعماله وسلوكياته من أجل رضا الله وتقديسه فتصبح أهدافه في الحياة مقدسة تنعكس في سلوكياته، وكلما زادت هذه القدرة، حسن تكيفه الاجتماعي وزادت قدرته على حل المشكلات، وعلى التخطيط الفعال.

4- القدرة على الاستفادة من المصادر الروحية في حل المشكلات: كلما زادت علاقة الفرد بالله، تغيّر كثير من مفاهيم الحياة لديه، وسمت أهدافه وسلوكياته، فتمده هذه العلاقة بحلول غير تقليدية للمشكلات التي يواجهها في المجالات المختلفة.

5- القدرة على أن تكون مستقيماً فاضلاً: الذكاء الروحي يجب أن يعكس ما لدى الفرد من تسامح، ورحمة وتواضع، إضافة إلى كافة الالتزام بالمعتقدات الدينية.

فالذكاء الروحي يتعلق بالقدرات الروحية كشكل من أشكال الذكاء، حيث أن الروحانية مجموعة من القدرات والاستعدادات التي تمكن الفرد من حل مشاكله وتحقيق الأهداف في حياته اليومية، وهو أيضاً القدرة على التسامي والدخول في حالات روحية عالية، والقدرة على الاندماج في سلوك الفضيلة والتسامح (Ahmed, 2003).

كما أن الذكاء الروحي يختص بوعي الإنسان بنفسه، والعالم الذي يعيش فيه، وإدراك العلاقات التي تربط الأمور والظواهر المحيطة به مهما بدت بعيدة أو منفصلة الواحدة عن الأخرى، ووعي المرء بذاته يعني أن يتعمق في نوعية مشاعره، وماهية وجوده مما يقوده إلى الاعتزاز بالذات وتقديرها، أما ضعف هذا النوع من الذكاء فيؤدي إلى ضعف وعي الشخص بذاته، وإلى انقطاعه عن المحيط الذي يعيش فيه (Nassif، 2001).

وينمو الذكاء الروحي ويزداد لدى الفرد في ثلاث مراحل هي:

1- مرحله البداية (Beginning Stage)

يتركز انتباه الفرد على الذات في هذه المرحلة من خلال التوجه إلى الله والتوسل إليه، والصلاة والشكر من أجل الطمأنينة، والشعور بالأمان أثناء الأزمات التي يمر بها الفرد.

2- مستويات التضامن: (Conventional Levels)

تشير هذه المرحلة إلى التضامن مع الدين، وامتداد اهتمام الفرد بذاته إلى الالتزام به بالآخرين.

3- مستويات ما بعد التضامن (Post Conventional Levels)

تشير إلى الانتقال من مجرد الالتزام بالمدركات الدينية، والروحية إلى التوجه العام للوعي بالذات، وفهم الطرق والأساليب المختلفة للإدراك، ومعايشة الواقع والحقيقة (Wilbur, 2001).

وبين ايموس (Emmons, 2000) أن الأفراد ذوي الذكاء الروحي، يتصفون بالخصائص التالية:

1- المرونة، وتشير إلى مرونة الشخص الذاتية، وقدرته على النظر إلى العالم، على أنه مكان واقعي متنوع ومختلف.

2- الوعي الذاتي، حيث يمتلك تصور واضح لذاته بما في ذلك نقاط القوة والضعف، والمعتقدات، والدوافع، والمشاعر الموجودة لديه.

3- القدرة على المواجهة والتعلم من خبرات الفشل، والأشياء التي يخاف منها.

4- القدرة على النظر إلى الروابط بين الأشياء المختلفة، والتفكير الجماعي.

ثانيا: التديّن

يعرف التديّن بأنه ما يقوم به الفرد من سلوكات، واتجاهات، ومعتقدات دينية تجاه خالقه، وأفراد مجتمعه، ونحو نفسه، وذلك بالتمثل بالأخلاق الفاضلة التي يدعو إليها الدين (Mosa, 1999).

كما يعرف بأنه ما يقوم به الفرد من سلوك واتجاهات، ومعتقدات دينية اتجاه خالقه، وأفراد مجتمعه، وذلك من خلال الأخلاق التي يدعو إليها الدين (Mosa, 1999).

وينقسم التديّن إلى مجموعة من الأنماط، ومنها:

1- التديّن المعرفي:

ينحصر التديّن في دائرة المعرفة حيث نجد الشخص يعرف الكثير من أحكام الدين، ولكن هذه المعرفة تتوقف عند الجانب العقلاني الفكري، ولا يدخل إلى دائرة العاطفة أو السلوك.

2- التديّن العاطفي:

يظهر الشخص عاطفة قوية، وحماسا كبيراً نحو الدين، ولكن هذا الحماس لا يرافقه معرفة جيدة بأحكام الدين، ولا الالتزام السلوكي بقواعد الدين.

3- التديّن السلوكي:

ينحصر التديّن من ناحية سلوكية، حيث نجد الشخص يقوم بأداء العبادات والطقوس الدينية، ولكن من دون معرفة كافية بأحكام الدين.

4- التديّن الدفاعي (العصابي):

وفي هذا النمط يتم ممارسة الدين كوسيلة دفاعية ضد الخوف من شيء معين، أو القلق، أو الشعور بالذنب أو الإحباط، وبالتالي يلجأ الفرد إلى التديّن لكي يخفف من هذه المشاعر ويتخلص منها.

5- التديّن المرضي (الذهاني)

يلجأ المريض إلى التديّن في محاولة منه لتخفيف حدة التدهور التي يشعر بها.

6- التديّن الأصيل:

يصبح الدين ضمن دائرة المعرفة، والعاطفة والسلوك لدى الشخص حيث نجد الشخص يملك معرفةً دينيةً كافيةً، وعاطفةً قويةً نحو الدين مما يجعله يحب الدين ويخلص له، وبالتالي يصبح الدين هو المحرك والموجه لكل نشاطات الفرد (Al-Mahdi, 2004).

وهناك عدة عوامل تؤثر في تديّن الأفراد، وتختلف من شخص إلى آخر، ويختلف الباحثون في تقسيماتها ومنها:

أولا: العوامل الذاتية ومنها:

أ – الفطرة: تعتبر عامل مهم في هداية الإنسان إلى الطريق المستقيم، وللفطرة ركنان أساسيان لا تقوم إلا عليهما وهما: القلب السليم والعقل الصحيح (Abu Hilala, 1987).

ب- النظام القيمي: موجودة لدى الناس جميعاً، ولا تختلف في وجودها لدى الإنسان عن إي إنسان آخر، والاختلاف يأتي في صفات هذه النفس، حيث تلعب الصفات دوراً كبيراً في تديّن الإنسان وتميزه عن غيره من الأفراد الآخرين (Al-Sanee', 1998).

ثانيا: العوامل الخارجية: وهي عوامل محيطة بالإنسان في بيئته يصعب حصرها، نذكر منها إجمالاً: الأسرة والرفاق، والمؤسسات التعليميةوالإعلام، وغيرها.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحثان على العديد من الدراسات السابقة لإثراء الدراسة الحالية، وبنائها على قاعدة يمكن الاعتماد عليها، ولم يجد الباحثان إلا دراساتٍ قليلةٍ ربطت بين الذكاء الروحي والتديّن لدى طلبة الجامعات وفي مجتمعات أجنبية، لذلك تم عرض الدراسات التي تتعلق بالذكاء الروحي أولاً، والدراسات ذات العلاقة بالتديّن ثانياً، وتم عرض الدراسات السابقة حسب الترتيب الزمني:

أولا: الدراسات التي تناولت الذكاء الروحي:

بين كوشتانت (Khoshtinat, 2012) في دراسة هدفت إلى التعرف على علاقة الذكاء الروحي بالتديّن، وتكونت عينة الدراسة من (8000) طالباً وطالبةً من جامعة بايام نور في إيران،

واتضح من نتائج الدراسة وجود علاقةٍ ارتباطيةٍ موجبةٍ بين الذكاء الروحي والتديّن، وأن الذكاء الروحي أعلى من المعدل بشكلٍ دالٍ احصائياً لدى أفراد عينة الدراسة، ذكوراً وإناثاً.

بين فري مان وهايز وجرانت وتب (Freeman , Hayes, Grant, & Tub, 2011) في دراسة هدفت الي توضيح علاقه الذكاء الروحي بأنماط الشخصية (النمط الحدسي، النمط الواقعي، النمط الفني، النمط المغامر، النمط الاجتماعي، النمط التقليدي) وتكونت عينة الدراسة من (480) طالباً وطالبة بواقع (259) طالباً و(221) طالبة. وأظهرت النتائج فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الروحي بين الذكور والإناث، ولصالح الإناث وأن طلبة الجامعة عموماً لديهم ذكاء روحي، كما أظهرت النتائج وجود علاقةٍ ايجابيةٍ ودالةٍ بين النمط الاجتماعي والفني بالذكاء الروحي، كما وجدت علاقة ضعيفة سالبة بالنمط المغامر، والتقليدي، إلا أن العلاقة كانت معتدلةً مع باقي الأنماط.

وهدفت دراسة ريز ولوزو وجرايدلي (Luzzo, Gridley & Ree, 2011) إلى معرفة علاقة الذكاء الروحي بالحساسية التفاعلية لدى المراهقين، وأجريت الدراسة على عينةٍ من (343) طالباً وطالبةً، منهم(158) طالباً و(185) طالبة من طلاب الثانوية في مدينة واشنطن، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة بين الحساسيةِ التفاعليةِ والذكاءِ، الروحي لدى المراهقين كما أتضح من الدراسة امتلاك أفراد عينة الدراسة للذكاء الروحي.

بين ماكسيمو (Maximo, 2010) في دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين الذكاء الروحي، وإدارة الضغوط والالتزام الديني. وتكونت عينة الدراسة من (225) موظفاً من العاملين بجامعة سانت لويز بمدينة باجيو، واتضح من نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الروحي والالتزام الديني وإدارة الضغوط، وأظهرت الإناث مستويات أعلى من الذكور في بعض أبعاد الذكاء الروحي، والتي تتعلق بالاتصال والعلاقات مع الآخرين، ولم تظهر أية فروق في الدرجة الكلية للذكاء الروحي بين الذكور والاناث.

بين كرين ونوبل (Green & Noble, 2008) في دراسة هدفت إلى التعرف على الذكاء الروحي، وتعزيزه لدى طلبة الجامعة، وتكونت عينة الدراسة من (76) طالباً وطالبةً من جامعة واشنطن، وتم استخدام المنهج التجريبي في هذه الدراسة حيث تم تقسيم العينة إلى مجموعتين تجريبيةٍ وضابطةٍ. حيثُ طبق على المجموعة التجريبية برنامج قائم على استكشاف القيم الروحية

وتنمية الوعي، واتضح من نتائج الدراسة أن طلبة المجموعة التجريبية أصبحوا أكثر انفتاحاً على الأفكار المتنوعة حول وعي الذات، وأكثر درايةً والتزاماً ولديهم القدرة على التأمل الذاتي.

بين ينج ومأو (Yang & Mao, 2007) في دراسةٍ هدفت إلى الكشف عن علاقة الذكاء الروحي بالتديّن لدى عينة من الممرضات. وتكونت عينة الدراسة من (130) ممرضة تم اختيارهن من مجمع طبي مكون من 16 مستشفى بالصين، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن 99% من عينة الدراسة يعانين من أمراضٍ انفعاليةٍ جسميةٍ، وأن 7 ممرضات من العينة أظهرت ذكاءً روحياً، وارتباطاً بالتديّن والقيم الروحية.

أوضح جين وبيروهت (Jains & Purohit, 2006) في دراسةٍ هدفت إلى التعرف على الذكاء الروحي لدى المسنين والتديّن لديهم، وتكونت عينة الدراسة من (200) من المسنين منهم (100) مسن يعيشون في دار المسنين، و(100) مسن يعيشون مع الأهل، وأتضح من نتائج الدراسة عدم وجود فروق في الذكاء الروحي بين المسنين، وظهرت فروق في التديّن بين كلا العينتين، ولصالح المسنين الذين يعيشون في دار الإيواء للمسنين.

أجرت (Ismail, 2007) دراسة هدفت إلى فحص العلاقة بين الذكاء الروحي وعوامل الشخصية الخمسة الكبرى وفحص الكفاءة القياسية لمقياس الذكاء الروحي في البيئة العربية. وتكونت عينة الدراسة من (150) موظفاً تراوحت أعمارهم بين 18 – 54 عام بوزارات مختلفة بمحافظة الشرقية في جمهورية مصر العربية، وطلبة جامعة الزقازيق من التخصصات الدراسية المختلفة، وطلبة الدراسات العليا بنفس الجامعة، وقد قسمت عينة الدراسة إلى 3 مجموعات هم الموظفون، وطلبة الدراسات العليا، وطلبة الجامعة. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط موجب دال إحصائياً بين الذكاء الروحي (الدرجة الكلية – والأبعاد) لدى أفراد عينة الدراسة، وبين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وتبين أن عاملي الجنس، والعمر، لهما أثر دال إحصائياً في الذكاء الروحي (الدرجة الكلية – الأبعاد)، ولم يظهر تأثير للتفاعل بينهما على أي من أبعاد الذكاء الروحي، أو الدرجة الكلية. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين الموظفين وطلبة الدراسات العليا، وطلبة الجامعة في الذكاء الروحي، ولصالح طلبة الدراسات العليا.

وبينت نتائج الدراسة وجود فروق بين الذكور والإناث في الذكاء الروحي (الدرجة الكلية – الأبعاد الفرعية) ولصالح الإناث، كذلك وجدت الدراسة أن درجات الفرد على الانفتاح على الخبرة، والضمير الحي، والانبساطية تتنبأ بدرجته في الذكاء الروحي.

وبينت النتائج أيضا وجود عامل عام وراء الأبعاد الفرعية لمقياس الذكاء الروحي، ويسمى بـ "عامل الذكاء الروحي المتكامل".

أوضح (Yang, 2006) في دراسة هدفت إلى استعراض صوره الذكاء الروحي لدى الممرضات في تايوان، ودراسة العلاقة بين الخصائص الديمغرافية للممرضات والذكاء الروحي. وقد تم تصميم دراسة مستعرضة وصفية على (299) ممرضة موزعات على مستشفيات العاصمة، وتم استعمال استبيان (Wolman, 2001) المكون من (49) فقره موزعة على سبعة عوامل للذكاء الروحي (الألوهية، والوعي، والإدراك خارج الحواس، والمجتمع، والتفكير العلمي، والصدمات النفسية، والروحية في مرحله المراهقة)، وقد أظهرت النتائج أن مستوى الذكاء الروحي لدى الممرضات كان معتدلاً، بينما كانت الصدمات في الطفولة والروحانية عالية، وكانت سن الطفولة والروحانية المتغيرات الأكثر تأثيراً في الذكاء الروحي للممرضات.

ثانيا: الدراسات السابقة حول التدين.

بين (Al-Hajjar and Al-Radwan, 2006) في دراسة هدفت إلى التعرف على مستوى التوجه نحو التديّن بشقيه الجوهري والظاهري لدى طلبه الجامعة الإسلاميه بغزه، وعلاقتها بمتغيرات الجنس، والمستوى الدراسي، ونوع الكلية. وبلغت عينه الدراسة (370) طالباً وطالبة من كليات الجامعة، وأشارت النتائج إلى أن التوجه نحو التديّن الجوهري احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي (89.14%) وتلا ذلك التوجه نحو التديّن الظاهري حيث احتل المرتبة الثانية بوزن نسبي (77.39%). كما بينت الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً، بين التوجه نحو التديّن الجوهري و الظاهري والدرجة الكلية للاختبارين، وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية في التديّن الجوهري والظاهري تعزى إلى متغير الجنس، ولصالح الإناث.

أوضح (Al-Qaib, 2003) في دراسة هدفت إلى معرفة مدى اتساق مؤشرات التديّن كسلوك للطلاب، ومؤشرات التوافق الاجتماعي كنتيجة لهذا السلوك. أجريت الدراسة على عينه مكونة من (590) طالباً من طلبة جامعة الملك سعود. وقد استخدمت الدراسة عدة مقاييس منها مقياس التديّن،

ومقياس التوافق الاجتماعي. واتضح من نتائج الدراسة أن مستوى التديّن لدى طلبه الجامعة فوق المتوسط، حيث يتصف معظمهم بالالتزام الديني، كما أوضحت الدراسة أن مستوى الأمن النفسي، هو المؤشر الأول للتوافق الاجتماعي لعينة الدراسة وهذا يعكس مستوى الأمن النفسي.

بين (Nassif, 2001) في دراسة هدفت إلى محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الالتزام الديني، والأمن النفسي لدى طلبة جامعة صنعاء، في ضوء بعض المتغيرات ،وقد أجريت الدراسة علىعينةٍ مكونةٍ من (300) طالباً وطالبةً تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقةٍ ارتباطيةٍ قويةٍ بين مستوى الالتزام الديني، والأمن النفسي لدى الطلبة، ووجود فروق دالة إحصائياً في الأمن النفسي والالتزام الديني تعزى لمتغيري الجنس، والتخصص.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن بعض الدراسات السابقة تناولت علاقة الذكاء الروحي بالتديّن، مثل: دراسة كوشتانت (Khoshtinat, 2012)، ودراسة ماكسيمو (Maximo, 2010) ودراسة ينج ومأو (Yang& Mao, 2007) وجميع هذه الدراسات في بيئاتٍ أجنبيةٍ ،في حين أن معظم الدراسات تناولت علاقة الذكاء الروحي بمتغيراتٍ أخرى، غير التي تناولتها هذه الدراسة، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ،أنها تناولت علاقة الذكاء الروحي بالتديّن لدى طلبة جامعة مؤتة، والتي لم يجد الباحثان دراسة على المستوى المحلي بحثت في هذه العلاقة، كما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المقاييس المستخدمة، والتي تم تطويرهما من قبل الباحثين.

المنهجية والتصميم:

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة مؤتة، وبلغ عدد طلبة الجامعة من الفصل الدراسي الأول لعام 2015 (19662) طالباً وطالبة موزعين على جميع الكليات في الجامعة، والجدول رقم(1) يبين ذلك.

جدول (1) عدد طلبة جامعة مؤتة من الفصل الدراسي الأول لعام 2015

الكليات العلمية	العدد	الكليات الانسانية	العدد
العلوم	2089	الآداب	1181
الهندسة	2806	الشريعة	1245
العلوم الزراعية	662	الحقوق	635
التمريض	494	العلوم التربوية	1852
الطب	1620	علوم الرياضة	1270
العلوم الصيدلانية	335	العلوم الاجتماعية	2210
		ادارة الأعمال	3263
المجموع الكلي لطلبة الجامعة		19662	

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 426 طالباً وطالبة من جامعة مؤتة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وفيما يلي خصائص عينة الدراسة:

جدول (2) توزيع أفراد العينة حسب الجنس والكلية

المتغير	فئة المتغير	العدد
الجنس	أنثى	186
	ذكر	240
المجموع		426
الكلية	علمية	205
	إنسانية	221
المجموع		426

أدوات الدراسة:

تم تطوير أداتين للدراسة، وهما مقياس الذكاء الروحي، ومقياس التديّن.

أولاً: مقياس الذكاء الروحي لدى طلبة جامعة مؤتة، وتكون المقياس من (23) فقرة حيث تم الاعتماد في تطوير هذا المقياس من خلال الرجوع إلى الأطر النظرية ذات العلاقة والدراسات السابقة، وخاصة دراسة (Ismail, 2007)، ودراسة كرين ونوبل (Green&noble, 2008)، وتم تدريج المقياس حسب ليكرت الخماسي، بحيث تأخذ موافق بشدة (5)، وموافق (4)، ومحايد (3)، وغير موافق (2)، وغير موافق بشدة(1)، ولم يقسم المقياس إلى أبعاد حيث كانت جميع الفقرات تقيس الذكاء الروحي.

ثانياً: مقياس التديّن

تكون المقياس من (23) فقرة تقيس مستوى التديّن لدى طلبة جامعة مؤتة، حيث تم الاعتماد في تطوير المقياس من خلال الرجوع إلى الأطر النظرية، والدراسات السابقة ذات العلاقة، وبالتحديد دراسة (Al-Qaib, 2003) ودراسة (نصيف، 2001).

وتم تدريج المقياس حسب ليكرت الخماسي، بحيث تأخذ موافق بشدة (5)، وموافق (4)، ومحايد (3)، وغير موافق (2)، وغير موافق بشدة(1)، ولم يقسم المقياس إلى أبعاد، حيث كانت جميع الفقرات تقيس التدّين.

صدق أدوات الدراسة:

أولا: مقياس الذكاء الروحي

تم استخدام صدق المحكمين، حيث تم عرض المقياس على عشرة من المحكميين من ذوي الخبرة والاختصاص في علم النفس والقياس والتقويم في الجامعات الأردنية، وطلب منهم تحكيم صلاحية فقرات المقياس وملاءمتها، حيث تم التقيد بملاحظاتهم، وتم اعتماد الفقرات التي أجمع عليها جميع المحكمين بنسبة (80%) كمعيار لقبول الفقرة أو رفضها.

وتم التحقق من دلالات صدق مقياس الذكاء الروحي، باستخدام صدق البناء الداخلي، من خلال حساب معامل الأرتباط بين درجة الفرد على الفقرة والدرجة الكلية على المقياس، وذلك على عينةٍ استطلاعيةٍ من (51) طالباً وطالبةً، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.30–0.59)، ويبين ذلك الجدول رقم (3).

جدول (3) معاملات صدق البناء الداخلي لمقياس الذكاء الروحي

رقم الفقرة	الفقرة	معاملات الارتباط	رقم الفقرة	الفقرة	معاملات الارتباط
1	أتامل قدرة الله من خلال مخلوقاته	0.41	13	أفكر في الغاية من الخلق	0.30
2	أشعر بأن قوة الله تقف بجانبي في أفعال الخير	0.38	14	استرشد بإلهامي وحدسي عند اتخاذي للقرارات الهامة	0.31
3	أضحي بمصالحي الخاصة من اجل الآخرين	0.46	15	لدي اهتماماتٍ كبيرةٍ بالدعوة الى الله	0.34
4	أدرك الهدف الذي خلقنا من اجله	0.38	16	انا واعٍ بحقيقة الفناء	0.38
5	أعمل الخير دون انتضار الرد من الآخرين	0.36	17	أنا على وعي بالضمير في كل الأعمال التي أقوم بها	0.37
6	أعطي اهتماماً لمن يحتاج لي	0.35	18	أشعر بأنني جزء من العالم الذي أعيش فيه	0.38
7	أشارك الآخرين في أفراحهم واحزانهم	0.55	19	أخصص لنفسي أوقاتاً معينةً أتأمل فيها الطبيعة	0.56
8	أتسامح مع الآخرين مهما كانت دياناتهم	0.35	20	أهدافي تتفق مع ما يريده الآخرون وبالتحديد الضعفاء	0.50
9	أراعي شعور الآخرين	0.59	21	أهدافي تتجاوز حدود العالم المادي	0.395
10	أشعر بقوة ايماني عندما أواجه مشكلةً	0.40	22	استمتع بالمواقع والأماكن التي تذكرني بعظمة الخالق	0.398
11	اتخذ العظة والعبرة من المحن والآلام التي تواجهني في الحياة	0.55	23	أعمالي تتفق مع فطرتي الحقيقية	0.551
12	أحاول اكتشاف نقاط القوة والضعف التي بداخلي	0.45			

ثانياً: مقياس التديّن

تم استخدام صدق المحكمين، حيث تم عرض مقياس التديّن على عشرة من المحكميين من ذوي الخبرة والأختصاص في علم النفس والقياس والتقويم في الجامعات الأردنية، وطلب منهم تحكيم صلاحية فقرات المقياس وملاءمتها، حيث تم التقيد بملاحضاتهم وتم اعتماد الفقرات التي اجمع عليها جميع المحكمين بنسبة (80%) كمعيار لقبول الفقرة أو رفضها.

وتم التحقق من دلالات صدق مقياس التديّن، بأستخدام صدق البناء الداخلي من خلال حساب معامل الإرتباط بين درجة الفرد على الفقرة، والدرجة الكلية على المقياس، وذلك على نفس العينة الاستطلاعية والمكونة من (51) طالباً وطالبةً، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.31–0.69)، ويبين ذلك الجدول رقم (4).

جدول (4) معاملات صدق البناء الداخلي لمقياس التديّن

رقم الفقرة	الفقرة	معاملات الارتباط	رقم الفقرة	الفقرة	معاملات الارتباط
1	أخشع في صلاتي	0.48	13	أسامح الأشخاص الذين يخطئون حقي	0.63
2	أتوجه الى الله بالدعاء في كل الأوقات	0.35	14	أصبر على المصائب التي تصيبني	0.37
3	أتعاطف مع الفقراء	0.32	15	أساعد الآخرين من باب التقرب الى الله	0.49
4	أبتعد عن كل ما يؤذي الجيران	0.64	16	أفضل التعامل مع الأفراد المتدينين	0.67
5	أحاول تغيير السلوكيات السيئة بقدر استطاعتي	0.56	17	أتجه إلى دراسة الأديان السماوية	0.43

رقم الفقرة	الفقرة	معاملات الارتباط	رقم الفقرة	الفقرة	معاملات الارتباط
6	أحب الله عز وجل واتقرب اليه بالطاعات	0.48	18	أحلل قصص الأنبياء وأتخذهم قدوةً	0.48
7	أحاسب نفسي على كل ذنب أرتكبه	0.57	19	أقرأ كثيرًا عن الموت والجنة	0.60
8	أستغفر الله عن المعاصي التي أرتكبتها في حياتي	0.56	20	أؤمن بالقضاء والقدر	0.51
9	أنا صادقٌ في معاملاتي مع الآخرين	0.56	21	أستمتع في الحديث مع رجال الدين	0.31
10	أحسن الظن بالآخرين	0.64	22	أشكر الله على نعمه التي أنعمها علي	0.69
11	أحسن لمن اساء الي	0.60	23	أتوجه الى الله بالدعاء في حل المشكلات التي تعترضني	0.44
12	أحب الخير للآخرين	0.54			

ثبات أدوات الدراسة:

أولاً: ثبات فقرات مقياس الذكاء الروحي:

تم حساب معامل الثبات لفقرات مقياس الذكاء الروحي من خلال اختبار كرونباخ الفا وبلغ (0.72).

ثانياً: ثبات فقرات مقياس التديّن.

تم حساب معامل الثبات لفقرات مقياس التديّن من خلال اختبار كرونباخ الفا وبلغ (0.83).

النتائج:

السؤال الأول: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< 0.05) في مستوى الذكاء الروحي لدى طلبة جامعة مؤتة تعزى للمتغيرات (الجنس، الكلية) والتفاعل بينهما؟

للإجابة عن السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الذكاء الروحي لدى طلبة الجامعة، تبعا للجنس والكلية، والجدول(5) يبين ذلك:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لمستوى الذكاء الروحي لدى طلبة الجامعة تبعا للجنس والكلية

المتغير	فئة المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكور	3.27	.32
	إناث	3.24	.26
الكلية	علمية	3.30	.29
	إنسانية	3.20	.28

تشير النتائج في الجدول(5) إلى وجود فروق ظاهرية في مستوى الذكاء الروحي لدى طلبة الجامعة حسب متغيري الجنس والكلية، ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق ذات دلالة إحصائية، فقد تم استخدام تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA) والجدول (6) يبين ذلك:

جدول(6) نتائج تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA) لدلالة الفروق في مستوى الذكاء الروحي لدى طلبة جامعة مؤتة تبعا للجنس والكلية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة
الجنس	.009	1	.009	.112	.738
الكلية	.882	1	.882	10.614	.001
تفاعل الجنس والكلية	.272	1	.272	3.279	.071
الخطأ	35.053	422	.083		
الكلي	36.443	425			

يتبين من الجدول رقم (6) عدم وجود فروق في مستوى الذكاء الروحي لدى طلبة الجامعة، تعزى للجنس أو للتفاعل بين الجنس والكلية، حيث كانت قيم (ف) المحسوبة تساوي (0.112، 3.279) على التوالي لكن وجدت فروق تعزى للكلية ولصالح طلبة الكليات العلمية، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة تساوي (10.614)، وربما يعزى ذلك إلى ارتباط الذكاء الروحي بالذكاءات الأخرى مثل: الذكاء السيال، فطبقا لنظرية هورن وكاتل (Horn&Cattels) أن الذكاء السيال متضمن في القدرات الفردية التي تساعد على الاستنتاج فيما يتعلق بقضايا الوجود والمعنى والقدرة على استخدام القدرات الروحية في حل المشكلات، كما يساعد الذكاء السيال أيضا في تفسير المرونة العقلية المتضمنة في الذكاء الروحي (King, 2008).

في نظرية ستيرنبرغ (Sternbergs, 1988) الثلاثية للذكاء نجد أن الذكاء الروحي يتضمن بوضوح مزيجا من القدرات التحليلية، والإبداعية، والعملية، فالقدرات التحليلية توظف في التفكير الوجودي الناقد والوعي المتسامي. أما القدرات الإبداعية، فتستخدم في درجات متفاوتة في جميع قدرات الذكاء الروحي بينما تتضمن القدرات العملية في التطبيقات التكيفية لجميع القدرات مثل الوعي المقصود وحالة توسع الوعي، وطلبة الكليات العلمية أعلى في هذه القدرات من طلبة الكليات الإنسانية، وبالتالي انعكس ذلك على مستوى الذكاء الروحي لديهم.

كما أوضح (King, 2008) أن مكونات الذكاء الروحي تعتمد على قدرة الشخص في الذكاءات الاخرى، وهذه المكونات هي التفكير الوجودي الناقد وتعني القدرة العقلية للفرد على إنتاج أو إبداع المعنى المبني على الفهم العميق للأسئلة المتعلقة بالوجود والوعي، والتفكير حول وجود الشخص استنادًا إلى مظاهر متعددة ومعقدة للوجود، ومن مكونات الذكاء الروحي، الوعي المتسامي، من حيث قدرة الفرد على فهم الشخص لعلاقاته بجميع الكائنات، والقدرة على التنسيق بين مشاهد مختلفة، والقدرة على الاعتراف بالحقيقة الطبيعية، وبالتالي طلبة الكليات العلمية بحكم قدراتهم العقلية أعلى من طلبة الكليات الإنسانية يتفوقوا في هذه الأبعاد مما أثر على ارتفاع الذكاء الروحي بشكل نسبي لديهم مقارنة مع طلبة الكليات الإنسانية.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α< 0.05) في مستوى التديّن لدى طلبة جامعة مؤتة تعزى للمتغيرات (الجنس، الكلية) والتفاعل بينهما؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مستوى التديّن لدى طلبة الجامعة تبعا للجنس والكلية والجدول رقم (7) يبين ذلك.

جدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لمستوى التديّن لدى طلبة جامعة مؤتة تبعا للجنس والكلية

المتغير	فئة المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكور	3.29	.39
	إناث	3.32	.38
الكلية	علمية	3.34	.37
	إنسانية	3.27	.35

تشير النتائج في الجدول رقم (7) إلى وجود فروق ظاهرية في مستوى التديّن لدى طلبة الجامعة حسب متغيري الجنس والكلية. ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق ذات دلالة إحصائية فقد تم استخدام تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA) والجدول (8) يبين ذلك:

جدول (8) نتائج تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA) لدلالة الفروق في مستوى التديّن لدى طلبة جامعة مؤتة تبعا للجنس والكلية والتفاعل بينهما

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة
الجنس	.282	1	.282	2.156	.143
الكلية	.760	1	.760	5.807	.016
تفاعل الجنس والكلية	.215	1	.215	1.641	.201
الخطأ	55.204	422	.131		
الكلي	56.220	425			

يتبين من الجدول رقم (8) عدم وجود فروق في مستوى التديّن لدى طلبة الجامعة، تعزى للجنس، أو التفاعل بين الجنس والكلية، حيث كانت قيم (ف) المحسوبة تساوي (2.156، 1.641) على التوالي، في حين تبين وجود فروق تعزى للكلية، ولصالح طلبة الكليات العلمية، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة تساوي (5.807).

وربما يعزى ذلك إلى أن طلبة الكليات العلمية يتعاملون مع أشياء طبيعية وملموسة تدل على قدرة الخالق سبحانه وتعالى، ومثال ذلك طلبة كلية الطب عندما يتعلمون عن جسم الإنسان ووظائف كل عضو فيه، ودقة عمل كل عضو وأي خلل فيه وما يرافقه من أمراض تدل على قدرة الخالق سبحانه وتعالى أضافة إلى ذلك كثير من الحقائق العلمية التي وردت في القرآن الكريم أثبتها العلم الحديث، ومثال ذلك: الآية الكريمة التي دلت على انشقاق القمر في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم أثبت العلم الحديث من خلال وكالة ناسا أن القمر حدث له انشقاق حقيقي، ومن الأمثلة

الأخرى التي ورد ذكرها في القرآن مراحل تطور خلق الانسان أثبتها العلم الحديث، فكل هذه الحقائق يتعامل معها طلبة الكليات العلمية وبالتالي يؤثر على التدين لديهم.

وقد يعزى السبب في أن طلبة الكليات العلمية أعلى في مستوى التديّن لطبيعة المواد العلمية التي يدرسونها، والتي تعتمد في طبيعتها على البحث والاكتشاف والتحليل والمطابقة مع الواقع، وبالتالي هذه الفئة من الطلبة قد يكتشفون من خلال البحث في الكون ومعجزاته مما يؤدي إلى ازدياد درجة التديّن لديهم.

السؤال الثالث: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين الذكاء الروحي ودرجة التديّن لدى طلبة جامعة مؤتة؟

للإجابة عن السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون لحساب العلاقة بين الذكاء الروحي ودرجة التديّن لدى طلبة جامعة مؤتة، والجدول رقم (9) يبين ذلك:

جدول(9) معامل ارتباط بيرسون

بين الذكاء الروحي ودرجة التدين لدى طلبة جامعة مؤتة

	درجة التدين
الذكاء الروحي	.553**

** دالة مستوى الدلالة ($0.01\geq\alpha$)

يلاحظ من الجدول(9) وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين الذكاء الروحي ودرجة التديّن لدى طلبة الجامعة. أي أنه كلما زاد مستوى الذكاء الروحي زاد التديّن، وربما يعزى ذلك إلى أن الروحانية لا تأتي من فراغ، وإنما تنبعث من وجود وازع واحساس ديني لدى الفرد بوجود خالق ورقيب لهذا الكون، وهذا الاحساس يقود إلى التديّن ، كما أن الذكاء الروحي يتضمن الشعور بالشفقة والرحمة والتي تجعل الفرد أقرب إلى التديّن والاتصال بالخالق سبحانه وتعالى.

كما أن مهارات الذكاء الروحي تتضمن الوعي بالغرض من الحياة والوعي بهرم القيم، وبالقوانين الروحية والقدرة على المشاركة في السلوكيات الأخلاقية مثل: التسامح والشعور بالشفقة والتواضع وكل ذلك يقود إلى التديّن.

كما أن الذكاء الروحي يساعد الفرد في ادراك المبادئ الصحيحة والتي هي جزء من ضميره، ويجعله يستشعر أجر ما يفعله من خير ويلتزم بالفضائل، وهذه الأمور في جوهرها تنمي التديّن لدى الفرد، واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Khoshtinat, 2012) ودراسة (Maximo,2010) .

التوصيات:

1- الاهتمام بالتنشئة الدينية والأخلاقية داخل المؤسسات التعليمية، ووضع برامج دينية هادفة، تنمي الوعي الديني لدى الطلبة، وتكون نسقاً قيمياً وأخلاقياً وفلسفة حياة.

2- تضمين الذكاء الروحي في المناهج الدراسية، وخاصة لطلبة الكليات الإنسانية بما يتيح للطلبة فرصة التفكير التأملي ويزودهم بخبرات تساعدهم على اكتشاف ذواتهم، وإدراك المعاني التي تستحق العيش من اجلها.

3- ضرورة أن يمارس الطلبة التأمل في الكون والطبيعة وفي النفس وفي مخلوقات الله تعالى ولو لبعض الوقت.

4- أجراء دراسات تربط بين الذكاء الروحي والتديّن على عينات أخرى غير التي تناولتها هذه الدراسة.

المراجع

أبو هلاله، يوسف.(1987). دعوة الفطرة. الرياض: دار العاصمة

أحمد، زكريا. (2003). العلاقة بين مستوى التدين وإشباع الحاجات النفسية عند طلاب الجامعة بمدينة الإسماعيلية =، مجلة كلية التربية، 3 (12).

أحمد، مدثر. (2007). الذكاء الروحي. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

اسماعيل، بشرى. (2007). الذكاء الروحي وعلاقته بسمات الشخصية لدى عينات مختلفة، مجلة كلية التربية، جامعة بنها 17 (72). ص 125–160 .

بوزان، توني. (2006). هل أنت أذكى مما تعتقد؟ العقل أولاً: عشر طرق لتحقيق أقصى استفادة من قدراتك الطبيعية. مكتبة جرير للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

الحجار، بشير ورضوان، عبد الكريم. (2006). التوجه نحو التديّن لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزه، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسله الدراسات الإنسانية، 14(1).

حسين، محمد. (2003). مدرسة الذكاءات المتعددة. دار الكتاب الجامعي، غزة، فلسطين.

دانييل، جولمان. (2000). الذكاء العاطفي. ترجمة: ليلى الجبالي، المجلس الأعلى الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة، الكويت.

الدفتار، خديجة. (2011). الذكاء الروحي عند الأطفال. دار الفكر، عمان.

الذهبي، محمد حسين. (1975). الدين والتدين. مجله البحوث الإسلامية. 1(1).

الصنيع، صالح. (1998). التدين علاج الجريمة. الرياض: مكتبة الرشد.

طه، محمد. (2006). الذكاء الإنساني. عالم المعرفة، الكويت.

القعيب، سعد (2003). التديّن والتوافق الاجتماعي لطالب الجامعة: دراسة وصفية مطبقة على عينة مختارة من طلاب جامعة الملك سعود، مجلة جامعة الملك سعود، 16(1)، ص51–99.

موسى، رشاد. (1999). علم النفس الدعوة بين النظري والتطبيق، دار المعرفة، القاهرة.

المهدي، محمد. (2004) . أنماط التدين من منظور نفسي إسلامي متوفر عبر:
http://maganin.com/articles/articlesview.asp?key=48

نصيف، حكمت. (2001). الالتزام الديني وعلاقته بالأمن النفسي لدى طلبة جامعه صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.

References

Abu Hilala, Y. (1987). *The call of instinct*. Riyadh: Dar Al-Asemah

Ahmed, M. (2007). *Spiritual intelligence*. Alexandria: Modern University Office.

Ahmed, Z. (2003). The relationship between the level of religiosity and satisfying the psychological needs of the university students in Ismailia city. *Journal of the Faculty of Education, 3* (12).

Al-Daftar, K. (2011). *Spiritual intelligence in children*. Amman: Dar Al-Fikr.

Al-Dhahabi, M. (1975). Religion and religiosity. *Journal of Islamic Research, 1* (1).

Al-Hajjar, B and Al-Radwan, A-K. (2006). The orientation towards religiosity among the students of the Islamic University of Gaza. *Journal of the Islamic University, Human Studies Series, 14* (1).

Al-Mahdi, M. (2004). *Patterns of religiosity from an Islamic perspective*. Retrieved from http://maganin.com/articles/articlesview.asp?key=48.

Al-Qaib, S. (2003). The religiosity and social consensus of the university student: a descriptive study applied to a selected sample of King Saud University students. *King Saud University Journal, 16* (1), 51-99.

Al-Sanee', S. (1998). *Religiosity is the treatment of crime*. Riyadh: Al-Rashed Library.

Bonner, C. (2007). From coercive to spiritual: what style of leadership is prevalent in K-12 Public school? Thesis presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy at Drexel university.

Busan, T. (2006). *Are you smarter than you think? The Mind First: Ten ways to make the most of your natural abilities*. Saudi Arabia: Jarir Bookshop and Distribution.

Cherry, K. (2010). History of intelligence Testing. www. Psychologyabout.com, Retrieved from the internet on 14-3-2014, 4pm.

Daniel, G. (2000). *Emotional smartness. Translation: Laila Jabali*. Kuwait: Supreme National Council for Culture, Arts and Letters: Knowledge World.

Emmons, R. (2000a). Is spirituality intelligence ?Motivation, cognition and the psychology of the ultimate concern. International Journal for the Psychology of Religion, 10 (1), 3-26.

Emmons, R. (2000b). Spirituality and intelligence Problems and prospects. International Journal-for the Psychology of Religion, 10 (1), 57-64.

Freeman , M ,Hayes ,B, Grant, T, & Taub, G. (2011).Relatonship Intelligence Spiritaal to the Personal Patterns of Collge Students, Counselor Education and Supervision, 46(4). 254-265.

Green, K., & Noble, W.(2008). Fostering Spiritual intelligence :undergraduates Growth in acourse about consciousness, university of Washington.

Hussein, M. (2003). *School of multiple intelligences*. Gaza, Palestine: University Book House.

Ismail, B. (2007). Spiritual Intelligence and its Relationship to Personality Characteristics in Different Samples. *Journal of the Faculty of Education, Banha University 17* (72), 125- 160.

Jains, M, & Purohit, P. (2006). Intelligence Acontempory concern with regad to living status of the senior citizens . journal of the indiam acadmy of Applied psychology, 32(2), p.227-233.

Khoshtinat, V.(2012). Relationship between spiritual intelligence and religious (spiritual) coping among students of payame nor university. International research journal of applied and basic science, 3(6), p.1132-1139.

King, D. (2008). Rethinking claims of spiritual intelligence: A definition, model, and measure.Unpublished master's thesis, Trent University Peterborough, ON, Canada.

Maximo, S.(2010). The concept of spiritual intelligence , its correlates variable. (MA).Accrediting institution , address, region:saint Louis university, available online at :http//3pdf.com/download free- spiritual intelligence quotient- pdf- ebook-2htm.

Miller, W. (1999). Integration Spirilvality. www.elzamaalouf.com.Retrieved from the internet-on 13-3-2013,06:15pm.

Mosa, R. (1999). *Psychology of Advocacy between Theory and Practice*. Cairo: Dar Al- Ma'refah,.

Nassif, H. (2001). *Religious Commitment and its Relation to Psychological Security among Sana'a University Students*. (Unpublished master's thesis). Sana'a University, Yemen.

Rees, A, & Luzzo, D, Gridley, B. (2011) Interactive and intelligence spiritual in adolescents, career Development Quarterly, 55 (3), 194-205 .

Simpkins, C.(2002). Spiritual intelligence, part2, money web, New York.

Sternberg, R. (1988). The triarchic mind: Anew theory of human intelligence . new York: Viking.

Taha, M. (2006). *Human intelligence*. Kuwait: World of Knowledge.

Vaughan, F. (2002). What is spiritual intelligence? Journal of Humanistic Psychologym 42(2), p.16-33.

Wilbur, K. (2001). How straight is the Spiritual path? The Relation of Psychological and Spiritual Growth.In The Eye of the Spirit: An Integravision for a World Gone Slightly Mad Boston: Tambala.

Wolman, R. (2001). Thinking with your soul: Spiritual intelligence and why it matters. New York: harmony.

Yang, K, & Mao, Y.(2007). Astudy of nurses spiritual intelligence: Across-sectional Questionnaire survy. International journal of nursing studies, 44 (6). Publications, inc, p.999-1010.

Yang, K. (2006)The Spiritual Intelligence of Nurses in Taiwan, Cardinal Tine College of Nursing, Taiwan. yang@ctcn.edu.tw

اعتراف الخلافة العباسية بقيام الدولة الأيوبية في عام 570هـ/1175م

دراسة في علاقة الخلافة بقوى جناحها الغربي في النصف الثاني من القرن 6هـ/12م

مضر عدنان طلفاح*

ملخص

أدت وفاة السلطان نور الدين بن زنكي (541–569هـ/ 1146–1174م) إلى اندلاع الصراع والتنافس بين أمراء دولته للوصاية على إبنه القاصر ووريثه الوحيد الملك الصالح إسماعيل (569 – 577هـ/1174–1180م)، وهو الصراع الذي تطورت أحداثه لتنتهي بقيام الدولة الأيوبية بإعلان الخلافة العباسية اعترافها باستقلال صلاح الدين وسلطنته في شهر شوال سنة 570هـ/ أيار 1175م.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على موقف الخلافة العباسية وأهميته في هذا الصراع، والذي امتد طيلة عام (شوال569هـ – شوال570هـ/ أيار1174م– أيار1175م)، ودراسة دوافعها للاعتراف باستقلال صلاح الدين وسلطنته، وتبيان توجساتها المستقبلية من الدولة الأيوبية الناشئة، ورصد محاولتها تحجيم صلاح الدين تحسباً من تشكيله خطراً مستقبلياً عليها.

الكلمات الدالة: الخلافة العباسية، الدولة النورية، نور الدين بن زنكي، الملك الصالح بن نور الدين، الدولة الأيوبية، صلاح الدين الأيوبي.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك.

تاريخ تقديم البحث: 2015/10/6م. تاريخ قبول البحث: 2016/1/14م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017 م.

The Abbasid Caliphate Recognition of the Ayyubid State in 1175:

A study of the Caliphate's Relationship with the West Wing Powers in the Second Half of the 12th Century

Modar Adnan Telfah

Abstract

The death of Sultan Nur ad-Din bin Zengi (1146-1174) sparked the conflict and contest among the leaders of his state for the custody of his minor son and only heir al-Malik As-Salih Ismail (1174-1180). After leading to gaining recognition from the Abbasid Caliphate, this conflict gave rise to an independent Ayyubid Sultanate ruled by Saladin in May 1175.

This study attempts to highlight the importance of the Abbasid Caliphate's position in this conflict which lasted for one year (May 1174-May 1175). It also aims to study the Abbasid Caliphate's motives for the recognition of the independence of Saladin and his Sultanate, wishes to uncover the futuristic concerns of the Ayyubid state, and to monitor its attempt to curtail Saladin as he may become a future threat.

Keywords: the Abbasid Caliphate, Nooryyah State, Nur ad-Din bin Zengi, al-Malik As-Salih Ismail bin Nur ad-Din, Ayyubid State and Saladin Al-Ayyubi.

مقدمة:

استطاع السلطان نورالدين محمود بن زنكي (541–569هـ/1146–1174م) توحيد الجزيرة الفراتية وبلاد الشام ومصر واليمن وشرق المغرب العربي في دولة واحدة (Ibn Assaker, 1997; Ibn Al-theer, ND & Abu Shama, 1997) ، بهدف تحرير بلاد الشام عامة وبيت المقدس خاصة من احتلال الفرنجة (Ibn Wasel, ND) ، إلا أن وفاته المفاجئة في 11 شوال 569هـ/14 أيار 1174م هددت استمرارية هذه الوحدة، وطموح تحرير الأرض الإسلامية من الفرنجة، وأربكت المشهد السياسي في المنطقة، إذ توفي نور الدين عن ابن وحيد قاصر في الحادية عشرة من عمره (Ibn Al-Adeem, 1996 & Hayari, 1994) ، غير قادر على مباشرة السلطة بنفسه، والحفاظ على تركة والده وهو ما أشعل فتيل الصراع والتنافس بين القوى الداخلية في دولة الراحل نور الدين، والتي تمثلت بقوى ثلاث: أولها ابن أخيه سيف الدين غازي (ت576هـ/1181م) حاكم الموصل، والذي سارع إلى بسط سيطرته على الجزيرة الفراتية، وإعلان استقلاله عن الملك الصالح إسماعيل، في حين استحوذ أخوه عماد الدين (ت589هـ/1193م) على سنجار وتوابعها (Ibn Al-theer, ND & Ibn Wasel, ND).

وتمثلت القوة الثانية بأمراء دولة نور الدين في بلاد الشام، مركز حكمه ومنطلق وحدته، غير أنهم انقسموا على أنفسهم إلى جناحين رئيسين: أمراء حلب من آل الداية، والذين كانوا يرشحون أنفسهم للوصاية على الملك الصالح، مدلين بسالف علاقتهم بنور الدين، وثقته بهم، واعتماده عليهم. وأمراء دمشق، وعلى رأسهم شمس الدين ابن المقدم، الذين استغلوا وجود الملك الصالح فيها، فأعلنوا وصايتهم عليه واستأثروا بالسلطة. كما لاح الخلاف بين أمراء حلب ودمشق حول منبع الخطر على دولة الملك الصالح، وهو ما ترتب عليه تطور الأحداث وتصاعدها، ففي حين كان آل الداية يقيمون علاقة وثيقة مع والي مصر القوي صلاح الدين الأيوبي، كانوا يتوجسون من سيف الدين غازي في الموصل، ويرونه الخطر الأكبر على الملك الصالح ودولته، ويفضلون نقل مقره من دمشق إلى حلب لمواجهة سيف

الدين والتصدي له. بينما كان أمراء دمشق يتخوفون من صلاح الدين في مصر، ويميلون لإبقاء الملك الصالح في دمشق للوقوف أمامه، حتى أنهم لما غُلبوا على أمرهم وانتقل الملك الصالح إلى حلب، استدعوا سيف الدين لتملك دمشق للوقوف في وجه صلاح الدين، إلا انه أحجم عن ذلك. (Hayari, 1994 & Nuri, 1976)

وكان ثالث القوى في دولة الراحل نور الدين: صلاح الدين الأيوبي أمير مصر وتوابعها: اليمن والنوبة وبرقة وطرابلس الغرب، والذي بدا الأكثر خطورة على مصالح أمراء الشام، دمشق على وجه الخصوص، لبروزه شخصية لا تنافس بين أمراء دولة نور الدين لاعتبارات عدة، أهمها: إحكامه القبضة على مصر، أوسع ولايات دولة نور الدين، وأغناها اقتصادياً(Hayari, 1994) ، وانفراده بين أمراء الدولة بثقل سياسي وشعبية جماهيرية عارمة، حتى في بلاد الشام، لدوره في إسقاط الدولة الفاطمية الإسماعيلية في عام 567هـ/1171م، واكتسابه مراساً سياسياً وخبرة واسعة في إدارة الأزمات والخروج الآمن منها، سواء أثناء إعداده لإسقاط الدولة الفاطمية، أو مواجهة مؤامرات أنصارها الساعية لإحيائها. في ذات الوقت الذي امتد فيه نفوذه إلى بلاد الشام ذاتها، إذ تمتع بعلاقات صداقة وشيجة ماثلت التحالف مع آل الداية أمراء حلب المنافسين لأمراء دمشق.

وإذا أضفنا لهذا كله أن سيف الدين غازي حاكم الموصل، وقد استولى على الجزيرة الفراتية، بعد وفاة نور الدين، أعلن التزامه بعدم تجاوز تحركاته العسكرية نهر الفرات غرباً، وأكد اقتصار اهدافه على استعادة ممتلكات والده فحسب (Ibn Al-theer, ND & Ibn Wasel, ND) مبدياً بذلك عدم إضماره أطماعاً توسعية باتجاه بلاد الشام، وتركها لابن عمه الملك الصالح، باعثاً بذلك رسالة تطمين لأمراء الشام، حرصاً على عدم توحدهم من جهة، أو دفعهم للتحالف مع صلاح الدين من جهة أخرى، خوفاً من تهديد مكتسباته التي حازها. بل إنه وإمعاناً في بث الطمأنينة في نفوسهم لم يطالب بحق الوصاية على ابن عمه القاصر

الملك الصالح، وترك ذلك لأمرائه الشاميين، وهو ما حصر بنظرهم التهديد على مصالحهم ومكتسباتهم بصلاح الدين فقط.

اندلاع الصراع بين أمراء الدولة النورية:

في ضوء ذلك كله استثمر أمراء دمشق وجود الملك الصالح فيها عند وفاة والده، فاجتمعوا برئاسة شمس الدين ابن المقدم (ت583هـ/1187م) لفرض وصايتهم على الملك الصالح إسماعيل، والاستئثار بالسلطة، واستبعاد صلاح الدين وحلفائه من آل الداية، و "تحالفوا على أن تكون أيديهم واحدة، وعزائمهم متعاقدة، وأن ابن المقدم: مقدم العسكر، وإليه المرجع في الموارد والمصدر" (Abu Shama, 1997; Al-Bindari, 1979; & Ibn Wasel, ND). وعلى الرغم من تحفظ بعض أمراء دمشق على استبعاد صلاح الدين عن أي ترتيب يعتمدونه، خوفاً من إعطائه الذريعة للتحرك ضدهم وإقصائهم جميعاً (Ibn Al-theer, ND & Abu Shama, 1997) ، فقط مضى معظم الأمراء الآخرين في نهج استبعاده ورفض إشراكه، حتى أنهم أرجأوا إعلامه بوفاة نور الدين(Hayari, 1994) حتى يحكموا هيمنتهم ووصايتهم على الملك الصالح، وفرض ترتيبهم أمراً واقعاً على صلاح الدين، معتقدين أنهم يسلبونه بذلك الفرصة للتحرك ضدهم. ولما أحكموا أمرهم، أرسلوا رسالة باسم الملك الصالح إلى صلاح الدين ينعي إليه والده نور الدين ويبلغه باعتلائه الملك خلفاً له، ويكلفه بجهاد الفرنجة على النهج الذي كان عليه أيام والده. (Al-Bindari, 1987 & Abu Shama, 1997) وهو ما يعني ضمناً استبعاده رسمياً عن أي دور أو مشاركة في الوصاية على الملك الصالح.

بادر صلاح الدين فور وصول كتاب نعي نور الدين إلى إعلان الحداد العام عليه في مصر، وإقامة شعائر العزاء به(Alqadi Alfadil, 2005) ، وأرسل إلى الملك الصالح كتاب تعزية بوفاة والده نور الدين، وتهنئته بخلافته له، وأكد فيه تبعيته له، واستمرار التزامه بوحدة الدولة وخدمتها والدفاع عنها، على النهج الذي كان عليه أيام والده نور الدين

(Alqadi Alfadil, 2005; Al-Bindari, 1987; & Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) وقام بتفعيل الإجراءات العملية التي تثبت ولاءه للملك الصالح وتبعيته له، فأقام الخطبة وأصدر النقد باسمه(Ibn Al-Atheer, ND) ، وأعلن امتثاله لأمر الملك الصالح بجهاد الفرنجة(Alqadi Alfadil, 2005). إلا أن أخبار الشام بدأت بالتوارد تباعاً عليه في مصر، دالة على ضعف أمرائها، وسوء إدارتهم، مما أنذر بالخطر على وحدة الدولة، ومسيرتها الجهادية ضد الفرنجة، فأرسل إليهم صلاح الدين منكراً عليهم تهاونهم أمام تمرد سيف الدين غازي في الجزيرة الفراتية (Ibn Al-Atheer, ND & Abu Shama, 1997) ، وتخاذلهم أمام الفرنجة، وجنوحهم لتوقيع هدنة مجحفة بحق الدولة بدل مواجهتهم، وهو ما رأى به إشارات ضعف سيعمد الفرنجة إلى استثمارها (Alqadi Alfadil, 2005; Ibn Al-Atheer, 1987 & Abu Shama, 1997). غير أنه وقد هدد أمراء دمشق بالتدخل لوقف تفريطهم (Ibn Al Atheer, ND) ، آثر إعطاء الفرصة لأمراء حلب آل الداية، فراسلهم طالباً منهم التدخل لوقف تفريط أمراء دمشق بوحدة الدولة ومشروعها الجهادي(Alqadi Alfadil, 2005) ، وهو ما بادر آل الداية لتحقيقه بالفعل، إذ كانوا يشاطرون صلاح الدين مخاوفه، فأرسلوا الأمير سعد الدين كُمُشْتكين إلى دمشق للمفاوضة باسمهم ونقل الملك الصالح إلى حلب، مركز قوتهم ونفوذهم، إلا أن أمراء دمشق استشعروا الخطر على مكتسباتهم في الدولة، فتآمروا مع كمشتكين ضد آل الداية، وألقي القبض عليهم يوم دخول الملك الصالح إلى حلب، وفرض كمشتكين نفسه "أتابكاً" للملك الصالح، وسيطر على الدولة بذات النهج الذي سار عليه أمراء دمشق(Nuri, 1976). وهو ما أشعل فتيل الصراع العلني بين صلاح الدين وأمراء الشام، إذ "عظم ذلك عليه وأنكره، وجعله من أكبر الحجج على قصد الشام"(Ibn Wasel, ND) .

تدخل صلاح الدين في بلاد الشام:

سارع صلاح الدين إلى رفض إقصاء حلفائه آل الداية، وفرض غرمائهم من أمراء الشام لوصايتهم على الملك الصالح (Al-Bindari, 1987; Abu Shama, 1997 & Ibn

(Katheer في ذات الوقت الذي تحفز به هؤلاء للدفاع عن مكتسباتهم واستبدادهم بالسلطة. وغدا الصراع بينهما أمراً واقعاً، غير أن كلاً منهما عمد إلى تشريع موقفه وإضعاف خصمه بإعلان تمثيله، دون غيره، لـ "الشرعية النورية" بدفاعه عن الملك الصالح من مخطط خصمه.

ففي الوقت الذي أعلن فيه صلاح الدين أحقيته المطلقة بأتابكية الملك الصالح(Al-Zahabi, 2003 & Al-Sabki, ND) ، لـ "القيام بأموره"(Ibn Wasel, ND) ، و"تدبير ملكه، وتربيته"(Ibn Al-Adeem, ND) ، كضمانة وحيدة لحفظ الدولة النورية ووحدتها، وضمان استمرار مسيرتها الجهادية ضد الفرنجة، فقال: "أنا أحق برعي العهود، والسعي المحمود، فإنه إذا استمرت ولاية هؤلاء تفرقت الكلمة المجتمعة، وضاقت المناهج المتسعة، وانفردت مصر عن الشام، وطمع أهل الكفر في بلاد الإسلام"(Abu Shama, 1997). أعلن خصومه من أمراء الشام بدورهم "شرعيتهم النورية" بتصوير أنفسهم المدافعين عن الملك الصالح ودولته أمام مطامع صلاح الدين بالاستحواذ على المُلك والاستقلال عن الدولة النورية، مستغلاً صغر سن الملك الصالح، متهمين صلاح الدين بأن شعاراته التي يرفعها إنما هي ستار يتحرك خلاله للوصول إلى مبتغاه. وهو ما تبدي للمرة الأولى في جواب الأمير ابن المقدم على رسالة صلاح الدين التي أعلمه فيها عزمه التدخل بالشام، إثر القبض على آل الداية، لإنقاذ الدولة النورية، إذ كتب ابن المقدم إليه: "لا يُقال عنك أنك طمعت في بيت من غرسك وربّاك وأسّسك، ... ، وأجلى سكونك لمُلك مصر وفي دسته أجلسك"(Al-Bindari, 1987& Abu Shama, 1997). وهو ما رفضه صلاح الدين، وأكد لابن المقدم في رسالة جوابية: "إنّا لا نؤثر للإسلام وأهله إلا ما جمع شملهم وألّف كلمتهم، وللبيت الأتابكي –أعلاه الله– إلا ما حفظ أصله وفرعه، ... ، وبيّن للأمة قيامنا بواجب حقه بعد كبيره وسلطانه" (Al-Aadi Al-Fadil, 2005; Al-Bindari, 1987, Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND).الراحل نور الدين

أكد صلاح الدين برسالته للأمير ابن المقدم تفعيل عزمه التدخل بالشام، إلا أن انشغاله بصد هجوم الأسطول الصقلي على مصر في شهر ذي الحجة سنة 569هـ/تموز 1174م والقضاء على أنصار الدولة الفاطمية في جنوب مصر في شهر المحرم سنة 570هـ/آب 1174م(Ibn Al-Atheer, 1987 &Abu Shama, 1997) ، أخّر توجهه إلى الشام حتى منتصف شهر ربيع الأول 570هـ/ تشرين أول 1174م(Abu Shama, 1997) ، وهو ما صب في صالحه، ولو إلى حين، إذ أدت سياسة الأتابك كمشتكين في تصفية منافسيه إلى دب الخوف في نفوس أمراء دمشق، وعلى رأسهم ابن المقدم ذاته، مما دفعهم لمراسلة صلاح الدين طالبين منه القدوم إلى الشام (Ibn Al-Atheer, ND; Ibn Al-Atheer, 1987; Ibn Shaddad, 1994 & Ibn Al-Adeem, 1996) ، فبادر صلاح الدين إلى التحرك صوب الشام مشرعاً تحركه "أنه جاء لتربية الملك الصالح، وتدبير مُلكه. وأنه أحق بصيانة حقه"(Al-Bindari, 1987 & Ibn Al-Adeem, 1996). فدخل مدينة دمشق دون معارضة نهاية شهر ربيع الثاني سنة 570هـ/ تشرين أول 1174م، وأعاد التأكيد فيها "أنه ما جاء إلا لتربية الملك الصالح ولد نور الدين، وأن المُلك له، وهو نائبه ومدبر دولته") Ibn Wasel, ND& Abu Shama, 1997) ، ودلل على ذلك عملياً بإبقاء الخطبة والنقد باسم الملك الصالح(Ibn Al-Atheer, 1987 & Ibn Wasel, ND).

وفي هذه الأثناء كان أمراء حلب يرفعون بدورهم شعار الدفاع عن "الشرعية النورية"، ويتهمون صلاح الدين بالتستر تحت شعار الدفاع عنها طمعاً بالمُلك والاستقلال عن الدولة منذ قصده دمشق، وأشاعوا أن هدفه أن "يسلب ولد أستاذه نعمته، وينزع مُلكه" ,Al-Sabik) ND) ، وهو ما صرح به موفدهم لصلاح الدين ذاته، بعد دخوله دمشق إذ قال له: "أنت تريد المُلك لنفسك، وليس مقصودك غير ذلك"(Ibn Wasel, ND) ، طالباً منه التراجع إلى مصر، مهدداً إياه أن "السيوف التي ملّكتك مصر –وأشار إلى سيفه– تردك، وعما تصديت له تصدك"، إلا أن صلاح الدين نفى ذلك، وأكد تحركه تحت مظلة الشرعية النورية (Ibn Wasel, ND; Al-Bindari, 1987 & Abu Shama, 1997) ، ثم مضى فضم مدينة حمص، دون قلعتها، ومدينة حماة وقلعتها تحت ذات الشعار، ومنها إلى حلب حيث بدأ

بحاصرها في آخر شهر جمادى الأولى سنة 570هـ/ أواخر كانون أول 1174م-Ibn Al) .Atheer, 1987 ; Ibn Al-Adeem, 1996 & Ibn Wasel, ND)

كان حصار صلاح الدين لحلب نقطة تحول خطيرة ومفصلية في مسار الأحداث وتطوراتها من جهة، وفي موقف صلاح الدين من الدولة النورية وعلاقته بها من جهة أخرى. إذ كانت حلب المعقل الأخير للملك الصالح، وأمراء دولته، وهو ما دفعهم لمقاومة صلاح الدين بضراوة خلف أسوارها، خشية من دخوله إياها، واستحواذه على المُلك. وعلى الرغم من أن شعار صلاح الدين الذي رفع في صراعه مع أمراء الدولة النورية قد يعوقه سياسياً عن خلع الملك الصالح وتنصيب نفسه بصورة فورية، فإن صلاح الدين قد ينتهج أحد مسارين ينتهي كلاهما بالاستحواذ على المُلك فعلاً. أولهما: أن يعمد إلى الإبقاء على الملك الصالح فعلاً، غير أنه سيحجر عليه ويستبد بالسلطة الفعلية، ويورثها إلى أبنائه من بعده، متبنياً بذلك النموذج الذي طبقه عماد الدين زنكي، جد الملك الصالح، مع الملك السلجوقي ألب أرسلان بن السلطان محمود، إذ كان عماد الدين "أتابكه ومربيه، وكان يُظهر للخلفاء وللسلطان مسعود وأصحاب الأطراف: ان البلاد التي بيده للملك ألب أرسلان، وأنه نائبه فيها"(Ibn Al-Atheer, ND & Ibn Wasel, ND) ، رغم أنه عملياً قد حجر عليه، واستبد بالسلطة الفعلية، ثم ورثها لأبنائه من بعده، بالرغم من رفض الملك ألب أرسلان لذلك، ومحاولاته الفاشلة لاستعادة سلطته المسلوبة)" Ibn Al-Atheer, ND & Ibn) .Wasel, ND)

وأما ثاني هذين المسارين: فأن ينصب صلاح الدين نفسه أتابكاً للملك الصالح، تطبيقاً لشعاره الذي رفعه، غير أنه سيشرع بعدها باتخاذ التدابير التي تمكنه من عزل الملك الصالح وإسقاط الدولة النورية، وهي ذات السياسة التي انتهجها صلاح الدين في إسقاط الدولة الفاطمية في سنة 567هـ/1171م(Al-Maqrizi, 1996). ومما يثبت تبلور هذه الفكرة عند الأيوبيين، صنيع الملك العادل (596–615هـ/1200–1218م)، أخو صلاح الدين وأحد أركان دولته من أفراد أسرته، مع حفيد صلاح الدين نفسه: الملك المنصور بن

العزيز عثمان سلطان مصر، عندما نصّبَ العادل نفسه أتابكاً له في سنة 596هـ/1200م، ثم عزله بعد عدة أشهر بحجة صغر سنه وعجزه عن إدارة الدولة، وأعلن نفسه سلطاناً على مصر، مبرراً ذلك "أن المُلك ليس هو بالميراث، وإنما هو لمن غَلَب" (Ibn Wasel, ND & Abu Shama, 1997).

وقد لاح تبني صلاح الدين لهذا النموذج في النقد الذي سكّه في مدينة دمشق في سنة 570هـ/1174م، بعيد دخوله إياها، وقد وصلنا فلس من إصدار صلاح الدين هذا، فناهيك عن سك صلاح الدين اسمه ولقبه على وجه الفلس، في حين سك اسم الملك الصالح على ظهره(Pual, 1980) ، وهو ما يعكس الممارسة السياسية للقوى المهيمنة على صاحب السلطة الشرعية في البلاد آنذاك. فقد صرح صلاح الدين عليه بلقبه "الملك الناصر" وهو ما أفصح عن رغبته بالمُلك وطموحه بالسلطة، إذ حمل هذا اللقب رمزية الاستقلال عن الدولة النورية في بلاد الشام، نظراً لكونه اللقب الذي أطلقه العاضد لدين الله (555-567هـ/1160-1171م)، آخر الحكام الفاطميين(Al-Maqrizi, 1996) ، على صلاح الدين عند توليه الوزارة الفاطمية في عام 564هـ/1169م (Ibn Al-Atheer, ND; Abu Shama, 1997; Ibn Wasel, ND & Al-Qalqashandi, ND) ، وهو ما ترتب عليه تبعيته الفاطمية واستقلاله عن الدولة النورية. وهو ما رفضه نور الدين وبحزم، إذا كان يؤكد أن صلاح الدين نائباً عنه في مصر وقائداً لجيشه فيها، بوصفها إحدى ولايات دولته، التي منح تقليد حكمها من الخلافة العباسية (Ibn Al-Jawzi, 1992; Ibn Nazif, 1995 & Hayari, 1933) ، لذا فقد كان يعتمد معه في مراسلاته اللقب الذي يؤكد ذلك: "الأمير الإسفهسلار صلاح الدين" (Ibn Al-Atheer, ND; Ibn Al-Adeem, 1996; Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، أسوة بغيره من نوابه في بقية ولايات دولته، كابن الداية في حلب، الذي يورد لنا المؤرخ ابن القلانسي (ت555هـ/1160م) لقبه الرسمي الدال على صفته في دولة نور الدين: "الأمير الإسفهسلار مجد الدين أبو بكر محمد نائب المولى الملك نور الدين في حلب"(Ibn Al-Qalansi, 1983). وهو النهج الذي استمر عليه نور الدين مع صلاح الدين بعد إسقاط الدولة الفاطمية في عام 567هـ/1171م،

وبحرص أشد، تأكيداً لتبعيته المطلقة للدولة النووية في دمشق، بل انه أمعن في ذلك حتى أنه لم يكن يفرده في أي خطاب كممثل وحيد له في مصر، بل كان يشرك معه بقية قادة جيشه فيها، فكان "يكتب: الأمير الاسفهسلار صلاح الدين وكافة الأمراء بالديار المصرية؛ يفعلون كذا وكذا")" (Ibn Al-Atheer, ND; Ibn Al-Adeem, 1996; Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND). ولهذا فقد أثار اعتماد صلاح الدين للقبه "الملك الناصر" في تدخله الشامي مخاوف الدولة النورية، وعزز قوة اتهامات أمرائها له بالسعي للاستقلال عنها.

مما يعني أن تطبيق صلاح الدين لأحد هذين المسارين يفضي آخر الأمر إلى إقصاء الملك الصالح أو استبداد صلاح الدين بالسلطة والمُلك، وهو الأمر الذي لا يعرض الملك الصالح للخطر فحسب، وإنما أمراء دولته ورجالاتها أيضاً، وهو ما دفعهم للاستماتة في صد صلاح الدين عن حلب.

وفي الوقت ذاته شهد حصار حلب تبلور تيار شعبي مناهض لصلاح الدين في الشمال الشامي عامة، وفي حلب خاصة، إذ كان هذا الحصار "الفعلة التي نقمت على صلاح الدين، فالله أعلم بنِيته، وأنه أساء العشرة في حق الصالح ابن نور الدين" (Al-Sabki, ND & A-Zahbi, 2003) ، بعد أن "كان من بحلب يظنون أن السلطان [صلاح الدين] لا يقدم عليهم"(Abu Shama, 1997) ، احتراماً للملك الصالح، أو مراعاة لوجوده بها. مما دفع الكثيرين لاعتقاد صحة ادعاءات أمراء حلب في نوايا صلاح الدين الحقيقية من تدخله في بلاد الشام"(Al-Sabki, ND) ، وتأكد هذا الاعتقاد بخروج الملك الصالح ونزعه "الشرعية النورية" عن صلاح الدين على العلن، وتأييده مزاعم أمرائه واتهاماتهم له، إذ قال: "قد خان هذا الظالم الجاحد إحسان والدي إليه، يأخذ بلادي، ولا يراقب الله والخلق"، طالباً مساندة أهالي حلب ضده(Ibn Al-Atheer, 1987 & Ibn Wasel, ND) ، مما ألهب مقاومة شرسة لصلاح الدين، لا من جند حلب فحسب، بل ومن أهلها أيضاً (Ibn Al-Adeem,

ND & Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، وهي مقاومة لم يعهدها صلاح الدين في مدن الشام التي دخلها من قبل(Hayari, 1994 & Nuri, 1976) .

كما شهد حصار حلب تطورات إقليمية هددت تدخل صلاح الدين، وخططه لدخول حلب، بل ومكتسباته الشامية التي حققها، إذ دفع هذا الحصار أمراء حلب إلى تشكيل حلف موسع ضد صلاح الدين للمرة الأولى، ضم: الفرع الزنكي في الموصل، والقوتين الشاميتين؛ الإسماعيلية والفرنجة (Ibn Al-Atheer, 1987; Ibn Al-Adeem, ND & Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، الأمر الذي وضع صلاح الدين في موقف حرج عسكرياً، اضطره للمرة الأولى للانسحاب، وطلب المدد العسكري من مصر (Al-Bindari, 1979; Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND). ففي الوقت الذي فشلت فيه محاولة الإسماعيلية اغتياله على مشارف حلب (Ibn Al-Atheer, 1987; Al-Bindari, 1979; Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، تحرك الجيش الزنكي الموصلي بقيادة عز الدين مسعود لمساندة الملك الصالح أمام صلاح الدين (Abu Shama, 1997 & Ibn Katheer, 1998) ، في حين هاجم الفرنجة مدينة حمص لفك الحصار عن حلب وإجبار صلاح الدين على الانسحاب (Ibn Al-Atheer, 1987; Ibn Al-Adeem, 1996; Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، وهو ما اضطر صلاح الدين للانسحاب للمرة الأولى عن مقصده دون تحقيق أهدافه، فغادر حلب في أول شهر رجب سنة 570هـ/كانون ثاني 1175م، لرد هجوم الفرنجة عن مدينة حمص، وتصفية الجيوب النورية في قلعة حمص ومدينة بعلبك في إطار استعداداته للمواجهة المرتقبة مع الجيش الموصلي، وهو ما استغرق منه شهري رجب وشعبان 570هـ/كانون ثاني وشباط 1175م(Ibn Al-Atheer, 1987; AL-Bindari, 1979 & Ibn Wasel, ND). مما منح الجيش الموصلي الوقت الكافي للوصول إلى حلب في حين تأخرت إمدادات مصر العسكرية.

لجوء صلاح الدين إلى الخلافة العباسية: طلب الاعتراف باستقلاله ومنحه الشرعية العباسية:

بدأ صلاح الدين برصد نتائج التداعيات التي أطلقها حصاره لحلب، إذ تبدت خطورتها المستقبلية على موقفه في بلاد الشام ومكتسباته فيها، واستشعر تبعات نزع الملك الصالح "الشرعية النورية" عنه في إضعاف موقفه سياسياً وإعلامياً، وما يمكن أن يترتب على ذلك من الضغط عليه ميدانياً، تمثل أولها ببدء فقده للظهير الشعبي المساند له في بلاد الشام، والذي كان يعول عليه كثيراً لتمكينه من مدنها(Abu Shama, 1997). وتجسد ثانيهما في نجاح أمراء حلب تشكيل حلف موسع ضده، أوقف تقدمه، وأجبره للمرة الأولى على الانسحاب عن مقصده، وطلب الدعم العسكري من مصر، بل أنه اضطر إلى تقديم عرض للتخلي عن بعض مكتسباته في الشام للمرة الأولى، عندما أبدى استعداده بالانسحاب من حمص وحماة، والاقتصار على مدينة دمشق فحسب مع تأكيد تبعيته للملك الصالح (Ibn Al-Atheer, 1987 & Ibn Al-Adeem, 1996). وهو ما أظهر أن شعاره بالدفاع عن "الشرعية النورية" فقدَ بريقه السابق وقوته، ولم يعد بإمكانه تحقيق مكاسب جديدة من خلاله، أو حتى الاحتفاظ بمنجزاته التي حققها. الأمر الذي أحوجه وبشدة إلى شرعية جديدة، أقوى من الشرعية النورية التي نزعت عنه، تكسبه صفة المماثلة للملك الصالح، وتمكنه من الحفاظ على مكتسباته الشامية، وتضمن له ولاء أهالي الشام، ويشرّع بها قتاله للدولة النورية وحلفائها، وهو ما انحصر بشرعية صادرة عن الخلافة العباسية تحديداً، فبادر إلى مراسلتها للاعتراف باستقلاله وإضفاء الشرعية العباسية عليه، ورغم أن المصادر، التي بين أيدينا، لم تذكر تاريخاً محدداً للجوء صلاح الدين إلى الخلافة العباسية بطلبه هذا، إلا أنها أكدت أنه عمد إلى خطوته هذه عند فشل حصاره لحلب واضطراره للانسحاب عنها في أول شهر رجب 570هـ/كانون ثاني 1175م(Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، ورصده لتداعيات حصاره لها.

كان لجوء صلاح الدين إلى الخلافة العباسية تأكيداً لأهمية موقفها من الصراع المحتدم في بلاد الشام، وقدرتها على حسمه لصالح أحد طرفي النزاع بمنحة الشرعية ونزعها عن خصمه، إذ كانت الخلافة، رغم اقتصار سلطتها الفعلية على العراق فحسب آنذاك، مصدر الشرعية السياسية في العرف السياسي للدول الإسلامية الدائرة في فلكها، وهو ما دفع صلاح

الدين لطلب اعترافها وإسباغ الشرعية على حكمه لتمكين موقفه وإضعاف خصمه، هذا من جهة. ومن جهة أخرى كان طلبه هذا إجراءً استباقياً لطلب الدولة النورية دعم الخلافة العباسية في صراعها معه في بلاد الشام، وما يمكن أن يترتب عليه من انحياز الخلافة إلى جانبها، مما يضاعف من حرج موقفه في الشام، بل وربما أثر على مركزه في مصر أيضاً. إذ كانت الدولة النورية ممثلة الشرعية العباسية والسلطة القائمة بمقتضاها في بلاد الشام ومصر، وكان لجوءُها إلى الخلافة وطلب دعمها في الصراع المهدد لوجودها مع صلاح الدين أمراً مؤكداً، خاصة أن أمراء الدولة النورية طلبوا العون ضده من زنكيي الموصل والإسماعيلية، بل ومن الفرنجة أيضاً، وهو ما يجعل من العسير عدم افتراض لجوئهم لطلب ذلك من الخلافة العباسية، خاصة أن الصراع مع صلاح الدين اكتسى بثوب الشرعية النورية، المستمدة أصلاً من الشرعية العباسية، وهو أمر لن يفوّت أمراء الدولة النورية استخدامه واستثماره ضد صلاح الدين.

ورغم أن المصادر، التي بين أيدينا، تصمت صمتاً تاماً عن أي تصريح أو إشارة إلى علاقة الملك الصالح بالخلافة العباسية، وحيازته لشرعيتها، فإن تاريخية العلاقة وخصوصيتها بين الخلافة والدولة النورية في بلاد الشام، والقواعد العباسية الضابطة للممارسة السياسية آنذاك، تجعلان من المتعذر قبول ذلك ألبتة، إذ كانت هذه الدولة منذ قيامها مشروعاً عباسياً هدفت الخلافة من خلاله تدعيم جهودها الرامية للتحرر من هيمنة "السلطنة" السلجوقية، عبر ضرب "وحدة السلطنة" واحتكار البيت السلجوقي لها، وتشريع استقلال أقاليمها عنها بهدف محاصرتها وإضعافها، وإسقاط أسس شرعيتها التي بنت عليها هيمنتها على الخلافة، والمتمثلة بخدمة الخلافة وإعلاء كلمتها، وإسقاط الدولة الفاطمية الإسماعيلية في مصر، والتصدي لجهاد عدو المسلمين، ووقف تعدياته على أرض الإسلام(Telfah, 2008). والتي فشل السلاجقة في تحقيقها آنذاك، وصولاً الى تحصين الاستقلال الفعلي للخلافة، واسترداد الخلفاء لسلطاتهم الدنيوية، أقلها، في العراق.

فقد كانت بلاد الشام والعراق أحد أقاليم السلطنة السلجوقية(Ibn A-Amrani, 1999) ، وعن سلاطينها صدر تقليد عماد الدين زنكي حكم الموصل وحلب (& Ibn Al-Adeem,

(Ibn Al-Atheer, WE & Abu Shama, ND) ، بصفته أتابكاً لابني السلطان محمود (1997 ، لذا فقد كان لقبه الرسمي: الأمير الاسفهسلار الأتابك عماد الدين،-Ibn) (Qalansi, 1983 وهو ما ينص على تبعيته للسلطنة السلجوقية، وتأكد ذلك بالخطبة للسلطان السلجوقي، بعد الخليفة العباسي، في مناطق حكمه (Ibn Al-Qalansi, 1983 & Ibn Al-Adeem, 1996). ولما قتل عماد الدين في سنة 541هـ/1146م انقسمت دولته بين ابنيه: سيف الدين غازي في الموصل والجزيرة الفراتية، ونور الدين في حلب والمناطق الشامية (Ibn Al-Qalansi, 1983; Ibn Al-Atheer, WE & Ibn Wasel, ND) ، وورثا تبعية والدهما للسلطنة السلجوقية، فكان سيف الدين تابعا لها في الموصل(Ibn Al-Atheer, WE, Ibn Wasel, ND) ، وكذلك حال نور الدين في حلب، إذ كان يطلق عليه لقب الأتابك(Ibn Al-Qalansi, 1983).

غير أن الخليفة المقتفي لأمر الله (530–555هـ/1136–1160م) وفي إطار سياساته الرامية إلى التحرر من هيمنة السلطنة السلجوقية على الخلافة، مستغلاً وفاة السلطان مسعود في سنة 547هـ/1152م، (Ibn Al-Atheer, 1987; Al-Zahabi, 2003 & Ibn Katheer, 1998) واعتقال الغز للسلطان سنجر إثر هزيمته أمامهم في سنة 548هـ/1153م، (Ibn Al-Atheer, 1987; Al-Zahabi, 2003& Ibn Katheer, 1998) عمد في سنة 549هـ/1154م، عند نجاح نور الدين في توحيد كامل بلاد الشام، عدا الخاضع للفرنجة، تحت حكمه، بعد ضمه أتابكية دمشق، إلى إرسال تقليد لنور الدين على بلاد الشام، ومصر وأمره بغزوها وضمها، وتحرير الساحل الشامي من احتلال الفرنجة (Ibn Al-Jawzi, 1992; Ibn Nazif, 1995; Al-Zahabi, 2003& Ibn Katheer, 1998) ، ومعه "خلعة التقليد"، وألقاباً "يُخطب له بها على المنبر"، أهمها في سياقنا هذا: "السلطان الملك العادل، ...، قسيم الدولة وعمادها، ...، اختيار الخلافة ومقرها، رضيّ الإمامة وأثيرها، ...، سيد ملوك الشرق والغرب وسلطانها، ...، ناصر دولة أمير المؤمنين"(Ibn Al-Jawzi, 1992).

كان تقليد الخليفة المقتفي لنور الدين تصعيداً خطيراً في سياسة الخلافة وخطواتها ضد السلاجقة، إذ ترتب عليه نتائج بعيدة الأثر على الخلافة العباسية والسلطنة السلجوقية، والعلاقة بينهما، ناهيك عما جناه نور الدين من خلاله، إذ كان هذا التقليد أول تشريع عباسي لاستقلال أحد أقاليم السلطنة السلجوقية وإلحاقه بالخلافة مباشرة منذ بدء الهيمنة السلجوقية، وهو ما أشّر على بدء الخلافة في نهج تفكيك السلطنة وإضعافها، ولعل هذا التوجه دُعِّم بتلقيب المقتفي، وقد استقل بالعراق فعلياً، لوزيره ابن هبيرة بـ "سلطان العراق، ملك الجيوش" في ذات العام(Ibn Al-Jawzi, 1992 & Ibn Al-Atheer, 1987).

كما أن تقليد الخليفة المقتفي لنور الدين، وقد منحه الشرعية العباسية لاستقلاله (Hayari, 1994) عن السلاجقة،(Husseini, 1993) اعترف به "سلطاناً"، وهي المرة الأولى التي تعترف بها الخلافة بسلطنةِ حاكم خارج البيت السلجوقي، لتنهي بذلك احتكاره لمنصب السلطنة. وهو ما أربك السلاجقة فعلاً، وسعوا إلى تقليل تبعات هذا عليهم، ولهذا في الوقت الذي غدا نور الدين يُخاطب فيه بصيغة "الملك العادل نور الدين، ركن الإسلام والمسلمين، سلطان الشام أدام الله علاه"(Ibn Al-Qalansi, 1983) ، أو بـ "سلطان الشام" اختصاراً(Ibn Al-Qalansi, 1983) تعمد السلاجقة مخاطبته رسمياً بـ "ملك الشام" (Ibn Al-Qalansi, 1983) ، محاولين بذلك التأكيد على انفرادهم بالسلطنة، وخفض منزلة نور الدين أمامهم، بل والإيحاء بتبعيته لهم بصورة أو بأخرى، إذ كان حكام الأسرة السلجوقية السابقين في بلاد الشام يلقبون بـ "الملك" (Al-Azimi, 1984; Ibn Al-Qalansi, 1983 & Ibn Al-Adeem, 1996) ، ويتبعون للسلطان السلجوقي (Ibn Al-Qalansi, 1983 & Ibn Al-Adeem, 1996) ، أسوة بغيرهم من أفراد البيت السلجوقي الحكام في بقية الأقاليم التابعة للسلطنة (Al-Azimi, 1984; Ibn Al-Qalansi, 1983 ; Al-Zahabi, 2003; Ibn Al-Qalansi, 1983& Al-Nuwairi, 2004;).

كما كان تقليد الخليفة المقتفي لنور الدين خطوة عملية ألغى بها "أحادية السلطنة" مفهوماً وممارسة، لصالح "أحادية الخلافة" الذي تمثله الخلافة العباسية، ومن هنا جاءت سلطنة نور الدين لضرب المفهوم الأول، وتكليفه بإسقاط الخلافة الفاطمية الإسماعيلية في مصر لترسيخ

الثاني. ولهذا فقد اعترف المقتفي بسلطنة نور الدين سلطنة مكافئة لسلطنة السلاجقة العظمى التي كان يمثلها يوم ذاك السلطان سنجر في خراسان (Ibn Al-Amrani, 1999 & Husseini, 1933) ، وهو ما اتضح في استقلاله عن السلاجقة، وإلحاقه مباشرة بالخلافة، ومنحه ذات الامتيازات: تقليد سلطنة، وخلعه تقليد، وألقاباً من الخلافة (Sabt Ibn Aljwzy, 2013) ، وفرساً وسيفاً عربيين(Abu Shama, 1997) ، وامتياز "ضرب النوب" خمس مرات " كل يوم بالباب النوري" بدمشق(Al-Maqrizi, 1997) ، بعد أن كان "ضرب النوب" امتيازاً خاصاً بالسلطان السلجوقي فحسب(Ibn Al-Amrani, 1999).

كانت المماثلة بين السلطنتين واضحة العيان، وهو ما دفع المؤرخ الذهبي في حديثه عن الخليفة المقتفي للقول: أن "سلاطين دولته: السلطان سنجر صاحب خراسان، والسلطان نور الدين صاحب الشام"(Al-Zahabi, 2003). وهو ما حمل السلطان سنجر، إثر إفلاته من اعتقال الغز في خراسان، إلى تهديد نور الدين بصورة مبطنة وقوية في سنة 552هـ/1157م، عندما أرسل إليه، للمرة الأولى في تاريخ العلاقة بين الرجلين، حسبما تورد المصادر التي بين أيدينا، كتاباً يبشره فيه بنجاحه الإفلات من قبضة الغز، وأنه "عاد إلى منصبه من السلطنة المشهورة، واجتماع العساكر المتفرقة عنه إليه، وإذعانها بطاعته، وامتثالها لأوامره وأمثلته"، ويصرح فيه بعزمه القدوم إلى الشام بحجة مناصرته على جهاد الفرنجة(Ibn Al-Qalansi, 1983). وهو ما يلوح فيه الوعيد باجتياح بلاد الشام للقضاء على سلطنة نور الدين، فبادر نور الدين إلى الاستعراض العسكري في دمشق، "وفعل في ذلك ما لم تجرِ عادة فيما تقدم في أيام الولاة الخالية، وأمر مع ذلك بزينة قلعته ودار مملكته بحيث جلل أسوارها بالآلات الحربية من: الجواشن والدروع والتراس والسيوف والرماح والطوارق الإفرنجية والقنطاريات والأعلام والمنجوقات والطبول والبوقات"،-Ibn Al) Qalansi, 1983) لإظهار قوته وإيضاح استعداده للدفاع عن مكتسباته بالسلطنة، ولهذا حرص على بقاء هذا الاستعراض مدة (7) أيام متواصلة، حتى يراه رسل سنجر و"غرباء البلاد من المسافرين"، لنقل صورة ذلك(Ibn Al-Qalansi, 1983).

شرّع المقتفي سلطنة نورالدين بتكليفه إسقاط الدولة الفاطمية الإسماعيلية في مصر، وجهاد الفرنجة في بلاد الشام، وتحرير ما اغتصبوه من أرضها ومقدساتها (Ibn Al-Jawzi, 1992; Ibn Nazif, 1995; Al-Zahabi, 2003 & Ibn Katheer, 1998) ، ليطيح بذلك بأسس شرعية السلطنة السلجوقية التي قامت عليها، وفرضت بمقتضاها هيمنتها على الخلافة،(Telfah, 2008) ومقرعاً إياهم لفشلهم الإيفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم للخلافة والأمة، وانصرافهم لصراعاتهم الداخلية عن مهامهم الجوهرية. وهو الأمر الذي أحرج السلاجقة بالفعل وأشعرهم بالحاجة للدفاع عن أسس شرعية سلطنتهم، وهو ما يظهر في رسالة السلطان سنجر إلى السلطان نور الدين، والتي اضطر فيها إعلامياً إلى إعلان "وعده لكافة المسلمين بنصره على أحزاب الضلال من الإفرنج الملاعين"(Ibn Al-Qalansi, 1983). في حين أبدى نور الدين التزاماً واضحاً في تنفيذ تكليف الخلافة، والحفاظ على أسس شرعية سلطنته، فاستمر بجهاد الفرنجة، وأسقط الدولة الفاطمية في سنة 567هـ/1171م، وبدأ باستثمار توحيد مصر مع الشام في تشديد الخناق على الفرنجة (Ibn Alatheer, ND & Ibn Wasel, ND) ، بصورة استشعروا خطرها الفعلي على وجودهم في المنطقة (Surrey, 1999) ، مؤكداً للخلافة التزامه بتحرير بيت المقدس وبقية الأراضي المحتلة (Abu Shama, 1997, Ibn Wasel, ND).

كان إسقاط السلطان نور الدين للدولة الفاطمية الإنجاز الأكبر الذي حققه للخلافة العباسية، فأعلنت الاحتفال في بغداد بنصر طال انتظاره (Ibn Aljwzy, 1992 & Ibn Alatheer, 1987) ، وعجز سلاطين السلاجقة عن إنجازه، وهو ما افتخر به نور الدين علناً، مؤكداً بذلك نجاحه بتحقيق شرعية سلطنته، فكتب "بشارة" تقرأ في عامة بلاد الإسلام "يقول فيها: أصدرنا هذه المكاتبة إلى جميع البلاد الإسلامية عامة بما فتح الله على ايدينا رِتاجه، وأوضح لنا منهاجه، وهو ما اعتمدناه من إقامة الدعوة الهادية العباسية بجميع المدن والبلاد والأقطار والأمصار المصرية، ...، وهذا شرفٌ لزماننا هذا وأهله، يفتخر به على الأزمنة التي مضت من قبله، وما برحت هممنا إلى مصر مصروفه وعلى افتتاحها موقوفة، وعزائمنا في إقامة الدعوة الهادية بها ماضية، ...، حتى ظفرنا بها بعد يأس الملوك منها،

وقدرنا عليها وقد عجزوا عنها، ...، فملّكنا الله تلك البلاد ومكّن لنا في الأرض" (Abu Shama, 1997).

كان منجز نور الدين هذا علامة فارقة في مسيرة علاقته بالخلافة، إذ بادر الخليفة المستضيء بأمر الله (566–575هـ/1170–1179م)، إلى تشريع شمول سلطنته لمصر، فأرسل له كتاب تقليد، والخلع والتشريفات والامتيازات السلطانية، فـ "لبس نور الدين الخلع وهي: فرجية وجبة وقباء، وطوق ذهب بألف دينار، وحصان بسرج خاص، وسيفان ولواء، وحصان آخر بحليته يجنّب بين يديه، وقلّد السيفين؛ إشارة إلى الجمع له بين مصر والشام، وخرج في دست السلطنة واللواء منشور والذهب منثور إلى ظاهر دمشق" (Al-Zahabi, 2003; Al-Bindari, 1979; Sabt Ibn aljwzy, 2013; Abu Shama, 1997, Ibn Wasel, ND) ، لإشهار ذلك وإعلانه. (Sabt Ibn aljwzy, 2013; Abu Shama, 1997&Ibn Al-Atheer, 1987)

وهكذا حاز نور الدين منفرداً الشرعية العباسية لسلطنته على كامل الجناح الغربي للخلافة العباسية، آنذاك، والذي شمل: الجزيرة الفراتية، وآسيا الصغرى، وبلاد الشام، والحجاز واليمن، ومصر والنوبة، وبرقة وطرابلس الغرب (ليبيا الحالية)، والجنوب التونسي الحالي، (Ibn Al-Atheer, ND; Ibn AL-Jawzi, 1992 & Ibn Al-Adeem, 1996) وهي شرعية أورثها لابنه الملك الصالح، دون أدنى شك، والتي بدأ وأمراء دولته يقارعون بها صلاح الدين بفاعلية منذ حصاره لمدينة حلب في شهر جمادى الآخرة سنة 570هـ/ كانون أول 1174م، الأمر الذي أحرج موقفه سياسياً وإعلامياً، وشعبياً، وميدانياً، (Abu Shama, 1997, Ibn Wasel, ND) وهو ما دفعه بغية الحفاظ على مكتسباته، وتوطيد سلطته في مصر وما حازه من بلاد الشام، إلى اللجوء إلى الخلافة العباسية طالباً اعترافها باستقلاله، وإسباغها الشرعية على حكمه، لتنتفي عنه صفة "التمرد" على السلطة الشرعية في مصر والشام، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات يصعب تداركها، وهو ما أسلفنا الحديث عنه.

كان صلاح الدين مدركاً لخصوصية العلاقة وتاريخها بين الخلافة العباسية والدولة النورية، ويرى بها تحدياً جدياً أمام طلبه اعتراف الخلافة باستقلاله عنها، (Abu Shama,

1997, Ibn Wasel, ND) غير أن ما ضاعف هذا التحدي أن صلاح الدين لم يطالبها بتشريع انفصاله واستقلاله عن الدولة النورية فحسب، بل طلب اعترافها بسلطنته على "مصر والمغرب واليمن والشام، وكل ما تشتمل عليه الولاية النورية" (Alqadi Alfadil, 2005; Abu Shama, 1997, Ibn Wasel, ND & Al-Zahabi, 2003) ، مما يعني طلبه اعتراف الخلافة بإسقاط الدولة النورية، وقيام دولة أيوبية بديلاً عنها، فأقدم بغية إقناع الخلافة بمطلبه على ضرب الأسس الشرعية التي قامت عليها الدولة النورية، بتجيير منجزاتها التاريخية إلى البيت الأيوبي، وطمس أي دور أو فضل لنور الدين بتحقيقها، وأبرزها في سياقنا هذا: إسقاط الدولة الفاطمية، وحمله لواء الجهاد ضد الفرنجة وتحرير ما اغتصبوه من أرض إسلامية، ومناصرة الخلافة العباسية وتأييدها. (Alqadi Al-Fadil & Al-Qalqashandi, ND)

كان صلاح الدين يدرك أن مطلبه هذا، والادعاءات التي ساقها، عرضة لرفض الخلافة، أو توقفها عندها، الأمر الذي قد يدفعها لاتخاذ موقف، أو إصدار مرسوم، لا يوافق مصلحته، أو يلبي طموحه كاملاً، وهو ما دفعه لعدم الاكتفاء بالرسالة في مخاطبة الخلافة، أو الاقتصار عليها في عرض مطلبه وإيراد ادعاءاته(Abu Shama, 1997) ، بل عيّن رسولَه شمس الدين ابن أبي المضاء البعلبكي (ت572هـ/1176م) (Al-Zahabi, 2003 & Ibn Katheer, 1998) ممثلاً مفوضاً عنه أمامها(Abu Shama, 1997) ، لعرض مطلبه ومبرراته، والدفاع عنها باستماتة. وأصدر له "تذكرة" أودعها ما كلفه إياها (Alqadi Al-Fadil, 2005; Al-Qalqashandi, ND; Abu Shama, 1997; Ibn Wasel, ND & Al-Zahabi, 2003) ، مؤكداً له فيها أهمية دوره في تحقيق مطلبه، واعتماده عليه في إيراد حججه، والظفر ببغيته، إذ صدّرها بقوله: "تذكرة مباركة، ولم تزل الذكرى للمؤمنين نافعة ولعوارض الشك دافعة، ضُمنت أغراضاً يُقيّدها الكِتاب إلى أن يُطلقها الخِطاب، على أن السائر: سيّار البيان، والرسول يمضي على رِسل البيان، والله سبحانه يسدده قائلاً وفاعلاً، ...، الأمين الفقيه شمس الدين، ...، يقصد دار السلام، ...، وإذا قضى التسليم وحق اللقاء، واستدعى الإخلاص جهد الدعاء، فَلْيَعُدْ وَلْيُعِدْ حوادث ما كانت حديثاً يُفترى وجواري أمور إن قال منها كثيراً فأكثر منه ما جرى، وليشرح صدراً منها لعلّه يشرح منا صَدْراً، وليوضح

الأحوال المستسرة فإن الله لا يُعبد سِراً"-Al (Alqadi Al-Fadil, 2005 & Qalqashandi, ND) ، وعلى هذه التذكرة سيكون اعتمادنا في عرض مطلب صلاح الدين وادعاءاته التي خاطب بها الخلافة العباسية.

ابتدأ صلاح الدين في مخاطبة الخلافة بضرب الأسس الشرعية التي قامت عليها الدولة النورية، إذ عمد إلى تجريد نور الدين من جميع إنجازاته التي استحق بها "السلطنة"، وجيرها للبيت الأيوبي، مدعياً أن الصمت الأيوبي السابق عن هذه المطالبة كان انتظاراً لتكليف الخلافة لا إغماضاً عن حقه، فقال في هذا الصدد: "إنّا كُنّا نقتبس النار بأيدينا وغيرنا [نور الدين] يستنير، ونستنبط الماء بأيدينا وغيرنا يستمير، ونلقي السهام بنحورنا وغيرنا يغيّر التصوير، ونصافح الصفاح بصدورنا وغيرنا يدعي التصدير، ولابد أن نَستَرِدَ بضاعتنا بموقف العدل الذي ترد به الغصوب، ونُظهر طاعتنا فنأخذ بحظ الألسنة كما أخذنا بحظ القلوب، وما كان العائق إلا أنّا كُنّا ننتظرُ ابتداءً من الجانب الشريف بالنعمة يضاهي ابتداءنا بالخدمة"-Al (Alqadi Al-Fadil, 2005; Abu Shama, 1997& Qalqashandi, ND).

ثم شرع صلاح الدين في تفضيل ما أجمل، فادعى أن توحيد الشام وجهاد الفرنجة فيه منجز أيوبي ادعاه نور الدين، فقال: "كان أول أمرنا أنّا كنّا في الشام نفتح الفتوحات مباشرين بأنفسنا، ونجاهد الكفار متقدمين العساكر نحن ووالدنا وعمنا، فأي مدينة فُتحت أو معقل مُلك، أو عسكر للعدو كُسر، أو مصاف للإسلام معه ضُرب لم نكن فيه، فما يجهل أحد صُنعنا ولا يجحد عدونا أنّا نصطلي الجمرة ونملك الكرّة، ونتقدم الجماعة، ونرتب المقاتلة، وندبّر التعبئة، إلى أن ظهر في الشام الآثار التي لنا أجرُها، ولا يضُرُّنا أن يكون لغيرنا ذِكرها"-Al (Alqadi Al-Fadil, 2005; Abu Shama, 1996 & Qalqashandi, ND).

وادعى صلاح الدين أن إسقاط الدولة الفاطمية وإقامة الدعوة العباسية في مصر منجز للبيت الأيوبي لا يشاركه فيه نور الدين، إذ قال في ذلك: "وكانت أخبار مصر تتصل بنا بما

الأحوال عليه فيها، ...، فسَمَت همتنا دون همم ملوك الأرض إلى أن نستفتح مُقفلها، ونسترجع للإسلام شاردها، ونعيد على الدين ضالته منها، فسرنا إليها بعساكر ضخمة وجموع جمّة، وبأموال انتهكت الموجود وبلغت منا المجهود، وأنفقناها من خالص ذممنا، وكسب أيدينا، وثمن أسارى الفرنج الواقعين في قبضتنا" (Alqadi Al-Fadil, 2005; Abu shama, 1996 & Al-Qalqashandi, ND) ، ثم مضى في سرد ما اعتمده من إجراءات تهدف إلى إسقاط الدولة الفاطمية، حتى تكللت جهوده بالنجاح، "فهناك تمت لنا إقامة الكلمة، والجهر بالخطبة [العباسية] والرفع للراية السوداء، والجمع لكلمة السواد الأعظم" تحت الخلافة العباسية-(Alqadi Al-Fadil, 2005; Abu shama, 1996 & Al-Qalqashandi, ND). مؤكداً أن جهده ومسعاه في إسقاط الدولة الفاطمية أبرز منجزاته التي يستحق بها اعتراف الخلافة بسلطنته وإسباغها الشرعية على حكمه، فقال في رسالته إلى وزير الخليفة: "ولا خفاء عن المجلس الصاحبي أن من شدَّ عَقد خلافةٍ وحل عُقدَ خِلاف، وقام بدولة وقعد بأخرى قد عجز عنها الأخلاف والأسلاف، فإنه مفتقرٌ إلى أن يُشكر ما نصح ويُقلد ما فتحَ، ويبُلّغ ما اقترحَ، ويُقدم حقّه ولا يُطَّرَح، ويُقرب مكانه وإن نزح، وتأتيه التشريفات الشريفة، وتتواصل إليه أمداد التقويات الجليلة اللطيفة، وتُلبى دعوته بما أقام من دعوة، وتوصل غزوته بما وصل من غزوة، وترفع دونه الحجب المعترضة، وترسل إليه السحب المروّضة، فكل ذلك تعود عوائده وتبدو فوائده: بالدولة التي كشف وجههُ لنصرها، وجرد سيفه لرفع منارها والقيام بأمرها، وقد أتى البيوت من أبوابها، وطلب النجعة من سحابها، ووعد آماله الواثقة بجواب كتابها"(Abu Shama, 1996 & Al-Aini, 2010).

وعرض صلاح الدين جهوده التي تثبت ولاءه للخلافة العباسية، والدفاع عنها في اليمن والمغرب العربي، وتفاخر بإقامة "الخطبة [فيها] لمولانا الإمام المستضيء بالله سلام الله عليه! ولا عهد للإسلام بإقامتها، وتنفذ فيها الأحكام بعلمها المنصور وعلامتها" (Alqadi Al-Fadil, 2005; Abu shama, 1996; Ibn Wasel, ND & Al-Zahabi, 2003).

ثم استرسل صلاح الدين في عرض جهاده للفرنجة، وحلفائهم من القوى الأوروبية والدولة البيزنطية، وأكد للخلافة أن جهوده لتحرير ما احتلوه من أرض الإسلام تعرض إلى تحدٍ خطير وانتكاسة إثر وفاة نور الدين، إذ تنازع أمراء دولته على السلطة، وتحالفوا مع الفرنجة وهادنوهم في سبيل احتفاظهم بمكتسباتهم، مشدداً على ضرورة ضمه لبلاد الشام لاتخاذها قاعدة لجهاد الفرنجة وتحرير بيت المقدس، في ضوء عجز الدولة النورية بقيادة الملك القاصر الصالح إسماعيل عن التصدي لهم (Alqadi Al-Fadil, 2005; Abu shama, 1996 & Al-Qalqashandi, ND).

وخلص صلاح الدين بعد هذا كله إلى مطلبه: اعتراف الخلافة بسلطنته بجميع امتيازاتها العباسية، وحقه في توريثها لأفراد البيت الأيوبي، مؤكداً قيامها بذات الدور الذي ادعت الدولة النورية قيامها به من قبل، فقال: "والمراد الآن: هو كل ما يقوى الدولة [العباسية]، ويؤكد الدعوة، ويجمع الأمة، ويحفظ الألفة، ويضمن الرأفة، ويفتح بقية البلاد، وأن ينطبق بالاسم العباسي كل ما تخطئه العِهاد، ونحن نقترح على الأحكام المعهودة وننتظر أن يأتي الإنعام على الغايات المريدة؛ تقليدٌ جامعٌ لمصر والمغرب واليمن والشام، وكل ما تشتمل عليه الولاية النورية، وكل ما يفتحه الله تعالى للدولة العباسية بسيوفنا وسيوف عساكرنا، ولمن نقيمه من أخٍ وولدٍ من بعدنا. تقليداً يضمن للنعمة تخليداً وللدعوة تجديداً، مع ما يُنْعَمُ به من السِّمات التي يقتضيها المُلك"- (Alqadi Al-Fadil, 2005; Abu shama, 1996 & Al-Qalqashandi, ND).

الخلافة العباسية بين تاريخية علاقتها بالدولة النورية ومصالحها الآنية مع القوة الأيوبية

كانت الخلافة العباسية تراقب تطورات الأحداث إثر وفاة نور الدين، وترصد ملامح مسيرة تفكك دولته، وتتابع الصراع الناشب بين أمرائها، وتتحين الوقت الملائم للتدخل شرعياً لصالح القوة التي تدين لها بالولاء وتضمن لها مصالحها في جناحها الغربي. ولعل الدليل الأبرز على ذلك أنها استقبلت في آخر شهر رجب سنة 570هـ/كانون ثاني 1175م مبعوث صلاح الدين، وشرعت في دراسة مطلبه وصياغة ردها عليه، في ذات الوقت الذي كانت

تتصدى فيه طيلة الفترة الممتدة بين شهري جمادى الأولى سنة 570هـ/كانون أول 1174م– ذي القعدة سنة 570هـ/حزيران 1175م، لسعي قائد جيشها قيماز بن عبدالله (ت ذي الحجة 570هـ/تموز 1175م)-(Ibn Al-Jawzi, 1992; Al-Zahabi, 2003; Ibn Al-Atheer, 1987) ، للحجر على الخليفة المستضيء والهيمنة على الدولة، حتى استطاعت القضاء على تمرده بمؤازرة العامة في بغداد (Ibn Al-Jawzi, 1992; Sabt Ibn aljwzy, 2013; Ibn Al-Atheer, 1987; Abu Shama, 1997 & Al-Zahabi, 2003) ، لتتمكن بذلك من صيانة استقلالها، وضمان انفراد الخليفة بالسلطة الفعلية في العراق.

شرعت الخلافة العباسية بدراسة طلب صلاح الدين في ضوء تاريخ علاقتها بالدولة النورية من جهة، ومظاهر الصراع الناشب بين أمرائها ونتائجه التي بدأت بالتبلور من جهة ثانية، انطلاقاً من محور سياستها الأساسي في جناحها الغربي، آنذاك، والمتمثل بمصير الدولة الفاطمية تحديداً، إذ كان أحد أهم دوافع اعترافها باستقلال نور الدين وسلطنته، وإسباغها الشرعية على حكمه: إسقاط الدولة الفاطمية، وهو ما نجح نور الدين بتحقيقه في سنة 567هـ/1171م، غير أن تفكك دولته إثر وفاته (شوال 569هـ/أيار 1174م) واندلاع الصراع بين أمرائها، هدد بالخطر الحفاظ على منجز إسقاط الدولة الفاطمية، إذ خشيت الخلافة من امتداد هذا الصراع من بلاد الشام إلى مصر تحديداً، الأمر الذي قد يفضي إلى نجاح المحاولات المتكررة لأنصار الدولة الفاطمية، التي لم يمضِ على إسقاطها إلا ثلاث سنوات فقط، لإعادة إحيائها، والتي كانت آخرها، يوم ذاك، محاولتان فاشلتان: أولهما في أواخر سنة 569هـ/1174م، وثانيهما في مطلع سنة 570هـ/1174م (Ibn Al-Atheer, 1987; Ibn Shaddad, 1994; Al-Bindari, 1979; Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، ناهيك عن ورود أخبار تحرك بعض أنصارها أثناء تواجد صلاح الدين في بلاد الشام، وانشغاله بالصراع مع أمراء الدولة النورية فيها(Al- Aini, 2010). وهو ما دفع الخلافة إلى النظر لعلاقتها بقوى جناحها الغربي من منطلق نفعي بحت، ينحاز إلى مصلحتها دون أن تكبل نفسها بإرث علاقتها التاريخية مع الدولة النورية، إذ أصبحت

مصلحة الخلافة وغايتها: قوة متماسكة في مصر تحديداً تضمن عدم نجاح جهود إحياء الدولة الفاطمية فيها، وهو ما صب في صالح صلاح الدين بصورة مبدئية.

ففي الوقت الذي انقسمت فيه الأسرة الزنكية على نفسها فور وفاة نور الدين، إذ سارع ابن أخيه سيف الدين غازي بن قطب الدين مودود (ت 576هـ/1181م) إلى الاستقلال بالموصل والجزيرة الفراتية، واستحوذ أخوه عماد الدين (ت589هـ/1193م) على سنجار ومناطقها، ونشب الصراع بين أمراء الدولة النورية الشاميين في مدينتي حلب ودمشق للوصاية على الملك القاصر الصالح إسماعيل بن نور الدين(Nuri, 1976 & Hayari, 1994) ، لم يواجه صلاح الدين في مصر، أو توابعها، أي حركة تمرد أو انشقاق على سلطته، واستمرت موحدة تحت إدارته، وأسهمت إناطتها بأفراد الأسرة الأيوبية بضمان خضوعها واستتاب أمورها، وهو ما دلل على تماسك الأسرة وتضامنها، حتى حينه على أقل تقدير، وهو ما مكن صلاح الدين من التصدي لمحاولات أنصار الدولة الفاطمية لإحيائها، دون أن يهتز موقفه أو ترتبك إدارته وسياساته إثر وفاة نور الدين.

إلا أن صراع أمراء الدولة النورية الدائر في بلاد الشام، والذي لم يحسم بعد يوم لجوء صلاح الدين إلى الخلافة العباسية، أثار قلق الخلافة فيما يتعلق بمصر على وجه الخصوص، إذ بدأت أحداثه بالتصاعد منذ حصار صلاح الدين الفاشل لمدينة حلب، وبات كل طرف يتمسك بتحقيق أهدافه، فالدولة النورية، وبمعاضدة زنكيي الموصل، تعلن رفضها لأي تواجد أو سلطة لصلاح الدين في بلاد الشام، وتعمل على تحقيق ذلك. في ذات الوقت الذي أبدى فيه صلاح الدين استعداده للتنازل عن بعض مكتسباته الشامية دون التفريط بجميعها، بعرضه قبول اقتصاره على دمشق فحسب، وهو ما دفع الطرفين للمواجهة العسكرية لحسم الخلاف(Ibn Al-Atheer, 1987 & Ibn Al-Adeem, 1996) ، مما اضطر صلاح الدين إلى استدعاء جزء من قواته العسكرية من مصر (Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، ليعمد أنصار الدولة الفاطمية إلى انتهاز هذه الفرصة للتحرك، إلا أن نائب صلاح الدين في مصر استطاع القضاء عليهم(Al-Aini, 2010).

الأمر الذي أنذر الخلافة بأن أي اهتزاز لقوة صلاح الدين في الصراع الدائر في الشام سيدفع أنصار الدولة الفاطمية إلى التحرك وبقوة أكبر، مما قد يترتب عليه نجاحهم بإحيائها، وهو ما لن تسمح الخلافة بتحقيقه أبداً، وبخاصة أن تجربتها التاريخية تؤكد لها إمكانية تحقيق ذلك، إذ استطاع السلاجقة أنصار الخلافة العباسية إعادة إحيائها، بعد أن نجحت الدولة الفاطمية بإسقاطها سنة كاملة (450–451هـ/1058–1060م)،(Al-Khatib Al-Baghdadi, 2001; Ibn Al-Amrani, 1999 & Ibn Al-Jawzi, 1992) وهو ما دفع الخلافة إلى النظر بإيجابية لطلب صلاح الدين حرصاً على تدعيم سلطته وقوته في مصر تحديداً. وتقوى هذا التوجه بإعلان الدولة النورية قبولها بسلطة صلاح الدين في مصر شريطة انسحابه من بلاد الشام(Ibn Al-Atheer, 1987 & Ibn Al-Adeem, 1996) ، إذ أفصحت بذلك عن اعتقادها المضمر بعجزها عن إسقاطه في مصر، بافتراض قدرتها على هزيمته في الشام، مع ما يحمله هذا الإعلان من اعتراف ضمني بعجزها عن الاستمرار في خدمة المصالح العباسية في المنطقة، وهو ما حرر الخلافة من إرث علاقتها التاريخية بالدولة النورية، وعزز توجهها في الدفاع عن مصالحها في مصر على يد صلاح الدين.

انطلاقاً من كل ما تقدم، وفي ضوء مؤشرات الصراع الدائر في بلاد الشام الدالة على عجز الدولة النورية عن هزيمة صلاح الدين (Ibn Al-Atheer, 1987; Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، في ذات الوقت الذي تبين فيه عجزه عن دخول حلب وإخضاعها، قررت الخلافة العباسية الاعتراف باستقلال صلاح الدين عن الدولة النورية، وإسباغ شرعيتها على حكمه، فأرسل له الخليفة المستضيء "تقليداً" لإشهار هذا الاعتراف حفظه لنا السيوطي (ت911هـ/1505م)(Sayuti, 1968) دوناً عن غيره من المصادر التي بين أيدينا ، وعليه سيكون اعتمادنا في عرض رؤية الخلافة للعلاقة بينها وبين الدولة الأيوبية الناشئة، والشروط الناظمة لها.

اعترفت الخلافة العباسية باستقلال صلاح الدين في المناطق التي كان يسيطر عليها فعلياً فحسب، فجاء في تقليد الخلافة: "قد قلدك أمير المؤمنين البلاد المصرية واليمنية غوراً ونجداً، وما اشتملت عليه رعية وجنداً، وأضاف إليها بلاد الشام وما تحتوي عليه من المدن

الممدنة والمراكز المحصنة، مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود رحمه الله وهو حلب وأعمالها"(Sayuti, 1968).

وجاء اعتراف الخلافة بصلاح الدين سلطاناً بكافة المميزات العباسية، فأصدر له الخليفة كتاب "تقليد"، وأرسل له "خلعة" سلطانية، ولقبه بـ "الملك الناصر السيد الأجل الكبير العالم العادل المجاهد المرابط صلاح الدين أبو المظفر يوسف بن أيوب"(Sayuti, 1968). وجاء في كتاب التقليد: "وقد قرن تقليدك هذا بخلعة تكون لك في الإسلام شعاراً، وفي الرسم فخاراً، ...، ثم إنك خُوطبت بالمَلِك، وذلك خطاب يقضي لصدرك بالإنشراح، ولأملك بالانفساح، ...، وهذه الثلاثة المشار إليها هي التي تكمل بها أقسام السيادة، فإذا صارت إليك فانصب لها يوماً يكون في الأيام كريم الأنساب، واجعله لها عيداً، وقل: هذا عيد الخلعة والتقليد والخطاب"(Sayuti, 1968).

حددت الخلافة الأسس التي أقامت عليها شرعية سلطنة صلاح الدين، والتي أولها: موالاة الخلافة، ونصرها على مخالفيها، فجاء في كتاب التقليد: "أنت الذي نستكفي فتكون للدولة [العباسية] سهمها الصائب، وشهابها الثاقب، وكنزها الذي تذهب الكنوز وليس بذاهب، شوركت في الولاء بعقيدة الإضمار فلم تشارَك في عزمك الذي انتصر للدولة فكان له بسطة الانتصار"(Sayuti, 1968). وثانيها دوره في إسقاط الدولة الفاطمية، فجاء في كتاب التقليد: "وقد كفاك في المساعي انك كفيتَ الخلافة أمر منازعيها، وطمستَ على الدعوة الكاذبة التي كانت تدعيها، ...، فقمتَ أنت في وجه باطله حتى قَعَدَ، ...، فأي مقامك يعترف الإسلام بسبقه، أم أيهما يقوم بأداء حقه"(Sayuti, 1968). أما ثالث هذه الأسس فجهاد الفرنجة في بلاد الشام براً وبحراً، والسعي الدؤوب لتحرير ما اغتصبوه من أرض الإسلام، وبالذات مدينة بيت المقدس، فجاء في كتاب التقليد: "قد علمتَ أن العدو هو جارك الأدنى، ...، ولا عذر لك في ترك جهاده بنفسك ومالك إذ قامت لغيرك الأعذار، وأمير المؤمنين لا يرضى منك، ...، [إلا] أن تقصد البلاد التي في يده، ...، وعلى الخصوص: البيت المقدس، فإنه؛ بلاد الإسلام القديم، وأخو البيت الحرام في شرف التعظيم، والذي

توجهت إليه الوجوه من قبل بالسجود والتسليم، ...، فانهض إليه نهضة متوغل" (Sayuti, 1968).

وعلى الرغم من أن الخلافة اعترفت باستقلال صلاح الدين وسلطنته، إلا أن اعترافها جاء دون طموحه، ومكبلاً له بشروط الخلافة وقيودها من جهة، ومنبئاً عن نظرة الخلافة لدولته وتوجساتها منها، وعن مخططاتها المستقبلية لجناحها الغربي من جهة أخرى.

فقد كان طلب صلاح الدين من الخلافة الاعتراف باستقلاله وسلطنته على "مصر، والمغرب، واليمن والشام، وكل ما تشتمل عليه الولاية النورية" (Alqadi Al-Fadil, 2005 & Abu Shama, 1997) ، الأمر الذي يعني اعتراف الخلافة بإسقاط الدولة النورية، وإحلال دولة صلاحية/أيوبية مكانها، غير أن الخلافة لم تستجب لطلب صلاح الدين هذا، وإنما استثنت الدولة النورية، التي انكمشت حدودها إلى نقطة انطلاقها، في "حلب وأعمالها"، وألزمته احترام استقلالها بحدودها التي حددتها، وبعدم انتهاج سياسة عدائية ضدها، فجاء في كتاب التقليد: "قد قلدك أمير المؤمنين البلاد المصرية واليمنية، ...، وأضاف إليها بلاد الشام، ...، مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود رحمه الله، وهو حلب وأعمالها، ...، فليكن له منك جار يدنو منه وداداً كما دنا أرضاً، وتصبح، وهو، له كالبنيان يشد بعضه بعضاً"(Sayuti, 1968)

ترتب على صيانة الخلافة العباسية لوجود الدولة النورية واستقلالها في حلب عدم انفراد صلاح الدين بالسلطنة في جناحها الغربي، كشأن نور الدين من قبل، إذ اعترفت الخلافة بذلك بسلطنتين فيه: السلطنة النورية في حلب، والسلطنة الصلاحية/الأيوبية في بقية بلاد الشام ومصر، وهو الأمر الذي عُدّ مؤشراً على استمرار ثقتها بالدولة النورية واحتضانها لها، وهو ما تأكد بدفاعها عن الدولة النورية التي هاجمها صلاح الدين عند مراسلته للخلافة، بدفاعها عن نور الدين وشرعيته، وإقرارها لمنجزاته، وتأكيدها استمرار دولته بإضفاء حمايتها الشرعية على وريثه القاصر الملك الصالح إسماعيل، وهو ما يتضح من تبريرها استثناء حلب وأعمالها من البلاد التي اعترفت بسلطنة صلاح الدين عليها، إذ جاء في كتاب تقليده:

"مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود، رحمه الله، وهو حلب وأعمالها، فقد مضى أبوه عن آثار في الإسلام ترفع ذكره في الذاكرين، وتخلفه في عقبه من الغابرين، وولده هذا قد هذبته الفطرة في القول والعمل، وليست هذه الربوة إلا من ذلك الجبل"(Sayuti, 1968) وهو ما يبين لنا أن الخلافة، رغم اعترافها باستقلال صلاح الدين وسلطنته، رفضت إضفاء الشرعية والمصداقية على ادعاءاته، وهو ما عزز قوة اعتقاد الكثيرين بتمرده وانقلابه على السلطنة النورية صاحبة الشرعية الأساسية في جناح الخلافة الغربي(Al-Sabki, ND) ، الأمر الذي أسهم في إضعاف قوة خطابه الإعلامي، حتى بعد اعتراف الخلافة باستقلاله، مما دفعه إلى تصعيد حملته على نور الدين، لتطال هذه المرة قوة شخصيته واستقلاليته، وكفاءة إدارته لدولته، وتحديد أهدافها وسياساتها، وهو ما تمثل بادعاء صلاح الدين نسبة الفضل في تولي نور الدين الحكم في حلب بعد مقتل والده في سنة 541هـ/1146م، وإدارة دولته وتوجيهها، إلى أسد الدين شيركوه، عم صلاح الدين (Aqla, 2014) ، مما يعني إعادة تأكيده لادعاء تجيير منجزات نور الدين إلى البيت الأيوبي، إذ غدا نور الدين مجرد واجهة للأيوبيين لتحقيق ما ادعاه صلاح الدين لهم من منجزات خدمت الخلافة والأمة، وهو ما دلل على شعور صلاح الدين بالحرج السياسي والإعلامي من موقف الخلافة هذا.

كانت الخلافة تتعمد التأثير على صورة صلاح الدين والتأثير بها على قوته، بل أنها سعت، ضمن جملة أهدافها، بالإبقاء على السلطنة النورية إلى إحراجه شرعياً، لتذكير الناس دوماً "بتمرده" وانقلابه على السلطة الشرعية في جناحها الغربي، وانتزاعه السيادة من يد أصحاب الفضل عليه، وتعريضه الوحدة التي أرساها نور للخطر تحقيقاً لطموحه وآماله، وهي صورة وصمت مسيرة صلاح الدين بالفعل حتى استطاع تحطيمها بإعادته للوحدة الإسلامية، وانتصاره على الفرنجة في معركة حطين سنة 583هـ/1187م، وتحرير مدينة بيت المقدس، وغيرها من مدن بلاد الشام، وهو ما يتضح بقول السبكي (ت771هـ/1369م): أن ما نقمه الناس، آنذاك، على صلاح الدين الإساءة "إلى ولد نور الدين، وهو ابن مخدومه الذي أنشأه وأحسن إليه، وقيامه على بيت المُلك والعز قَبْلَهُ، ...، غير أن الحال بالآخرة

تبين أن الله قد أراد إعزاز دينه على يد هذا الرجل، وأنه لا يتم للمسلمين أمر بدون سلطان قاهر قادر على استئصال شأفة الفرنجة في ذلك الوقت، يجتمع عليه المسلمون ولا تتفرق عنه كلمتهم، ويكون هو في نفسه جديراً بذلك، وأبى الله أن يكون في ذلك العصر إلا صلاح الدين"(Al-Sabki, ND). وقد كان صلاح الدين يستشعر هذا الإحراج الشرعي، ويدرك خطورته على سلطنته الناشئة، وهو ما دفعه إلى مراسلة الخلافة للسماح له بضم حلب بعد وفاة الملك الصالح في سنة 577هـ/1181م، وعدم إضفاء الشرعية على انتقالها للفرع الزنكي في الموصل، فقال: "ومتى استمرت المشاركة في الشام أفضت إلى ضعف التوحد وقوة الإشراك، وترامت إلى أخطار تعجز عنها خواطر الاستدراك".(Abu Shama, 1997)

غير أن الخلافة كانت تتعمد، يوم اعترافها بسلطنة صلاح الدين، استمرارية هذه "المشاركة في الشام"، وتحرص على تحصينها وتدعيمها، إذا "كانت تعمل [من خلالها] على عدم زيادة قوة صلاح الدين خوفاً منه"(Hayari, 1994) ، لتوجسها من طموحه وتطلعاته المستقبلية، وهو ما رصدته الخلافة منذ أيام نور الدين، إذ عمد صلاح الدين إلى محاولة التقرب من الخلافة والتماس اعترافها باستقلاله في مصر فور إسقاط الدولة الفاطمية في سنة 567هـ/1171م،(Al-Aini, 2010) إلا أن الخلافة لم تستجب لطلبه وأهملت الرد عليه. (Al-Qalqashandi, ND & Ibn Al-Atheer, ND) غير أن صلاح استمر بمراسلته إياها في أعقاب ذلك بما يقوم به من جهود وفتوحات لخدمة الخلافة وإعلاء شأنها-Al) (Qalqashandi, ND ، في سعي دؤوب إلى تدشين علاقة مباشرة بينه وبينها، إلا أن الخلافة لم تستجب مطلقاً لمحاولاته المتكررة، واستمرت ترى بنور الدين رجلها الوحيد في جناحها الغربي، حتى أنها عندما قررت تكريم صلاح الدين لتنفيذه قرار نور الدين بإسقاط الدولة الفاطمية تعمدت إمرار هذا التكريم عن طريق نور الدين، ولم تقم بتكريم صلاح الدين مباشرة(Al-Bindari, 1979; Abu Shama, 1997& Ibn Wasel, ND) ، وقد اتضح موقف الخلافة هذا لصلاح الدين حتى أنه عندما راسلها لنيل اعترافها باستقلاله في سنة 570هـ/1175م، أكد أنه حان الوقت أن "تُرفع دونه الحجب المعترضة، وتُرسل إليه السحب المروّضة"(Abu Shama, 1997 & Alini, 2010).

وضاعفت السياسة التي انتهجها صلاح الدين في صراعه مع الدولة النورية من هواجس الخلافة وتخوفها منه، إذ ثبت للخلافة اعتماده سياسية ظاهرية معلنة تخالف ما يبطنه من أهداف ومساعٍ بغية الوصول إلى مبتغاه، وهو ما لاح بتدخله في بلاد الشام تحت ستار الشرعية النورية، رغم علم الخلافة وتيقنها، لما سبق من مراسلاته إليها، سعيه للاستقلال منذ أيام نور الدين، بل إن ما قام به صلاح الدين من الاستمرار في التأكيد على دفاعه عن الشرعية النورية والملك الصالح في ذات الوقت الذي راسل به الخلافة للاعتراف باستقلاله وسلطنته وإسقاط الدولة النورية، غذّى مخاوف الخلافة وتوجسها منه.

أضف إلى ذلك أن ما قام به صلاح الدين عند مراسلته للخلافة من هجوم على نور الدين، وتجريده من جميع إنجازاته، وسعيه لطمس خدماته للخلافة، وتجييره إياها للبيت الأيوبي، وبالذات فضله في إسقاط الدولة الفاطمية، وادعائه إياه لنفسه، أثار حفيظة الخلافة، إذ كان هذا الادعاء، ومخالفته للواقع التاريخي، يصطدم بشكوى الخلافة ذاتها من موقف صلاح من إسقاط الدولة الفاطمية، إذ كانت الخلافة تلح على نور الدين منذ عام 564هـ/1169م بتنفيذ ذلك، إلا أن صلاح الدين هو من أظهر التردد في هذه الخطوة (Abu Shama, 1997, Ibn Katheer, 1998 & Hayari, 1994) ، وبقي على موقفه رغم تكرار مراسلة كل من الخليفة المستنجد بالله وابنه الخليفة المستضيء من بعده لنور الدين في هذا الصدد، وهو ما أحرج نور الدين مع الخلافة، وأزّم التوتر بينه وبين صلاح الدين، حتى "أفضى به الأمر إلى أنه اتهم صلاح الدين، وشنّع عليه بسببه، وأكثر القول في ذلك" كما يقول المؤرخ ابن أبي طيء(Abu Shama, 1997) ، مما دفع صلاح الدين لتنفيذ ذلك(Ibn Katheer, 1998; Al-Bindari, 1979 & Ibn Wasel, ND) مبرراً تأخره في الإقدام على ذلك لحين ضمانه نجاح سياساته وخطواته الهادفة إلى إضعاف الدولة الفاطمية وتجريدها من عناصر قوتها، ليسهل عليه تنفيذ قرار إسقاطها (Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) ، في حين هاجمه بعض خصومه متهمين إياه بعدم الجدية في إسقاط الدولة الفاطمية للاحتماء بها أمام الدولة النورية حرصاً منه على السلطة (Ibn Al-Adeem, 1996 AL-Maqrizi, 1996).

يبدو أن الخلافة تبنت رأي خصوم صلاح الدين ورصدت بصنيعه هذا مؤشراً جدياً وخطيراً على تقديمه مصالحه الخاصة على مصالحها، بعكس نور الدين الذي جمع بين المصلحتين، ولم يُظهر معارضة في تنفيذ أوامر الخلافة وتحقيق مصالحها. وهو ما دفع الخلافة إلى تشريع "المشاركة في الشام" وتدعيمها بإضفاء حمايتها على الدولة النورية في حلب، وتأكيد استقلالها لإعدادها للوقوف مستقبلاً أمام صلاح الدين وطموحاته التوسعية، أو للضغط عليه لصالح الخلافة، ويتضح هذا التوجه في كتاب التقليد ذاته، إذ جاء فيه: "قد قلدك أمير المؤمنين: البلاد المصرية واليمنية،...، وأضاف إليها بلاد الشام،...، مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود، رحمه الله، وهو حلب وأعمالها". (Sayuti, 1968) إذ يتضح من نص التقليد، والذي صيغ بحرص شديد، وانتقيت عباراته وألفاظه بعناية لتحقيق رؤية الخلافة، ومخططاتها المستقبلية في المنطقة، أن الخلافة استخدمت لاعترافها بسلطنة صلاح الدين مصطلحين لكل منهما دلالته الخاص؛ الأول: التقليد "قد قلدك أمير المؤمنين: البلاد المصرية واليمنية"، والذي يعني اعتراف الخلافة بسلطته على الأقاليم المسماة، ومنه اشتق تعبير أو مصطلح "كتاب التقليد" الذي كانت تصدره الخلافة لمن تعترف بسلطته من الحكام. والثاني: الإضافة "وأضاف إليها بلاد الشام". فهل قصدت به الخلافة إلحاق بلاد الشام بسلطته بشكل مؤقت لا دائم، لتستردها الخلافة متى شاءت، وتعهد بها إلى غيره؟

يبدو أن الخلافة لم تعترف بسلطة دائمة لصلاح الدين على بلاد الشام، وأنها تعمدت استخدام مصطلح "الإضافة" لتأكيد هذا المعنى، وإلا لكانت استخدمت صيغة "قد قلدك أمير المؤمنين: البلاد المصرية واليمنية والشامية،...، مستثنياً منها ما هو بيد نور الدين إسماعيل بن نور الدين محمود، رحمه الله، وهو حلب وأعمالها". والذي يؤكد لنا ذلك أن الخليفة المستضيء أرسل لصلاح الدين خلع الاعتراف بسلطنته ومن ضمنها: سيفٌ واحدٌ فقط (Ibn al-Abri, ND) في حين كان قد أرسل هو ذاته لنور الدين عند اعترافه بسلطنته على بلاد الشام ومصر في سنة 567هـ/1171م "سيفين: قلّده سيفاً للشام وسيفاً لمصر" (Sabt Ibn aljwzy, 2013; Al-Bindari, 1979; Abu Shama, 1997; Ibn Wasel. ND &

(Abu Shama, 1997; Al-Zahabi, 2003) تأكيداً لـ"الجمع له بين البلادين"-Al (Bindari, 1979 & Al-Zahabi, 2003) بعد أن كانت الخلافة قد أرسلت له سيفاً واحداً فحسب عند اعترافها بسلطنته على بلاد الشام في سنة 549هـ/1154م (Abu Shama, 1997) مما يوضح أن الخلافة اعترفت بسلطنة نور الدين على مصر والشام في سنة 567هـ/1171م، في حين كان اعترافها بسلطنة صلاح الدين في سنة 570هـ/1175م مقتصراً على مصر فحسب، وعهدت له بإدارة الشام بصورة مؤقتة.

ويظهر أن الخلافة العباسية كانت ترنو بسياستها باحتضان الدولة النورية في حلب وضمان استقلالها إلى إعدادها للوقوف مستقبلاً أمام صلاح الدين، وتتحين الوقت الذي يشتد فيه عود الملك الصالح لإعادة تقليده بلاد الشام بأسرها. وهو ما يعكس ثقتها المطلقة بالدولة النورية، وتوجسها من صلاح الدين وطموحه التوسعي، عامدة حتى ذلك الوقت إلى استثمار قوة صلاح الدين، وربما توجيهها، ضد الفرنجة، بتكليفه بجهادهم براً وبحراً، كما نص عليه كتاب التقليد.(Sayuti, 1968) غير أن مشروع الخلافة ومخططها هذا أصيب بانتكاسة كبرى حالت دون تنفيذه، إذ توفي الملك الصالح فجأة في سنة 577هـ/1181م، وعمره 19 عاماً(Ibn Al Atheer, 1987 & Ibn Al-Adeem, ND) وهو ما يطرح التساؤل حول العلاقة بين موته وتوقيته مع مشروع الخلافة وما تضمنه كتاب تقليد صلاح الدين؟

أكد المؤرخ ابن أبي طيء أن الملك الصالح مات مسموماً، وأن من اتُّهم بسمه احد اثنين: الأول: الأمير علم الدين سليمان بن جندر (ت587هـ/1191م) (Abu Shama, 1997; Ibn Katheer, 1998; Al-Nuwairi, 2004 & Al-Aini, 2010) والذي أصبح أحد كبار أمراء صلاح الدين، ومستشاره ومحل ثقته (Ibn Al Atheer, 1987; Ibn Al-Adeem, 1996; Abu Shama, 1997& Al-Aini, 2010) والثاني: ياقوت الأسدي-Al (Abu Shama, 1997; Ibn Katheer, 1998; Al-Nuwairi, 2004 & Aini, 2010) والذي يظهر أنه أحد مماليك أسد الدين شيركوه. وقد توفي الملك الصالح في الوقت الذي انتهت فيه مرحلة الوصاية عليه، وشرع بالإمساك بزمام السلطة التي أُعِد لها

إعداداً حسناً، إذ " كان قد ربي أحسن تربية، وكان ديّناً عفيفاً ورعاً كريماً، محبوباً إلى الرعية لعدله وحسن طريقته ولين جانبه"(Ibn Al-Adeem, ND)

ويبدو أن الملك الصالح كان مطلعاً على مشروع الخلافة ومخططها بإعادة بلاد الشام إلى سلطنته، وهو ما يلوح بقوله: "إن صلاح الدين قد تغلب على عامة بلاد الشام سوى ما بيدي"(Ibn Al Atheer, 1987; Ibn Al-Adeem, 1996 & Ibn Wasel, ND) لذا فقد كان يطمح لاستعادتها منه(Al-Bindari, 1979) حتى إنه أظهر تمسكه بتحقيق ذلك عند إحساسه بدنو أجله، إذ أوصى بحلب وأعمالها إلى ابن عمه عز الدين مسعود، حاكم الموصل والجزيرة الفراتية، لحمايتها من صلاح الدين من جهة (Ibn Al Atheer, ND; Ibn Al-Adeem, 1996; Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) وضمان تنفيذ مخطط استعادة الشام منه من جهة أخرى، وهو ما اتضح بانتفاض عدة مناطق شامية، أبرزها مدينة حماة، ضد سلطة صلاح الدين عند وصول عز الدين مسعود إلى حلب، مما اضطر قوات صلاح الدين إلى الانسحاب من بعض المناطق، في ذات الوقت الذي طالب الجيش النوري "عز الدين بقصد دمشق وأطمعوه فيها وفي غيرها من مدن بلاد الشام، واعلموه محبة أهلها له ولأهل بيته" ;(Ibn Al Atheer, 1987; Ibn Al-Adeem, 1996 Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) وهو ما يشير إلى خطة معدة وخطاب إعلامي اعتمده الملك الصالح لتهيئة جيشه وأهالي المدن الشامية لاستعادة سلطنته على بلاد الشام بأسرها. غير أن تردد زنكيي الموصل وتقاعسهم عن تنفيذ ذلك، وتخاذلهم في مواجهة صلاح الدين أدى إلى نجاحه في مواجهتهم، وضمه لحلب وأعمالها إلى سلطنته في سنة 579هـ/1183م (Ibn Al Atheer, 1987; ; Ibn Al-Adeem, ND; Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND) رغم معارضة أهلها لذلك (Ibn Al-Adeem, ND & Ibn Al-Adeem,1996) وهو ما مكّن صلاح الدين من التخلص من "المشاركة في الشام" التي استشعر خطرها، وشكا للخلافة منها(Abu Shama, 1997) وفوّت على الخلافة استخدامها ضده، وهو ما أعلنه صلاح الدين صراحة، إذ قال بعد دخوله حلب:

"والله ما سُررتُ بفتح مدينة كسُروري بفتح هذه المدينة، والآن تبيّنتُ أنني أملك البلاد، وعلمتُ أن مُلكي قد إستقرَ وثبتَ"(Abu Shama, 1997)

وفي الوقت الذي كانت فيه الخلافة تعمل على إعداد الدولة النورية للوقوف أمام صلاح الدين، سعت إلى ضرب وحدة البيت الأيوبي وتكاتفه خلفه، وإشغاله بتنافس اسري على السلطة، وتهديده ضمناً بتوفر البديل "الأيوبي" له بنظر الخلافة، وهو ما اتضح في كتاب التقليد وسياسة الخلافة في أعقابه، إذ عمدت الخلافة إلى تهديد صلاح الدين صراحة في كتاب تقليده، وهو سابقة في كتب تقليد الحكام الصادرة عنها، إذ جاء فيه: "إياك أن تنظر إلى سعيك نظر الإعجاب، فتقول: هذه بلادنا افتتحتُها بعد أن أضرب عنها كثير من الأضراب، ولكن اعلم أن الأرض لله ولرسوله ثم لخليفته من بعده، ولا منة للعبد بإسلامه، بل المنة لله بهداية عبده"(Sayuti, 1968) ولهذا عمدت الخلافة ضمن هذا السياق إلى اصطناع الأمراء الأيوبيين الطامحين بالسلطة، وأبرزهم ابن عم صلاح الدين: الأمير ناصر الدين محمد بن أسد الدين شيركوه (ت581هـ/1186م)(Ibn Sabt aljwzy, 2013; Al-Zahabi, 2003; Ibn Katheer 1998 & Al-Aini, 2010) والذي كان صلاح الدين "يخافه لأنه كان يدعي انه أحق بالمُلك منه" ,Ibn Sabt aljwzy, 2013 &Al-Aini) (2010 بحجة انه الابن الوحيد لـ "مؤسس سلطة الأيوبيين" أسد الدين شيركوه، والأحق بوراثته من صلاح الدين(Aqla & Tahwa, 2010). وهو ما اتضح عندما أرسلت الخلافة الخلع والتشريفات إلى صلاح الدين عند اعترافها باستقلاله وسلطنته، ففي ذات اليوم "أفيض على ناصر الدين بن شيركوه، ابن عم السلطان، تشريف مقارب للتشريف السلطاني، وخص من الديوان العزيز بالتفضيل والتمييز".(Al-Bindari, 1979 & Abu Shama, 1997) وهو ما مثل تهديداً جديّاً وقوياً لصلاح الدين، ولعل ذلك ما ضاعف خوفه منه، خاصة أن احتضان الخلافة له أبقى على جذوة الطموح في نفسه، حتى إنه عمد إلى استغلال مرض صلاح الدين الشديد في سنة 581هـ/1185م للاتفاق مع أهالي مدينة دمشق لتولي حكمها عند موت صلاح الدين، إلا أن ناصر الدين توفي فجأة في ذات العام، مسموماً على ما

أشيع آ (Ibn Al-Atheer, 1987; Ibn Sabt aljwzy, 2013; Al-Zahabi, 2003; Al-Nuwairi, 2004 & Al-Aini, 2010) نذاك.

كما سعت الخلافة إلى اصطناع الأمير تورانشاه بن أيوب (ت576هـ/1180م)، الأخ الأكبر لصلاح الدين، (Ibn Al-Atheer, 1987; Ibn Sabt aljwzy; Abu Shama, 1997; Al-Zahabi, 2003 & Ibn Katheer, 1998) وهو ما يتضح بما أقدمت عليه في سنة 574هـ/1178م عندما أرسلت خلعاً لصلاح الدين، ففي اليوم ذاته "خُلع أيضاً على أخيه توران شاه، ولقب بمُصطفى أمير المؤمنين"(In Kather, 1998) إذ يبدو أن الخلافة أرادت تهديد صلاح الدين بأخيه الأكبر، الإشغاله بالتصدي لمطامعه بالسلطة (Inb AlAtheer ND & Abu Shama, 1997) إذ "كان في نفسه من المُلك، ويرى انه أحق به من صلاح الدين. وكانت تبدو منه كلمات في حال سُكره، فأبعده صلاح الدين إلى اليمن [في سنة 569هـ/1174م]،...، ولم تطب له، وكان في قلبه من مُلك الشام، فعاد إلى الشام [في سنة 571هـ/1176م] على مضض من صلاح الدين، فأعطاه بعلبك [في سنة 574هـ/1178م]، فبلغ صلاح الدين عنه أشياء فخاف منه فأبعده إلى الإسكندرية" في ذات العام، فأقام بها حتى وفاته(sabt Ibn aljwzy, 2013) ويبدو أن توجه الخلافة هذا أصبح معروفاً بين أبناء البيت الأيوبي، مما أسهم في إيقاظ طموح السلطة عند العديد منهم كأخي صلاح الدين: الملك العادل وابن أخيه الملك المظفر تقي الدين عمر (ت587هـ/1191م)، إذ سعى كل منهما بصورة واضحة لاستغلال مرض صلاح الدين في سنة 581هـ/1185م للاستيلاء على السلطة، وهو ما دفع صلاح الدين بعد شفائه من مرضه إلى اتخاذ عدة خطوات لضمان وراثة أبنائه له دون غيرهم من أفراد البيت الأيوبي(Aqla, 2014)

كما حرصت الخلافة، في ضوء توجسها من صلاح الدين، واعتقادها تقديمه لمصالحه الخاصة على مصالحها، على تكبيل سياساته بإلزامه تنفيذ أوامرها وتوجيهاتها إليه، فجاء في كتاب التقليد: "وما أطلنا لك القول في هذه الوصية إلا إعلاماً بأنها من المهم الذي يُستقبل ولا يُستدبر، ويُستكثر منه ولا يستكبر"(Sayuti, 1968) "فتصفح ما سطرناه لك من هذه الأساطير التي هي عزائم مبرمات، بل آيات محكمات، وتحبب إلى الله وإلى أمير المؤمنين

باقتفاء كتابها"(Sayuti, 1968) مهددة إياه صراحة بإبطال شرعيته حال مخالفته لأمر الخلافة وتوجيهها، أو عدم توريثها لأبنائه من بعده، فجاء في كتاب التقليد: "إياك أن تنظر إلى سعيك نظر الإعجاب، فتقول: هذه بلادنا افتتحتها بعد أن أضرب عنها كثير من الأضراب، ولكن اعلم أن الأرض لله ولرسوله ثم لخليفته من بعده، ولا منة للعبد بإسلامه، بل المنة لله بهداية عبده"(Sayuti, 1968) "وابنِ لك بها مجداً يبقى في عقبك، إذ أصيبت البيوت في أعقابها"(Sayuti, 1968)

بادرت الخلافة، وقد اعتقدت يوم ذاك إحكامها للموازنة بين تحقيق مصالحها الآنية على يد صلاح الدين وتوجساتها المستقبلية منه، إلى إرسال اعترافها بسلطنته واستقلاله عن الدولة النورية والمتمثل بكتاب التقليد والخلع والتشريفات إلى صلاح الدين في بلاد الشام، حيث كان آنذاك منهمكاً طيلة شهري رجب وشعبان سنة 570هـ/كانون ثاني وشباط 1175م بتصفية الجيوب النورية في حمص وبعلبك، في إطار استعداداته للمواجهة المرتقبة مع الجيشين الزنكي والنوري. في ذات الوقت الذي كان ينتظر فيه رد الخلافة على طلبه الذي تقدم به إليها للاعتراف باستقلاله وإسباغها الشرعية على حكمه، لتقوية موقفه في الصراع مع الدولة النورية، غير أنه اضطر لمواجهة الجيشين قبل وصول رد الخلافة إليه، واستطاع الانتصار عليهما في معركة قرون حماة في 19 رمضان سنة 570هـ/12 نيسان 1175م، ثم توجه من فوره إلى محاصرة مدينة حلب للمرة الثانية. (Ibn Al-Atheer, 1987; Sabt Ibn Jawzi, 1992; Ibn Al-Adeem, 1996 Abu Shama, 1997 & Ibn Wasel, ND)

كانت معركة قرون حماة معركة حاسمة في الصراع بين صلاح الدين والدولة النورية، إذ ثبتت سلطته في بلاد الشام ورسختها عملياً، وهو ما دفع بعض المؤرخين للقول أن صلاح الدين بادر فور انتصاره فيها إلى إعلان استقلاله عن الدولة النورية، و"قطع حينئذ خطبة الملك الصالح بن نور الدين، وأزال اسمه عن السكة في بلاده". (Ibn Al-Atheer, 1987; Ibn Al-Aseem, 1996 & Ibn Wasel, ND) غير أن المؤرخين المعاصرين لا يذكرون هذه المسألة أبداً(Al-Bindari, 1979; Ibn Shaddad, 1994) رغم أهمية هذه

الخطوة لو كانت قد نفذت فعلاً، ناهيك أن المؤرخ ابن أبي طيء، وغيره من المؤرخين، يؤكدون استمرار صلاح الدين بإظهار تبعيته للدولة النورية حتى انسحابه عن الحصار الثاني لمدينة حلب في شهر شوال 570هـ/أيار 1175م (Abu Shama, 1997; Ibn Al-Abri, ND & Ibn Katheer, 1998) وهو المرجح لتوافقه مع الواقع السياسي وظروف صلاح الدين آنذاك.

ذلك أن صلاح الدين، رغم انتصاره في قرون حماة، لم يكن قادراً على إعلان استقلاله دون موافقة الخلافة وإسباغها الشرعية على حكمه، وإلا لكان قد بادر لذلك منذ بدء صراعه مع الدولة النورية، إذ إن ذلك سيسفر عن تخليه عن الشرعية النورية، التي يحتمي بها، دون أن يكتسب الشرعية العباسية عوضاً عنها، الأمر الذي سيؤكد للكثيرين صحة ادعاءات خصومه من أمراء الدولة النورية، مما سيؤلب عليه الرأي العام في عموم بلاد الشام لا في شمالها فحسب. ناهيك عن مخاطر استفزاز الخلافة العباسية قبل اعترافها هي بذلك، مما قد يحملها على إعلان انحيازها للدولة النورية، الأمر الذي سيضاعف من التحديات أمام صلاح الدين، في الوقت الذي يسعى فيه للوصول إلى مبتغاه بأقل الخسائر سياسياً وإعلامياً وعسكرياً، لذا فقد اثر التريث في الإقدام على هذه الخطوة لحين وصول رد الخلافة إليه، وهو ما سيمكنه من إعلان استقلاله إذا كان رد الخلافة ايجابياً، في حين يمكنه من معاودة مخاطبة الخلافة، وبذل مزيد من الجهود لإقناعها، إذا كان ردها سلبياً، محتمياً بغضون ذلك كله بالشرعية النورية.

ولهذا توجه صلاح الدين فور انتصاره في قرون حماة إلى حصار مدينة حلب، رغم تيقنه من عدم قدرته على إخضاعها، لاستثمار انتصاره لإجبار الدولة النورية على تقديم التنازل بحملها على إضفاء الشرعية عليه، والاعتراف بسلطته على المناطق التي حازها أثناء الصراع معها، وهو ما نجح بتحقيقه، إذ تم الاتفاق بينهما على الاعتراف بسلطته على الجزء الذي سيطر عليه من بلاد الشام، وإضفاء الشرعية عليه بوصفه تابعاً للملك الصالح ونائباً عنه فيها، وتم توثيق هذا الاتفاق كتابة، قال المؤرخ ابن أبي طيء: أن صلاح الدين "حلف على نسخة رأيتُها، وعليها خطه. قال: وكان في جملة اليمين انه متى قصد الملكَ الصالح

عدوٌ حضرَ بنفسه وجيوشه ودافع عنه. وألا يغير الدعاء له من جميع منابر البلاد التي تحت يد السلطان!! وولايته وولاية أصحابه، وان تكون السكة باسمه"، وفي إثر ذلك رفع حصاره عن حلب، وتوجه نحو مدينة دمشق (Abu Shama, 1997, Ibn Al-Abri, ND & Ibn Katheer, 1998)

وفي الطريق إلى دمشق وأثناء وجود صلاح الدين في مدينة حماة، وصل رسل الخلافة إليه في منتصف شهر شوال 570هـ/أيار1175م حاملين معهم اعتراف الخلافة العباسية باستقلاله وسلطنته، وكتاب التقليد وخلعه، فبادر صلاح الدين عندها إلى إعلان استقلاله عن الدولة النورية، وإشهار اعتراف الخلافة بسلطنته (Al-Bindari, 1979; Abu Shama, 1997) وإسباغها الشرعية على استقلاله وحكمه في المناطق التي تحت سيطرته، لتبدأ مرحلة جديدة بعلاقته بالخلافة العباسية من جهة، والدولة النورية وغيرها من القوى الإسلامية، وغير الإسلامية، من جهة أخرى(Hayari, 1994) إذ كان التقليد الذي بعثته الخلافة دون طموحه بالانفراد بالسلطنة على كامل جناحها الغربي، ومقيداً له بتنفيذ أوامرها وتوجيهاتها إليه، ومهدداً إياه بخططها المستقبلية للمنطقة بالصورة التي جليناها أعلاه.

النتائج:

توصل البحث إلى العديد من النتائج، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- أدت وفاة نور الدين إلى اندلاع التنافس والصراع بين أمراء دولته الشاميين للوصاية على ابنه القاصر الملك الصالح إسماعيل، مما أدى إلى تخاذلهم أمام الفرنجة، وتغاضيهم عن استقلال الجزيرة الفراتية، الأمر الذي اعترض عليه صلاح الدين، والي مصر، وأعلن تدخله في بلاد الشام تحت مظلة الدفاع عن الشرعية النورية، للحفاظ على وحدة الدولة ومسيرتها الجهادية.
- سارع خصوم صلاح الدين من الأمراء الشاميين إلى اتهامه بالسعي للاستيلاء على السلطة، والاستقلال عن الدولة النورية، وهو الادعاء الذي أوقف بالفعل تقدم صلاح الدين عند أسوار حلب، بعد أن خرج الملك الصالح ليعلن على الملأ نزعه للشرعية النورية عن صلاح الدين وتدخله الشامي، الأمر الذي ادى اضعف موقفه سياسياً

وإعلامياً، وبدأ يضغط عليه ميدانياً، مما دفعه إلى مراسلة الخلافة العباسية للاعتراف باستقلاله وإضفاء الشرعية العباسية عليه.

- طلب صلاح الدين من الخلافة العباسية اعترافها بإسقاط الدولة النورية، وقيام دولة أيوبية بديلاً عنها، وأقدم بغية إقناعها بمطلبه، لإدراكه لخصوصية العلاقة وتاريخها بين الخلافة العباسية والدولة النورية، على ضرب الأسس الشرعية التي قامت عليها الدولة النورية، بتجيير منجزتها التاريخية إلى البيت الأيوبي، وطمس أي دور أو فضل لنور الدين بتحقيقها، وخاصة إسقاط الدولة الفاطمية، وحمله لواء الجهاد ضد الفرنجة وتحرير ما اغتصبوه من أرض إسلامية، ومناصرة الخلافة العباسية وتأييدها.
- اعترفت الخلافة العباسية باستقلال صلاح الدين وسلطنته، بكافة المميزات العباسية، في المناطق التي كان يسيطر عليها فعلياً فحسب، لا اقتناعاً بادعاءاته ومبرراته، وإنما انطلاقاً من حاجتها إلى قوة متماسكة في مصر تضمن عدم نجاح المحاولات المتكررة لأنصار الدولة الفاطمية، التي لم يمضِ على إسقاطها إلا ثلاث سنوات فقط، لإعادة إحيائها.
- كان اعتراف الخلافة العباسية باستقلال صلاح الدين وسلطنته دون طموحه، ومكبلاً له بشروط الخلافة وقيودها، ومنبئاً عن نظرة الخلافة لدولته وتوجساتها منها، وعن مخططاتها المستقبلية لجناحها الغربي. إذ حرصت على تكبيل سياساته بإلزامه تنفيذ أوامرها وتوجيهاتها إليه، وبدأت بإعداد الدولة النورية للوقوف أمامه، في ذات الوقت الذي سعت فيه إلى ضرب وحدة البيت الأيوبي وتكاتفه خلفه، وإشغاله بتنافس اسري على السلطة.

المراجع

ابن الأثير، علي (ت630هـ/1232م) (د.ت). **التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية**. تحقيق: عبد القادر طليمات. القاهرة: دار الكتب الحديثة.

ابن الأثير، علي (ت630هـ/1232م) (1987). **الكامل في التاريخ**. ط1. 11ج. تحقيق: أبي الفداء عبدالله القاضي. بيروت: دار الكتب العلمية.

البنداري، الفتح بن علي (ت642هـ/1244م) (1979). **سنا البرق الشامي**. تحقيق: فتحية النبراوي. مصر: مكتبة الخانجي.

ابن الجوزي، عبد الرحمن (597هـ/1200م) (1992). **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**. ط1. 19ج. تحقيق: محمد ومصطفى عطا. بيروت: دار الكتاب العلمية.

الحسيني، ناصر (حياً 622هـ/1225م) (1933). **أخبار الدولة السلجوقية**. تحقيق: محمد إقبال. لاهور: نشريات كلية فنجاب.

الحياري، مصطفى (1994). **صلاح الدين القائد وعصره**. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الخطيب البغدادي، أحمد (ت463هـ/1070م) (2004). **تاريخ بغداد**. ط2. 14ج. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أبي الدم، إبراهيم (ت642هـ/1244م) (1995). **التاريخ المظفري**. ضمن: الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية. ج21. تحقيق سهيل زكار. دمشق: دار الفكر.

الذهبي، محمد (ت748هـ/1374م) (2003). **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام**. ط1. 17ج. تحقيق بشار عواد. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

سبط ابن الجوزي، يوسف (ت654هـ/1256م) (2013). **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**. ط1. 24ج. تحقيق: إبراهيم الزيبق وآخرون. دمشق: دار الرسالة العالمية.

السبكي، عبد الوهاب (ت771هـ/1369م) (د.ت). **طبقات الشافعية الكبرى**. 10ج. تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

السيوطي، عبد الرحمن (ت911هـ/1505م) (1968). **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**. ط1. 2ج. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

أبو شامة، عبد الرحمن (ت665هـ/1266م) (1997). **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**. ط 1. 5ج. تحقيق: إبراهيم الزيبق. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن شداد، يوسف (ت632هـ/1235م) (1994). **النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية**. ط2. تحقيق: جمال الدين الشيال. القاهرة: مكتبة الخانجي.

طلفاح، مضر (2008). **دار الخلافة ودار المملكة**. إربد– الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية.

ابن العديم، عمر (ت 660هـ/1261م) (د.ت). **بغية الطلب في تاريخ حلب**. 10ج. تحقيق: سهيل زكار. بيروت: دار الفكر.

ابن العديم، عمر (ت660هـ/1261م) (1996). **زبدة الحلب من تاريخ حلب**. ط1. تحقيق: خليل منصور. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عساكر، علي (ت571هـ/1175م) (1997). **تاريخ مدينة دمشق**. ط1. 80ج. تحقيق: عمر العمروي. بيروت: دار الفكر.

العظيمي، محمد (ت556هـ/1161م) (1984). **تاريخ حلب**. تحقيق: إبراهيم زعرور. دمشق: د.ن.

عقلة، عصام (2014). "الأمير سوار بن أيتكين ودوره في الصراع الإسلامي – الفرنجي الصليبي 517–541هـ/1123–1146م". **مجلة دراسات الجامعة الأردنية – العلوم الإنسانية والاجتماعية**. مجلد 41. عدد 3. ص 686 – 699.

عقلة، عصام والطواهية، فوزي (2014). "الملك المظفر تقي الدين عمر ودوره في الدولة الأيوبية". **المجلة الأردنية للتاريخ والآثار**. مجلد 8. العددان 3+4. ص 17 – 50.

ابن العمراني، محمد (ت580هـ/1184م) (1999). **الإنباء في تاريخ الخلفاء**. ط1. تحقيق: قاسم السامرائي. القاهرة: دار الآفاق العربية.

العيني، بدر الدين محمود (ت855هـ/1451م) (2010). **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (العصر الأيوبي)**. 4ج. تحقيق: محمود رزق. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

القاضي الفاضل، عبد الرحيم (ت596هـ/1200م) (2005). **رسائل القاضي الفاضل**. تحقيق: علي نجم. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن القلانسي، حمزة (ت555هـ/1160م) (1983). **تاريخ دمشق**. ط1. تحقيق: سهيل زكار. دمشق: دار حسان.

القلقشندي، أحمد بن علي (ت821هـ/1418م) (د.ت). **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. 14ج. القاهرة: دار الكتاب المصرية.

القلقشندي، أحمد بن علي (ت821هـ/1418م) (1980). **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**. 3ج. تحقيق: عبدالستار فراج. بيروت: عالم الكتب.

ابن كثير، إسماعيل (ت774هـ/1372م) (1998). **البداية والنهاية**. ط1. 21ج. تحقيق: عبدالله التركي. القاهرة: هجر للطباعة.

المقريزي، أحمد (ت845هـ/1441م) (1996). **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**. 3ج. تحقيق: محمد حلمي. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

المقريزي، أحمد (ت845هـ/1441م) (1997). **السلوك لمعرفة دول الملوك**. ط1. 8ج. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن نظيف، محمد (ت644هـ/1246م) (1995). **التاريخ المنصوري**. ضمن: الموسوعة الشاملة في تاريخ الحروب الصليبية. ج 21. تحقيق: سهيل زكار. دمشق: دار الفكر.

نوري، دريد (1976). **سياسة صلاح الدين الأيوبي في بلاد مصر والشام والجزيرة**. بغداد: مطبعة الإرشاد.

النويري، أحمد (ت733هـ/1332م) (2004). **نهاية الأرب في فنون الأدب**. ط1. 33ج. تحقيق: مفيد قميحة وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن واصل، محمد (ت679هـ/1280م) (د.ت). **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**. 5ج. تحقيق: حسين محمد ربيع. القاهرة: دار الكتب.

الصوري، وليم (1990). **الأعمال المنجزة فيما وراء البحار** ط1. 2ج. تعريب: سهيل زكار. بيروت: دار الفكر.

ابن العبري، غريغوريوس بن أهرون (ت685هـ/1286م)(د.ت). تاريخ الزمان، تعريب: اسحق أرملة، دار المشرق، بيروت

Reference

Abu Shama, A. (Died. 665 AH / 1266 AD) (1997). AlruNDatayn fi 'akhbar aldawlatayn alnawriat walsalahiati. 1ed. Part 5. Investigation: Ibrahim Zebq. Beirut: Resalah Publishers

Al-Aini, B. (Died 855 AH / 1451 AD) (2010). Eaqd aljaman fi tarikh 'ahl alzamaan (aleusr al'ayubay). Part 4. Investigation: Mahmoud Rizk. Cairo: Dar alkutub walwathayiq alqawmiat.

Al-Azimi, M. (Died. 556 AH / 1161 AD) (1984). History of Aleppo. Investigation: Ibrahim Zaarour. Damascus.

Al-Bindari, A. (Died. 642 AH / 1244 AD) (1979). sana albarq alshaamy. Investigation: Fathia Nabrawi. Egypt: Al-Khanji Library.

Al-Khatib Al-Baghdadi, A. (Died. 463 AH / 1070 AD) (2001). History of Baghdad. 1ed. Part17. Investigation: Bashar Awwad Marouf. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Maqrizi, A. (Died. 845 AH / 1441 AD) (1996). Aitieaz alhunfa bi'akhbar al'ayimat alfatimiiyn alkhulafa. Part 3. Investigation: Mohamed Helmy. Cairo: Supreme Council for Islamic Affairs.

Al-Maqrizi, A. (Died. 845 AH / 1441 AD) (1997). Alsuluk limaerifat dual almuluik. 1 ed. Part 8. Investigation: Mohammed Abdul Qadir Atta. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Nuwairi, A. (Died. 733 AH / 1332 AD) (2004). Nihayat al'arb fi funun al'adb. 1 ed. Part 3. Investigation: Useful Quraith et al. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Alqadi Al-Fadil, A. (Died. 596 AH / 1200 AD) (2005). Rasayil alqadi alfadil. Achievement: Ali Najm. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Qalqashandi, A. (Died. 821 AH / 1418 AD) (1980). Mathir al'iinaft fi maealim alkhilafatu. Part 3. Investigation: Abdul Sattar Faraj. Beirut: Dar Aalim al-kutub.

Al-Qalqashandi, A. (Died. 821 AH / 1418) (ND). Sobh al-A'shi in the plant industry. 14 c. Cairo: Dar Al Kitab Al Masri.

Al-Sabki, A. (Died. 771 AH / 1369 AD) (ND). Tabaqat alshaafieiat alkubraa. 10 c. Investigation: Mahmoud al-Tannahi and Abdel-Fattah sweet. Cairo: dar 'iihya' alkutub alearabiati.

Al-Zahabi, M. (Died. 748 AH / 1374 AD) (2003). History of Islam and the deaths of celebrities and wal'aelam. 1ed. Part 17. Investigation: Bashar Awwad Marouf. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Aqla, E. & Tahwa, F. (2014). Almalik almuzafar taqiu aldiyn eumar wadawrih fi aldawlat al'ayubya. Jordanian Journal of History and Archeology. 4(3+4) p.17-50.

Aqla, E. (2014). Al'amir suwwar bin aytkin wadawrih fi alsirae al'iislamii - alfaranjii alsalibiu 517-541h/1123-1146m." Journal of Studies of the University of Jordan - Humanities and Social Sciences. 41(3). 686-699.

Hayari, M. (1994). Salah al-Din commander and his era. 1ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Husseini, N. (Died 622 AH / 1225 AD) (1933). Seljuk State News. Investigation: Mohammed Iqbal. Lahore: The Faculty of Punjab.

Ibn Abi al-Dam, I. (Died. 642 AH / 1244 AD) (1995). Alttarikh almazfri. Within: The comprehensive encyclopedia in the history of the Crusades. C.21. Achieving Suhail Zoukar. Damascus: Dar Al-Fikr.

Ibn Al-Abri, G. (Died. 685 AH / 1286 AD) (ND). Tarikh alzamman. Arabization: Isaac Widow. Beirut: Dar al-Mashreq.

Ibn al-Adeeem, O. (Died.660 AH / 1261 AD) (DT). Bughyat altalab min tarikh hulb. Part12. Investigation: Suhail Zoukar. Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Al-Adeem, Omar (Died660 AH / 1261 AD) (1996). Zabdat alhalb min tarikh halb. 1 ed. Investigation: Khalil Mansour. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Ibn Al-Amrani, M. (Died. 580 AH / 1184 AD) (1999). News in the history of the caliphs. I. Achieving: Qasim al-Samarrai. Cairo: Dar alafak alarabia.

Ibn Al-Atheer, A. (Died 630 AH / 1232 AD) (1987). Alkamil fi altaarikh. 1 ed. Part 11. Investigation: Abu al-Fida 'Abdullah al-Qadi. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Ibn Al-Atheer, A. (Died 630 AH / 1232 AD) (DW). Alttarikh albahir fi aldawlat al'atabkiati. Investigation: Abdelkader Tulaimat. Cairo: Dar al-Kitab al-Hadithat.

Ibn Al-Jawzi, A. (Died. 597 AH / 1200 AD) (1992). Almuntazam fi tarikh almuluk wal'umm. 1ed. Part 19. Investigation: Mohamed Mustafa Abdelkader Atta. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Ibn Al-Qalansi, H. (555 AH / 1160 AD) (1983). History of Damascus. 1 ed. Achieving: Suhail Zoukar. Damascus: Dar Hassan.

Ibn Assaker, A. (Died.571 AH / 1175 AD) (1997). Tarikh madinat dimashq. 1ed. Part 80. Investigation: Omar Al Omroi. Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Katheer, I. (Died. 774 AH / 1372 AD) (1998). Albidayat walnahayat. 1 ed. Part 21. Investigation: Abdullah Turki. Cairo: Hager printing.

Ibn Nazif, M. (Died. 644 AH / 1246 AD) (1995). Alttarikh almansuri. Within: The comprehensive encyclopedia in the history of the Crusades. Part 21. Investigation: Suhail Zoukar. Damascus: Dar Al-Fikr.

Ibn Shaddad, Y. (Died. 632 AH / 1235 AD) (1994). Alnuwadr alsultaniat walmuhasin alyusfiat. 2ed. Investigation: Jamal al-Din Shayyal. Cairo: Al-Khanji Library.

Ibn Wasel, M. (Died 679 AH / 1280) (ND). Mafraj alkurub fi 'akhbar bani 'ayub. Part 5. Investigation: Hussein Mohammed Rabie. Cairo: Dar Alkotob.

Nuri, D. (1976). The policy of Saladin in Egypt, Syria and Al - Jazeera. Baghdad: Press Guidance.

Paul, B. (1980). The coinage of the Ayyubids. London: Royal numismatic society, special publication no. 12.

Sabt Ibn aljwzy, Y. (Died. 654 AH / 1256 AD) (2013). marat alzamaan fi tawarikh al'ueyan. 1 ed. Part 24. Investigation: Ibrahim al-Zaybak et al. Damascus: dar alrisalat alealamiat.

Surrey, W, (1990). Al'aemal almunjazat fima wara' albahhar. 1 ed. Part 2. Arabization: Suhail Zoukar. Beirut: Dar al-Fikr.

Suyuti, A. (Died. 902 AH / 1496AD) (1968). Hasan almuhadarat fi 'akhbar misr walqahira. Part 2. Investigation: Mohammed Abu Fadl Ibrahim. Cairo: Dar Iihya' al kotob alarabi.

Telfah, Mudar (2008). Dar alkhilafat wadar almamlakat..Irbid - Jordan: Hamadah Est. For Publishers & Distributionn.

أثر الاتزان الانفعالي على المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية

عبد اللطيف عبد الكريم مومني*
قاسم محمد خزعلي

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر الاتزان الانفعالي والجنس على المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية. تكون مجتمع الدراسة من (5430) طالباً وطالبة اختير منهم عينة عشوائية منتظمة شكلت (401) طالباً وطالبة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مقياسين أحدهما للمسؤولية الاجتماعية وآخر للاتزان الانفعالي وتم التحقق من دلالات صدقهما وثباتهما. أشارت نتائج الدراسة إلى أن الطلبة يمتلكون درجة متوسطة من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية على الدرجة الكلية للمقياس وعلى جميع مجالاته باستثناء مجال المسؤولية تجاه الأسرة؛ إذ كان متوسط درجاتهم على هذا المجال مرتفعة. وتوجد فروق دالة إحصائياً في مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى للجنس لصالح الإناث على الدرجة الكلية للمقياس وعلى مجاليه: المسؤولية تجاه الأسرة، والمسؤولية تجاه الأصدقاء والزملاء. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس على مجالي المقياس: المسؤولية تجاه الوطن، والمسؤولية تجاه الحي ومكان السكن. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة المسؤولية الاجتماعية تعزى لمستوى الاتزان الانفعالي عند الطلبة لصالح ذوي الاتزان الانفعالي المرتفع.

الكلمات الدالة: المسؤولية الاجتماعية، الاتزان الانفعالي، طلبة الجامعة.

* قسم العلوم التربوية، كلية إربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد / الأردن، ص. ب 1293.

تاريخ تقديم البحث: 2015/5/29م. تاريخ قبول البحث: 2016/2/4م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017 م.

The Effect of Social Responsibility and Gender on the Emotional Stability among Al-Huson University College Students

Qasim Mohammad Khazali
Abdel Lattef AbdelKreem Momani

Abstract

The current study aimed to identify the effect of emotional stability and gender on the social responsibility among Al−Huson college students. The study population consisted of 5430 students. A sample of 401 students selected by the systematic random method. The social responsibility and the emotional stability scales were developed and had verified it's validity and reliability. The results indicated that the students had a moderate social responsibility sense degree on the total scale degree except the family responsibility field, which was high. There were significant differences in the total social responsibility degree due to gender for females' advantage and on two fields: the family responsibility, and the friends and colleagues responsibility. There were no significant differences due to gender on the two fields: the homeland responsibility, and the neighbourhood and residence place responsibility. There were significant differences in the social responsibility degree due to the emotional stability level for the high emotional stability advantage.

Keywords: Social Responsibility, Emotional Stability, Students University.

مقدمة:

تشكل المسؤولية الاجتماعية جانباً هاماً في شخصية الفرد التي يمكن تعلمها واكتسابها وتنميتها تدريجياً بالتربية والتنشئة الاجتماعية عبر مؤسسات تربوية واجتماعية ودينية مختلفة كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ودور العبادة والأندية، ومن خلال أنشطة ومهام تبدأ بالمسؤولية عن النفس فالأسرة فالمجتمع المحلي فالوطن حتى تنتهي بالعالم كله دون أن تقف عند حدود معينة.

إن المسؤولية الاجتماعية تعبير عن التزام الفرد إزاء الآخرين بكل ما يترتب على ذلك الالتزام من اهتمام وعمل على حل مشكلاتهم، فضلاً عن الإحساس بحاجاتهم النفسية والاجتماعية ، (Salem and Saleh, 2013).

وتُعنى المسؤولية الاجتماعية بالمحافظة على استمرارية الجماعة والمحافظة على تماسكها الداخلي، ولا يتحقق لها ذلك إلا باحتفاظها بعاداتها الاجتماعية والمعايير التي تحدد أنماطها السلوكية واحترام قيمها ومعتقداتها محققة بذلك التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع (Abd Baqer, 2012).

ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بإحساس وشعور الفرد نحو مسؤولياتهِ تجاه الجماعة التي ينتمي إليها، والتزامه بما يحقق له التوافق مع قيم وتقاليد مجتمعه، ومشاركتهِ في فهم مشكلاته والإحساس بحاجاته النفسية والاجتماعية؛ فالمسؤولية تتضمن الاهتمام والفهم والمشاركة (Salem, & Saleh, 2013). ويعرفها (Othman, 2010) بأنها مسؤوليةّ الفرد عن الجماعة، وهي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها، وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها، وفيها يكون الفرد مسؤولاً ذاتياً عن الجماعة؛ أي أنه مسؤول أمام ذاته أو أن صورة الجماعة في واقع الأمر منعكسة في ذاته، وتعبر المسؤولية الاجتماعية عن درجة الاهتمام والفهم والمشاركة للجماعة، وتنمو تدريجياً عن طريق التربية والتطبيع الاجتماعي.

لذا تتطلب المسؤولية الاجتماعية أفعالاً وممارسات إيجابية يقوم بها الفرد في محيطهِ الأسري ومؤسسات المجتمع المختلفة حتى تتحقق لديه الطمأنينة الشخصية وأمنه الاجتماعي (Qaisi and Najaf, 2013)؛ كما أنها مؤشر على نضج الفرد الاجتماعي، ودليل على ارتباطها باتزانه الانفعالي (Ghaleb, 2011).

ومن هنا، ينبغي على الأسر وأولياء الأمور والمؤسسات التربوية والتعليمية تدريب الأبناء على تحمل المسؤولية أدوارهم بالحياة للقيام بها على خير وجه، والمساهمة في بناء مجتمعهم وتنميته والارتقاء به حضارياً؛ إذ يقاس نضج الفرد الاجتماعي بمستوى تحمله للمسؤولية الاجتماعية (Kassem, 2008)، وبامتلاكه للسلوكيات الأخلاقية كالإيثار والكرم ومساعدة الآخرين؛ فالفرد السوي برأي أدلر (Adler) –كما ورد في Abdel Al-Maqsoud –يتميز عن غيره بالشعور الاجتماعي وبمسؤولياته أمام نفسه والآخرين (Abdel Al-Maqsoud, 2005)، مقتنعاً بما يفعل ويقوم به من أدوار اجتماعية بحماس (Al-Shayeb, 2009).

وحتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية ينبغي أن يتوافر فيها شروط ومتطلبات كالحرية الفردية يختار الفرد وفقها الفعل الذي تترتب عليه مسؤولياته نحوها، فلا مجال للمسؤولية في عالم تسوده الجبرية والقهر. وتتطلب المسؤولية سلامة القوى العقلية وملاءمتها لاختيار الفعل المسؤول؛ فالمجانين لا يتحملون مسؤولية أفعالهم لانعدام إرادة الاختيار لديهم. والمسؤولية تتطلب أيضاً مراقبة السلطة الإدارية في الاعتبار القانوني، والسلطة الإلهية والضمير في الاعتبار الأخلاقي. هذا وتحتاج المسؤولية ثباتاً في الهوية الشخصية عند إتيان فعل، فلا محاسبة على أعمال الفرد إن كان فاقداً للهوية الشخصية. وتقوم المسؤولية على المعرفة؛ وإدراك القواعد التي ينبغي السير عليها في السلوك بوجه عام؛ إذ تزداد المسؤولية الاجتماعية بتزايد المعرفة (Nasser, 2006 ؛Abdullah, 2000).

ويمكن تقسيم المسؤولية الاجتماعية إلى مسؤوليات متكاملة كالمسؤولية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتطوعية إذا ما تبناها الأفراد ومارسوها تمكنت مجتمعاتهم من النمو والبقاء (Al-Ghalibi, 2009). كما ويشير Al-Zuboon "إلى صور أخرى للمسؤولية الاجتماعية كالمسؤولية الوطنية والأخلاقية، والمسؤولية نحو البيئة والنظام البيئي، والمسؤولية نحو أفراد المجتمع وقضاياهم" (Al-Zuboon, 2012).

وتتكون المسؤولية الاجتماعية من ثلاثة عناصر: الاهتمام والارتباط العاطفي مع الجماعة بصورة إرادية أو لا إرادية والتوحد معها، وفهم الفرد للجماعة، وفهمه للمغزى الاجتماعي لسلوكه ولأفعاله، والمشاركة بتقبل الفرد لأدواره الاجتماعية بالمشاركة في العمل لإخراج فكرة أو خطة تتفق عليها الجماعة من خلال المشاركة الموجهة الناقدة أو المشاركة المنفذة؛ وهي المشاركة المسايرة

المتقبلة (Othman, 1973)؛ فالمسؤولية الاجتماعية تستند إلى اعتبارات أخلاقية تركز على أهداف بعيدة المدى تشكل التزامات في إطار رؤية المجتمع ورسالته (Robbins & Judge, 2014)

وقد حددت مجموعة مهام عُدّت ركائز لنظرية المسؤولية الاجتماعية كالاهتمام بالمصلحة العامة، والاهتمام بحاجات المجتمع، والعمل على إسعاده، والعناية بجوانبه الأخلاقية، والتركيز على ما هو نافع ومفيد مع مراعاة الآنية والفورية في العمل والتنفيذ (Abdul Aziz, 1992). ويرى أصحاب الاتجاه السلوكي أن المسؤولية الاجتماعية سلوك شأنه شأن الظواهر النفسية الأخرى، فهي تخضع لقوانين التعلم كالتقليد والتعزيز والثواب والعقاب والإطفاء والتعميم والتمييز؛ إذ يؤكد هذا الاتجاه على أهمية الخبرات البيئية في فهم الشخصية الإنسانية عبر سلوك الفرد الملاحظ (Qaisi and Najaf, 2011).

إن نجاح الفرد في تحمل المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامه بمعياري الاحترام والمسؤولية؛ بمعنى احترام الفرد للآخرين من أفراد المجتمع، ودعم أفراد المجتمع ومساندتهم، وحماية البيئة المحيطة بهم سواء من حيث الالتزام بمنظومة عادات المجتمع وتقاليده والتوافق مع البيئة الاجتماعية، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم الآخرين ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع، ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة (Abbas, 2011).

والمسؤولية الاجتماعية في جانب كبير من نشأتها ونموها نتاج اجتماعي وتربوي ونفسي (Tahoun, 1990)، ترتبط بالأمن الاجتماعي والنفسي لدى الفرد والشعور بالاستقرار وعدم تهديد أمنه وصحته (Kassem, 2008). وهذا ما تؤكده دراستي (Khalil, 2007؛ Al-Janab, 2008) بوجود علاقة ارتباطية موجبة بين الشعور بالأمن النفسي والمسؤولية الاجتماعية. الأمر الذي يحقق لدى الفرد اتزاناً نفسياً وانفعالياً يؤثر بدوره في ديمومة حياته المتزنة واستمرارها بالشكل الذي يضمن تطورها نحو الأفضل، فالاتزان الانفعالي من الأبعاد الأساسية في الشخصية، لأن الفرد المتزن انفعالياً يكون قادراً على اتخاذ قراراته بنفسه، وهو شخص فاعل ومتفاعل في مجتمعه وبين أفراد جماعته قادر على تحمل مسؤولية كل ما يصدر عنه من سلوكيات عليه أن يتحمل عواقبها، وتعد المسؤولية الاجتماعية بمثابة المقوم لسلوك الإنسان في معظم مجالات حياته المختلفة (Khalil, 2007).

ومن أبرز المسؤوليات التي ينبغي على طلبة الجامعات تمثلها في حياتهم ومراعاتها في سلوكياتهم الالتزام الخلقي والسلوكي نحو وطنهم ومنجزاته ووحدته وأمنه، وحفاظهم على التراث

الوطني، ومسؤوليتهم نحو بيئتهم المادية والاجتماعية والصحية، والمشاركة في الحياة السياسة والديمقراطية (Al-Harthy, 1995)؛ إلا أن (Oudah, 2014) في دراسة له أظهر أن مستوى المشاركة السياسية لدى الطلبة كان متوسطاً، وأن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) والمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران. إذ ترى داسيلفا في دراسة لها "أن واحداً من كل عشرة طلاب يشارك في النشاطات السياسية المختلفة" (DaSilva, 2004, 231).

ومن هنا تسعى الجامعات إلى إعداد طلبتها للحياة الاجتماعية وإكسابهم مهارات ضبط النفس فضلاً عن أنها أماكن للتعلم، فهي تهيئ الجو الصالح للطلبة حتى يتعلموا كيف يتعاملون مع غيرهم ويتحملون المسؤولية؛ إذ تقدم الجامعات فرصاً غنية لإنماء البيئة الاجتماعية للمتعلمين لينتقلوا إلى الحياة الواقعية متحملين مسؤوليات سلوكياتهم واختياراتهم في بناء مستقبلهم وتحقيق ذواتهم (Al-Shareb & Khawaldeh, 2008). إذ أكدت دراسة أنتوناروس وبارنهاردت وهولسابلي ومرونسكي وفيرجوث (Antonaros, Barnhardt, Holsapple, Moronski, & Vergoth, 2008) على أهمية دور الجامعات في تنمية المسؤولية الشخصية والاجتماعية لدى الطلبة، وينبغي عليها أن تهتم بتهيئة بيئة جامعية تساعد الطلبة في تحقيق التكافل والتكامل الشخصي والأكاديمي.

لذا فإن على طلبة الجامعات القيام بأدوار عديدة في حياتهم تشمل سلوكيات نفسية اجتماعية تظهر من خلال أفكارهم واتجاهاتهم مرتبطة بأسلوب تفكيرهم، كما تمثل عملية تشكيل لاتجاهاتهم الشخصية والعامة، وتحدد مكانتهم بين أفراد الأسرة والمجتمع (Al-Sahel & Al-Assousi, 1994)

إن امتلاك الشباب لمستويات من التوافق الاجتماعي والاتزان النفسي يعد مطلباً أساسياً لتحقيق تفوقهم الدراسي والإنجاز الأكاديمي من ناحية، وتحقيق الصحة النفسية لديهم من ناحية أخرى، لأن المتفوقين دراسياً من الطلبة يمتلكون خصائص نفسية تميزهم عن غيرهم في مستوى الكفاية الذاتية والتفوق الاجتماعي وتوافر مشاعر الإحساس بالأمن النفسي والاجتماعي (Abdel Rahman, 2011).

وقد يعاني الشاب حالات قلق عند حصول تغيرات في كيانه الجسمي والجنسي، وقد يعاني من توترات في علاقاته الأسرية بسبب شعوره بأهمية استقلاله عن والديه، وضرورة تكوين شخصيته

المنفردة الطموحة، يضاف إلى ذلك قلقه الشديد على مستقبله الدراسي والمهني، مما يزيد المسألة تعقيداً؛ وجود الشاب في مجتمع قد يحول دون إشباعه لشعوري الاستقرار والأمان لديه (Salama & Abdel Ghaffar, 1980). فهناك ارتباط موجب بين مستوى الاتزان الانفعالي وأعراض القلق والاكتئاب (Ho, Cheung, You, Kam, Zhang, & Kliewer, 2013). إذ تتسم الشخصية المتزنة بقدرتها على اتخاذ القرار دون الاعتماد على الغير، ولها درجة عالية من قبول الذات لدى الآخرين، وديمقراطية تدرك الخصائص شخصية بشكل موضوعي، وتتسم بالخصوصية وعدم الاستسلام للآخرين، وتستطيع معالجة مشاكل الحياة بشجاعة، وتمتلك علاقات حميمة مع ذوي الشأن (Maslow, 1970).

وتكمن مظاهر اعتلال أخلاقية المسؤولية الاجتماعية لدى الفرد بالتهاون المتمثل في فتور الهمة بالعمل النافع واللامبالاة والعزلة، بحيث لا يعود الفرد مرتبطاً بعلاقات مع الجماعة، وأما بالنسبة للجماعة فإن مظاهر اعتلال المسؤولية الاجتماعية تكمن بالتشكيك في جدية الفرد بتحمل مسؤولياته تجاه المجتمع، فتتبع مشكلة تقدير قيمة ما يقدمه الأشخاص للمجتمع فتتزعزع الثقة بالآخرين، ويصاب المجتمع بالتفكك الذي يؤدي إلى التنازع والفرقة بين أفراده، وتتدنى مستوى المشاركة المستندة إلى الاهتمام والفهم، ومما يؤد إلى التهرب من تحمل المسؤولية، وعدم قدرة الجماعة والفرد في احتمال أعبائها (Kassem, 2008).

لقد لوحظ في الآونة الأخيرة ظهور مشكلات اجتماعية متعددة تواجه المجتمع الأردني مشُكّلة تحديّاً لحاضر الأجيال ومستقبلها، ولم تكن الجامعات الأردنية بمنأى عن ذلك؛ حيث تفشت بين بعض طلبتها ظواهر اجتماعية سلبية أصبحت تؤرق إدارات الجامعات وصناع القرار، من أبرزها: ظاهرة العنف الطلابي، والتعصب العشائري، وعدم الإحساس بقضايا الآخرين، والشعارات التي تمجد العشيرة على حساب الوطن، والإقليمية، والجهوية، وتخريب الممتلكات العامة، والمضايقات والتحرشات، والتقليد الأعمى، وعدم احترام مواعيد المحاضرات، وعدم الالتزام بمواعيد تسليم التقارير والأبحاث، والغش في الامتحانات، والاستهتار وإهدار الوقت واللامبالاة، والغيبة والنميمة، والصوت المرتفع والصراخ، والجلوس في الممرات وإلقاء الفضلات على الأرض، والكتابة على الجدران ومقاعد الدراسة، وعدم المشاركة في الأنشطة العلمية والثقافية (Al-Momani, 2013).

وتأسيساً على ما سبق، تأتي الدراسة الحالية للكشف عن مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى عينة من الطلبة الجامعيين في المجتمع الأردني ومدى تأثر هذه المسؤولية باتزان الطلبة الانفعالي.

الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوعا الاتزان الانفعالي والمسؤولية الاجتماعية باهتمام الباحثين، فقد قامت داسيلفا (DaSilva, 2004) بدراسة هدفت إلى البحث عن عوامل التنبؤ بالمسؤولية الاجتماعية والتعرف إلى الفروق بين الجنسين في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى المراهقين في جامعة سيدني الأسترالية مستخدمة منهج البحث الطولي، وتم جمع البيانات من خلال المقابلة والاستبانة على عينة مكونة من (500) طالباً وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث.

وقامت (Al-Janabi, 2008) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى مستوى الأمن النفسي والمسؤولية الاجتماعية والعلاقة بينهما لدى طلبة جامعة الأنبار في العراق، وتم استخدام منهج البحث الوصفي المسحي بتطبيق مقياس ماسلو للشعور وعدم الشعور بالأمن النفسي ومقياس المسؤولية الاجتماعية. تكونت عينة الدراسة من (480) طالباً وطالبة. أظهرت نتائج الدراسة عدم تمتع طلبة الجامعة بالأمن النفسي، وعدم تمتعهم بالمسؤولية الاجتماعية. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأمن النفسي وفقاً لمتغير الجنس، ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير المستوى الدراسي. ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية وفقاً لمتغيري الجنس والمستوى الدراسي. وتوجد علاقة ارتباطية موجبة بين الشعور بالأمن النفسي والمسؤولية الاجتماعية.

وأجرت (Mushrif, 2009) دراسة هدفت إلى الكشف عن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة في فلسطين، وتكونت عينة الدراسة من (600) طالباً وطالبة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة كان مرتفعاً، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير الكلية لصالح طلاب

الكليات الأدبية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

وقام (Al-Momani, 2009) بدراسة هدفت إلى قياس مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة اليرموك بالأردن في ضوء متغير الجنس والكلية. تكونت عينة الدراسة من (153) طالبا وطالبة في مرحلة البكالوريوس. وبينت نتائج الدراسة أن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة جاء متوسطا على المقياس ككل باستثناء مجال المسؤولية تجاه الوطن فكان عالياً. ويوجد فرق دال إحصائيا في متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على مجال المسؤولية تجاه النفس تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور.

وهدفت دراسة (Qaisi and Najaf, 2011) إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية لدى أطفال الرياض الأهلية في مدينة بغداد مستخدمة منهج البحث الوصفي بتطبيق مقياس للمسؤولية الاجتماعية، وقد تكون مجتمع الدراسة من (2644) طفلاً وطفلة اختير منها عينة تكونت من (120) طفلاً وطفلة. توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن أطفال الرياض الأهلية يتمتعون بالمسؤولية الاجتماعية. وأن الإناث كنَّ أكثر تحملاً للمسؤولية الاجتماعية من أقرانهن الذكور.

وأجرى (Ghaleb, 2012) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الاتزان الانفعالي والنضج الاجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة. اختيرت عينة الدراسة بطريقة عشوائية عنقودية طبقية متكافئة من تلاميذ مدارس مرحلة التعليم الأساسي الرسمي في محافظتي دمشق السورية، وتعز اليمنية والبالغ عددهم (2400) بواقع (1200) تلميذ وتلميذة دمشق، و(1200) تلميذ وتلميذة من تعز. تم استخدام اختبار مقياس الاتزان الانفعالي ومقياس النضج الاجتماعي. كشفت الدراسة عن علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الاتزان الانفعالي والنضج الاجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات النضج الاجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس.

وهدفت دراسة (Ben Amara and Bouaisha, 2013) الكشف عن الحوار الأسري وعلاقته بالاتزان الانفعالي لدى الطلبة المراهقين في مدينة تقرت الجزائرية. تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة، حيث اشتملت عينة الدراسة على طلاب السنة الرابعة المتوسط الموجودين في (3) متوسطات بمدينة تقرت وعددهم (200) طالب وطالبة اختير منهم عينة تكونت من (197) طالبا وطالبة. وتم استخدام المنهج الوصفي، وكانت الاستبانة أداة للدراسة. أظهرت نتائج الدراسة وجود

علاقة ضعيفة بين الحوار الأسري والاتزان الانفعالي. وأن الاتزان الانفعالي يؤثر بصورة عامة في نوع المشكلات والانحرافات التي يعاني منها الأبناء. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الحوار الأسري والاتزان الانفعالي لصالح الإناث. وأن الإناث أكثر ميلاً للمناقشة والحوار داخل المنزل، وهنَّ أكثر تواجداً في المنزل من الذكور مما يجعلهنَّ أكثر قربة إلى والديهن وأكثر اتزاناً. وهنَّ أكثر تقبلاً للنصح والمناقشة من الذكور.

وفي دراسة أجراها بيكوليا وبيكوس (Peculea & Bocos, 2013) هدفت إلى تطوير المهارات الاجتماعية والعاطفية لدى المراهقين من صفوف التاسع التابعة لمجوعة مدارس اليكساندرو بورزا في مدينة جلوج نابوكا الرومانية البالغ عددها ثلاث صفوف، اختير منها عينة قصدية تكونت من (90) طالبا وطالبة من الصف التاسع مستخدمة المنهج الطولي، وتم تطبيق مقياس للمهارات الاجتماعية والعاطفية وأسلوب المقابلة المركزة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الطلبة لديهم انخفاض في مستوى العلاقات الاجتماعية مما يؤدي إلى اضطراب عاطفي وسلوكي وسوء في التوازن العاطفي والتكيف التي تحقق لهم الرضا والنجاح في علاقتهم مع الآخرين.

وهدفت دراسة (Al-Momani, 2013) إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية والبيئية لدى عينة من طلبة الجامعة الأردنية، وتم استخدام المنهج الوصفي وتطبيق مقياسا للمسؤولية الاجتماعية. تكونت مجتمع الدراسة من (763) طالبا وطالبة اختير منهم عينة قصدية بلغت (420) طالباً وطالبة من قسمي العمل الاجتماعي والاقتصاد في الجامعة الأردنية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المسؤولية الاجتماعي جاء بدرجة متوسطة على الأداة ككل. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحمل المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى متغير التخصص، ومتغير القطاع التربوي الذي تتبع له المدرسة التي تخرج منها الطلبة في المرحلة الثانوية، وإلى متغير ممارسة الطلبة للعمل التطوعي، ومتغير ممارسة الوالدين للعمل التطوعي، ومتغير مكان إقامة الأسرة. ولم تظهر النتائج وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس على المقياس الكلي.

وقام (Oudah, 2014) بدراسة هدفت إلى تعرف على مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة فرع غزة في فلسطين، وقد تم استخدام منهج البحث الوصفي الارتباطي بتطبيق استبانة لقياس المسؤولية الاجتماعية. تكون مجتمع الدراسة من (3638) طالباً وطالبة

اختير منهم عينة عشوائية بلغت (366) طالباً وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة كان مرتفعاً؛ إذ جاء بُعد المسؤولية الدينية والأخلاقية في المرتبة الأولى، وبُعد المسؤولية الجماعية في المرتبة الثانية، ويليه في المرتبة الثالثة بُعد المسؤولية الوطنية، وجاء بُعد المسؤولية الشخصية (الذاتية) في المرتبة الرابعة.

ويتضح من الدراسات السابقة أنها لم تدرس أثر مستوى المسؤولية الاجتماعية في ضوء متغير الاتزان الانفعالي لدى طلبة الجامعات بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، سوى دراسة واحدة بحثت العلاقة بين الاتزان الانفعالي ومستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة مدارس المرحلة الإعدادية كدراسة (Khalil, 2007). في حين بحث دراسة (Al-Momani, 2009) المسؤولية الاجتماعية في ضوء متغيرات الجنس والكلية، كما بحثت دراسة (Al-Momani, 2013) المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية والبيئية لدى عينة من طلبة الجامعة الأردنية دون أن تبحث هذه الدراسات الأردنية المسؤولية الاجتماعية مع الاتزان الانفعالي. أما دراسة بيكوليا وبيكوس (Peculea & Bocos, 2013) فقد عملت على تطوير المهارات الاجتماعية والعاطفية لدى المراهقين. فضلاً عن أن بقية الدراسات السابقة بحثت الاتزان الانفعالي أو مستوى المسؤولية الاجتماعية بشكل منفرد أو مع متغيرات أخرى مما يعطي الدراسة الحالية تميزاً عن غيرها ومبرراً لأجرائها، وذلك بدراسة المسؤولية الاجتماعية في مجتمع لم يبحث بعد في ضوء متغيري الاتزان الانفعالي والجنس في مجتمع طلبة الجامعات بالأردن. كما واستعان الباحثان بالمقاييس الواردة في الدراسات السابقة في بناء مقياسي المسؤولية الاجتماعية والاتزان الانفعالي، والاستفادة من المنهجية المستخدمة في الدراسات السابقة (المنهج الوصفي المسحي).

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من إحساس الباحثين وملاحظتهم للتباين الموجود لدى طلبتهم في الكلية والجامعة بتحملهم للمسؤولية تبعاً لاختلاف المواقف الاجتماعية التي يتعرضون لها في الكلية وداخل الجامعة وخارجها خاصة عند تعرضهم لمواقف تتطلب منهم اتخاذ قرارات حاسمة متصلة بحياتهم الشخصية وذلك تبعاً لتباين سماتهم الشخصية والانفعالية كالقدرة على الضبط النفس، والتحكم بالانفعالات وفقاً لطبيعة الموقف الاجتماعي أو الانفعالي التي يتعرضون إليها. وهذا ما يؤكده (Khalil, 2007؛ Ho et al., 2013) أن طلبة الجامعات لديهم انخفاض في مستوى الاتزان الانفعالي مما يمنعهم من تحقيق ما يصبون إليه، ويجعلهم يشعرون بعدم الاتزان الانفعالي وممارسة

سلوكيات اجتماعية غير مسؤولية، فيصبحوا بذلك غير متوافقين مع أنفسهم ومع مجتمعهم، وغير قادرين على التكيف معه. وتتحدد مشكلة الدراسة بالإجابة عن سؤالها الرئيس؛ ما أثر الاتزان الانفعالي على المسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طلبة كلية الحصن الجامعية؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية؟
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية تعزى للجنس؟
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية تعزى لمستوى الاتزان الانفعالي لديهم؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية موضوعها بعدّها الدارسة الأولى من نوعها في الأردن بحسب علم الباحثين التي تناولت متغيري الاتزان الانفعالي ومستوى المسؤولية الاجتماعية في المرحلة الجامعية، وتتلخص أهمية الدراسة بالآتي:

أهمية نظرية:

- لأهمية المرحلة الجامعية في حياة الطالب فهو يمر فيها بانعطافات انفعالية مختلفة تؤثر بدوها في تشكيل شخصيته وتحديد هويته وتهذيب اتجاهاته وتكوين قناعاته بضرورة وأهمية تحمل المسؤولية.
- تفيد دراسة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التوازن بين التحولات، والتغيرات السريعة التي تجري في المجتمع وبين ما يشعر به الفرد تجاه هذه التغيرات ومسئوليته نحوها قبولاً أو رفضاً.
- توفير المعلومات للمعنيين بشريحة طلبة الجامعات بمستوى اتزانهم الانفعالي وطرق تأثيرها سلبياً أو إيجابياً في تحملهم للمسؤولية الاجتماعية.

أهمية عملية:

- معرفة أثر الاتزان الانفعالي بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة يثير اهتمام الباحثين والمسؤولين بتوجيه الأنشطة التعليمية والتربوية بما يخدم تنمية شخصية الطالب الجامعي لتحمل المسؤولية حتى يصبح إنساناً متوافقاً ومتزناً انفعالياً في حياته الاجتماعية.

- معرفة مستوى المسؤولية الاجتماعية يعد وسيلة لمعالجة الظروف التي يعيشها الطلبة في المجتمع الجامعي من أجل تحسينها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- التعرف إلى مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية.
- الكشف عن أثر الاتزان الانفعالي والجنس على المسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طلبة كلية الحصن الجامعية.

حدود الدراسة:

- الحد البشري: اقتصرت عينة الدراسة الحالية على طلبة كلية الحصن في جامعة البلقاء التطبيقية، وبالتالي صعوبة تعميم نتائج الدراسة إلا على مجتمعها والمجتمعات القريبة من مجتمعها الأصلي.
- الحد الزماني: أجريت الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2015/2014.
- الحد المكاني: أجريت الدراسية الحالية في محافظة إربد بكلية الحصن الجامعية.
- الحد الموضوعي: تتحدد الدراسة الحالية بأداتيها وبمتغيريها المستقلين الاتزان الانفعالي والجنس.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

- المسؤولية الاجتماعية: هي شعور الفرد بمسؤولياته تجاه الجماعة التي ينتمي إليها، والتزامه بها بما يتعايش مع قيم وتقاليد مجتمعه، ومشاركته في فهم مشكلاتهم والاهتمام بها (Al-Suhaili, 2009: 10). وتعرف إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها (المستجيب) الطلبة من خلال استجابتهم عن فقرات مقياس المسؤولية الاجتماعية وتقع بين (1-5).
- الاتزان الانفعالي: حالة التروي، والمرونة الوجدانية حيال المواقف الانفعالية المختلفة التي تجعل الأفراد الذين يميلون لهذه الحالة الأكثر سعادة وهدوءاً وتفاؤلاً وثباتاً للمزاج وأكثر ثقة بالنفس (Ryan, 2006: 9). ويعرف إجرائياً: الدرجة التي يحصل عليها (المستجيب) الطلبة من خلال استجابتهم عن فقرات مقياس الاتزان الانفعالي وتقع بين (1-5).

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة السلوكية وتحليلها، من خلال جمع البيانات الكمية عن الظاهرة السلوكية، وتحليل تلك البيانات إحصائيا، للوصول إلى نتائج واستنتاجات تُجيب عن أسئلة الدراسة المتعلقة بالظاهرة السلوكية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب وطالبات برنامج البكالوريوس في كلية الحصن الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، والمسجلين في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2015/2014، والبالغ عددهم (5430) طالباً وطالبة، منهم (3010) طالباً، و(2420) طالبة.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (401) طالباً وطالبة، منهم (211) طالباً، و(190) طالبة مسجلين في (205) شعبة دراسية للفصل الأول في الكلية خلال العام الجامعي 2015/2014 تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة؛ إذ تم ترقيم الشعب الدراسية من (1) إلى (205) شعبة، وتم اختيار(20) شعبة دراسية ذات الأرقام (10، 20، 30، ...، 200). والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الاتزان الانفعالي والجنس

متغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	211	%53
	إناث	190	%47
المجموع		401	%100

أداتا الدراسة:

1- مقياس الاتزان الانفعالي:

قام الباحثان بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة (Ramadan Goleman, 2000 Richa, 2012 & Ghaleb, 2012) كما تم الاطلاع على بعض المقاييس السابقة مثل:

مقياس الاتزان الانفعالي (Khalil, 2007)، ومقياس الاتزان الانفعالي للمسعودي (2002). وقام الباحثان بتطوير المقياس؛ إذ تمت صياغة (35) فقرة تعبر عن الاتزان الانفعالي لدى عينة الدراسة (طلبة الجامعة) منها: (20) فقرة إيجابية، و(15) فقرة سلبية تتم الإجابة عنها وفق تدريج (ليكرت) الخماسي وهي: تنطبق عليّ بدرجة كبيرة جداً ولها (5) درجات، وتنطبق عليّ بدرجة كبيرة ولها (4) درجات، وتنطبق عليّ بدرجة متوسطة ولها (3) درجات، وتنطبق عليّ بدرجة قليلة ولها (2) درجة، وتنطبق عليّ بدرجة قليلة جداً ولها (1) درجة.

صدق المقياس:

أ- الصدق الظاهري: تم إعداد المقياس بصورته الأولية، والذي تكون من (35) فقرة، ومن ثم تم عرض المقياس على (10) محكمين ممن يحملون درجة الدكتوراه في علم النفس التربوي والقياس والتقويم ويعملون في جامعتي الهاشمية والبلقاء التطبيقية بهدف تحكيمه. وطلب من الأساتذة المحكمين إبداء وجهة نظرهم في فقرات المقياس من حيث سلامة الصياغة اللغوية، ومناسبة الفقرة لقياس الاتزان الانفعالي، وطلب منهم كذلك إبداء أية ملاحظات تتعلق بحذف الفقرة أو إضافة فقرات أخرى للمقياس. وقد تم الأخذ بإجماع ثمانية محكمين من أصل عشرة كمؤشر على قبول الفقرة. ومن أبرز التعديلات التي أجمع عليها أكثر من محكمين اثنين، إسقاط ثلاث فقرات من المقياس، كما اقترح الأساتذة المحكمين تعديل بعض الفقرات، وبذلك أصبح عدد فقرات المقياس بعد هذا الإجراء (32) فقرة، منها (18) فقرة إيجابية، و(14) فقرة سلبية.

ب- **صدق البناء:** قام الباحثان بتطبيق مقياس الاتزان الانفعالي (32) فقرة، على عينة استطلاعية (شعبة دراسية) مكونة من (38) طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها. وتم حساب معامل الارتباط ما بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس، وتراوحت قيم معاملات الارتباط المحسوبة بهذه الطريقة ما بين (0.22. 0.81)، ومن ثم قام الباحثان بإسقاط أربع فقرات، فقرة سلبية، وثلاث فقرات إيجابية؛ إذ كان معامل ارتباط درجة الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس أقل من (0.25)، وغير دالة إحصائياً. وقد أصبح عدد فقرات المقياس بصورته النهائية (28) فقرة، منها (15) فقرة إيجابية، و(13) فقرة سلبية.

ثبات المقياس:

قام الباحثان بحساب معامل الثبات عن طريق تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية (38) طالبا وطالبة، وإعادة تطبيق المقياس مرة أخرى، بفاصل زمني مقداره أسبوعان، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين، وبلغ معامل ارتباط بيرسون بين التطبيق في المرة الأولى والتطبيق في المرة الثانية (0.87) ودال إحصائيا. كما تم استخراج معامل ثبات المقياس بحساب معامل الاستقرار الداخلي، بتطبيق معادلة كرونباخ –ألفا، وبلغ معامل الاستقرار الداخلي للمقياس (0.93) ودال إحصائياً.

تصحيح المقياس:

تكون المقياس بصورته النهائية من (28) فقرة، منها (15) فقرة إيجابية و (13) فقرة سلبية، يجيب عنها المفحوص وفق سلم (ليكرت) الخماسي الذي يتكون من خمس بدائل وهي: تنطبق بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً، وأعطيت الدرجات (5،4،3،2،1) على التوالي للفقرات الإيجابية وعكسها للفقرات السلبية. وبذلك تكون أدنى درجة يمكن أن يحصل عليها المستجيب (28) درجة وأعلى درجة يمكن أن يحصل عليها المستجيب (140) درجة. وبهدف تصنيف عينة الدراسة إلى ثلاث فئات: ذوي اتزان انفعالي منخفض عندما يكون الوسط الحسابي بين (1 –2.33)، وذوي اتزان انفعالي متوسط عندما يكون الوسط الحسابي بين (2.34–3.67)، وذوي اتزان انفعالي مرتفع عندما يكون الوسط الحسابي بين (3.68 –5).

2– مقياس مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية

قام الباحثان بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، (Al-Harthy, 1995؛ Al-Omri, 2008؛ Al-Shayeb, 2009)، وتم الاطلاع على بعض المقاييس السابقة والتي تقيس مستوى المسؤولية الاجتماعية، وبالاستعانة بالأدب النظري والمقاييس السابقة، تم تحديد أربعة مجالات لمستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي وهي: المسؤولية تجاه الحي ومنطقة السكن، والمسؤولية تجاه الأسرة، والمسؤولية تجاه الأصدقاء والزملاء، والمسؤولية تجاه الوطن. ومن ثم قام الباحثان بصياغة (56) فقرة، منها (36) فقرة إيجابية، و(20) فقرة سلبية، موزعة على الأبعاد على النحو الآتي: المسؤولية تجاه الحي ومنطقة السكن (13) فقرة، والمسؤولية تجاه الأسرة (15) فقرة، والمسؤولية تجاه الأصدقاء والزملاء (14) فقرة، والمسؤولية تجاه الوطن (14) فقرة. ويقابل كل

فقرة تدريج (ليكرت) الخماسي (تنطبق عليّ بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً).

صدق المقياس:

أ – الصدق الظاهري: بعد أن تم إعداد المقياس بصورته الأولية، والذي تكون من (56) فقرة، وقد تم عرض المقياس على ثمانية من المحكمين ممن يحملون درجة الدكتوراه في القياس والتقويم، وعلم النفس التربوي، ويعملون في الجامعة الهاشمية وجامعة البلقاء التطبيقية، وطلب من الأساتذة المحكمين إبداء رأيهم في الصياغة اللغوية للفقرة، ومناسبة الفقرة لقياس مستوى المسؤولية الاجتماعية، ودرجة انتماء الفقرة للمجال المخصص لها، وحذف أي فقرة غير مناسبة، وإضافة ما يرونه مناسباً للمقياس.

ومن أبرز مقترحات الأساتذة المحكمين التي أجمع عليها محكمان اثنان فأكثر؛ إسقاط ثلاث فقرات من المقياس، هما: فقرتان من المجال الأول (مجال المسؤولية تجاه الحي ومنطقة السكن)، وفقرة من المجال الثالث (المسؤولية تجاه الأصدقاء والزملاء). كما تم تعديل صياغة أربع فقرات من فقرات المقياس. وبذلك أصبح عدد فقرات المقياس (53) فقرة. منها (35) فقرة إيجابية، و(18) فقرة سلبية.

ب– صدق البناء: للتحقق من صدق البناء للمقياس، قام الباحثان بتطبيق المقياس على عينة استطلاعية عددها (38) طالبا وطالبة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وتم حساب ما يلي:

1–معامل ارتباط درجة الفقرة مع الدرجة الكلية للمقياس، وتراوحت قيم معاملات الارتباط للفقرات ما بين (0.23–0.72)، وجميع تلك القيم ذات دلالة إحصائية باستثناء خمس فقرات بلغ ارتباط درجاتها مع المقياس أقل من (0.25) وغير دالة إحصائيا، فتم إسقاطها من المقياس.

2–تم حساب معامل الارتباط ما بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه، وتراوحت قيم معاملات الارتباط للفقرات مع أبعادها بين (0.27–0.80)، وهي دالة إحصائياً ($\alpha \leq 0.05$).

3–تم حساب معامل الارتباط بين مجموع درجات فقرات البعد مع الدرجة الكلية للمقياس، وكانت تلك القيم كما يلي: معامل ارتباط البعد الأول مع المقياس (0.72)، البعد الثاني مع المقياس (0.77)، والبعد الثالث مع المقياس (0.76)، البعد الرابع مع المقياس (0.81)، وجميعها ذات دلالة إحصائية. وبناءً على ذلك أصبح عدد فقرات المقياس (48) فقرة، منها (32) فقرة

إيجابية، و(16) فقرة سلبية، موزعة على الأبعاد الأربعة على النحو الآتي: البعد الأول (10) فقرات، والبعد الثاني (15) فقرة، والبعد الثالث (11) فقرة، والبعد الرابع (12) فقرة.

ثبات المقياس:

للتحقق من ثبات المقياس، قام الباحثان باستخراج معامل الثبات عن طريق تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية (38) طالبا وطالبة، وإعادة تطبيقه مرة أخرى بعد أسبوعين، وتم استخراج معامل الارتباط (بيرسون) بين التطبيقين للمقياس ككل ولأبعاده الأربعة. وقد بلغ معامل الارتباط بين التطبيقين (استقرار المقياس) (0.87) للمقياس ككل وبلغ معامل الارتباط ما بين التطبيقين للأبعاد على النحو الآتي: البعد الأول (0.81)، والبعد الثاني (0.83)، والبعد الثالث (0.86)، والبعد الرابـــع (0.78).

وتم حساب معامل ثبات المقياس، بحساب معامل الاتساق الداخلي بتطبيق معادلة (كرونباخ– ألفا)، وكانت قيمة معامل الاتساق الداخلي للمقياس ككل (0.88)، وبلغت قيمة معامل الاتساق الداخلي للبعد الأول (0.83) والبعد الثاني (0.87)، وللبعد الثالث (0.87)، وللبعد الرابع (0.84).

تصحيح المقياس:

تكون المقياس بصورته النهائية من (48) فقرة، منها (32) فقرة إيجابية و(16) فقرة سلبية، يجيب عنها المفحوص وفق سلم (ليكرت) الخماسي الذي يتكون من خمس بدائل وهي: تنطبق عليّ بدرجة كبيرة جدا، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً، وأعطيت الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي للفقرات الإيجابية، وعكسها للفقرات السلبية. وبذلك تكون أدنى درجة يمكن أن يحصل عليها المستجيب (1×48= 48) درجة، وأعلى درجة يمكن أن يحصل عليها المستجيب (5×48=240) درجة، وتم تصنيف أفراد عينة الدراسة إلى ثلاث فئات: المسؤولية الاجتماعية المنخفضة وسطهم الحسابي بين (1–2.33)، والمسؤولية الاجتماعية المتوسطة (2.34–3.67)، والمسؤولية الاجتماعية المرتفعة (3.68–5).

إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع الخطوات الآتية:

1– إعداد مقياسي الدراسة (مقياس الاتزان الانفعالي، ومقياس المسؤولية الاجتماعية).

2- التحقق من صدق، وثبات مقياسي الدراسة.

3- تحديد العينة من مجتمع الدراسة؛ إذ تم تحديد (20) شعبة دراسية.

4- توزيع (425) استبانة على عينة الدراسة.

5- استبعدت (24) استبانة لعدم استيفائها شروط التحليل، لتصبح عينة الدراسة (401) طالباً وطالبة.

6- تمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي(SPSS) للإجابة عن أسئلة الدراسة.

متغيرات الدراسة:

1- المتغيرات المستقلة:

أ-الاتزان الانفعالي وله ثلاثة مستويات: اتزان انفعالي منخفض، وسطه الحسابي يتراوح بين (1-2.33). والمتوسط، وسطه الحسابي يتراوح بين (2.34-3.67). والمرتفع، وسطه الحسابي يتراوح بين (3.68-5).

ب- الجنس وله فئتان: ذكور، وإناث.

2- المتغيرات التابعة: المسؤولية الاجتماعية، وله ثلاثة مستويات: المسؤولية الاجتماعية المنخفضة وسطه الحسابي بين (1-2.33). والمسؤولية الاجتماعية المتوسطة، وسطه الحسابي بين (2.34-3.67). والمسؤولية الاجتماعية المرتفعة، وسطه الحسابي بين (3.68-5).

المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن السؤال الأول، ما مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية؟ تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الطلبة عن مقياس المسؤولية الاجتماعية. وللإجابة عن السؤال الثاني، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية تعزى للجنس؟ تم استخدام اختبار (ت) للعينتين المستقلتين. وللإجابة عن السؤال الثالث، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية تعزى لمستوى الاتزان الانفعالي لديهم؟ تم استخدام تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات التابعة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشته، ونصه "ما مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الطلبة على مقياس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ككل وعلى مجالاته الفرعية. والجدول (2) يبين تلك النتائج.

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الطلبة على مقياس مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ومجالاته الفرعية مرتبة تصاعدياً

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	المستوى
المسؤولية تجاه الوطن	3.46	0.60	401	متوسط
المسؤولية تجاه الحي ومنطقة السكن	3.55	0.65	401	متوسط
المسؤولية تجاه الزملاء والأصدقاء	3.62	0.66	401	متوسط
المسؤولية تجاه الأسرة	3.79	0.62	401	مرتفع
الدرجة الكلية	3.62	0.49	401	متوسط

يتضح من الجدول (2)، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية على مقياس مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية (3.62)، وأن هذه القيمة تشير إلى امتلاك الطلبة لدرجة متوسطة من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية. ويتضح من جدول (2) أن المتوسط الحسابي لدرجات الطلبة على المجالات: المسؤولية تجاه الزملاء والأصدقاء، والمسؤولية تجاه الحي ومنطقة السكن، والمسؤولية تجاه الوطن، هي (3.62)، (3.55)، (3.46) على التوالي، مما يشير إلى أن درجة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة على هذه المجالات كانت متوسطة. ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى كثرة الالتزامات الأكاديمية المتعلقة بالواجبات والمهام الدراسية الملقاة على عاتق الطلبة الجامعيين، وخصوصاً أن عينة الدراسة أغلبهم من طلبة التخصصات الهندسية والعلمية التي تتطلب منهم مزيداً من الجهد والوقت؛ إذ ينشغل الطلبة بدراستهم مما يحول دون التفاتهم إلى إعطاء

اهتمام أو وقت أو التزام كافٍ ومناسب تجاه ما يدور في مناطق سكناهم، أو تجاه وطنهم أو حتى نحو زملائهم، فهم دائبون على تسخير طاقاتهم وإمكاناتهم لخدمة تحصيلهم العلمي، لذلك جاء مستوى المسؤولية الاجتماعية لديهم متوسطًا. وهذا ما أكده (Al-Momani, 2013) أن الطلبة الجامعيين لديهم عدم الإحساس بقضايا الآخرين، وأن الشعارات التي تمجد العشيرة أصبحت على حساب الوطن. ويرى بيكوليا وبيكوس (Peculea & Bocos, 2013) أن الطلبة الذين لديهم انخفاضاً في مستوى علاقاتهم الاجتماعية يعانون من اضطراب عاطفي وسلوكي، وسوء في التوازن العاطفي والتكيف التي تحقق لهم الرضا والنجاح في علاقاتهم مع الآخرين.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Al-Momani, 2009) في أن مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة جاء متوسطا على المقياس ككل. في حين اختلفت هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Oudah, 2014 & Mushrif, 2009) في أن درجة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة كانت مرتفعة. كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Al-Momani, 2009) في أن مجال المسؤولية تجاه الوطن كان عالياً.

ويشير الجدول (2) إلى أن مجال المسؤولية تجاه الأسرة جاء في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي مقداره (3.79)، مما يشير إلى أن درجة الشعور بالمسؤولية لدى الطلبة على هذا المجال مرتفعة. ويعتقد الباحثان أن هذه النتيجة منطقية ومقبولة، إذ أن عادات وتقاليد المجتمع العربي بشكل عام تفرض على الفرد في الأسرة مجموعة من الالتزامات تجاهها، وخصوصاً أن الطلبة الجامعيين في مرحلة عمرية ونمائية قادرون على تحمل جزء من المسؤولية والأعباء تجاه أسرهم سواء في حال إن طلب منهم ذلك أو بدافع ذاتي. فإذا ما تبنى الأفراد المسؤولية الاجتماعية ومارسوها تمكنت مجتمعاتهم من النمو والبقاء كالمسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتطوعية (Al-Ghalibi, 2009). فضلاً عن أن هؤلاء الطلبة يتصفون بوعي ونضج اجتماعيين تجعلهم يدركون أهمية وضرورة الإحساس بالمسؤولية تجاه أسرهم من أجل الحفاظ على تماسك الأفراد فيها. وهذا ما أكدته (Abd Baqer, 2012) ؛ إذ أشارت إلى أن المسؤولية تجاه الجماعة يحافظ على بقائها واستمراريتها مما يحافظ على تماسكها الداخلي. وهذا ما أكدته أيضاً دراسة (Al-Momani, 2013) بوجود علاقة بين درجة تحمل المسؤولية الاجتماعية ومكان إقامة الأسرة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشته، ونصه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية تعزى للجنس؟"

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة (ت)، ودلالتها الإحصائية لدرجات الطلبة على مقياس المسؤولية الاجتماعية ككل، ولمجالاته الفرعية. والجدول (3) يوضح تلك القيم.

جدول (3) نتائج اختبار (ت) لفحص الفروق

بين المتوسطات الحسابية لمستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة تبعا لمتغير الجنس

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المسؤولية تجاه الحي، ومنطقة السكن	ذكور	211	3.57	0.68	0.65	400	0.510
	إناث	190	3.53	0.62			
المسؤولية تجاه الأسرة	ذكور	211	3.69	0.62	−3.19	400	0.002
	إناث	190	3.89	0.61			
المسؤولية تجاه الزملاء والأصدقاء	ذكور	211	3.49	0.70	−4.22	400	0.000
	إناث	190	3.76	0.58			
المسؤولية تجاه الوطن	ذكور	211	3.41	0.59	−1.61	400	0.100
	إناث	190	3.51	0.60			
الدرجة الكلية	ذكور	211	3.55	0.51	−2.97	400	0.003
	إناث	190	3.70	0.46			

يتضح من الجدول (3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الطلبة على مقياس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ككل تعزى لأثر متغير الجنس لصالح الإناث؛ إذ كانت قيمة (ت) (2.97−) بدلالة إحصائية (0.003). ويشير الجدول (3) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الطلبة على مجال المسؤولية تجاه الأسرة تعزى لأثر متغير الجنس لصالح الإناث؛ إذ كانت قيمة (ت) (3.19−) بدلالة إحصائية (0.002)، كما أن هناك فروقاً ذات دلالة

إحصائية في متوسط درجات الطالبات على مجال المسؤولية تجاه الزملاء والأصدقاء تعزى لأثر متغير الجنس لصالح الإناث؛ إذ كانت قيمة (ت) (4.22−) بدلالة إحصائية (0.00). ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى طبيعة التنشئة الأسرية للإناث في المجتمعات العربية، ففي ثقافة الأسرة العربية تنشأ وتدرب الإناث على تحمل المسؤولية أكثر من الذكور؛ إذ يناط بهن مجموعة من المسؤوليات على نطاق الأسرة، مثل مساعدة الأم في أعمال المنزل، والاهتمام بمن هم أصغر منهن سنًا من أفراد الأسرة، وغيرها من مهام.

فقد أشار (Ben Amara and Bouaisha, 2013) إلى أن الإناث أكثر تواجدًا من الذكور في الأسرة وأكثر ميلاً إلى المناقشة داخل الأسرة. ويقوم الوالدان بتعزيز الأنشطة والمهام التي تمارسها الإناث، مما ينمي لدى الإناث الشعور بالانتماء، والشعور بالإنجاز والعطاء داخل الأسرة، وكل ذلك ينعكس على تنمية المسؤولية الاجتماعية لديهنّ.

وربما ينعكس إحساس الإناث بتحمل المسؤولية تجاه أسرهن على إحساسهن بالمسؤولية تجاه زميلاتهنّ وصديقاتهنّ في الدراسة وذلك لطبيعة التنشئة الأسرية للفتاة العربية التي تدعوها إلى بناء علاقات إيجابية مع زميلات الصف الواحد، أو مع من ترتبط معهن بعلاقات قرابة. فضلاً عن أن الإناث يملن نحو الحياة اجتماعية وممارسة الأنشطة الاجتماعية والمشاركة في المناسبات أكثر من الذكور، وربما يعود ذلك إلى سببين: أحدهما يتعلق بالجانب العاطفي الذي تتميز به الأنثى عن الذكر، والآخر يتعلق بأنّ الإناث يعتبرنّ زميلاتهنّ وصديقاتهنّ وقريباتهن متنفسًا اجتماعياً لهنّ. واتفقت هذه النتيجة مع (Qaisi & Najaf, 2011., Mushrif, 2009 & DaSilva, 2004) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة في المسؤولية الاجتماعية تعزى للجنس لصالح الإناث.

ويشير الجدول (3) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات الطلبة على المجالين المسؤولية تجاه الوطن، والمسؤولية تجاه الحي ومنطقة السكن تعزى لأثر متغير الجنس. ويعتقد الباحثان أن السبب وراء هذه النتيجة انهماك الذكور والإناث على حد سواء في بناء ذواتهم، مما يقلل أو يضعف من إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه قضايا منطقة سكناهم أو حتى تجاه الوطن، فالطلبة في مرحلة التعليم الجامعي ذكورًا وإناثًا يرون أن جل اهتمامهم ينبغي أن ينصب

على دراستهم في هذه المرحلة بالذات وعدم الانشغال بمسائل قد تؤثر سلباً في تحقيقهم لمستقبلهم المهني، وفي الحصول على الوظيفة التي يطحون إليها ويخططون بإشغالها من أجل تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي في حياتهم الاجتماعية، الأمر الذي قد يحقق لدى الطلاب اتزاناً نفسياً وانفعالياً يؤثر بدوره في ديمومة حياتهم الاجتماعية المتزنة، ويسمح باستمرارها بالشكل الذي يضمن تطورها نحو الأفضل في المستقبل. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Khalil, 2007) بوجود علاقة ارتباطية موجبة بين الشعور بالأمن النفسي والمسؤولية الاجتماعية. كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Al-Janabi, 2008) في وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى المسؤولية الاجتماعية بين طلبة الجامعة يعزى لمتغيري الجنس.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشته، ونصه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة كلية الحصن الجامعية تعزى لمستوى الاتزان الانفعالي لديهم؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الطلبة على مقياس المسؤولية الاجتماعية ككل ومجالاته الفرعية تبعًا لمستوى الاتزان الانفعالي لدى الطلبة، والجدول (4) يوضح تلك القيم.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات الطلبة على مقياس مستوى المسؤولية الاجتماعية ككل، ولمجالاته الفرعية تبعًا لمستوى الاتزان الانفعالي

المجال	الاتزان الانفعالي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المسؤولية تجاه الحي، ومنطقة السكن	منخفض	23	3.26	0.75
	متوسط	292	3.43	0.62
	مرتفع	86	4.01	0.56
	المجموع	401	3.56	0.65
المسؤولية تجاه الأسرة	منخفض	23	2.62	0.68
	متوسط	292	3.66	0.59
	مرتفع	86	4.27	0.46

	المجموع	401	3.79	0.62
المسؤولية تجاه الأصدقاء والزملاء	منخفض	23	2.78	1.24
	متوسط	292	3.53	0.65
	مرتفع	86	3.96	0.57
	المجموع	401	3.62	0.66
المسؤولية تجاه الوطن	منخفض	23	2.77	0.26
	متوسط	292	3.37	0.56
	مرتفع	86	3.79	0.60
	المجموع	401	3.46	0.60
الدرجة الكلية	منخفض	23	2.83	0.39
	متوسط	292	3.51	0.44
	مرتفع	86	4.03	0.42
	المجموع	401	3.62	0.49

يتضح من الجدول (4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات درجات الطلبة على مقياس المسؤولية الاجتماعية ومجالاته الفرعية تبعًا لمتغير الاتزان الانفعالي، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي متعدد المتغيرات التابعة، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) نتائج تحليل التباين الأحادي

للفروق في مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة تبعًا لمتغير الاتزان الانفعالي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	وسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المسؤولية تجاه الحي ومنطقة السكن	بين المجموعات	23.16	2	11.58	30.92	0.00
	داخل المجموعات	148.65	398	0.37		
	الكلي	171.81	400			
المسؤولية تجاه الأسرة	بين المجموعات	29.60	2	14.80	46.21	0.00
	داخل المجموعات	127.16	398	0.32		
	الكلي	156.77	400			
المسؤولية تجاه الزملاء والأصدقاء	بين المجموعات	14.45	2	7.22	17.63	0.00

	داخل المجموعات	162.70	398	0.41		
	الكلي	177.15	400			
المسؤولية تجاه الوطن	بين المجموعات	13.53	2	6.76	20.34	0.00
	داخل المجموعات	132.06	398	0.33		
	الكلي	145.59	400			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	17.89	2	8.94	39.58	0.00
	داخل المجموعات	89.73	398	0.22		
	الكلي	107.63	400			

يلاحظ من الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ككل، وفي جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية الفرعية لدى الطلبة تعزى لمتغير الاتزان الانفعالي. ولبيان اتجاه تلك الفروق، تم استخدام اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) نتائج اختبار (شيفيه)

للمقارنات البعدية لمستوى المسؤولية الاجتماعية حسب متغير الاتزان الانفعالي

مجالات المسؤولية الاجتماعية	الاتزان الانفعالي	الوسط الحسابي	منخفض	متوسط	مرتفع
المسؤولية تجاه الحي، ومنطقة السكن	منخفض	3.26			*0.74
	متوسط	3.43			
	مرتفع	4.01			
المسؤولية تجاه الأسرة	منخفض	2.62		*1.04	*1.65
	متوسط	3.66			
	مرتفع	4.27			
المسؤولية تجاه الأصدقاء والزملاء	منخفض	2.78			*1.17
	متوسط	3.53			
	مرتفع	3.96			
المسؤولية تجاه الوطن	منخفض	2.77			*1.02

	متوسط	3.37			
	مرتفع	3.79			
المسؤولية الاجتماعية ككل	منخفض	2.83			*0.79
	متوسط	3.51			
	مرتفع	4.04			

*دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.00)

يتضح من الجدول (6) أن الفرق دال إحصائيًا على المقياس الكلي للشعور بالمسؤولية الاجتماعية وعلى جميع مجالات المقياس ما بين الطلبة ذوي الاتزان الانفعالي المرتفع والطلبة ذوي الاتزان الانفعالي المنخفض لصالح الطلبة ذوي الاتزان الانفعالي المرتفع. مما يشير إلى أن الطلبة ذوي الاتزان العالي المرتفع لديهم مسؤولية اجتماعية وفي جميع المجالات مقارنة من الطلبة ذوي الاتزان الانفعالي المنخفض. كما يلاحظ من الجدول (6) أن الفرق دال إحصائيًا على مجال المسؤولية تجاه الأسرة ما بين الطلبة ذوي الاتزان الانفعالي المنخفض والطلبة ذوي الاتزان الانفعالي المتوسط لصالح الطلبة ذوي الاتزان الانفعالي المتوسط.

يرى الباحثان أن هذه النتيجة منطقية، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ إحساس الطلبة الجامعيين بالطمأنينة الشخصية وبالأمن الاجتماعي يعملان على تعزيز المسؤولية الاجتماعية لديهم؛ إذ يرى (Qaisi and Najaf, 2012) أن الإحساس بالأمن مبعث إلى تحقق الاتزان الانفعالي لدى الفرد، مما يدفعه هذا الإحساس إلى ممارسة سلوكيات إيجابية تجاه أسرته ومؤسسات المجتمع بشكل عام.

يلعب الاتزان الانفعالي دوراً رئيساً في تحقيق الصحة النفسية لدى الفرد، وهو مطلب هام لديه حتى يتمكن من تحقيق التفوق والنجاح في مختلف مجالات حياته (Abdel Rahman, 2011). وبالتالي فإن الشخص المتزن انفعالياً المتمتع بالصحة النفسية يدرك ما لديه من قدرات وإمكانات، وما عليه من واجبات ومهام تجاه الآخرين، مما يدفعه إلى تقديم يد المساعدة والمساندة للغير، وينمي إحساسه بالمسؤولية تجاه من هم حوله من أفراد ومؤسسات اجتماعية. إن الفرد المتزن انفعالياً يسعى إلى تحقيق التوافق مع الآخرين من حوله، ولا يكون ذلك إلا من خلال تفاعله الإيجابي معهم، وبهذا التفاعل تنمو علاقاته الاجتماعية الإيجابية مع غيره الأمر الذي ينعكس إيجابياً على إحساسه بالمسؤولية الاجتماعية تجاه من حوله. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Khalil, 2007) بوجود علاقة إيجابية بين مستوى الاتزان الانفعالي ومستوى المسؤولية

الاجتماعية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Al-Janabi, 2008) بوجود ارتباط إيجابي دال إحصائياً بين الشعور بالأمن النفسي والشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

التوصيات:

- تفعيل دور المدرسين داخل المحاضرات الدراسية في استغلال مبادرات الطلبة الجامعيين المعبرة عن المسؤولية الاجتماعية لديهم والعمل على تنميتها.
- تركيز أعضاء الهيئة التدريسية على الأنشطة المهام التي تنمي المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة تجاه مؤسسات المجتمع المختلفة كونها قابلة للتعليم والتدريب.
- على المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها وبخاصة الجامعات القيام بعقد ندوات ومحاضرات وورش عمل حول أهمية وضرورة المسؤولية الاجتماعية، وسبل تنميتها لدى الطلبة خاصة لدى الطلبة الذكور.
- تفعيل دور الإرشاد الأكاديمي والنفسي بهدف تحقيق مستوى عالٍ من الاتزان الانفعالي مما ينعكس إيجابياً على الكثير من الخصائص النفسية والاجتماعية لدى الطلبة وبالذات المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

بن عمارة، سمية وبوعيشة، نورة (2013). الحوار الأسري وعلاقته بالاتزان الانفعالي لدى المراهقين: دراسة ميدانية لعينة من المراهقين بأقسام الرابعة متوسط بولاية ورقلة. الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، أيام 9/ 10 أفريل 2013، (الصفحات 1–16). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

بني يونس، محمد (2005). علاقة الاتزان الانفعالي بمستوى تأكيد الذات عند عينة من طلبة الجامعة الأردنية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 19(3)، 925–952.

الجنابي، أسيل صبار (2008). الأمن النفسي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة الأنبار. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأنبار، العراق.

الحارثي، زايد. (1995). المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى عينة من الشباب السعودي وعلاقتها ببعض المتغيرات. مجلة مركز البحوث التربوية، 4(7)، 91–130.

الحدراوي، حامد كريم والأسدي، أفنان عبد علي والفتلاوي، علي عبد الأمير (2014). توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الابداعية: دراسة تطبيقية في بعض كليات جامعة الكوفة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 10(30)، 154–174.

الخالدي، أديب (2002). المرجع في الصحة النفسية. ليبيا: الدار العربية للنشر والتوزيع.

خليل، عفراء إبراهيم (2007). الاتزان الانفعالي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى طالبات المرحلة الإعدادية. العلوم النفسية، (11)، 174–206.

خوالدة، محمود عبد الله محمد (2004). الذكاء العاطفي والذكاء الانفعالي. عمان: دار الشروق للنشر.

رمضان، هادي صالح (2012). الاتزان الانفعالي لدى المرشدين التربويين. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 19(10)، 532–569.

ريان، محمود إسماعيل محمد (2006). الاتزان الانفعالي وعلاقته بكل من القدوة الإدراكية والتفكير الابتكاري لدى طلبة الصف الحادي عشر بمحافظة غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

الزبون، أحمد محمد عقلة (2012). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 5(3)، 342–367.

الزبيدي، يونس طاهر خليفة. (1997). جودة القرار وعلاقته بالاتزان الانفعالي وموقع الضبط لدى المدراء العامين. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد.

سالم، حمدان خضر؛ وصالح، رواء هادي (2013). المسؤولية الاجتماعية للصحافة العراقية: دراسة في التوازن الوظيفي لجريدتي الزمان والمدى. الباحث الإعلامي، (19)، 9–30.

سلامة، أحمد وعبد الغفار، عبد السلام (1980). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار النهضة العربية.

السهل، راشد علي والعسعوسي، ناصر (1994). اتجاهات المراهقين نحو تحمل المسؤولية الشخصية والأسرية في دولة الكويت. مجلة الإرشاد النفسي، (3)، 275 –296.

السهيلي، نوار طارق (2009). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالنسق القيمي لدى طلبة المرحلة الاعدادية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية للبنات، جامعة بغداد، العراق.

الشايب، عبد الحافظ (2009). أسس البحث التربوي. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الشوارب، أسيل والخوالدة، محمود (2008). النمو الخلقي والاجتماعي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

طاحون، حسين حسن (1990). تنمية المسؤولية الاجتماعية: دراسة تجريبية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

عباس، يسرى عبد الحمزة (2011). أثر الثقافة التنظيمية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية: دراسة تحليلية في كليات جامعة القادسية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 7(30)، 234–252.

عبد الرحمن، جمال الدين محمد مزكى (2011). التوافق النفسي والاجتماعي والدراسي في أواسط طلاب جامعة المدينة العلمية –ماليزيا. مجلة جامعة المدينة العالمية المحكمة(مجمع)، (3)، 1–31.

عبد العزيز، عزة (1992). المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية: دراسة تحليلية لوظائف الصحافة مع التطبيق على صحيفتي الاهرام والاهالي خلال المدة من 1978 –1987. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط، مصر.

عبد الله، محمد قاسم (2000). الشخصية: استراتيجياتها ونظرياتها وقياسها. دمشق: دار الكتب.

عبد المقصود، حسني (2005). المسؤولية الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة. القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد باقر، ندى (2012). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريسيين في كلية التربية الأساسية. مجلة كلية التربية الاساسية، 18(73)، 537–567.

العبيدي، محمد إبراهيم محمود (1991). قياس الاتزان الانفعالي عند أبناء الشهداء وأقرانهم الذيم يعيشون مع والديهم. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، العراق.

عثمان، سيد احمد (2010). التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

عثمان، سيد أحمد(1973). علم النفس الاجتماعي التربوي: المسايرة والمغايرة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

العمري، خالد. (2008). تحمل طلبة جامعة اليرموك للمسؤولية الاجتماعية في ضوء بعض المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

عودة، ياسر علي محمد (2014). المشاركة السياسية (الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الأقران لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

غالب، فؤاد (2012). نمو الأحكام الأخلاقية وعلاقته بالاتزان الانفعالي والنضج الاجتماعي: دراسة ميدانية مقارنة على عينة من تلاميذ الصفين الرابع والسادس من التعليم الأساسي في محافظتي (دمشق – سوريا) و(تعز – اليمن). أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق.

الغالبي، طاهر (2009). إدارة واستراتيجيات منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة. عمان: دار وائل للنشر.

قاسم، جميل محمد (2008). فاعلية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

القيسي، خولة عبد الوهاب؛ ونجف، أفراح أحمد (2011). المسؤولية الاجتماعية لأطفال الرياض الأهلية. مجلة البحوث التربوية والنفسية، (30)، 1–21.

المسعودي، عبد عون (2002). قياس الاتزان الانفعالي لدى طلبة الجامعة بناء وتطبيق. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن الهيثم، جامعة بغداد، العراق.

مشرف، ميسون محمد (2009). التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

المومني، حازم عيسى (2009). فاعلية برنامج تعليمي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لطلبة جامعة اليرموك. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

المومني، فواز أيوب (2013). العوامل الديموغرافية والبيئية المؤثرة في المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة الجامعيين. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 4، 79–92.

ناصر، إبراهيم (2006). التربية الأخلاقية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

نجاتي، محمد عثمان. (2001). مدخل إلى علم النفس الإسلامي. القاهرة: دار الشروق.

References

Abbas, Y. A-H. (2011). The impact of organizational culture in the promotion of social responsibility: An analytical study in the faculties of the University of Qadisiyah. *Iraqi Journal of Administrative Sciences, 7* (30), 234-252.

Abd Baqer, Nada (2012). Social responsibility and its relation to job performance among faculty members in the Faculty of Basic Education. *Journal of the Faculty of Basic Education, 18* (73), 537-567.

Abdel Al-Maqsoud, H. (2005). *Social responsibility of the pre-school child*. Cairo: Arab Thought House.

Abdel Rahman, G. M. M. (2011). Psychological, social and academic compatibility in the middle of the students of Madinah Scientific University - Malaysia. *Journal of the University of Medina International Court (complex), 3*, 1-31.

Abdul Aziz, A. (1992). *The social responsibility of the Egyptian press: an analytical study of the functions of the press with the implementation of the Al-Ahram and Al-Ahli newspapers during 1978-1987*. Unpublished master's thesis. Faculty of Arts, Sohag, Assiut University, Egypt.

Abdullah, M. K. (2000). *Personal: Strategies, theories and measurement*. Damascus: Book House.

Al-Ghalibi, T. (2009). *Management and strategies of small and medium business organizations*. Amman: Wael Publishing House.

Al-Harthy, Z. (1995). The social responsibility of a sample of Saudi youth and its relation to some variables. *Journal of the Center for Educational Research, 4* (7), 91-130.

Al-Janabi, A. S. (2008). *Psychological security and its relationship to social responsibility among the students of Anbar University*. (Unpublished master's thesis). Faculty of Education, Anbar University, Iraq.

Al-Momani, H. I. (2009). *Effectiveness of an educational program to develop social responsibility for Yarmouk University students*. (Unpublished doctoral dissertation). Faculty of Education, Yarmouk University, Jordan.

Al-Omri, K. (2008). *Yarmouk University students' social responsibility in the light of some variables*. (Unpublished master's thesis). Faculty of Education, Yarmouk University, Jordan.

Al-Sahel, R. A. and Al-Assousi, N. (1994). Adolescent attitudes toward personal and family responsibility in the State of Kuwait. *Journal of Psychological Counseling, 3*, 275-296.

Al-Shareb, A. and Khawaldeh, M. (2008). *Congenital and social development*. Amman: Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution.

Al-Shayeb, A-H. (2009). *Foundations of educational research*. Amman: Dar Wael for Publishing and Distribution.

Al-Suhaili, N. T. (2009). *Social responsibility and its relation to the values of the middle school students*. (Unpublished master thesis). College of Girls, University of Baghdad, Iraq.

Al-Zuboon, A. M. O. (2012). Social responsibility and its relation to the value system practiced by the students of Balqa Applied University. *Jordanian Journal of Social Sciences, 5* (3), 342-367.

Antonaros, M., Barnhardt, C., Holsapple, M., Moronski, K., & Vergoth, V. (2008). Should Colleges Focus More on Personal and Social Responsibility? Initial Findings from

Campus Surveys Conducted for the Association of American Colleges and Universities as Part of its Initiative, Core Commitments: Educating Students for Personal and Social Responsibility. Washington, DC: Association of American Colleges and Universities.

Bani Yunis, M. (2005). The relationship of emotional equilibrium to the level of self - assertion in a sample of students of the University of Jordan. *Najah University Journal of Research (Humanities), 19* (3), 925-952.

Ben Amara, S. and Bouaisha, N. (2013). *Family dialogue and its relation to the emotional balance of adolescents: A field study of a sample of adolescents in the in the state of Ouargla*. Paper presented at the Second National Forum on Communication and Quality of Family Life, 9/10 April 2013, (pages 1-16). Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Qasidi Marbah, Ouargla, Algeria.

DaSilva, L. (2004). Civic Responsibility among Australian Adolescents: Testing Two Competing Models. Journal of Community Psychology, 32(3), 229-356.

Ghaleb, F. (2012). *The growth of moral judgments and its relation to emotional balance and social maturity: a comparative field study on a sample of fourth and sixth grades of basic education in the governorates of Damascus - Syria and Taiz - Yemen*. (Unpublished doctoral dissertation). Faculty of Education, University of Damascus, Damascus.

Goleman, D. (2000). An EI-Based Theory of Performance. In C. Cherniss, & D. Goleman, the Emotionally Intelligent Workplace: How to Select for, Measure, and Improve Emotional Intelligence in Individuals, Groups, and Organizations (pp. 1-18). San Francisco: Jossey-Bass.

Hamdari, H. K. and Asadi, A. A-A and Fattalawi, A. A-A. (2014). Employing the dimensions of social responsibility to enhance creative abilities: An applied study in some faculties of the University of Kufa. *Al Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, 10* (30), 154-174.

Ho, M., Cheung, F., You, J., Kam, C., Zhang, X., & Kliewer, W. (2013). The Moderating Role of Emotional Stability in the Relationship between Exposure to Violence and Anxiety and Depression. Personality and Individual Differences, 55(6), 634-639.

Kassem, J. M. (2008). *Effectiveness of an extension program for the development of social responsibility among high school students.* (Unpublished master's thesis). Faculty of Education, Islamic University, Gaza.

Khalidi, A. (2002). *A Reference in mental health*. Libya: The Arab House for Publishing and Distribution.

Khalil, A. I. (2007). Emotional balance and its relation to social responsibility among students in the preparatory stage. *Psychological Sciences, 11*, 174-206.

Khawaldeh, M. A. M. (2004). *Emotional intelligence and declamatory intelligence*. Amman: Dar Al-Shorouk Publishing House.

Maslow, A. (1970). Motivation and Personality. New York: Harper & Row.

Masoudi, A-A. (2002). *Measuring the emotional balance of university students*. (Unpublished master's thesis). Faculty of Education Ibn Al-Haytham, University of Baghdad, Iraq.

Momani, F. A. (2013). Demographic and environmental factors affecting the social responsibility of university students. *Journal of Arts and Social Sciences, 4*, 79-92.

Mushrif, M. M. (2009). *Ethical thinking and its relation to social responsibility and some variables among the students of the Islamic University*. (Unpublished master's thesis). Faculty of Education, Islamic University, Gaza.

Najati, M. O. (2001). *Introduction to Islamic psychology*. Cairo: Dar Al-Shorouk.

Nasser, I. (2006). *Moral education*. Amman: Dar Wael for Publishing and Distribution.

Obeidi, M. I. M. (1991). *Measurement of the emotional balance among the sons of the martyrs and their peers who live with their parents*. (Unpublished master thesis). Faculty of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, Iraq.

Othman, S. A. (1973). *Socio-educational psychology: Coping and heterogeneity*. Cairo: The Anglo-Egyptian Library.

Othman, S. A. (2010). *Ethical analysis of social responsibility*. Cairo: The Anglo-Egyptian Library.

Oudah, Y. A. M. (2014). *Political participation (direction and practice) and its relation to social responsibility and the influence of peers among Al-Quds Open University students*. (Unpublished master's thesis). Faculty of Education, Islamic University, Gaza.

Peculea, L. & Bocos, M. (2013). Development of Social and Emotional Skills through Intervention Programs among Adolescents. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 76, 618-623.

Qaisi, K. A-W. and Najaf, A. A. (2011). The social responsibility of Riyadh 's children. *Journal of Educational and Psychological Research, 30*, 1-21.

Ramadan, H. S. (2012). The emotional balance of educational counselors. *Tikrit University Journal of Human Sciences, 19* (10), 532-569.

Richa (2012). Relationship between Self-Motivation and Emotional Balance. Indian Streams Research Journal, 2(7), 1-7. Doi: 10.9780/22307850.

Robbins, S., & Judge, T. (2014). Essentials of Organizational Behaviour. Boston: Pearson.

Ryan, M. I. M. (2006). *Emotional balance and its relation to cognitive role models and innovative thinking among 11th graders in Gaza Governorate*. (Unpublished master thesis). Faculty of Education, Al-Azhar University, Gaza.

Salama, A. and Abdel Ghaffar, A-S. (1980). *Social psychology*. Cairo: Arab Renaissance House.

Salem, H. K. and Saleh, R. H. (2013). The social responsibility of the Iraqi press: A study in the functional balance of the journals of time and extent. *Media Researcher, 19*, 9-30.

Tahoun, H. H. (1990). *Development of social responsibility: An empirical study*. (Unpublished doctoral dissertation). Faculty of Education, Ain Shams University, Egypt.

Zubaidi, Y. T. K. (1997). *The quality of the decision and its relation to the emotional balance and the position of control among general managers*. (Unpublished doctoral dissertation). Faculty of Arts, Mustansiriya University, Baghdad.

أثر التغير المناخي المحتمل على معدل الأمطار السنوية في جنوب الأردن خلال الفترة من 1983 – 2013

شهد حسني سقاالله *

سطام سالم الشقور **

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف على أثر التغيُّر المناخي المحتمل على الأمطار في جنوب الأردن من خلال تحليل البيانات المطرية لخمس محطات مناخية تمثل منطقة الدراسة خلال الفترة (1983-2013)، وقد تمَّ تقسيم هذه الفترة إلى فترتين, الفترة الأولى من (1983–1997)، والثانية (1998–2013)، بهدف الكشف عن أيّة فروق في كميات الأمطار بين متوسطات الفترتين.

ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت بعض الأساليب الإحصائية والعلاقات الرياضية، كمعامل بيرسون لمعرفة العلاقة بين كميات الأمطار والعناصر الجغرافية (الارتفاع عن سطح البحر, دوائر العرض)، ومعادلة خط الانحدار، وأسلوب المتوسطات النصفية، واختبار (t-test) لتحديد فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الفترتين عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، كما استخدمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمعرفة مدى التباين في كميات الأمطار الشهرية والسنوية، إضافة إلى تحديد خط الاتجاه العام للأمطار باستخدام أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية. وقد بينت النتائج: وجود تراجعٍ ملحوظٍ في المتوسطات السنوية للأمطار في الفترة الثانية، مقارنة مع الفترة الأولى, ووجود علاقة ارتباط عكسية بين الأمطار والزمن وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). كما أظهرت النتائج أن منطقة الدراسة تعرضت إلى 4 فترات جفاف انخفضت خلالها كميات الأمطار بشكل ملحوظ في معدلاتها. وتشير النتائج السابقة إلى احتمال مسؤولية التغير المناخي عن التناقص في كميات الأمطار السنوية والشهرية في منطقة الدراسة.

الكلمات الدالة: التغير المناخي، الأمطار، جنوب الأردن.

* وزارة التربية والتعليم، الأردن.

** قسم الجغرافيا، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2015/8/3م. تاريخ قبول البحث: 2016/2/16م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017 .

The Potential Impact of Climate Change on The Annual Rainfall Average in the South Part of Jordan during the Period (1983-2013)

Abstract

This study aimed to identify the potential impact of climate change on rainfall in south Jordan by analyzing the rainfall data for five weather stations in the study area during the period extending from (1983-2013). This period was divided into two parts; the first period (1983-1997) and the second period extends from (1998-2013) in order to identify differences in the rainfall averages between the two periods.

To chieve the study objectives, some of the statistical methods and mathematical relationships such as Pearson coefficients between the rainfall and some geographical variables (elevation above sea level, and latitude), linear regression analysis, and (t-test) to determine whether there are statistically significant differences between the averages of the two periods. The arithmetic means, standard deviations and coefficients of variation were used to determine the variation of monthly and annual rainfall, as well as determining the overall trend of the rain line by using triple moving averages method. The results indicated that there is a noticeable drop in the annual averages of rain in the second period, compared to the first period, and that there is an inverse relationship between rainfall and time. This relationship is statistically significant at the level of ($\alpha \leq 0{\cdot}05$).The results also showed that the study area was exposed to four periods of drought during which the rainfall amounts decreased significantly. This study indicates the possibility of climate change impact on for the decrease in the annual and monthly rainfall in the study area.

Keywords: climate change, rain, South Jordan.

المقدمة:

يُعدُّ تغيُّر المناخ مشكلة عالمية طويلة المدى، إذ تنطوي على تفاعلات معقَّدة بين العوامل البيئية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، ويترتب عليها تأثيرات مهمة على المستوى الدولي والإقليمي بما فيها المنطقة العربية التي تقع معظمها في نطاق الصحارى التي تتميَّز أصلاً بندرة أمطارها واختلاف توزيعها وكمياتها؛ ومن المؤكَّد أن تتأثر بشكل كبير بتلك التغيرات المناخية المتوقع حدوثها خلال العقود القادمة، مما سيؤدي إلى تغيرات كبيرة في الدورة الهيدرولوجية مصحوبة بأنماط جديدة لهطول الأمطار، وإحداث طقس أكثر تطرفاً كالفيضانات أو حالات الجفاف وغيرها.

ويشير التقرير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (Intergovernmental Panelon Climate Change) الذي تمَّ إصداره عام (2007) حول التغير المناخي بأنَّ الانخفاض في معدل الهطول المطري والظروف المناخية الأخرى القاسية – بما في ذلك موجات الحر– هي أحداث متكررة. وأشار التقرير كذلك إلى أن الارتفاع غير المسبوق في درجة الحرارة بنحو (2) درجة مئوية خلال القرن العشرين سيشكل مرحلة حرجة بالنسبة لكوكب الأرض، وأن هذه التغيرات ستكون أشد في منطقة شرق المتوسط، نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وانخفاض كميات الأمطار (IPCC, 2007).

مشكلة الدراسة:

يشكل التغير المناخي خطرا كبيرا على الموارد المائية في المناطق الواقعة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، ومن بينها الأردن، إذْ يعتمد الأردن بشكل رئيسي على مياه الأمطار على اعتبارها المصدر المتجدِّد للمياه، ومن المتوقع أن يشهد الأردن بصورة أساسية انخفاض في كمية الأمطار، كباقي مناطق حوض البحر المتوسط، مع التوقعات بحدوث تغير أكبر على المناطق الجنوبية من الأردن بسبب سلوك بعض المنخفضات الجوية التي لا تتعمق جنوباً، بحيث تؤثر في المناطق الشمالية والوسطى من المملكة ولا تصل إلى المناطق الجنوبية بالقوة نفسها، وتشير غالبية الدراسات كدراسة (Baruch, et. al, 2005) و (Matouq, et. al, 2013) التي أجريت على المستوى العالمي والمحلي إلى أن التناقص الملحوظ في الأمطار, سيسهم في زيادة موجات الجفاف، وزيادة الإجهاد المائي وهو الحالة التي لا تتجدد فيها المخزونات المائية الجوفية، بمعدل كاف لتلبية الطلب

عليها. كما يؤدي تناقص الأمطار إلى حدوث عجز في انتاج المحاصيل الزراعية البعلية، وهي من المحاصيل الإستراتيجية، مما سيجعل الأردن يواجه ضغوطاً متزايدة فيما يتعلق بالأمن الغذائي نتيجة لتغير المناخ.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الخصائص العامة للأمطار من حيث معدلاتها السنوية.
2. تحديد الاتجاه العام لهطول الأمطار خلال الفترة الممتدة من (1983– 2013) في منطقة الدراسة.
3. تحديد فترات الرطوبة والجفاف التي تعرضت لها منطقة الدراسة خلال الفترة من (1983–2013).
4. تحديد التغير المناخي المحتمل على منطقة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى توفير معلومات تفصيلية عن خصائص الأمطار واتجاهاتها في جنوب الأردن، والتي تعدُّ في هذا الوقت من ضروريات اتخاذ القرار بالنسبة للكثير من النشاطات التنموية على المستوى الإقليمي والمحلي، وأهميتها في أغراض التنمية المستدامة والتخطيط الحضري، والمنشآت الحيوية التي تتأثر بعنصر الأمطار. وتبرز أهمية الدراسة أيضاً في أنَّها من الدراسات القليلة التي تهتم بدراسة التغيُّر المناخي في منطقة الدراسة، من خلال الكشف عن التغير في اتجاهات الأمطار طيلة فترة الدراسة التي تمتد لنحو 30 سنة، والتي قد تسهم في تسهيل الطريق للباحثين في مجال التغير المناخي في منطقة الدراسة بدراسة عناصر مناخية أخرى مستقبلاً، كدرجات الحرارة والرطوبة الجوية ومعدلات التبخر.

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الخصائص العامة للهطول المطري في منطقة الدراسة، وهل أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً أم متناقصاً؟

2. هل شهدت منطقة الدراسة فترات رطوبة وجفاف متعاقبة خلال الفترة من عام (1983–2013)؟

3. ما تأثير التغير المناخي المحتمل على المعدل السنوي للأمطار في جنوب الأردن؟

منطقة الدراسة:

تمثِّل منطقة الدراسة، المنطقة الممتدَّة بين خطي طول (00 ,36 – 00 ,38) شرقا ودائرتي عرض (05 ,29 – 00 ,31) شمالاً الممتدة من وادي الحسا شمالاً حتى الحدود السعودية جنوباً، (وتشمل مناطق البادية، والمرتفعات، ووادي عربة), ويوضِّح الشكل (1) خريطة منطقة الدراسة.

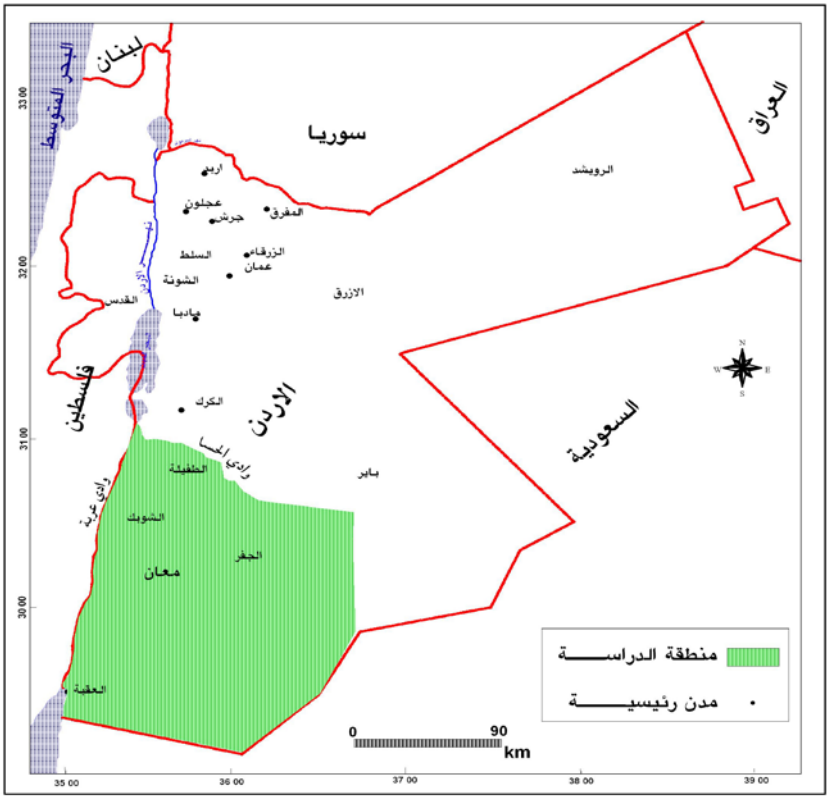

الشكل (1)

خريطة منطقة الدراسة

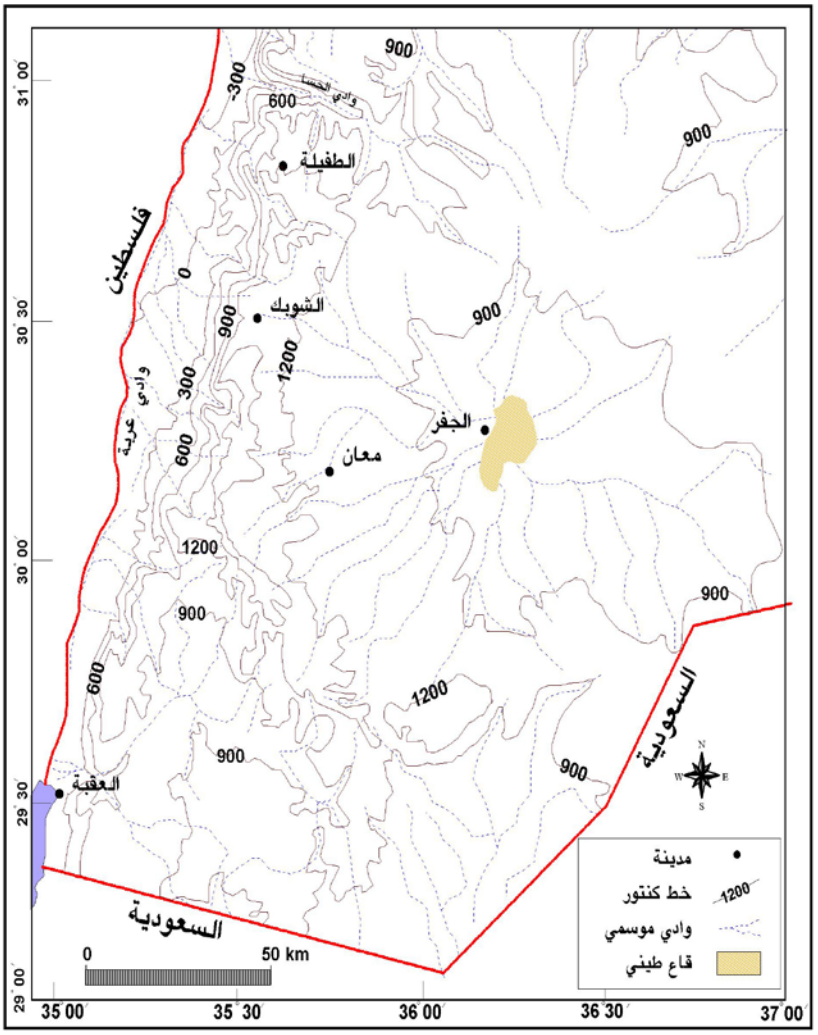

الشكل (2)

خريطة طبوغرافية لمنطقة الدراسة

مبررات اختيار منطقة الدراسة:

أشار التقرير الوطني الشامل حول تغير المناخ في الأردن، إلى تراجع ملموس في هطول الأمطار في الأردن، وأن هذا التراجع في الهطول أشدّ في المناطق الجنوبية والشرقية بنسبة تصل إلى (30%) في معظم الحالات ومن هنا جاء مبرر اختيار منطقة الدراسة (جنوب الأردن) كونه من المتوقع أن تكون الأكثر تأثراً بانعكاسات التغير المناخي على الهطول المطري.

مراجعة للدراسات السابقة:

فيما يلي عرض لبعض الدراسات المحلية والأجنبية التي تناولت موضوع التغير المناخي وتأثيرة على معدلات الأمطار ودرجات الحرارة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Bani-Domi, 2005), بعنوان:

"Trend analysis of temperatures and precipitation in Jordan"

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات شهرية وسنوية في اثنتي عشرة محطة مناخية خلال الفترة (1964–1999) بهدف الكشف عن الاتجاهات المتتابعة في متوسط الحرارة والأمطار. وتم استخدام الارتباط المتسلسل واختبار الرتبة لمان– كندل من أجل توضيح فيما إذا كان يوجد في هذه البيانات اتجاهات مناخية. وأظهرت نتائج الدراسة اتجاها متناقصاً في متوسطات الأمطار السنوية واتجاها متزايدا في متوسطات الحرارة السنوية العظمى والصغرى للفترة (1964–1999) وإنها دون دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

دراسة (Zghoul,et.al, 2006), بعنوان:

"A sudden change in rainfall characteristics in Amman، Jordan during the mid 1950s"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التغيرات المناخية على الأمطار، وتحليل التغيرات التي طرأت على الاتجاه العام للأمطار في منطقة شرق البحر المتوسط، وقد أخذت محطة مطار عمان كحالة دراسية. وأظهرت النتائج أن التغيرات المناخية المحتملة قد أدت إلى تغيرات في الاتجاه العام

للأمطار وفي عدد الأيام الماطرة في مطار عمان. وكذلك وجود تغير في متوسط هطول الأمطار السنوية وعدد الأيام الماطرة. وقد بينت النتائج وجود انخفاض في مجموع الأمطار السنوية خلال فترة الدراسة (1922–2003)، وأيضا شهدت انخفاضاً في عدد الأيام الماطرة.

دراسة (Black, 2009), بعنوان:

"The impact of climate change on daily precipitation statistics in Jordan and Israel"

هدفت الدراسة إلى استخدام النماذج المناخية لمعرفة تأثير التغير المناخي على اتجاهات الأمطار و درجات الحرارة اليومية والشهرية. وقد أظهرت النتائج أن الأردن وفلسطين أكثر جفافا، وخاصة في ذروة موسم الأمطار، كما أظهرت النتائج وجود انخفاضا في كميات الهطول وتكراره وتوزيعه، وهذه التغيرات ارتبطت مع وجود انخفاض في قوة مسار المنخفضات القادمة لمنطقة حوض البحر المتوسط.

دراسة (Hamdi,et.al, 2009), بعنوان:

"Climate change in Jordan: a comprehensive examination approach"

هدفت الدراسة للكشف عن اتجاهات عناصر المناخ في الأردن، حيث تم تحليل بيانات ست محطات مناخية ممثلة للأردن خلال الفترة (1922–2003) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية مثل اختبار مان– كندل ومعامل الانحدار الخطي، وبينت النتائج عدم وجود اتجاهات واضحة تشير إلى زيادة أو نقصان في كمية الأمطار السنوية ودرجات الحرارة العظمى، ومع ذلك هناك اتجاهات تشير إلى أن درجة الحرارة الصغرى السنوية قد ازدادت في العقد الماضي.

دراسة (Matouq,et.al, 2013), بعنوان:

"The climate change implication on Jordan: a case study using GIS and Artificial Neural Networks for weather forecasting"

تمَّ في هذه الدراسة تحليل البيانات الخاصة بمجموعة الأمطار السنوية والحد الأدنى والمتوسط السنوي ودرجات الحرارة العظمى للفترة من (1979–2009) والتي تم الحصول عليها من دائرة الأرصاد الجوية. وأجريت سلسلة من الخطوات من أجل تطوير الخرائط الرقمية لتوثيق آثار التغير

المناخي على الأردن. وبينت نتائج الدراسة أن هناك زيادة في متوسط درجات الحرارة الدنيا والسنوية خلال فترة الدراسة. كما أظهرت النتائج أن هناك انخفاضاً في معدل الهطول المطري، إذ أن المناطق الشمالية ستحظى بزيادة في معدل الهطول المطري حيث يزيد على (30 ملم). أما المناطق الجنوبية فمن المتوقع حدوث انخفاض في إجمالي معدل هطول الأمطار ليصل إلى(50 ملم).

الدراسات العربية:

دراسة (Ghanem, 2001) , بعنوان: "تحليل احتمالات هطول الأمطار في المناطق الجافة وشبه الجافة في الأردن"، هدفت الدراسة إلى تحليل البيانات المطرية الشهرية والسنوية لثماني محطات مناخية موجودة في مناطق جافة وشبه جافة بالأردن في الفترة (1938–1996). وقد أظهرت النتائج وجود تذبذب شديد للأمطار في المناطق الجافة وشبه الجافة من الأردن، وأن هنالك اختلافا في معدلات عدد الأيام الممطرة في المنطقة نفسها، وأشار إلى أن هذا الاختلاف عائد إلى عدة عوامل منها الموقع بالنسبة لدوائر العرض والارتفاع عن مستوى سطح البحر.

دراسة (Ananbeh, 2011), بعنوان: "التأثير المحتمل للتغير المناخي على أمطار الشتاء في الأردن"، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التغير المناخي على أمطار فصل الشتاء (كانون أول، كانون ثاني، وشباط) خلال الفترة (1990–2010)، وأظهرت النتائج اتجاها عاما متناقصا في جميع المحطات المدروسة، وقد ظهر التناقص واضحاً في عدد الأيام الماطرة مع وجود دلالة إحصائية للتناقص في الأمطار وعدد الأيام الماطرة بنسب متفاوتة لما بعد سنة (2000) لعينة المحطات.

مصادر البيانات:

أ– المعلومات المتوفرة (المصادر المكتبية) والكتب والدوريات والنشرات والتقارير والدراسات المنشورة وغير المنشورة التي لها علاقة بالبحث.

ب– الخرائط الطبوغرافية لمنطقة الدراسة، التي توضِّح مواقع المحطات المناخية في إقليم الجنوب في الأردن.

ج– البيانات المطرية لـ (5) محطات مناخية، تمثل منطقة الدراسة –الممتدة من وادي الحسا شمالاً

إلى الحدود السعودية جنوباً– من المحطات المناخية التابعة لدائرة الأرصاد الجوية للفترة (1983 – 2013) الشكل (3)، وتشمل هذه البيانات المُناخية كميات الأمطار الشهرية والسنوية، ويُبيِّن الجدول (1) الموقع الفلكي لمحطات الدراسة، وارتفاع كل منها عن سطح البحر.

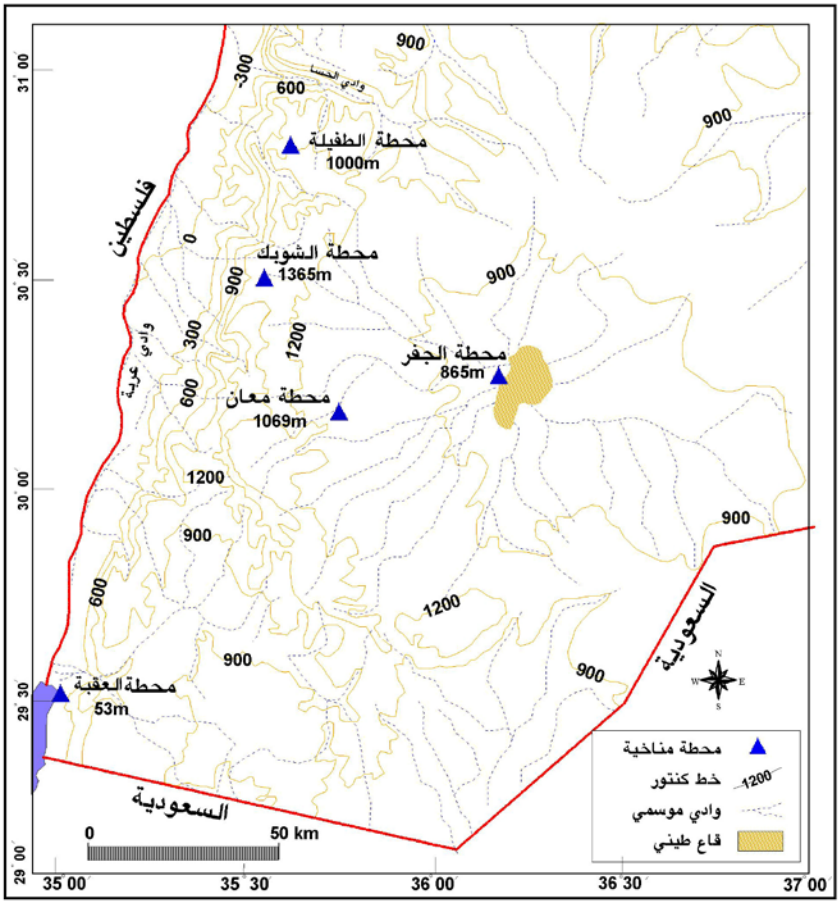

الشكل (3)

المحطات المناخية المستخدمة في الدراسة

جدول (1) المحطَات المستخدمة في الدِّراسة خلال الفترة (1983– 2013)

اسم المحطة	دائرة العرض			خط الطول			الارتفاع عن سطح البحر
	ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة	(بالمتر)
الشوبك	10	31	30	03	32	35	1365
الجفر	03	19	30	32	10	36	865
معان	59	11	30	05	45	35	1069
الطفيلة	44	49	30	48	35	35	1000
مطار العقبة	03	36	29	07	1	5	53

Department of Meteorology, 2014

معالجة وتبويب البيانات والمعلومات:

تمَّ في هذه المرحلة معالجة جميع البيانات المطرية وجدولتها وتبويبها من محطات منطقة الدراسة، حيث استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والعلاقات الرياضية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي Spss وبرنامج Excel:

أ- معامل ارتباط بيرسون (r) لتحديد العلاقات بين كميات الأمطار وبعض العناصر الجغرافية.

معامل ارتباط بيرسون

$$r = \frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i - \overline{X})(Y_i - \overline{Y})}{(n-1)S_x S_y} \quad \text{Or}$$

$$r = \frac{n(\sum X_i Y_i) - (\sum X_i)(\sum Y_i)}{\sqrt{n(\sum X_i^2) - (\sum X_i)^2}\sqrt{n(\sum Y_i^2) - (\sum Y_i)^2}} \quad \text{Or}$$

$$r = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i Y_i - n\overline{X}\overline{Y}}{\sqrt{\sum X_i^2 - n\overline{X}^2}\sqrt{\sum Y_i^2 - n\overline{Y}^2}} \quad \text{Or}$$

1) X` الوسط الحسابي للبيانات

2) S_x الانحراف المعياري للبيانات

3) r معامل ارتباط بيرسون.

ب- تحليل شكل الاتجاه العام للأمطار خلال فترة الدراسة. وسيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (Least Square Method) للتوصل إلى معادلة الاتجاه العامة للسلسلة الزمنية(Shahadeh, 2014).

معادلة خط الانحدار

$$y = a + bx + e$$

y: تمثل القيم الاتجاهية للأمطار.

x: تمثل الزمن.

a: نقطة تقاطع خط الانحدار الذي يمثل الأمطار السنوية.

b: معامل الانحدار وهو يمثل مقدار التغير في الأمطار السنوية مع مرور كل عام.

وتحسب قيمة كل من b و a باستخدام طريقة المربعات الصغرى حسب المعادلات التالية:

$$b = n \sum xy - \sum x \sum y / n \sum x^2 - (\sum x)^2$$

$$a = \sum x2 \sum y - \sum x \sum xy / / n \sum x2 - (\sum x)$$

جـ- استخدام أسلوب المتوسطات النصفية واختبار (T-Test) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في كميات الأمطار خلال فترة الدراسة، من خلال تحديد معنوية الفروق في الأوساط الحسابية لكميات الأمطار خلال فترات الدراسة، حيث سيتم تقسيم فترة الدراسة الكلية إلى فترتين متساويتين: الأولى تمثل الفترة الأولى (1983-1997)، والفترة الثانية (1998-2013) (Shehadeh, 1978).

معادلة T-Test

$$t = (\bar{x}_1 - \bar{x}_2) / \sqrt{(s^2_1/n_1) + (s^2_2/n)}$$

حيث إنَّ:

$\bar{X}_1$ = الوسط الحسابي للأمطار في الفترة الأولى.

$\bar{X}_2$ = الوسط الحسابي للأمطار في الفترة الثانية.

S_1^2 = التباين للأمطار في الفترة الأولى.

S_2^2 = التباين للأمطار في الفترة الثانية.

n_1 = عدد السنوات في الفترة الأولى.

n_2 = عدد السنوات في الفترة الثانية.

د- استخدام مقاييس النزعة المركزية، مثل: (المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومعامل التغير) للتعرف إلى مدى التغير أو التباين في الأمطار في المحطات المناخية المختارة في منطقة الدراسة، وتم حساب الانحراف المعياري ومعامل التغير للأمطار، حيث يفيد الانحراف المعياري في معرفة مدى التباين في كميات الأمطار السنوية والشهرية، ويتم الحصول عليه بتربيع انحرافات الأمطار عن المعدل العام لها خلال فترة الدراسة، وقسمتها على عدد السنوات خلال فترة الدراسة، ثم إيجاد الجذر التربيعي للتباين (Shehadeh, 2002) (شحادة, 2002). وللتعرف إلى مدى التغير الذي تتعرض له الأمطار في منطقة الدراسة واختلاف ذلك حسب المحطات المناخية، و تم حساب معامل التغير الذي يتم حسابه على النحو التالي:

$$C.V.\ (\%) = (S/\overline{X}) * 100$$

حيث إنَّ:

C.V. = معامل التغير.

S = الانحراف المعياري.

X= الوسط الحسابي للأمطار خلال فترة الدراسة.

هـ- استخدام أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية في دراسة اتجاهات التغير في كميات الأمطار؛ وذلك للتعرُّف على انحرافات كميات الأمطار عن خط اتجاهها العام، ويتم إيجاد المتوسطات المتحركة بجمع قيم كل ثلاث سنوات متعاقبة ومتداخلة، وقسمتها على عددها وتثبيتها أمام السنوات الوسطى (الصالح والسرياني، 1979).

التحليل والمناقشة:

المتوسطات السنوية للأمطار

تعدُّ المتوسطات السنوية للأمطار من الوسائل الهامة لتوضيح كمياتها خلال فترة زمنية محددة، وفي هذا الجزء من الدراسة تم حساب المتوسطات السنوية للأمطار لفترة 30 عام – فترة الدراسة

(1983–2013). ويوضح الشكل (4) قيم المتوسطات السنوية للأمطار في المحطات المناخية المستخدمة في الدراسة.

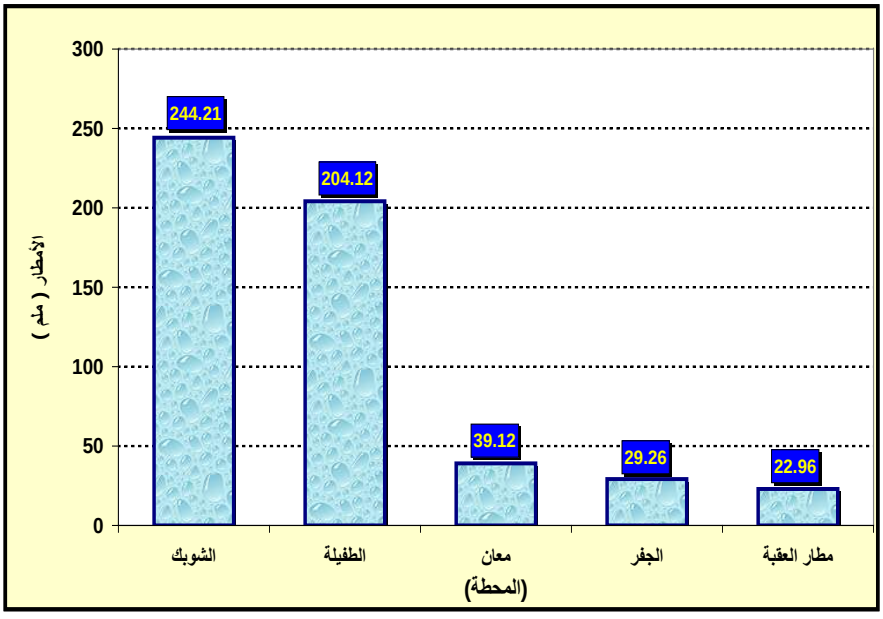

الشكل (4)

المتوسطات السنوية للأمطار في محطات منطقة الدراسة

تشير البيانات المطرية السنوية في الشكل السابق إلى أن المتوسط العام للأمطار في منطقة الدراسة يبلغ نحو (107.93 ملم)، مما يعني أن منطقة الدراسة تصنف ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة وفقاً لتصنيف كوبن، ويظهر أيضا التباين الكبير في معدلات الأمطار السنوية في محطات الدراسة، ويظهر من خلال المتوسطات السنوية للأمطار في المحطات المناخية في منطقة الدراسة التفاوت الشديد والكبير في الكميات السنوية للأمطار بين هذه المحطات، في حين أن محطتي الجفر ومطار العقبة لا تحظيان إلا بكميات قليلة جدا من الأمطار، لا تزيد في متوسطها العام على (30 ملم)، ويبلغ المتوسط السنوي للأمطار في محطة الشوبك نحو (244.21 ملم)، وفي محطة الطفيلة نحو (204.12 ملم)، أمّا في محطة معان فيبلغ نحو (39.12 ملم)، شكل رقم (5).

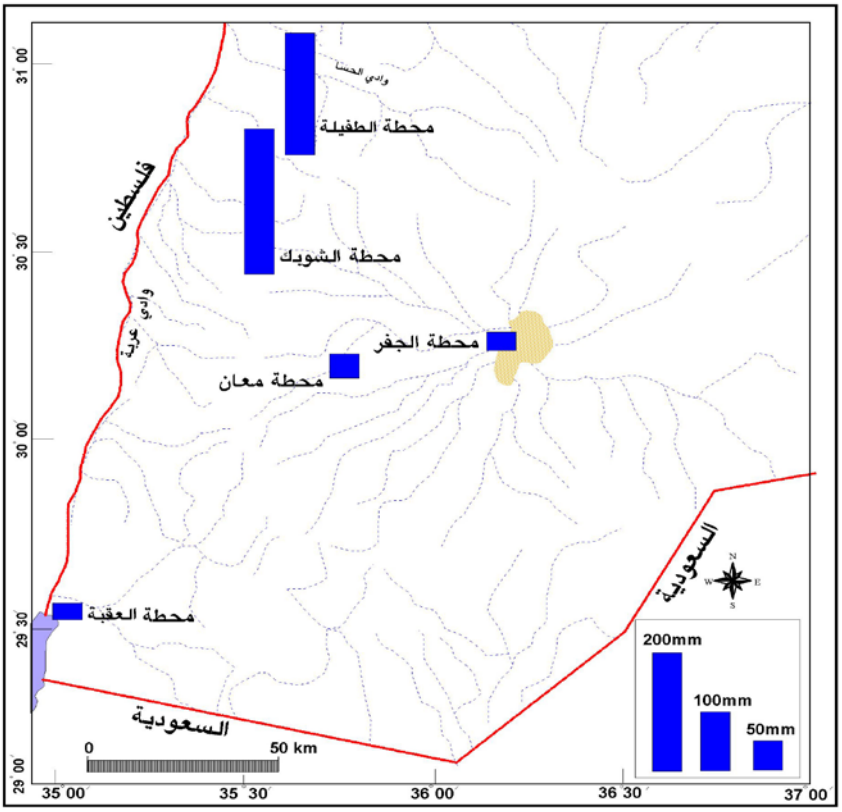

الشكل (5)

التباين في معدلات الأمطار السنوية في محطات الدراسة

وبشكلٍ عام، فإنَّ المتوسطات السنوية للأمطار في محطات الدراسة كفيل بتوضيح العديد من النقاط التفصيلية سواء أكان منها ما يتعلق بالاختلافات المطلقة في كميات الأمطار، أم بالمدلولات البيئية والطبيعية لتلك الاختلافات. وبمقارنة هذه المتوسطات مع المتوسطات السنوية السابقة

للأمطار في إقليم المرتفعات الجنوبية في المملكة والبالغ نحو (330 ملم) نجد أن منطقتي الشوبك والطفيلة تعانيان من تناقص في كميات الهطول المطري، وكذلك بالنسبة لمحطات معان والجفر ومطار العقبة والتي تقل معدلاتها السنوية الحالية للأمطار عن المعدلات السابقة التي بلغت نحو 35 ملم (دائرة الأرصاد الجوية، 2000). ولا بد من الإشارة هنا إلى حتمية العلاقة بين كميات الأمطار في محطات منطقة الدراسة – بصرف النظر عن قوة العلاقة– والمتغيرات البيئية والجغرافية كالارتفاع التضاريسي ووضعية السفوح الجبلية بالنسبة لاتجاه الرياح المحملة بالرطوبة، والموقع الفلكي (دائرة عرض المكان). ويستعرض الجزء التالي العلاقة بين كميات الأمطار في محطات منطقة الدراسة والعناصر الجغرافية.

العلاقة بين الأمطار والعناصر الجغرافية:

للتعرُّف إلى طبيعة العلاقة بين كميات الأمطار السنوية الهاطلة على محطات الدراسة وبعض المتغيرات الجغرافية والمتمثلة في: عامل الارتفاع عن سطح البحر، والموقع الفلكي (دائرة عرض المكان وخط طول المكان)، فقد تم في الجدول (3) إيجاد معامل الارتباط (r) وقيمة معامل التفسير (r^2) بين الأمطار وهذه العناصر.

جدول (3) معامل الارتباط (r) وقيمة معامل التفسير (r^2) بين كميات الأمطار والعناصر الجغرافية

العلاقة الارتباطيه (r) لمتغير لأمطار	قيمة معامل (r) الارتباط	الدلالة الإحصائية (Sig)	معامل التفسير (r^2)
عامل الارتفاع عن سطح البحر	0.65	0.24	4230.
دائرة العرض	0.76	0.13	5770.
خط الطول	-0. 08	0. 90	0060.

يلاحظ من الجدول (3)، ارتفاع قيمة معامل الارتباط (r) بالرغم من عدم دلالتها الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وكذلك ارتفاع قيمة معامل التفسير (r2) بالنسبة لعاملي الارتفاع والموقع بالنسبة لدوائر العرض، حيث بلغت قيمة معامل التفسير(0.423 %) و (0.577 %) على التوالي، مما يشير إلى قدرة هاذين العاملين على تفسير الاختلافات في كميات الأمطار السنوية

الهاطلة على محطات منطقة الدراسة، أما تأثير عامل خطوط الطول فقد أظهر التحليل انخفاضا كبيرا في قيمة عامل الارتباط، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط نحو (0.08) وقيمة معامل التفسير (0.006 %) فقط.

ويتَّضح مما سبق، وجود علاقة طردية بين كميات الأمطار في محطات الدراسة والموقع الجغرافي لها بالنسبة لدوائر العرض، حيث تتجه المعدلات السنوية للأمطار للتناقص كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب وذلك بسبب: زيادة ارتفاع الأجزاء الشمالية عن الأجزاء الجنوبية في منطقة الدراسة، وتأثر الأجزاء الشمالية في منطقة الدراسة بالمنخفضات الجوية الشتوية بشكل أكبر من الأجزاء الجنوبية.

الاتجاه العام لهطول الأمطار في منطقة الدراسة:

للتعرُّف إلى الاتجاه العام لهطول الأمطار في منطقة الدراسة، تم إجراء تحليل الانحدار الخطي، وإيجاد ثابت علاقة الانحدار (a: نقطة أساس خط الانحدار، وتمثل نقطة تقاطع الخط المستقيم مع المحور الصادي)، ومعامل (b: معامل انحدار الخط المستقيم) ومعامل الارتباط (r) لكل علاقة، ومعامل التفسير (r^2)، وقيمة الخطأ المعياري للتقدير. والدلالة الإحصائية لمعنوية قيم معامل الارتباط عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0{\cdot}05$) باستخدام اختبار(t). مع ملاحظة أنه عندما تكون قيمة (r) و (b) موجبة (+) يكون اتجاه الأمطار متزايداً خلال فترة الدراسة، وعندما تكون قيمة (r) و (b) سالبة (−) يكون اتجاه الأمطار متناقصاً خلال فترة الدراسة، حيث سيتم التعرف أولا إلى اتجاه الأمطار بشكل عام على مستوى منطقة الدراسة، ثم على مستوى المحطات المناخية، وفيما يلي عرض لأهم النتائج.

ويظهر الشكل (6) معادلة انحدار الخط المستقيم الذي يمثل اتجاه هطول الأمطار بشكل عام في منطقة الدراسة.

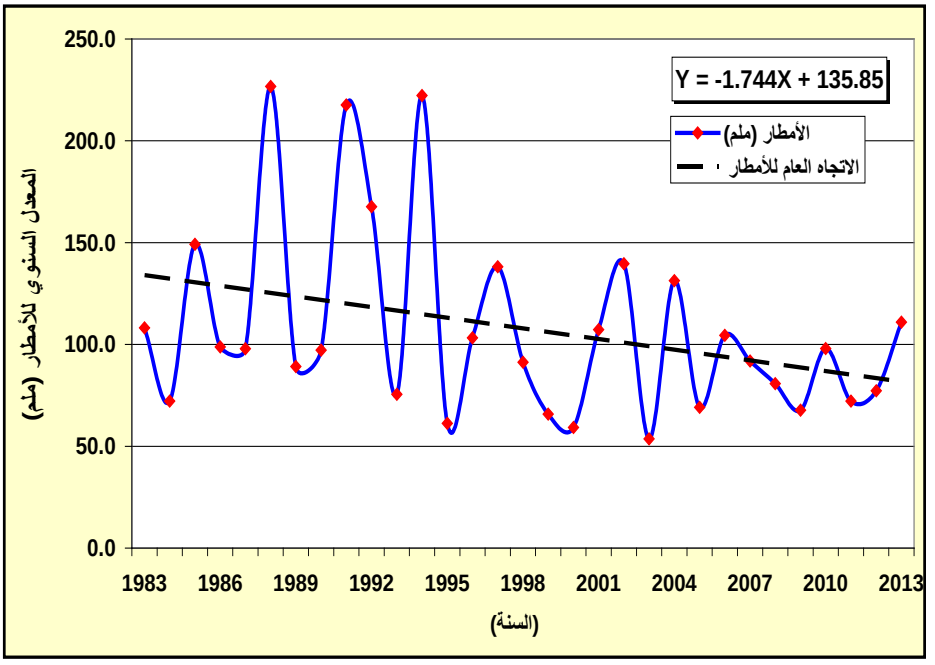

الشكل (6)

كميات الأمطار السنوية واتجاهها العام في منطقة الدراسة للفترة (1983–2013)

يظهر من الشكل (7) أن قيمة معامل الارتباط (r) و قيمة معامل الانحدار (b) سالبة (–) مما يعني أن اتجاه الأمطار في منطقة الدراسة بشكل عام متناقص خلال فترة الدراسة، وتدل قيمة معامل الارتباط (r) = 0.391- على وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين الأمطار والزمن، وتعكس قيمة معامل التفسير البالغة (15.21%) والمبينة في الجدول (5) أهمية أو صلاحية علاقة الارتباط وخط انحدارها الممثلة للاتجاهات المطرية في منطقة الدراسة، حيث تحدد قيم معامل التفسير النسبة الحقيقية من تباين الأمطار التي تستطيع معادلة الانحدار المبينة على الشكل (7) تقريرها أو تفسيرها في منطقة الدراسة، وقد تبين من اختبار الأهمية الإحصائية لقيمة معامل الارتباط جوهرية هذه العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0{\cdot}05$)، ويؤكد ذلك القيمة الصغيرة للخطأ المعياري للتقدير والبالغة (44.89 ملم)، والتي تدل على ارتباط الأمطار بالتغيرات الزمنية.

التغير في الاتجاه العام للأمطار خلال فترة الدراسة:

للكشف عن التغيُّر في المتوسطات السنوية للأمطار في منطقة الدراسة خلال الفترة (1983–2013) تم استخدام طريقة المتوسطات النصفية، وتعتمد هذه الطريقة على تقسيم البيانات المطرية إلى فترتين متساويتين خلال فترة الدراسة، يتم إيجاد المتوسط الحسابي للأمطار السنوية لكل فترة، وإيجاد معدل التغير السنوي بالزيادة والنقصان، وذلك بقسمة الفرق بين المتوسطين على عدد السنوات خلال الفترة الممتدة من نصف الفترة الأولى (1983–1997) إلى نصف الفترة الثانية (1998–2013) (Shehadeh, 1978). الشكل (7) الأوساط الحسابية لكل فترة ومقدار الفرق بين المتوسطات ومعدَّل التغير.

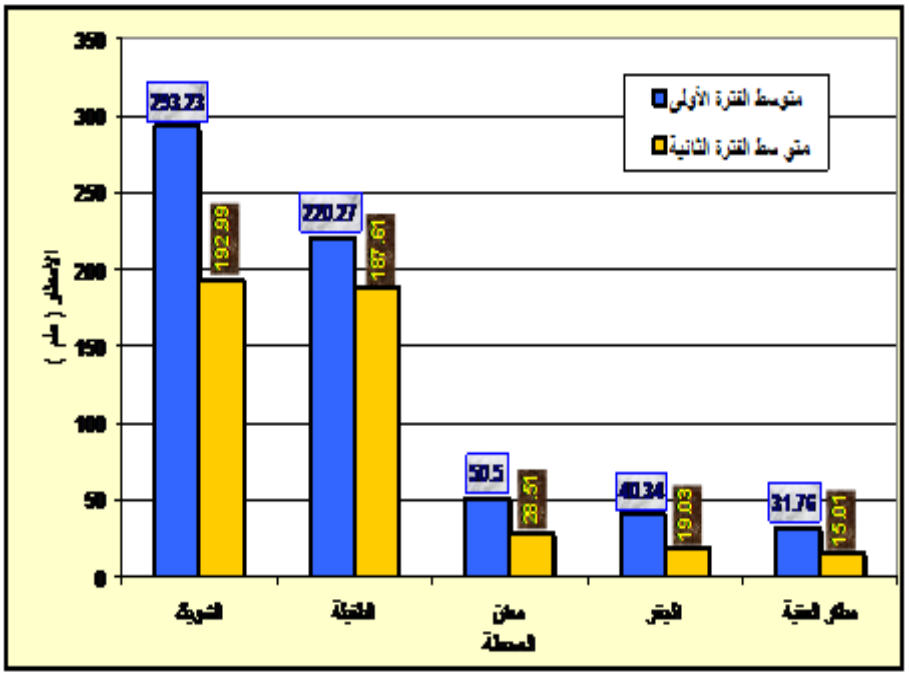

الشكل (7)

التغير العام في كميات الأمطار السنوية في المحطات المناخية خلال فترتي القياس

يظهر أنَّ الاتجاه العام للأمطار السنوية في منطقة الدراسة يميل نحو التناقص في جميع المحطات الخمس مع وجود تباين مكاني في مقدار هذا التناقص ما بين محطة وأخرى، فيلاحظ بأن أكبر كمية تغير للأمطار خلال الفترتين كانت في محطة الشوبك التي بلغ متوسط الأمطار السنوية فيها خلال الفترة الأولى (293.23 ملم)، وانخفض في الفترة الثانية ليصل إلى (192.99 ملم) بفارق مقداره (100.24 ملم) وبمعدل تغير سنوي (6.68 ملم)، أما في محطة الطفيلة فبلغ متوسط الأمطار السنوية فيها خلال الفترة الأولى (220.27 ملم) وانخفض في الفترة الثانية ليصل إلى (187.61 ملم) بفارق مقداره (32.65 ملم) وبمعدل تغير سنوي (2.18 ملم)، أما محطة معان فبلغ متوسط الأمطار السنوية خلال الفترة الأولى (50.50 ملم) وانخفض في الفترة الثانية ليصل إلى (28.51 ملم) بفارق مقداره (21.99 ملم) وبمعدل تغير سنوي (1.47 ملم)، أما محطة الجفر فبلغ متوسط أمطارها السنوية خلال الفترة الأولى (40.34 ملم) وانخفض في الفترة الثانية ليصل إلى (19.03 ملم) بفارق مقداره (21.31 ملم) وبمعدل تغير سنوي (1.42 ملم)، وأخيراً محطة مطار العقبة فبلغ متوسط الأمطار السنوية خلال الفترة الأولى (31.76 ملم) وانخفض في الفترة الثانية ليصل إلى (15.01 ملم) بفارق مقداره (16.75 ملم) وبمعدل تغير سنوي (1.12 ملم)، أما على مستوى منطقة الدراسة ككل فبلغ متوسط الأمطار السنوية خلال الفترة الأولى (127.2 ملم) وانخفض في الفترة الثانية ليصل إلى (88.6 ملم) بفارق مقداره (38.59 ملم) وبمعدل تغير سنوي (2.57 ملم)، وتؤكد هده النتائج انخفاض المتوسطات السنوية للأمطار في منطقة الدراسة؛ والذي قد يعود إلى تناقص عدد المنخفضات الجوية التي يتعرض لها الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

وللكشف عن معنوية الاختلاف أو الفروق في المتوسطات السنوية للأمطار في الفترتين تم استخدام اختبار (t-test) للعينات المستقلة، كما تم إجراء اختبار ليفيني Levene test لاختبار تجانس التباين بين المجموعتين، والذي يعد شرط ضروري للتأكد من تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات، وتم إجراء تحويلات على البيانات لضمان تجانس التباين في حال عدم تجانسها، واعتماد قيمة t المحسوبة في حال عدم تجانس التباين، كما هو الحال في البيانات المطرية في محطات (مطار العقبة، والطفيلة، والشوبك، الجفر)، ويظهر الجدول (4) نتائج اختبار (t-test).

جدول (4) نتائج اختبار (T-Test)

للكشف عن الفروق الإحصائية في متوسط الأمطار خلال فترتي القياس

المحطة	الفرق بين متوسط الفترتين	الانحراف المعياري للفترة الأولى (ملم)	الانحراف المعياري للفترة الثانية (ملم)	الخطأ المعياري (S.E)	درجات الحرية (df)	قيمة اختبار Levene لتجانس التباين (F)	قيمة ت (T-test)	الدلالة الإحصائية
مطار العقبة	16.75	18.23	10.26	5.26	28	*8.16	3.27	0.00
الجفر	21.31	24.47	12.42	6.90	28	*5.25	3.09	0.00
الطفيلة	32.65	111.15	54.07	31.07	28	*8.39	1.19	0.24
الشوبك	100.24	139.29	61.04	37.13	28	*10.36	2.68	0.00
معان	21.99	27.79	15.55	8.02	28	3.39	2.42	0.00
منطقة الدراسة	38.59	56.3	25.2	15.5	28	*10.43	2.55	0.00

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$).

وبالنظر إلى النتائج في الجدول (4) يتبين ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط كميات الأمطار في منطقة الدراسة خلال الفترة الأولى (1983–1997) وبين متوسط الأمطار في منطقة الدراسة خلال الفترة الثانية (1998–2013)، فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.55)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح الفترة الأولى التي كان متوسط أمطارها يزيد بمقدار(38.59 ملم) عن متوسط الأمطار في الفترة الثانية.

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط كميات الأمطار في محطات: (مطار العقبة، والجفر، والشوبك، ومعان) في الفترة الأولى (1983–1997) وبين كميات الأمطار في الفترة الثانية (1998–2013)، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.27، 3.09، 2.68، 2.42) على التوالي، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح كميات الأمطار السنوية الهاطلة خلال الفترة الأولى والتي كان متوسط أمطارها يزيد بمقدار (16.75 ملم) عن متوسط الأمطار في الفترة الثانية في محطة مطار العقبة، ويزيد بمقدار (21.31 ملم) في محطة الجفر، ويزيد بمقدار (100.24 ملم) في محطة الشوبك، ويزيد بمقدار (21.99) ملم في محطة معان.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط كميات الأمطار في محطة الطفيلة خلال الفترة الأولى (1983–1997) وبين كميات الأمطار خلال الفترة الثانية (1998–2013)، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.19)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$), مما يعني متوسط الفترتين متساوية.

تذبذب معدلات الأمطار السنوية:

تتميَّز الأمطار في المناطق الجافة وشبه الجافة كما هو الحال في منطقة الدراسة بكثرة تقلباتها من سنة لأخرى، فقد تسقط الأمطار في إحدى السنوات بمقدار يزيد على ضعف المعدل السنوي المعتاد، ثم تتبعها سنوات أخرى لا يسقط فيها إلا جزء بسيط من الأمطار المعتادة، ونظرا لتقلب الأمطار وما يسببه من آثار سيئة على مختلف النواحي البيئية، فإن من الضروري عند تقدير معدلات الأمطار السنوية أن تقترن تلك المعدلات بمعدلات اختلافها أو تغيرها. وللتعرف إلى مدى تغير الأمطار السنوية في محطات الدراسة، تم حساب الانحراف المعياري ومعامل التغير للأمطار السنوية، حيث يفيد الانحراف المعياري في معرفة مدى التباين بين كميات الأمطار الهاطلة خلال فترة الدراسة. وللتعرف إلى مدى التغير الذي تتعرض له الأمطار السنوية في منطقة الدراسة واختلاف ذلك حسب المحطات المناخية في منطقة الدراسة تم حساب معامل التغير لكل محطة. ويبيِّن الجدول (5) قيم الانحراف المعياري، ومعامل اختلاف الأمطار السنوية في محطات الدراسة بعد تطبيق المعادلات اللازمة لذلك.

جدول (5) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية

ومعامل التغير لكميات الأمطار السنوية في محطات منطقة الدراسة للفترة (1983–2013)

المتغيرات	المحطات المناخية				
	الشوبك	الطفيلة	معان	الجفر	العقبة
الوسط الحسابي	244.21	204.12	39.07	29.26	22.96
الانحراف المعياري	124.97	94.72	25.10	22.42	17.37
معامل الاختلاف (%)	51.17	46.40	64.18	76.63	75.7

يلاحظ من بيانات الجدول (5)، والذي يبين قيم الانحراف المعياري ومعامل اختلاف كميات الأمطار السنوية الهاطلة في محطات الدراسة ما يلي:

1- سجلت محطة الشوبك أعلى قيمه للانحراف المعياري لكمية الأمطار السنوية في منطقة الدراسة حيث بلغت (124.97 ملم).

2- سجلت محطة مطار العقبة أدنى قيمة للانحراف المعياري لكمية الأمطار السنوية حيث بلغت (17.37ملم).

3- تقل قيم الانحراف المعياري في المحطات الجنوبية وتزداد كلما اتجهنا شمالاً، في حين سجلت قيم الانحراف المعياري في محطتي الشوبك والطفيلة (124.97 ملم) و (94.72 ملم) على التوالي، فقد وصلت في محطات معان والجفر والعقبة (25.10) و (22.42) و(17.37) على التوالي.

أما بالنسبة لقيم معامل التغير، فتشير بيانات الجدول (5) إلى ما يلي:

1. تتراوح قيم معامل التغير بين (76.63%) إلى (46.40%) وهي قيم مرتفعة مما يدل على شدة تذبذب الأمطار في منطقة الدراسة، ويشير (صدقة، 2005) إلى أن تجاوز قيم معامل التذبذب عن (35 %) يعد مؤشرا على التباين الشديد في كميات الأمطار.

2. إنَّ أعلى قيم لمعامل التغير سجلت في محطة الجفر بنسبة (76.63%)، وأقل قيمة سجلت كانت في محطة الطفيلة بنسبة (46.40 %).

3. إنَّ المحطات الشمالية من منطقة الدراسة (الطفيلة والشوبك) سجلت أقل معاملات تغير، بالمقارنة مع المحطات الجنوبية من منطقة الدراسة.

4. نظراً لارتباط الكميات المطلقة للأمطار في منطقة الدراسة بمدى التباين فيها، فإن أقل معدلات لتباين الأمطار سجلت في المحطات الجنوبية، وذلك لانخفاض أمطارها السنوية، الأمر الذي انعكس على قيم معامل التغير التي بلغت (76.63 %) و (75.70%) على التوالي في محطتي الجفر والعقبة.

ولتمثيل مدى التغير أو التباين الذي تعرضت له الأمطار السنوية في محطات الدراسة بشكل أوضح، تمَّ تمثيل كميات الأمطار السنوية بيانيا خلال فترة الدراسة (1983–2013) في الشكل (8) ومقارنتها مع المتوسط العام السنوي للأمطار.

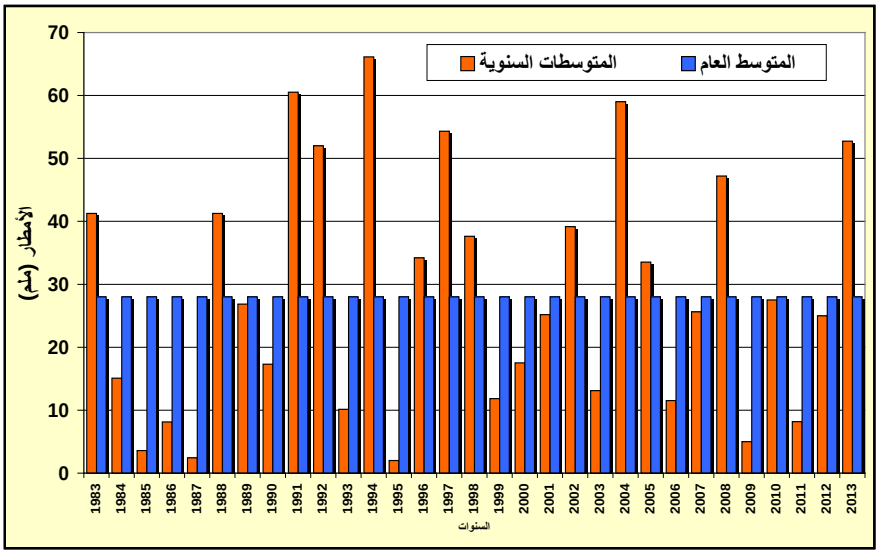

الشكل (8)

المتوسطات السنوية والمتوسط العام للأمطار السنوية في منطقة الدراسة للفترة (1983–2013)

فترات الجفاف والرطوبة:

تتعرَّض الأمطار السنوية في منطقة الدراسة للتذبذب على شكل فترات زمنية تتجه فيها الأمطار نحو الزيادة عن خط الاتجاه العام في بعض السنوات والتي تعرف في هذه الحالة بفترات الرطوبة، وتتعرض في سنوات أخرى إلى التناقص عن خط الاتجاه العام والتي تعرف تلك الفترات بفترات الجفاف، ولتحديد فترات الجفاف والرطوبة ومعرفة مدى انتظامها أو عشوائيتها، استخدمت الدراسة أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية لحساب كميات الأمطار السنوية في محطات الدراسة، حيث يمكن من خلال هذه الطريقة تحديد فترات الرطوبة والجفاف بشكل أوضح (الصالح والسرياني، 1979).

فترات الجفاف والرطوبة في منطقة الدراسة:

يوضِّح الشكل (9) فترات الجفاف والرطوبة التي تعرضت لها منطقة الدراسة باستخدام أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية وخط الاتجاه العام للأمطار السنوية جدول رقم (6).

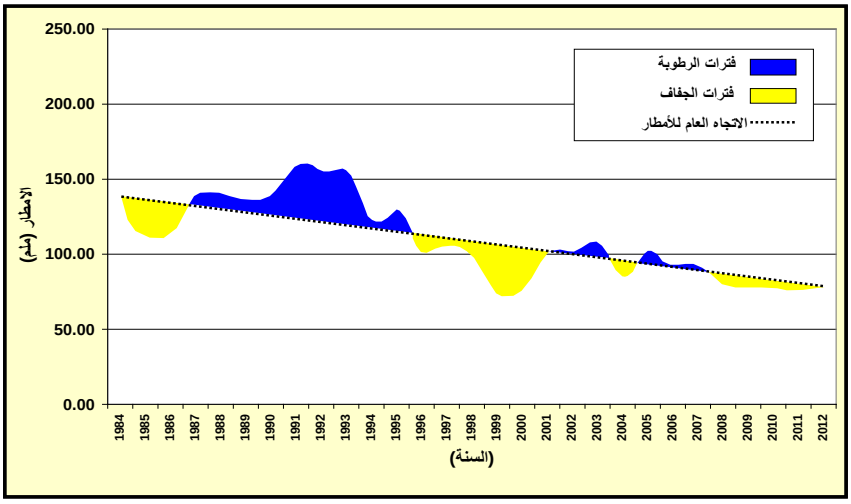

الشكل (9)

فترات الرطوبة والجفاف في منطقة الدراسة خلال الفترة (1983–2013)

جدول (6) كميات الأمطار السنوية

والمتوسطات المتحركة الثلاثية في منطقة الدراسة خلال الفترة (1983–2013)

السنة	كمية الأمطار السنوية	المتوسطات المتحركة الثلاثية	السنة	كمية الأمطار السنوية	المتوسطات المتحركة الثلاثية
1983	108.1	–	1999	59.2	77.44
1984	72.2	109.83	2000	107.3	102.05
1985	149.2	106.72	2001	139.7	100.19
1986	98.8	115.30	2002	53.7	108.23
1987	97.9	141.17	2003	131.4	84.73
1988	226.8	137.95	2004	69.2	101.68
1989	89.2	137.73	2005	104.5	88.53
1990	97.3	134.69	2006	91.9	92.40
1991	217.6	160.86	2007	80.8	80.13
1992	167.7	153.62	2008	67.7	82.16
1993	75.5	155.16	2009	98.0	79.29
1994	222.3	119.67	2010	72.2	82.49
1995	61.2	128.91	2011	77.3	86.81
1996	103.2	100.87	2012	111.0	82.5
1997	138.1	110.89	2013	59.2	–
1998	91.3	98.43			–

يظهر من الشكل (9) أن منطقة الدراسة تعرضت لتراجع واضح في كميات الأمطار السنوية خلال فترة الدراسة، حيث تعرضت لأربع فترات من الجفاف استمرت الفترة الأولى من عام (1984) إلى عام (1987)، حيث انخفضت كميات الأمطار بشكل واضح عن خط اتجاهها العام وتراوحت قيم الأوساط المتحركة لكميات الأمطار السنوية خلال هذه الفترة (109–140ملم)، أما الفترة الثانية للجفاف فاستمرت من عام (1995) إلى عام (2000)، حيث انخفضت كميات الأمطار السنوية عن خط اتجاهها العام وتراوحت قيم الأوساط المتحركة لكميات الأمطار السنوية خلال هذه الفترة (128–77 ملم)، أما فترة الجفاف الثالثة فاستمرت لفترة قصيرة من عام (2003) إلى عام (2004) حيث انخفضت كميات الأمطار السنوية عن خط اتجاهها العام وتراوحت قيم الأوساط المتحركة لكميات الأمطار السنوية خلال هذه الفترة (101–84 ملم)، أما الفترة الأخيرة للجفاف فاستمرت من عام (2007) إلى عام (2012) حيث انخفضت كميات الأمطار السنوية عن خط اتجاهها العام وتراوحت قيم الأوساط المتحركة لكميات الأمطار السنوية خلال هذه الفترة (79–86 ملم). أما فيما يتعلق بفترات الرطوبة التي تعرضت لها منطقة الدراسة فيظهر من الشكل (9) تعرض منطقة الدراسة إلى ثلاث فترات من الرطوبة يفصلها فترات طويلة نسبيا من سنوات الجفاف، وقد استمرت فترة الرطوبة الأولى من عام (1988) إلى عام (1994) وقد حظيت خلالها بأعلى قيمة للأوساط المتحركة لكميات الأمطار السنوية التي بلغت نحو (160 ملم)، أما الفترات الأخرى فقد كانت قصيرة نسبيا حيث استمرت الفترة الثانية من عام (2001) إلى عام (2003)، واستمرت الفترة الأخيرة من عام (2005) إلى عام (2006).

النتائج:

(1) بينت النتائج أن المتوسط العام للأمطار السنوية في منطقة الدراسة يبلغ نحو 107.93 ملم، وأن هناك تباينا في معدلات الأمطار السنوية على محطات منطقة الدراسة، حيث يبلغ المتوسط السنوي للأمطار في محطة الشوبك نحو (244) ملم، وفي محطة الطفيلة نحو (204) ملم، أما في محطة معان فيبلغ نحو (39.12) ملم. وفي محطة مطار العقبة (22.96) ملم، وفي محطة الجفر (29.26) ملم. وعلى أية حال فإن المتوسطات السنوية للأمطار خلال فترة الدراسة (1983–2013) في محطات منطقة الدراسة تشهد تراجعا ملحوظا للأمطار مقارنة بالمعدلات السابقة لها التي تبلغ نحو (330) ملم في محطتي الشوبك والطفيلة الواقعة ضمن إقليم المرتفعات الجنوبية، و (35) ملم في محطتي الجفر والعقبة الواقعة ضمن إقليم جنوب وشرق البادية الأردنية، ويتضح من النتائج السابقة أن الاتجاه العام للأمطار في منطقة الدراسة يتجه نحو التناقص، إلا أن هذا التناقص ليس بصورة مضطردة بحيث تقل كميات الأمطار السنوية بشكل دوري عن كل سنة عن السنوات السابق لها، فقد أظهرت النتائج أن هناك سنوات تزداد فيها كميات الأمطار السنوية عن المتوسط العام، وسنوات أخرى تقل عن هذا المتوسط بشكل كبير، ومن ثم فإن الاتجاه العام يوضح الصورة الإجمالية للتغير في الأمطار خلال فترة الدراسة، ويوضح كميات الأمطار المتوقعة في السنوات القادمة، فهو يمثل وسيلة لإجراء تنبوءٍ مستقبلي للأمطار في منطقة الدراسة، وتشير هذه النتائج بوضوح إلى أن هناك تغيرا مناخيا في المنطقة والذي يعود إلى تناقص عدد المنخفضات الجوية فوق البحر المتوسط والقادمة من الغرب، كما أنه يوجد علاقة وثيقة بين التغير في درجات الحرارة وكميات الأمطار الهاطلة (Almazrou, 2012)، حيث إن التغير العالمي في درجات الحرارة يؤثر في الضغط الجوي والرياح والرطوبة والتكاثف، ومن ثم الأمطار (العرود، 2001). وتأكيدا لهذه النتائج فقد أشارت التقارير الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPPC) إلى أن التغير المناخي للكرة الأرضية وما يصاحبه من تسارع غير مسبوق في ارتفاع درجات الحرارة قد رفع من درجة الحرارة في المتوسط بمقدار 0.76 º م خلال القرن العشرين، كما ارتفع مستوى سطح البحر بمقدار 17 سم خلال الفترة نفسها، وأن ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 2.0 º م يشكل مرحلة حرجة لكوكب الأرض، وأن التغيرات المناخية ستكون أشد في منطقة شرق المتوسط، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة التي سوف تؤدي إلى تناقص

كميات الأمطار السنوية بنسبة 10% إلى 20 % في سوريا ولبنان والأردن وليبيا والمغرب وموريتانيا، بينما ستتزايد كميات الأمطار السنوية في المناطق المدارية الموسمية جنوب غرب المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والسودان ما بين 10 % إلى 30 %، وبين التقرير أن متوسط تكلفة تغير المناخ في المناطق التي تتناقص فيها الأمطار في أدنى مستوياته سيحقق خسارة تقدر بحدود (1.9%–2.5%) من الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط (IPPC, 2007).

(2) بينت الدراسة أن معدلات الأمطار السنوية في محطات المناخية في منطقة الدارسة تتأثر بعوامل: الارتفاع عن سطح البحر والموقع الفلكي بالنسبة لدرجات العرض للمكان، حيث تتجه المعدلات السنوية للأمطار إلى التناقص كلما اتجهنا من المحطات المناخية الواقعة في الشمال – محطتي الشوبك والعقبة– إلى الجنوب في محطات معان والجفر ومطار العقبة؛ وذلك بسبب: زيادة ارتفاع محطتي الشوبك والطفيلة عن محطات معان والجفر ومطار العقبة، وتأثر محطتي الشوبك والطفيلة في منطقة الدراسة بالمنخفضات الجوية الشتوية بشكل أكبر عن المحطات الأخرى. وبشكل علم فقد قد أدى الموقع الفلكي لإقليم الجنوب في الأردن إلى وقوعه ضمن المنطقة المدارية في الصيف والمناطق المعتدلة في الشتاء، ووقوعه إلى الجنوب من المسارات التي تسلكها المنخفضات الجوية في شرق البحر المتوسط حيث أدى ذلك إلى تناقص الأمطار من الشمال إلى الجنوب، وقلة عدد الجبهات الباردة التي تتعرض لها المناطق الجنوبية مقارنة مع المناطق الشمالية والوسطى؛ وذلك بسبب أن الرياح في المناطق الشمالية تسلك مسارات طويلة فوق المسطحات المائية عكس الرياح في المناطق الجنوبية، ويؤدي البعد عن البحر المتوسط وانفصاله بسلسلة المرتفعات الغربية إلى تناقص الأمطار من الغرب إلى الشرق.

(3)بينت النتائج أن الاتجاه العام لكميات الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة بشكل عام وعلى جميع المحطات المناخية يتجه نحو التناقص خلال فترة الدراسة، ويؤكد ذلك وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين الأمطار والزمن، وقد تبين من اختبار الأهمية الإحصائية لقيمة معامل الارتباط جوهرية هذه العلاقة ودلالتها الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وتعكس قيمة معامل التحديد المرتفعة نسبياً في محطات منطقة الدراسة معنوية علاقة الارتباط وخط انحدارها الممثلة للاتجاهات المطرية في محطات منطقة الدراسة، ويؤكد ذلك القيم الصغيرة نسبيا للخطأ

المعياري للتقدير بالنسبة لكميات الأمطار والتي تدل على ارتباط الأمطار بالتغيرات الزمنية في محطات منطقة الدراسة.

(4)بينت النتائج المتعلقة بالتغير في الاتجاه العام لكميات الأمطار الساقطة على محطات منطقة الدراسة وباستخدام أسلوب المتوسطات النصفية واختبار "ت" للعينات بأن أعلى معدل تناقص سنوي للأمطار كان في محطة الشوبك بنحو (6.68) ملم /سنة، تلاها محطة الطفيلة (2.18) ملم /سنة، ثم في محطة معان (1.47) ملم /سنة، ثم في محطة الجفر (1.42) ملم /سنة، وأخيراً في محطة مطار العقبة فبلغ بمعدل التغير السنوي (1.12) ملم /سنة، أما على مستوى منطقة الدراسة ككل فبلغ معدل التغير السنوي (2.57) ملم /سنة، وبينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط كميات الأمطار في محطات (مطار العقبة، والجفر، والشوبك، ومعان) في الفترة الأولى (1983–1997) وبين كميات الأمطار في الفترة الثانية (1998–2013)، وقد كانت الفروق لصالح كميات الأمطار السنوية الساقطة خلال الفترة الأولى والتي كان متوسط أمطارها يزيد بمقدار 16.75 ملم عن متوسط الأمطار في الفترة الثانية في محطة مطار العقبة، ويزيد بمقدار 21.31 ملم في محطة الجفر، ويزيد بمقدار 100.24 ملم في محطة الشوبك، ويزيد بمقدار 21.99 ملم في محطة معان، وتشير هذه النتائج بوضوح إلى أن هناك اتجاها عاما لتناقص كميات الأمطار في منطقة الدراسة والذي قد يعود إلى تناقص عدد المنخفضات الجوية وطبيعة هذه المنخفضات نفسها،مثل طبيعة المنخفض وفيما إذا كان متوسطيا أو خماسينيا ومدى عمق المنخفض، ومدة تمركزه في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ومساره بالنسبة لمنطقة الدراسة ورطوبة الكتل الهوائية المرافقة للمنخفض، وإلى الارتفاع المضطرد في درجات الحرارة في الأردن.

(5)أظهرت النتائج المتعلقة بتحديد الفترات الجافة والرطبة التي تعرضت لها منطقة الدراسة خلال الفترة (1983–2013) وباستخدام أسلوب المتوسطات المتحركة الثلاثية وخط الاتجاه العام للأمطار السنوية، أن منطقة الدراسة تعرضت لأربع فترات من الجفاف، استمرت الفترة الأولى من عام (1984) إلى عام (1987)، أما الفترة الثانية فاستمرت من عام (1995) إلى عام (2000)، أما الفترة الثالثة للجفاف فاستمرت من عام (2003) إلى عام (2004) أما الفترة الأخيرة للجفاف فاستمرت من عام (2007) إلى عام (2012) حيث انخفضت فيها كميات

الأمطار عن خط اتجاهها العام وتراوحت قيم الأوساط المتحركة لكميات الأمطار السنوية خلال هذه الفترة (79–86 ملم). أما بالنسبة لفترات الرطوبة فقد تعرضت منطقة الدراسة لثلاث فترات من الرطوبة يفصلها فترات طويلة نسبيا من سنوات الجفاف، وقد استمرت فترة الرطوبة الأولى والتي كانت أطولها من عام (1988) إلى عام (1994) وقد حظيت خلالها بأعلى قيمة للأوساط المتحركة لكميات الأمطار السنوية التي بلغت نحو (160 ملم). وبالإشارة إلى هذه النتائج فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن قلة الأمطار "فترات الجفاف" جاءت نتيجة لابتعاد المنخفضات الجوية عن شرقي البحر المتوسط وتوجهها نحو وسط أوروبا وشرقيها، ويشير (Shehadeh, 1991) إلى أن هذا التعليل فيه تبسيط كثير، لأن ابتعاد المنخفضات الجوية وقلة الأمطار كلاهما نتيجتان لعامل آخر يؤثر فيهما معا ويرتبط بطبيعة الأوضاع السينوبتيكية السائدة في طبقات الجو العليا ومواقع الجبهات الدافئة والأحواض الباردة وعمقها واتجاهات محاورها وقوة مراكز الضغط الجوي في أسيا وأوربا، بالإضافة إلى أن هناك عاملا آخر يؤثر في الأمطار في شرق البحر المتوسط وهو قوة المرتفع السيبيري وامتداده، فالأمطار في الأشهر التي تزداد فيها قوة المرتفع السيبيري ويمتد جزء منه فوق منطقة شرق البحر المتوسط تكون أقل من المعدل، أما عندما يضعف ذلك المرتفع وينحسر تأثيره عن المنطقة فإنه يفسح المجال أمام تعمق المنخفضات الجوية وزيادة أمطارها.

Reference

Abdullah S., et al. (1990). Geography of the Arab World. 1ed, Tripoli.

Abu Zaid, M. (2005). Characteristics of Rainfall in the Central Region of Saudi Arabia, Journal of King Abdulaziz University, Arts and Humanities, Vol. 14. 175-233.

Adel A., (1972). Characteristics of Khamasin Condition in March 1967, the Meteorological Authority Research Bulletin, 4(1). pp 63- 83

Al-Aroud, I. (2001), Climate Change in the Balance. I. Amman: Publications of the Ministry of Culture.

Al-Beheiri, S. (1994), Jordan: Geographical Study. 2th. Amman: National Library.

Al-Mousa, F. (2002). Climate Characteristics of Temperature and Rain in the Eastern Mediterranean Region, unpublished PhD thesis, Ain Shams University, Egypt..

Alpert, P., Ben-gai,T., Baharad,A., Benjamini,Y., Yekutieli, D., Colacino, M., Diodato, L., Ramis, C., Homar,V., Romero, R., Michaelides, S., and Manes, A. (2002). The paradoxical increase of Mediterranean extreme daily rainfall in spite of decrease in total values, Geophysical Research Letters, Vol. 29.

Al-Rousan, N. & Ananzeh, A. (2001), Geography of Jordan. 1th. Aamman: Dar Al Shorouk.

Al-Saleh, N., Syriani, A. &, Muhammad, M. (1979). Geographic and Quantitative and Statistical Basics and Applications, Jeddah: Dar Al Fonoon for Printing and Publishing.

Annaba, S. (2011). The Potential Impact of Climate Change on Winter Rain in Jordan, Unpublished Master Thesis, University of Jordan.

Bani-Domi,M. (2005) . Trend analysis of temperatures and precipitation in Jordan, Umm Al-Qura University, Journal of

Educational , Social Sciences And Humanities 17(1) .

Baruch,Z., Dayan,U., Kushner,Y., Roth,C., & Enzel,Y. (2005). Regional and global atmospheric patterns governing rainfall in The Southern Levant 2005, International journal of climatology, Open University of Israel 26(1). 55-56.

Ben-Gai,T., Bitan,A., Manes,A., Alpert,P., and Rubin,S.(1998). Spatial and temporal changes in rainfall frequency distribution patterns in Israel, Theoretical and Applied Climatology,(1). 178.

Black,E.,(2009).The impact of climate change on daily precipitation statistics in Jordan and Israel , Royal Meteorological Society, Vol. 10, No. 3, pp. 193-199.

Bou-Zeid,E., & El-Fadel,M. ,(2002). Climate change and water resources in Lebanon and the Middle East, Journal Water Resources Planning Management, Vol. 28 , No. 5, pp. 343-355.

Chenoweth,J., Hadjinicolaou,P., Bruggeman,A., Lelieveld,J., Levin,Z., Lange, M., Xoplaki, E., and Hadjikakou, M., (2011). Impact of climate change on the water resources of the eastern Mediterranean and Middle East region,Water Resources Research , Vol . 47, No. 6, pp. 2-18.

Darubi, A. et al (2008). Climate Change and its Impact on Water Resources in the Arab Region, Arab Ministerial Conference on Water, 14-17 July 2008, Arab Center for the Studies of Arid Zones and Drylands

Dayan,U., and Abramski, R., (1983). Heavy rain in the Middle East related to unusual jet stream properties, Bulletin of the American Meteorological Society,Vol. 64 , No. 10, pp.1138-1140.

Department of Meteorology (2000). Unpublished Data, Climate Section, Amman, Jordan.

Department of Meteorology (2014) Unpublished climate data for the

period 1983-2013, Climate Section, Amman, Jordan.

Dulaimi, K. (2010). Climate Change and its Expected Impacts on Man and the Environment in the Arab World, Iraqi Journal of Desert Studies, 2(2). 150.

Farhan, Yehia et al. (1989), Studies in the Geomorphology of Southern Jordan. I. Amman: University of Jordan Publications.

Ghanem, A. (1993). The weather associated with the March 1991 flood on the southern regions of Jordan, Journal of Studies. 20(1). 7-25.

Ghanem, A. (2001). Analysis of the Probability of Precipitation in Arid and Semi-Dry Areas in Jordan, Damascus University Journal. 17(2) 13-24.

Ghanem, A. (2003), Changing the Thermal and Ventilating Conditions in the City of Amman - The Hashemite Kingdom of Jordan - and its Role in the 20th Century, Damascus University Journal. 19(3+4). 151-171.

Ghanem, A. (2003), climatic geography, i. Amman: Al Masirah Publishing House.

Ghanem, A. (2011). Trends in mean seasonal and annual rainfall amounts over Jordan, university of jordan, Human Social Sciences, Vol. 38 ,No. 3 , PP. 1047-1049.

Ghanem,A.,(2006). Weather conditions associated with extreme Dry And Wet Episodes In Jordan During Winter (1961-2000),Damascus University Journal,Vol. 22, No. 1+2, pp. 58-59.

Hamdi, R., Abu-Allaban, M., Al-Shayeb, A., Jaber, M., & Momani,N.,, (2009), Climate change in Jordan: A Comprehensive Examination Approach, American Journal of Environmental Sciences, Vol. 5, No. 1, pp. 58-68.

Hanbali, S. (1991). Geography of Jordan and its Climate Regions, National Strategy for Environmental Protection in Jordan, United

States Agency for International Development. Amman.

IPCC Report, (2007), The Fourth Assessment Report (AR4) The Intergovernmental Panel on Climate Change.

IPCC Report, (2013), The Fifth Assessment Report (AR5) The Intergovernmental Panel on Climate Change.

IPCC Report, (2013), The Fourth Assessment Report (AR5) The Intergovernmental Panel on Climate Change.

Jordan Meteorological Department , (1988). Jordan Climatological, Data Handbook, Amaan,Jordan

Jordanian Ministry of Environment, (2012). unpublished reports, Department of Studies, Amman, Jordan.

Kharfan, S. (2010). Climate Change and the Future of Energy - Problems and Solutions. Damascus: Publications of the Syrian Ministry of Culture.

Lelieveld, J., Hadjinicolaou, P., Kostopoulou, E., Chenoweth, J., El Maayar, M., Giannakopoulos, C., Hannides, C., Lange, M. A., Tanarhte, M., and Tyrlis, E., (2012). Climate change and impacts in the Eastern Mediterranean and the Middle East, Water Resources Research, Vol. 114 , No. 3-4 , pp. 668- 675.

Lionello, P., and Giorgi,F.,(2007), Winter precipitation and cyclones in the Mediterranean region: future climate scenarios in a regional simulation, Advances in Geosciences, pp.154-158.

Makrama, Z., & Alhusban, Y. (2015). Geography of Jordan. I. Amman: Wael Publishing House.

Matouq, M., El-Hasan,T., Al-Bilbisi, H., Abdelhadi, M., Hindiyeh, M., Eslamian, S., and Duheisat, S., (2013). The climate change implication on Jordan: A case study using GIS and Artificial Neural Networks for weather forecasting , Journal of Taibah University for Science, Vol. 7, No. 2 , pp. 4-55 .

Oroud . I., (2008). The Impacts of climate change no water Resources in Jordan, in : f. Zereini, H.Hotzl (eds), chapter in climate change and water Resources in the middle East and north Africa, Environmental science and Engineering , Vol. 9 ,pp. 109-123.

Sabri, A. (2001). Waves of Freedom in Jordan. Unpublished PhD thesis, University of Jordan.

Shehadeh, N. (1978). General Trends of Rainfall in Jordan, Journal of Arab Research and Studies. 5(1). 134-155.

Shehadeh, N. (1985). Quarterly Rain in the Eastern Basin of the Mediterranean and Arab Asia, Journal of Arab Research and Studies. 12(7). 107-111.

Shehadeh, N. (1991). Climate of Jordan. 1th. Amman: Dar al-Bashir.

Shehadeh, N. (2002). Quantitative Methods in Computer Geography 2th. Amman: Dar Al Safa.

Shehadeh, N. (2009). Climatology, Dar Safa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Shehadeh, N. and Al-Mnaseeh, N. (2013). First Year Students at the University of Jordan for Climate Change, Journal of Humanities and Social Sciences, 40(2) 315-319.

Smadi, M., and Zghoul, A., (2006), A Sudden Change In Rainfall Characteristics In Amaan Jordan During The Mid 1950, American Journal Of Environmental Sciences, Vol. 2, pp 10-84.

Smiatek, G., Kunstmann,H., and Heckl, A., (2011), High-resolution climate change simulations for the Jordan River area, Journal of Geophysical , Vol. 116, No. 16, pp. 1-14.

Watkins, K., (2007/2008) Human Development Report: Fighting climate change: Human solidarity in a divided world", UNDP, Palgrave Macmillan, NewYork.

World Bank Report, (2014). climate change adaptation and natural Disasters Preparedness in the coastal cities of north Africa. world bank, washington, pp. 34-35.

Zhang, X., Aguilar, E., Sensoy, S., Melkonyan, H., Tagiyeva, U., and Ahmed, N., (2005), Trends in Middle East climate extreme indices from 1950 to 2003, Journal Of Geophysical Research, Vol. 110, pp. 1-12.

جـ – مواقع الانترنت:

1. http:/ www.ipcc.ch
2. http://www.tutiempo.net/clima/Jordania/JO.html
3. http://www.wmo.int/pages/index_ar.html
4. https://ar.wikipedia.org/

تصنيف معوقات التصدير المدركة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن وأثرها على الأداء التصديري

علي فلاح الضلاعين *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات التصدير المدركة من قبل الشركات الأردنية وأثر هذه المعوقات على الأداء التصديري لهذه الشركات. ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الفرضيات اللازمة التي تم اختبارها بعدد من الأساليب الإحصائية مثل التحليل العاملي والانحدار المتعدد، وقد تم إجراء مسح شمل الشركات الأردنية التي تقع ضمن المدن الصناعية المؤهلة والبالغ عددها 444 شركة، وقد بلغ معدل الاستجابة 44% (197 شركة). وقد أشارت نتائج التحليل العاملي إلى وجود ثلاثة معوقات خارجية (السوق الأجنبي، اقتصادية، سياسية) وثلاثة معوقات داخلية (إدارية، بشرية، مالية). كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن المعوقات الخارجية التي تؤثر في الأداء التصديري هي معوقات السوق الأجنبي والمعوقات السياسية فقط، أما المعوقات الاقتصادية فليس لها أي تأثير. أما المعوقات الداخلية التي تؤثر في الأداء فكانت المعوقات البشرية فقط، فيما لم يكن هناك أي تأثير للمعوقات المالية والإدارية. كما أشارت النتائج إلى أن المعوقات الخارجية كانت أكثر أهمية من المعوقات الداخلية. وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات تتعلق بتحسين مستوى الأداء التصديري للشركات.

الكلمات الدالة: التصدير، معوقات التصدير، الأداء التصديري، الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأردن.

* كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

تاريخ تقديم البحث: 2015/8/10م. تاريخ قبول البحث: 2016/2/16م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017م.

Classification of Perceived Export Barriers of Small and Medium Sized Enterprises (SMEs) in Jordan and its Effects on Export Performance

Ali Falah Dalain

Abstract

This study aimed at identifying perceived barriers by Jordanian companies and there effect on the export performance of these companies. To achieve this objective, the hypotheses were formulated and tested by using several statistical methods such as factor analysis and multiple regressions. The survey comprised the Jordanian companies that fall within qualified industrial zone (444 companies); the response rate was 44% (197 companies). The results of factor analysis indicated the presence of three external obstacles (the foreign market, economic, political) and three internal obstacles (administrative, human, and financial). The results of regression analysis showed that the external obstacles that affect the export performance were the foreign market and political obstacles only, while the economic obstacles do not have any effect. The internal constraints affecting the performance were only human obstacles, and there was no effect of the financial and administrative obstacles. The results indicated that external obstacles were more important than internal obstacles. The study provided a number of recommendations to improve the export performance of Jordanian firms.

Keywords: Export, Export Barriers, Export Performance, Small and Medium Sized Enterprises (SMEs), Jordan.

مقدمة:

أخذت التجارة الدولية في الوقت الحاضر بعدا جديدا تمثل في التخلص التدريجي من مفهوم الحدود الدولية والانفتاح الكبير للأسواق الدولية على بعضها البعض وانخفاض القيود المتعلقة بدخول هذه الأسواق. وقد أسهم في حدوث هذه التحولات التطور التكنولوجي الكبير الذي شهده قطاع النقل والاتصالات واتساع رقعة التكتلات الاقتصادية والاتفاقات التجارية بين الدول وتحرير أنظمة التجارة الدولية وغيرها من التطورات، وعلى الرغم من هذه التطورات والتحولات في أنظمة التجارة الدولية، إلا أن الشركات لا زالت تعاني من ضعف في عملياتها التجارية الدولية وذلك بسبب العديد من المعوقات التصديرية التي تحد من قدرة هذه الشركات على تحقيق النجاح في الأسواق الدولية (Leonidou, 2004). ويشير ايضا إلى أن معوقات التصدير تشكل السبب الرئيسي في فشل الشركات في عملياتها التجارية الخارجية، والتي تؤدي أيضا إلى تحقيق خسائر مالية كبيرة مصحوبة بتشكيل مواقف سلبية تجاه نشاطات التجارة الخارجية سواء للشركات المصدرة أو الشركات التي ترغب في التصدير مستقبلا.

وغالبا ما تسعى الحكومات في كثير من الدول إلى دعم الصادرات وذلك من خلال تطوير برامج تساعد الشركات المصدرة على تجاوز معوقات التصدير وتحسين مستوى أدائها لتتمكن من المنافسة بكفاءة على المستوى الدولي. والأردن، كواحد من هذه الدول، وإدراكا منه بأهمية هذا القطاع في دفع عجلة التطور الاقتصادي، أولى قطاع الصادرات أهمية كبيرة من خلال تطوير العديد من البرامج والمبادرات لدعم قطاع الصادرات وتمثل ذلك في تأسيس "مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية" والتي أصبحت فيما بعد "المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية" والتي بدأت عملها عام 2005 وتهدف إلى تطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة ورعايتها ودعمها وزيادة حجم الصادرات وفرص التصدير إلى الأسواق الدولية والإقليمية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التطورات الكثيرة التي حصلت في بيئة الأعمال الدولية، والمبادرات الحكومية الأردنية لدعم وتشجيع الصادرات، إلا أن الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة في الأردن والمتعلقة بحجم الصادرات الأردنية الكلية بين عامي (2002–2012) تشير إلى التذبذب الكبير في

حجم الصادرات إلى الأسواق الأجنبية. فكما يشير الشكل رقم (1)، نلاحظ أن نسبة الانخفاض في حجم الصادرات بلغت 20% خلال عام 2009، ثم عادت هذه النسبة إلى الزيادة خلال عامي (2010 – 2011) ثم عادت إلى الانخفاض خلال عام 2012. واستنادا إلى مراجعة أدبيات الدراسة التي أشارت إلى أن معوقات التصدير تشكل سبباً رئيسياً في فشل الشركات في الأسواق الدولية (Leonidou, 1995)، فإن هذه الدراسة تحاول تحديد أهم معوقات التصدير المدركة وأثرها في الأداء التصديري للشركات الأردنية.

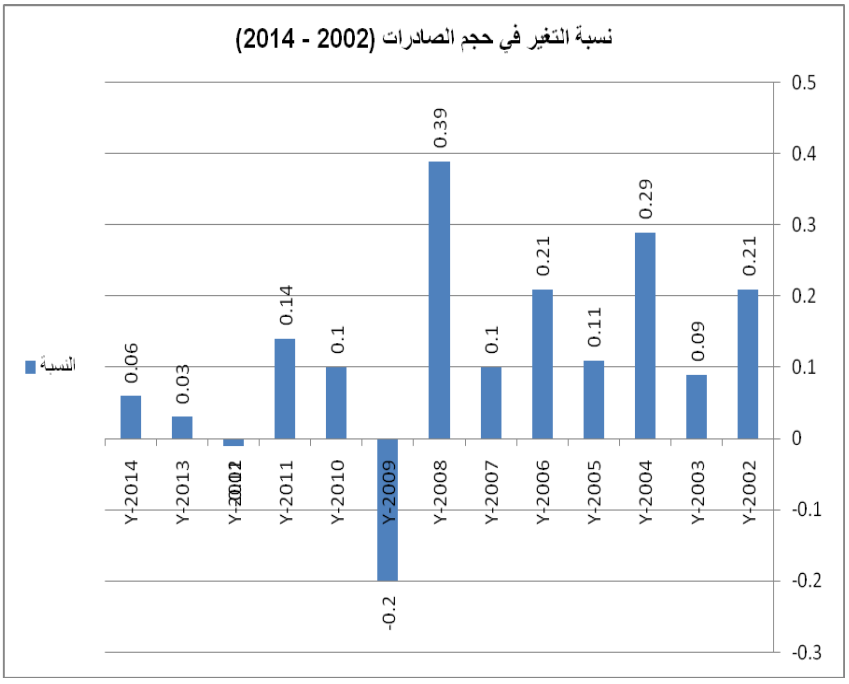

الشكل رقم (1)

نسبة التغير في حجم الصادرات (2002–2014)*

* إعداد الباحث وفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1. تنظر الكثير من الشركات إلى التصدير على أنه مصدرا للنمو وتحقيق الأرباح. إلا أن الدراسات السابقة أشارت إلى أن معوقات التصدير تشكل سبباً رئيسياً في فشل الكثير من الشركات في الأسواق الدولية (Leonidou, 1995) الأمر الذي يقود إلى خسائر مادية كبيرة لهذه الشركات في الأسواق الأجنبية.
2. إن فهم معوقات التصدير وأثرها على الأداء التصديري للشركة يعتبر أمرا ضروريا لمديري الشركات لاتخاذ بعض الإجراءات الملائمة بشكل مسبق لتجاوز أو تقليل أثر هذه المعوقات خصوصا في حالة المعوقات التي يمكن السيطرة عليها (Chung, 2003).
3. كما أن واضعي السياسة العامة يمكن أن يحددوا المجالات التي يمكن أن يتم فيها تقديم المساعدات الحكومية للشركات المصدرة حتى تتمكن هذه الشركات من مواجهة والتغلب على معوقات التصدير وتحقيق النجاح.
4. أخيرا، هنالك عدد كبير جدا من الدراسات التي أجريت على مستوى العالم حول موضوع معوقات التصدير والجهود الحكومية للتغلب على هذه المعوقات. وعند استعراض الدراسات التي أجريت على مستوى الأردن، فقد وجد الباحث عدد قليل من هذه الدراسات التي اقتصرت على منتجات محددة أو عدد محدود من المعوقات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحديد معوقات التصدير المدركة من وجهة نظر الشركات الأردنية المصدرة.
2. تحديد أثر معوقات التصدير على الأداء التصديري للشركات الأردنية.
3. ترتيب معوقات التصدير المدركة حسب أهميتها من وجهة نظر الشركات الأردنية المصدرة.

الإطار النظري:

يحقق التصدير للشركة العديد من الفوائد منها أنه يعمل على توزيع المخاطر التجارية بين العديد من الأسواق، وتحسين معايير الخدمة والجودة في الشركة، وتوفير المزيد من العوائد والمصادر المالية اللازمة لإعادة الاستثمار والنمو في المستقبل، واستغلال الطاقة التشغيلية المثلى، وتحسين

كفاءة الإنتاج، وجذب ومكافأة حملة الأسهم والموظفين من خلال توفير أساس أفضل لتحقيق الربح (Czinkota & Ronkainen, 2001) .

وعلى الرغم من كل هذه الفوائد، إلا أن الحصول عليها ليس بالأمر السهل, فهناك الكثير من المعوقات التي تحول دون تحقيق الشركة لهذه الفوائد، وبعض هذه المعوقات يمثل نقاط ضعف تنظيمية مرتبطة بالبيئة الداخلية للشركة، أو أخطاء إستراتيجية، أو عدم قدرة الجهات الحكومية المعنية على توفير الظروف الملائمة للتصدير، أو مشاكل مرتبطة بالأسواق التصديرية (Korth, 1991). وبسبب هذه المعوقات تنظر الكثير من الشركات المحلية إلى التصدير بشيء من الريبة والشك وبالتالي رفض التعامل مع الأسواق الخارجية(Leonidou & Katsikeas, 1996) .

معوقات التصدير:

تتعلق معوقات التصدير بجميع القيود التي تحد من قدرة الشركة على البدء بممارسة أو تطوير أو إدامة عملياتها التجارية في الأسواق الأجنبية. وقد حدد (Morgan & Katsikeas, 1997) ثلاث مجموعات من معوقات التصدير وهي معوقات إستراتيجية، ومعوقات تتعلق بالعمليات، ومعوقات تتعلق بالمعلومات. كما صنف (Leonidou, 2004) معوقات التصدير إلى مجموعتين هما معوقات داخلية وخارجية. وتمثل المعوقات الداخلية تلك المرتبطة بالمصادر التنظيمية للشركة وتتضمن معوقات تسويقية، ووظيفية، ومعلوماتية. أما المعوقات الخارجية فترتبط بالبيئة المحلية التي تعمل فيها الشركة وتتضمن معوقات إجرائية، وحكومية، وبيئية ومعوقات تتعلق بمهمة الشركة. كما صنف (Shaw & Darroch, 2004) معوقات التصدير إلى خمسِ مجموعات رئيسية تضمنت معوقات مالية، وإدارية، ومعوقات مرتبطة بالسوق المحلي والأجنبي، ومعوقات مرتبطة بالصناعة ومعوقات مرتبطة بالشركة نفسها. كما أشار (Julian & Ahmed, 2005) إلى أن هنالك توافقاً عاماً في معظم الدراسات السابقة على أن معوقات التصدير الأساسية تتضمن جاذبية السوق التصديري، والممارسات في السوق التصديرية التي لا تتفق مع الممارسات التجارية المحلية، وخصائص إدارة التصدير، والوصول إلى قنوات التوزيع المناسبة، والتكيف مع احتياجات السوق الخارجية والسياسات الحكومية. كما صنف (Tesfom & Lutz, 2006) مشاكل التصدير للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول النامية. حيث اعتمد الباحث على مراجعة شاملة لأدبيات الموضوع تضمنت مسح 40 دراسة منشورة في الفترة ما بين (1980–2004). وقد صنف

الباحث مشاكل التصدير في خمس مجموعات وهي معوقات تتعلق بالشركة، والمنتَج، والصناعة، والسوق التصديري وأخيرا البيئة الكلية. وقد قدمت الدراسة نموذج نوعي معدل يمكن استخدامه من قبل الباحثين في المستقبل من أجل بذل المزيد من الجهد للبحث عن مشاكل التصدير في البلدان النامية. كما حددت الدراسة أوجه التشابه والاختلاف في مشاكل التصدير بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. أما (Kneller & Pisu, 2007) فقد صنفوا معوقات التصدير إلى ثلاث مجموعات تضمنت المعوقات المتعلقة بشبكات الاتصال والتسويق، والمعوقات المتعلقة بالإجراءات وأسعار الصرف، وأخيرا المعوقات الثقافية.

الأداء التصديري:

عرف (Shoham,1996) الأداء التصديري على أنه النتيجة لعمليات (نشاطات) الشركة في الأسواق التصديرية. وعلى الرغم من كثرة الأدبيات التي تحدثت عن الأداء التصديري، إلا أنه لا زال هنالك عدم اتفاق على إطار إجرائي ومفاهيمي محدد لقياس الأداء التصديري (Shoham, 1998). وتعتبر الكثافة التصديرية (نسبة المبيعات التصديرية من المبيعات الكلية) ومعدل نمو الصادرات من أكثر المعايير المستخدمة في الأدبيات السابقة لقياس الأداء التصديري، حيث من السهل نسبيا الحصول على معلومات تتعلق بهذين المعيارين (Julien & Ramangalahy, 2003). وقد حدد (Sousa , 2004) حوالي 50 بعدا لقياس الأداء التصديري والتي تم تصنيفها على أساس مقاييس موضوعية وغير موضوعية. كما أجرى (Madsen, 1987) مراجعة مكثفة للأدبيات السابقة وصنف معايير الأداء التصديري في أربع مجموعات وهي: ربحية الصادرات (مقدار الأرباح أو إدراك ربحية الصادرات مقارنة بالمبيعات المحلية)، حجم الصادرات (القيمة المطلقة للصادرات أو الصادرات كنسبة من المبيعات الكلية)، نمو الصادرات (نمو الصادرات كقيمة مطلقة أو كنسبة)، وأخيرا مؤشرات أخرى عديدة (إدراك النجاح، وتقلب الصادرات وغيرها). كما حدد (Denis & Depelteau, 1985) أسلوبان لقياس الأداء التصديري، المقياس الأول كمي بطبيعته ومستخدم بشكل أكثر ويعتمد على المعيار الذي يقيس حجم الصادرات. أما المقياس الثاني فهو نوعي ويعتمد على العديد من المعايير التي تقيس إدراك النجاح في الأسواق الأجنبية مثل السمعة الدولية للشركة. كما اعتمد (Souchon, Diamantopoulos, Holzmuller, Axinn, Sinkula , Simmet & Durden, 2003) في قياس الأداء التصديري على نسبة المبيعات الكلية الناتجة عن عمليات

التصدير. أما (Leonidou, Katsikeas, & Samieec, 2002) فقد أشاروا إلى أن نسبة الصادرات من المبيعات (الكثافة التصديرية)، نمو مبيعات التصدير، ومستوى أرباح الصادرات، وحجم مبيعات الصادرات، والحصة السوقية للصادرات وأخيرا مساهمة الصادرات في الربح كانت أكثر مقاييس الأداء التصديري استخداما من قبل الشركات.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت على مستوى العالم حول موضوع معوقات التصدير، وسوف يتم استعراض الدراسات التي بحثت أثر معوقات التصدير على الأداء التصديري للشركات فقط، ومن هذه الدراسات:

الدراسة التي قام بها (Nazar & Saleem, 2009) والتي ركزت على دراسة معوقات التصدير المرتبطة بالشركة فقط والتي تؤثر على الأداء التصديري للشركة، وهذه المعوقات تتضمن خصائص الشركة، خصائص الإدارة وأخيرا القدرات في مجال تسويق الصادرات.

الدراسة التي قام بها (Rutihinda ,2008) على عينة من الشركات المصدرة في كندا. والتي استهدفت دراسة معوقات التصدير التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وقد حدد الباحث أربع فئات من المعوقات التي تواجهة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، هذه المعوقات تتضمن معوقات خاصة بالشركة نفسها، ومعوقات مؤسسية، ومعوقات تتعلق بالصناعة في السوق الأجنبي، وأخيرا الافتقار إلى الدعم الحكومي. أما فيما يتعلق بالمعوقات الأكثر تأثيراً في الأداء التصديري لهذه الشركات فقد تضمنت المعوقات المتلعقة بالصناعة في السوق التصديري والافتقار إلى الدعم الحكومي.

الدراسة التي قام بها (Altintas, Tokol & Harcar ,2007) والتي هدفت إلى اختبار العلاقة بين معوقات التصدير والأداء التصديري المدرك للشركات التركية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أشارت النتائج إلى أن المعوقات الإجرائية والمنافسة في الأسواق الأجنبية كان لها الأثر الأكبر في الأداء التصديري للشركات. حيث كان هذا الأثر سلبيا بحيث كلما زادت المعوقات الإجرائية والمنافسة، كلما انخفض الأداء التصديري للشركة.

الدراسة التي قام بها (Julian & Ahmed, 2005) إذ بحثت أثر مجموعة من معوقات التصدير على الأداء التصديري للشركات في مقاطعة كوينزلاند في استراليا. وحددت هذه الدراسة مجموعة شاملة من معوقات التصدير المحتملة استنادا إلى أدبيات تسويق الصادرات. وكانت وحدة التحليل في هذه الدراسة الشركات العاملة في مجال التصدير للأسواق الخارجية. تم جمع البيانات باستخدام استبانه موجهة المديرين التنفيذيين في 689 شركة صناعية مصدرة. وقد أشارت النتائج إلى أن خصائص إدارة التصدير في الشركة، والتكيف مع احتياجات السوق الخارجي كمعوقات للتصدير، كانت الأكثر تأثيرا على الأداء التصديري للشركات.

الدراسة التي قام بها (Leonidou, 2004) والتي قدمت تحليل شمل 39 عائقا من عوائق التصدير تم تحديدها من خلال مراجعة منتظمة لـ 32 دراسة ميدانية أجريت في هذا الموضوع. وقد صنفت هذه الدراسة معوقات التصدير إلى مجموعتين داخلية (تسويقية، وظيفية، معلوماتية) وخارجية (إجرائية، مهمة الشركة، حكومية، بيئية). وقد أشارت النتائج إلى أن تأثير معوقات التصدير ترتبط بظروف محددة، وتعتمد بشكل كبير على خصوصية الشركة الإدارية والتنظيمية والبيئية. كما أن بعض المعوقات مثل تلك التي ترتبط بعدم كفاية المعلومات، والمنافسة السعرية، وعادات العملاء في السوق الأجنبي، والعقبات السياسية والاقتصادية، أظهرت تأثير منتظم وقوي على السلوك التصديري للشركات.

الدراسة التي قام بها (Ramaswami & Yang, 1990) والتي حددت أربعة مصادر لمعوقات التصدير تؤثر في الأداء التصديري للشركات وهي المعرفة التصديرية (الافتقار إلى المعلومات والمعرفة)، المصادر الداخلية (مثل الموارد المالية والبشرية)، المعوقات الإجرائية (إجراءات التوثيق، التعرفة الجمركية، معايير الأمان والجودة، صعوبات النقل والتوزيع، صعوبة إيجاد موزع موثوق به في السوق الأجنبي)، وأخيرا المتغيرات الخارجية (حالة عدم التأكد في الأسواق الأجنبية والتي يسببها أطراف أخرى مثل المنافسين، والحكومات الأجنبية، والطلب والعرض، وتغير أسعار الصرف).

أما فيما يتعلق بالدراسات المحلية والعربية، ففي حدود علم الباحث هنالك عدد محدود من الدراسات التي بحثت معوقات التصدير بشكل عام، وندرة في الدراسات التي بحثت أثر هذه المعوقات في الأداء التصديري للشركات. فقد هدفت دراسة (Dawood,Aloran & Awadh,

2014) إلى تقييم أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أداء صادرات ومستوردات الصناعة التحويلية في الأردن. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأداء صادرات ومستوردات الصناعة التحويلية في الأردن، كما أن للإعانات وإبطاء المستوردات، ومعدلات التعريفة، والانفتاح الاقتصادي أدواراً مهمة في أداء الصادرات. كذلك هدفت دراسة (Haddad & Adhmour, 2011) إلى معرفة وتحليل العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية؛ وقد أشارت النتائج إلى أن العوامل الداخلية المتعلقة بالشركات والعوامل الخارجية المتعلقة بالبيئة المحيطة بالشركات لها علاقة بأدائها التصديري، كما أن هناك علاقة إيجابية بين استراتيجيات التوسع السوقي الدولي، والمزيج التسويقي، وسنوات الخبرة التصديرية، وعدد الأسواق المصدر لها، وعدد الأصناف المصدرة، وتوافر وحدة التصدير في الشركة، ونسبة ما تنفقه الشركة على البحث والتطوير وما تنفقه على الترويج من جهة والأداء التصديري من جهة أخرى. أما دراسة (Al-Nader,Al-Rimouni & Ershidat, 2010) التي هدفت إلى قياس أهم العوامل التي تؤثر في تدفق الصادرات السياحية الى الأردن، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الأردن السياحية، كما أن هناك علاقة إيجابية بين الصادرات السياحية الأردنية وعدد السكان في تلك الدول، أي أن زيادة الدخل أو عدد السكان في تلك الدول يزيد من الصادرات السياحية الأردنية، كما أن هناك علاقة عكسية بين متغير المسافة وسعر صرف العملات الأجنبية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحجم الصادرات السياحية الأردنية. أما دراسة (Ahmed, Julian, Baalbaki & Hadidian, 2004) التي استهدفت دراسة معوقات التصدير التي تواجهها الشركات المصدرة في لبنان. وقد شملت الدراسة 61 شركة صناعية لبنانية، وأشارت النتائج إلى أن معوقات التصدير الرئيسية المدركة من قبل معظم الشركات كانت الافتقار إلى مساعدة الحكومة، والمنافسة مع الشركات في الأسواق الأجنبية، والحاجة لتعديل سياسات التسعير والترويج، والتعرفة الجمركية المرتفعة في الأسواق التصديرية والافتقار إلى رأس المال لتمويل التوسع في الأسواق الأجنبية. كما استهدفت دراسة (Al-Dhmor, 2003) التعرف على المشاكل التي تعترض منتجي الأزهار الأردنيين عند تصدير منتجاتهم إلى الأسواق الأوروبية، والتعرف على مدى إمكانية تصنيف هذه المشاكل بناء على خصائص المؤسسات المنتجة والمصدرة للأزهار. وفي دراسة قام

بها (Al-Aali,1999) استهدفت بحث معوقات التصدير المدركة من قبل 140 شركة مصدرة في السعودية. وقد أشارت النتائج إلى وجود عدد من معوقات التصدير المدركة من قبل الشركات السعودية وهي تكاليف المدخلات، والمنافسين الجدد، والنقل، وسياسة التصدير الوطنية، وإجراءات ومعلومات التصدير، والميزة التنافسية، ومخاطر السوق الأجنبي، وأخيرا المعوقات التشغيلية. كما أجرى (Crick, Al Obaidi & Chaudhry, 1998) دراسة شملت 411 شركة سعودية مصدرة، وقد أشارت النتائج إلى وجود عدد من معوقات التصدير المشتركة بين جميع الشركات السعودية وهي المنافسة في الأسواق التصديرية، والافتقار إلى المعلومات التصديرية، والخوف من التعرض لسياسات الإغراق، والتعرفة الجمركية المرتفعة، وعدم الوضوح في الاتفاقات التجارية، وقيود الاستيراد، تكلفة استيراد المواد الأولية، وعدم وجود الموظفين المناسبين. كما استهدفت دراسة (Alhalaq,1997) تحديد أسباب تذبذب الصادرات الأردنية في الفترة (1970–1991)، وقد بينت النتائج أن من أهم الأسباب الكامنة وراء تذبذب الصادرات الأردنية اقتصارها على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية إضافة إلى التركيز السلعي والجغرافي للصادرات. وفي دراسة أخرى قام بها (Al-Aali, 1995) اشتملت على 58 شركة سعودية، استخدم الباحث 24 عائقا للتصدير حيث كانت المنافسة في الأسواق الأجنبية والتكاليف العالية للمواد الأولية المستوردة وغياب المعلومات عن الأسواق الأجنبية والتذبذب في أسعار الصرف وتكاليف النقل العالية المعوقات الأكثر إدراكا من قبل هذه الشركات. وقد قسم الباحث معوقات التصدير إلى ثماني مجموعات شملت معلومات السوق، والمنافسة، والشحن، والسياسة الحكومية، ومخاطر السوق الأجنبي، وإجراءات التصدير، وتكاليف التسويق والإنتاج وأخيرا المشاكل الفنية والداخلية. أما دراسة (Bakhrma,Alnufiei & Flemban,1994) فقد استهدفت قياس حجم النمو في صادرات القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية وتحليل العوامل المؤثرة في حجم هذا النمو. وكانت أهم المحددات المؤثرة على حجم نمو الصادرات في مختلف القطاعات الصناعية هي الأسعار النسبية والعمر الزمني للشركة، أما المتغيرات الأخرى (الطلب المحلي، والدخل ودرجة التركز) فقد تفاوت تأثيرها من صناعة إلى أخرى.

نلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها لم تتفق فيما بينها على مجموعة محددة من معوقات التصدير، حيث تباينت الدراسات من حيث المعوقات التي تم دراستها، كما تباينت النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بأثر هذه المعوقات على الأداء التصديري. كما نلاحظ ندرة

الدراسات العربية التي اهتمت بدراسة معوقات التصدير وأثرها على الأداء التصديري للشركات. وتأتي هذه الدراسة في محاولة لجمع أكبر عدد ممكن من معوقات التصدير التي تم استخدامها في الأدبيات السابقة ودراسة أثرها على الأداء التصديري للشركات المصدرة.

فرضيات الدراسة:

بعد مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بمعوقات التصدير، وجد الباحث الكثير من التداخل بين الدراسات السابقة من حيث تصنيفها لمعوقات التصدير. وقد قام الباحث باختيار عدد من المعوقات التي تحدثت عنها معظم الدراسات السابقة، حيث تم تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات داخلية بلغت 11 عائقا، ومعوقات خارجية بلغت 17 عائقا، والجدول رقم (1) يبين هذه المعوقات.

جدول (1) معوقات التصدير

المعوقات الخارجية	المصدر
أسعار صرف العملات الظروف الاقتصادية في الأسواق الأجنبية المنافسة في الأسواق الأجنبية أسعار الفائدة على القروض الصعوبات المتعلقة بإيجاد وكلاء مناسبين تأخير الدفع في الأسواق الأجنبية الرسوم الجمركية على المستوردات في الأسواق الأجنبية السياسات الحكومية المتعلقة بالإعانات التصديرية الاضطرابات السياسية الافتقار إلى رأس المال في الأسواق التصديرية الافتقار إلى المعلومات التصديرية	(Ahmed, Julian, Baalbaki & Hadidian, 2004 ; Al-Aali, 1995 ; Crick, Al Obaidi & Chaudhry ,1998); Nazar & Saleem, 2009 ; Rutihinda, 2008; Altintas, Tokol & Harcar, 2007 ; Julian & Ahmed, 2005, Bakhrma,Alnufiei & Flemban,1994 ; Alhalaq, 1997 ; Al-Dhmor, 2003).

المعوقات الداخلية	المصدر
الافتقار إلى الثقة بالأسواق الأجنبية	(Leonidou,2004 ; Ramaswami & Yang, 1990 ; Nazar & Saleem, 2009 ; Rutihinda, ,2008,; Altintas, Tokol & Harcar, 2007 ; Julian & Ahmed, 2005 ; Ahmed, Julian, Baalbaki & Hadidian, ,2004; Al-Aali, ,1995; Crick, Al Obaidi & Chaudhry, 1998).
الصعوبات المتعلقة بتحديد الفرص التصديرية	
نوعية الوكلاء والموزعون المتوفرون	
المخاطرة المرتبطة بالبيع في الأسواق الأجنبية	
المعرفة باللغات الأجنبية	
الافتقار إلى المعرفة بالأسواق الأجنبية	
الافتقار إلى العلاقات الجيدة	
مشاكل التدفقات النقدية ورأس المال العامل	
مشاكل أو تكاليف التوزيع	Bakhrma,Alnufiei and Flemban (1994), Al-Dhmor(2003), Dawood, Aloran and Awadh (2014), Haddad and Al-Dhmor (2014) Dawood,Aloran and Awdeh(2014)
مشاكل التمويل طويل الأجل	
التعامل مع ثقافات مختلفة	
تكييف المنتجات والأنشطة لتناسب الأسواق الأجنبية	
عدد موظفي التصدير	
عدم كفاية الطاقة الإنتاجية	
إجراءات توثيق الصادرات	
مشاكل تعيين موظفين مؤهلين في التصدير	
مشاكل إدارة عمليات التبادل الأجنبي	

لقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن العلاقة بين معوقات التصدير والأداء التصديري كانت متناقضة. حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بين معوقات التصدير من جهة وربحية الصادرات والمبيعات التصديرية من جهة أخرى، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن معوقات التصدير لم تكن ذات أهمية في التنبؤ بالأداء التصديري (Da Silva, & Da Rocha, 2000). وسوف نقوم من خلال هذه الدراسة بالتعرف على دور معوقات التصدير في التأثر على الأداء التصديري. وعليه يمكن صياغة الفرضية العامة التالية:

H1: هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعوقات التصدير الخارجية على الأداء التصديري للشركات الأردنية.

H2: هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعوقات التصدير الداخلية على الأداء التصديري للشركات الأردنية.

هذه الفرضيات تم تقسيمها إلى فرضيات فرعية وتم اختبارها اعتمادا على نتائج التحليل العاملي الذي أجراه الباحث على معوقات التصدير الداخلية والخارجية.

منهجية الدراسة:

مجتمع الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على الشركات الصناعية الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم والواقعة ضمن مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية/ سحاب ومدينة الحسن الصناعية/ إربد ومدينة الحسين بن عبدالله الصناعية/ الكرك، والتي تصنف على أنها شركات مصدرة وتحصل على مزايا وتسهيلات تصديرية من قبل الحكومة الأردنية. وقد بلغ عدد هذه الشركات "444" شركة صناعية*. وقد صنفت وزارة الصناعة والتجارة في الأردن الشركات الصغيرة والمتوسطة على أساس عدد الموظفين كما هو ملخص في الجدول التالي:

جدول (2) تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم

التصنيف	عدد الموظفين
صغيرة جدا	1-9
صغيرة	10-49
متوسطة	50-249
كبيرة	250 وأكثر

تم توزيع استبانة الدراسة على جميع هذه الشركات، وبعد عملية المتابعة فقد بلغ عدد الاستبانات التي تم استردادها والتي تصلح لعملية التحليل الإحصائي "197" استبانة بمعدل استجابة 44%، وهي نسبة جيدة لهذا الأسلوب المستخدم في جمع البيانات (McAuley, 1993). وبناء على ما سبق فقد تم إجراء التحليل على "197" شركة وهو عدد يمكن الافتراض أنه يمثل مجتمع الدراسة.

* http://www.jiec.com/j2ee/servlet/Main_ar.jsp

ويمثل الشخص المسؤول عن عمليات التصدير في الشركة وحدة جمع البيانات في هذه الدراسة سواء كان مدير الشركة أو مدير التسويق أو تحت أي مسمى آخر.

أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد في جمع البيانات على الاستبانة (ملحق 1) التي صممت اعتمادا على الدراسات السابقة وأدبيات التصدير، والتي تم توزيعها على المستجيبين في المدن الصناعية المؤهلة. وقد تكونت الأداة من قسمين، الأول يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تقيس معلومات عامة تمثلت في عدد الموظفين في الشركة وعدد سنوات عمل الشركة في مجال التصدير، كذلك الأداء التصديري والمتمثل في نسبة النمو في حجم الصادرات خلال آخر خمس سنوات. أما القسم الثاني من الاستبانة فيتكون من مجموعة من العبارات التي تمثل معوقات التصدير الخارجية والداخلية.

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

استنادا إلى مراجعة الأدبيات السابقة والإطار النظري، تم تطوير استبانة لقياس متغيرات الدراسة وهي:

- معوقات التصدير: استنادا إلى الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، تم تحديد معوقات التصدير الخارجية (11 عائقا) والداخلية (17 عائقا)، وقد تم سؤال المستجيبين عن مدى أهمية هذه المعوقات بالنسبة للشركة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي بحيث يمثل الرقم (5) مهم جدا ويمثل الرقم (1) غير مهم أبدا.
- الأداء التصديري: يمثل الأداء التصديري للشركات المصدرة المتغير التابع في هذه الدراسة، وقد تم قياس هذا المتغير اعتمادا على المقياس الذي استخدمه (Zou et al.,1998) وذلك من خلال معدل النمو في حجم الصادرات (معدل النمو خلال آخر خمس سنوات)، وكانت الفئات المستخدمة في هذا المقياس كما يلي:

1. (انخفـــاض) 2.(0%-9%) 3.(10%-19%) 4.(20%-49%) 5.(50%-99%) 6.(100% وأكثر)

تحليل البيانات:

خصائص الشركات

تشـــير النتائج في الجدول (3) إلى أن أكثر من نصف الشركات (67.5%) تمتلك خبرة أقل من 10 سنوات في التصدير، فمعظم الشركات الموجودة في المدن الصناعية حديثة التأسيس نسبيا مقارنة مع عمر مؤسسة المدن الصناعية نفسها والتي تأسست عام 1984. كما أن 85% من هذه الشركات تعتبر متوسطة الحجم، بينما كانت الشركات صغيرة الحجم تشكل ما نسبته 15%. كما أن نسبة قليلة من الشركات (20.8%) حققت نموا في الصادرات تجاوز 50%، وهذا يؤكد على مشكلة الدراسة التي تناقش قضية انخفاض نمو الصادرات في الأردن.

جدول (3) خصائص الشركات

الخاصية		التكرار	النسبة %
خبرة الشركة	أقل من 5 سنوات	32	%16.2
	5–10 سنوات	101	%51.3
	11–25 سنة	45	%22.8
	25 سنة وأكثر	19	%9.6
عدد الموظفين	1–9 موظف	4	%2
	10–49 موظف	25	%13
	50–249 موظف	168	%85
معدل نمو الصادرات لآخر خمس سنوات	انخفاض	2	%1.0
	0%–9%	23	%11.7
	10%–19%	78	%39.6
	20%–49%	53	%26.9
	50%–100%	27	%13.7
	100% وأكثر	14	%7.1

التحليل العاملي:

لقد تبين من خلال مراجعة أدبيات الدراسة وجود اختلاف في معوقات التصدير التي تم دراستها من قبل الباحثين، حيث لا يوجد اتفاق بين الباحثين على معوقات التصدير المدركة من قبل الشركات المصدرة. ولهذا السبب فقد تم إجراء التحليل العاملي (Factor Analysis) على مجموعة مختارة من هذه المعوقات الخارجة والداخلية كل على حده، للتعرف على معوقات التصدير المدركة من قبل الشركات المصدرة في الأردن. وفي البداية تم إجراء اختبار مقياس كفاية العينة (KMO) واختبار بارتلت لتحديد مدى ملائمة العينة لاستخدام التحليل العاملي. حيث تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى أن العينة ملائمة لاستخدام التحليل العاملي.

جدول (4) اختبار كفاية العينة

الاختبار	المعوقات الخارجية	المعوقات الداخلية
كايسر، ماير، أولكن (KMO)	.72	.81
اختبار بارتلت	.000	.000

تم إجراء التحليل العاملي باستخدام طريقة تحليل العناصر الرئيسية (Principal Component Analysis) والتدوير المتعامد (Viramax). وتم تحديد عدد العوامل اعتمادا على أن قيمة التباين الكلي المفسر أكبر من واحد (Eigenvalues over 1). كما تم تحديد الحد الأدنى الضروري لقبول تحميل الأسئلة على العوامل المقابلة بـ 0.5 أو أكبر وتم استثناء الأسئلة التي يقل تحميلها عن هذه النسبة.

المعوقات الخارجية:

صنف التحليل العاملي المعوقات الخارجية إلى ثلاثة عوامل فسرت ما نسبته 54.39% من التباين، وقد تم استثناء سؤالين بسبب عدم تحميلهما على أي من العوامل الثلاثة وهما المنافسة في الأسواق الأجنبية وأسعار الفائدة على القروض.

المعوقات الداخلية:

صنف التحليل العاملي المعوقات الداخلية إلى ثلاثة عوامل فسرت ما نسبته 45.75% من التباين، وقد تم استثناء ثلاثة أسئلة بسبب عدم تحميلهما على أي من العوامل الثلاثة وهي نوعية الوكلاء والموزعين، مشاكل التوزيع والتعامل مع ثقافات مختلفة.

اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الانحدار المتعدد وتحليل التباين الأحادي. وقبل تطبيق هذه الاختبارات، قام الباحث بالتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات. حيث تشير النتائج في الجدول رقم (5) إلى أن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت بين (1 و −1)، وهي ضمن المدى المقبول (Malhotra & Briks, 2000). كما تم استخدام مقياس كرونباخ ألفا لتحديد درجة ثبات الأداة حيث تشير النتائج في الجدول رقم (5) إلى أن قيمة ألفا تقع بين 60% و 70% وهو الحد الأدنى لقبول هذه القيمة (Hair, Tatham, Anderson, & Black 1998).

كما تم التأكد من مدى صلاحية نموذج الدراسة لاستخدام تحليل الانحدار، حيث تشير النتائج في الجدول (6) إلى أن قيمة ($F = 5.311$) بمستوى معنوية ($sig = 0.000 < 0.05$) وهذا يعني أن النموذج بمكوناته المختلفة استطاع أن يفسر التباين في مستوى الأداء التصديري للشركات، مما يشير إلى صلاحية النموذج وبالتالي إمكانية إجراء تحليل الانحدار المتعدد على بيانات الدراسة.

جدول (5) نتائج التحليل العاملي

أولا: المعوقات الخارجية						
العبارات	العوامل			التباين المفسر	كرونباخ ألفا	معامل الالتواء
	1	2	3			
الرسوم الجمركية في الأسواق الأجنبية	.690					
السياسات الحكومية المتعلقة بالإعانات التصديرية	.684					
تأخير الدفع في الأسواق الأجنبية	.634			29.128	.682	-.980
الصعوبات المتعلقة بإيجاد وكلاء مناسبين	.596					
الافتقار إلى المعلومات التصديرية	.584					
الظروف الاقتصادية في الأسواق الأجنبية		.852		14.603	.60	-.178
أسعار صرف العملات		.747				
الاضطرابات السياسية			.813	10.646	.60	-.784
الافتقار إلى رأس المال في الأسواق التصديرية			.567			
	التباين الكلي المفسر			54.39		
ثانيا: المعوقات الداخلية						
مشاكل إدارة عمليات التبادل الأجنبي	.614			24.19	.74	-.139
الصعوبات المتعلقة بتحديد الفرص التصديرية	.611					
الافتقار إلى الثقة بالأسواق الأجنبية	.608					
الافتقار إلى العلاقات الجيدة	.603					

المعرفة باللغات الأجنبية	.592					
المخاطرة المرتبطة بالبيع في الأسواق الأجنبية	.584					
الافتقار إلى المعرفة بالأسواق الأجنبية	.567					
مشاكل تعيين موظفين مؤهلين في التصدير		.721				
عدم كفاية الطاقة الإنتاجية		.694				
عدد موظفي التصدير		.690				
إجراءات توثيق الصادرات		.547				
مشاكل التمويل طويل الأجل			.761			
مشاكل التدفقات النقدية ورأس المال العامل			.658			
تكييف المنتجات لتناسب الأسواق الأجنبية			.509			
	التباين الكلي المفسر			45.75		

Extraction Method: Principal Component Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization. Rotation converged in 5 iterations.

جدول (6) اختبار صلاحية نموذج الدراسة لتحليل الانحدار

مصدر التباين	مجموع الانحرافات	درجات الحرية	مربعات الانحرافات	قيمة F	المعنوية sig
الانحدار	35.503	6	5.917	5.311	.000
الخطأ	200.539	180	1.114		
المجموع	236.043	186			

بعد ذلك تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد الذي اشتمل على ستة عوامل مستقلة (ثلاث عوامل خارجية وثلاثة عوامل داخلية) وعامل تابع (معدل النمو في حجم الصادرات)، وكانت النتائج كما في الجدول (7).

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

العامل	قيمة بيتا	قيمة t	المعنوية sig
معوقات السوق الأجنبي	-.180	-2.105	.037
معوقات اقتصادية	.094	1.258	.210
معوقات سياسية	.166	2.068	.040
معوقات إدارية	.073	.893	.373
معوقات بشرية	-.242	-2.950	.004
معوقات مالية	.009	.109	.913

الفرضية الأولى: المعوقات الخارجية:

تتعلق الفرضية الأولى بتأثير معوقات التصدير الخارجية على الأداء التصديري للشركات الأردنية. وقد تم تحديد ثلاثة معوقات خارجية من خلال التحليل العاملي، وهذه المعوقات هي معوقات السوق الأجنبي، معوقات اقتصادية ومعوقات سياسية.

- فيما يتعلق بمعوقات السوق الأجنبي، فقد أشارت نتائج التحليل إلى أن معوقات السوق التصديري لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء التصديري للشركات (t = -2.105; sig = .037).
- فيما يتعلق بالمعوقات الاقتصادية، فقد أشارت نتائج التحليل إلى أن المعوقات الاقتصادية ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على الأداء التصديري للشركات (t = 1.258; sig = .210).
- فيما يتعلق بالمعوقات السياسية، فقد أشارت نتائج التحليل إلى أن المعوقات السياسية لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الأداء التصديري للشركات (t = 2.068; sig = .040).

وعليه نستطيع القول أنه قد تم رفض الفرضية الأولى بشكل جزئي، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير لمعوقات السوق التصديري والمعوقات السياسية على الأداء التصديري للشركات الأردنية بينما لم يكن هنالك أي تأثير يذكر للمعوقات الاقتصادية على الأداء التصديري للشركات.

الفرضية الثانية: المعوقات الداخلية:

تتعلق الفرضية الثانية بتأثير معوقات التصدير الداخلية على الأداء التصديري للشركات الأردنية. وقد تم تحديد ثلاثة معوقات داخلية من خلال التحليل العاملي، وهذه المعوقات هي معوقات إدارية، معوقات بشرية ومعوقات مالية.

- فيما يتعلق بالمعوقات الإدارية، فقد أشارت نتائج التحليل إلى أن المعوقات الإدارية ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على الأداء التصديري للشركات (t = .893; sig = .373).
- فيما يتعلق بالمعوقات البشرية، فقد أشارت نتائج التحليل إلى أن المعوقات البشرية لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء التصديري للشركات (t = -2.950; sig = .004).
- فيما يتعلق بالمعوقات المالية، فقد أشارت نتائج التحليل إلى أن المعوقات المالية ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على الأداء التصديري للشركات (t = .913; sig = .109).

وعليه نستطيع القول إنه قد تم رفض الفرضية الثانية بشكل جزئي، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير للمعوقات البشرية على الأداء التصديري للشركات الأردنية بينما لم يكن هنالك أي تأثير يذكر للمعوقات الإدارية والمعوقات المالية على الأداء التصديري للشركات.

معوقات التصدير الأكثر أهمية:

تشير النتائج في الجدول رقم (8) والجدول رقم (9) إلى ترتيب معوقات التصدير الخارجية والداخلية حسب أهميتها من وجهة نظر الشركات المصدرة الأردنية.

جدول (8) ترتيب معوقات التصدير الخارجية حسب الأهمية

المعوقات الخارجية	الوسط	الانحراف	المعوقات الداخلية	الوسط	الانحراف
المنافسة في الأسواق الأجنبية	4.34	0.98	الثقة بالوكلاء والموزعين	4.12	1.06
صعوبات إيجاد وكلاء مناسبين	4.15	1.04	مشاكل تعيين موظفين مؤهلين	4.08	1.11
الاضطرابات السياسية	4.15	0.95	مخاطر البيع في الأسواق الأجنبية	4.04	1.09
الظروف الاقتصادية	4.05	0.97	تكييف المنتجات للأسواق الأجنبية	4.03	1.12
أسعار صرف العملات	4.04	0.96	عدد موظفي التصدير	4.03	1.16
غياب المعلومات التصديرية	4.03	1.01	مشاكل أو تكاليف التوزيع	3.81	1.14
الافتقار لرأس المال الأجنبي	3.97	0.99	مشاكل التدفقات النقدية	3.76	1.22
الرسوم الجمركية	3.96	1.08	مشاكل التمويل طويل الأجل	3.76	1.10
سياسات الإعانات التصديرية	3.84	1.20	صعوبات تحديد فرص التصدير	3.72	1.10
أسعار الفائدة على القروض	3.71	1.04	إجراءات توثيق الصادرات	3.71	1.07
تأخير الدفع في الأسواق الأجنبية	3.68	1.06	الافتقار للمعرفة بالأسواق الأجنبية	3.62	1.12
			ضعف الثقة بالأسواق الأجنبية	3.59	1.20
			عدم كفاية الطاقة الإنتاجية	3.58	1.13
			التعامل مع ثقافات مختلفة	3.56	1.17
			المعرفة باللغات الأجنبية	3.55	1.15
			مشاكل عمليات التبادل الأجنبي	3.53	1.30
			الافتقار إلى العلاقات الجيدة	3.49	1.12

جدول (9) ترتيب معوقات التصدير حسب أهميتها

المعوقات	الوسط	الانحراف المعياري
السياسية	4.057	0.81769
الاقتصادية	4.046	0.81469
البشرية	3.981	0.77220
السوق الأجنبي	3.927	0.71737
المالية	3.847	0.84989
الإدارية	3.580	0.72618

مناقشة النتائج والتوصيات:

أشارت نتائج التحليل العاملي للعينة التي تم اختيارها إلى أن معوقات التصدير الخارجية المدركة من قبل الشركات الأردنية المصدرة تتكون من ثلاثة معوقات. وبناء على وصف أبعاد كل عامل، كما هو موضح في جدول (4)، فإنه يمكن تسمية العامل الأول بـ "معوقات السوق التصديري" والذي يتكون من الرسوم الجمركية على المستوردات في الأسواق الأجنبية، والسياسات الحكومية المتعلقة بالإعانات التصديرية، وتأخير الدفع في الأسواق الأجنبية، والصعوبات المتعلقة بإيجاد وكلاء مناسبين، والافتقار إلى المعلومات التصديرية. وهذه النتيجة تتسجم مع ما توصل إليه (Tesfom & Lutz, 2006). أما العامل الثاني فيمكن تسميته بـ "المعوقات الاقتصادية" والذي يتكون من الظروف الاقتصادية في الأسواق الأجنبية وأسعار صرف العملات. أما العامل الثالث فيمكن تسميته بـ "المعوقات السياسية" والذي يتكون من الاضطرابات السياسية والافتقار إلى رأس المال في الأسواق التصديرية.

كما أشارت نتائج التحليل العاملي إلى أن معوقات التصدير الداخلية المدركة من قبل الشركات الأردنية المصدرة تتكون من ثلاثة معوقات. وبناء على وصف أبعاد كل عامل، كما هو موضح في جدول (4)، فإنه يمكن تسمية العامل الأول بـ "المعوقات الإدارية" والذي يتكون من الصعوبات المتعلقة بتحديد الفرص التصديرية، والافتقار إلى الثقة بالأسواق الأجنبية، والافتقار إلى العلاقات الجيدة، والمعرفة باللغات الأجنبية، والمخاطرة المرتبطة بالبيع في الأسواق الأجنبية، والافتقار إلى المعرفة بالأسواق الأجنبية. أما العامل الثاني فيمكن تسميته بـ "المعوقات البشرية" والذي يتكون من مشاكل تعيين موظفين مؤهلين في التصدير، وعدم كفاية الطاقة الإنتاجية، وعدد موظفي التصدير، وإجراءات توثيق الصادرات. أما العامل الثالث فيمكن تسميته بـ "المعوقات المالية" والذي يتكون من

مشاكل التمويل طويل الأجل، ومشاكل التدفقات النقدية ورأس المال العامل، وتكييف المنتجات والأنشطة التسويقية لتناسب الأسواق الأجنبية.

فيما يتعلق بتحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالعوامل الخارجية، فقد أشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لمعوقات السوق التصديري على الأداء التصديري للشركات الأردنية. هذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه (Madsen, 1987)، إلا أنها تختلف مع عدد من الدراسات الأخرى (Zou & Stan, 1998)، والتي أشارت إلى أن معوقات السوق التصديري لا تؤثر على الأداء التصديري للشركات. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى ضعف خبرة الشركات الأردنية في التعامل مع الأسواق الأجنبية وبالتالي عدم المعرفة بهذه الأسواق الأمر الذي لا يمكنها من تطوير استراتيجيات تسويقية مناسبة للتعامل مع هذه الأسواق.

كما أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمعوقات السياسية على الأداء التصديري للشركات الأردنية، حيث كانت هذه النتيجة عكس ما هو متوقع. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Watson & Hogarth-Scott, 2003)، التي أشارت إلى أن المعوقات السياسية تؤثر إيجابيا على الأداء التصديري للشركات. وقد يكون ذلك بسبب أن الشركات عادة عندما تواجه عوائق سياسية في دولة ما فإنه يزداد نشاطها في البحث عن أسواق واتفاقات تجارية دولية جديدة. أما بالنسبة للمعوقات الاقتصادية فلم يكن لها أثر يذكر.

كما أشارت النتائج إلى وجود عامل واحد فقط من العوامل الداخلية له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء التصديري وهو المعوقات البشرية. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى افتقار الشركات الأردنية المصدرة لدائرة أو قسم متخصص بنشاطات التصدير يوفر القوة البشرية المؤهلة لمعالجة متابعة النشاطات التصديرية المختلفة للشركة. أما بالنسبة للمعوقات الإدارية والمالية فلم يكن لها تأثير يذكر، وهذه النتيجة يمكن تفسيرها من خلال أن معظم الشركات الأردنية المصدرة تعتمد بشكل أساسي على التصدير وذلك بالاعتماد على وكلاء تصدير يقومون بكافة إجراءات التصدير الإدارية وذلك للحد من مخاطر التعامل مع الأسواق الدولية، والذي يمثل العائق الثالث من حيث الأهمية، وتوفيرا للتكاليف، بالإضافة إلى سهولة هذا الأسلوب خاصة للشركات التي لا تمتلك خبرة كافية.

أشارت نتائج التحليل الوصفي لمعوقات التصدير الخارجية والداخلية إلى أن أهم عائق من المعوقات الخارجية كان المنافسة في الأسواق الأجنبية، وهذه النتيجة طبيعية حيث تعكس التطور الكبير الذي شهدته معظم الشركات العالمية والإقليمية في مجال التصنيع والجودة والاستفادة الكبيرة

من التطورات التكنولوجية في هذه المجالات. أضف إلى ذلك، أن الشركات الأردنية التي شملتها الدراسة تعتبر صغيرة الحجم إذا ما قورنت بالشركات في الأسواق الخارجية التي تنافس بقوة في تلك الأسواق. أما أقل المعوقات الخارجية إدراكا فكان تأخير الدفع في الأسواق الأجنبية، أسعار الفائدة على القروض، السياسات الحكومية المتعلقة بالإعانات التصديرية، الرسوم الجمركية على المستوردات في الأسواق الأجنبية. وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب منها أنه عادة ما تتم عمليات الدفع من خلال الاعتمادات المستندية التي تلتزم بها المؤسسات المالية، وبالتالي لا تتحمل الشركة الكثير من المخاطرة فيما يتعلق بعمليات دفع ثمن البضاعة. كما أن الحكومة الأردنية قامت في السنوات السابقة بإيلاء قطاع التصدير الكثير من الاهتمام والرعاية لدوره في رفد الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم الإعانات والمساعدات المختلفة للشركات المصدرة. أما بالنسبة للرسوم الجمركية على المستوردات في الأسواق الأجنبية، فقد يعود ذلك إلى أن الكثير من الأسواق التي تتعامل معها الشركات الأردنية لا تفرض الكثير من الرسوم الجمركية على المستوردات مثل دول الخليج.

أما بالنسبة للمعوقات الداخلية فقد كان أهم عائق هو الثقة بالوكلاء والموزعين المتوفرين في السوق المحلي، وهذا منطقي حيث أن طريقة دخول الأسواق الأجنبية لغالبية الشركات الأردنية تتم من خلال التصدير وذلك للحد من مخاطر التعامل مع الأسواق الدولية والذي يمثل العائق الثالث من حيث الأهمية، وتوفيرا للتكاليف، بالإضافة إلى سهولة هذا الأسلوب خاصة للشركات التي لا تمتلك خبرة كافية. ويمكن أن يعزى ذلك أيضا إلى عدم توفر موظفين مؤهلين للعمل في مجال التصدير لدى هذه الشركات ، وهو العائق الثاني من حيث الأهمية، الأمر الذي يضطر هذه الشركات للبحث عن وكلاء وموزعين خارجيين. أما فيما يتعلق بالمعوقات الداخلية الأقل أهمية، فقد كان الافتقار إلى العلاقات الجيدة، يليه مشاكل إدارة عمليات التبادل الأجنبي ثم المعرفة باللغات الأجنبية والتعامل مع ثقافات مختلفة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الشركات الأردنية تلجأ عادة إلى الموزعين والوكلاء للقيام بالتصدير، وبالتالي ترى هذه الشركات أنه ليس من الضروري بناء علاقات مع الأسواق الأجنبية، أو الحاجة إلى المهارة في إدارة العمليات الخارجية أو امتلاك مهارات اللغة طالما أن هناك من يقوم نيابة عنها بجميع هذه الأمور. وعند الحديث عن المعوقات الخارجية والداخلية مجتمعة، فقد أشارت النتائج إلى أن إدراك الشركات للمعوقات الخارجية (المتوسط = 4.0114) كان أكثر من إدراكها للمعوقات الداخلية (المتوسط = 3.8064). هذه النتيجة تشير إلى أن المعوقات الخارجية كانت تمثل مشكلة أكبر من المعوقات الداخلية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة (Altintas, Tokol & Harcar, 2007). وهذا ما يؤكده نتيجة ترتيب معوقات

التصدير الخارجية والداخلية التي تم الحصول عليها من خلال التحليل العاملي، حيث احتلت المعوقات السياسية والمعوقات الاقتصادية المرتبة الأولى والثانية على التوالي وهي من المعوقات الخارجية. بينما احتلت المعوقات المالية والإدارية المراتب الأخيرة وهي من المعوقات الداخلية.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم عدد من التوصيات التي من شأنها مساعدة الشركات المصدرة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية القائمة على إدارة النشاط التصديري في الأردن من تحسين مستوى الأداء التصديري لهذه الشركات:

1. توفير البرامج التدريبية التي تستهدف تحسين مستوى المهارات التصديرية للمصديرين في مجالات مختلفة مثل إجراءات التصدير، ومهارات إجراء البحوث والدراسات في الأسواق التصديرية، ومهارات تطوير استراتيجيات تسويقية خاصة بالأسواق التصديرية.
2. تزويد الشركات المصدرة بالمعلومات المتعلقة بالأسواق التصديرية مثل المعايير والأسس الفنية المطبقة في الأسواق الأجنبية، وأنواع العملاء وتوزيعهم الجغرافي، والتشريعات التجارية المطبقة في تلك الأسواق.
3. مساعدة الشركات على زيادة حجم صادراتها باستخدام أدوات مختلفة مثل الإعانات التصديرية، والمساعدات المالية، والاستشارات الفنية في مجال التصدير.
4. إتاحة الفرص للشركات الأردنية، وخاصة الصغيرة منها، بالاتصال مع الأسواق الأجنبية من خلال إقامة المعارض الدولية والمؤتمرات والندوات واستضافة الوكلاء والموزعين في الأسواق الأجنبية للمشاركة في هذه المعارض.
5. تسهيل عمليات اتصال الشركات الأردنية بالوكلاء والموزعين في الأسواق الأجنبية بسهولة ويسر من خلال توفير قواعد بيانات تحتوى على المعلومات الضرورية، وإقامة المعارض الدولية والمؤتمرات والندوات واستضافة الوكلاء والموزعين في الأسواق الأجنبية للمشاركة في هذه المعارض.
6. تطوير حملات ترويجية للشركات الصناعية الأردنية تستهدف الأسواق الأجنبية لخلق الطلب على منتجات هذه الشركات في الأسواق الأجنبية وجذب المزيد من الصفقات التجارية للمصدرين الأردنيين.

الدراسات المستقبلية:

هنالك العديد من الاتجاهات التي يمكن أن تتخذها الدراسات المستقبلية في دراسة معوقات التصدير المدركة وأثرها على الأداء التصديري، ومن هذه الاتجاهات:

1. إن نسبة التباين الكلي المفسر من خلال التحليل العاملي والتي بلغت 45.75% تدل على أن هنالك معوقات أخرى يمكن تحديدها ودراستها.
2. كما يمكن دراسة الاختلافات بين الشركات من حيث معوقات التصدير المدركة على أساس خبرة الشركة، عمر الشركة، والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وتركيبة السلع المنتجة والمصدرة، والأسواق المستهدفة وغيرها.
3. اقتصرت هذه الدراسة على الشركات الموجودة ضمن المدن الصناعية المؤهلة، وبالتالي لا بد من أخذ وجهة نظر الشركات العاملة خارج نطاق هذه المدن التي تهتم بنشاطات التصدير والتعرف على معوقات التصدير المدركة من قبل هذه الشركات وأثرها على الأداء التصديري.
4. كما يمكن دراسة العلاقة بين مراحل التطور التصديري التي تمر فيها الشركات ونوع معوقات التصدير التي تدركها الشركات في كل مرحلة.

المراجع

باخرمة، أحمد سعيد، النفيعي، محمد ابراهيم و فلمبان، فريد هاشم، (1994)، محددات الصادرات الصناعية في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 7، ص ص 3-34.

حداد، نور الهدى والضمور، هاني (2011) " العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 38، العدد 2.

الحلاق، سعيد، (1997) "تذبذب الصادرات الأردنية: الأسباب والانعكاسات"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 10.

داود، حسام علي، والعوران، أحمد فراس، وعوض، طالب محمد، (2014) "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أداء صادرات ومستوردات الصناعة التحويلية في الأردن :دراسة تحليلية للفترة 1995-2012"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 2.

الضمور، هاني حامد، (2003) "المشاكل التي تعترض تصدير الأزهار الأردنية إلى الأسواق الأوروبية (دراسة ميدانية)"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، مجلد 30، العدد 1.

النادر، حسن، والريموني، احمد، وارشيدات، آلاء (2010) "دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية: باستخدام نموذج الجاذبية: حالة الأردن (1976-2004)"، أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد4.

References

Ahmed, Z.., Julian, C., Baalbaki, I. , Hadidian, & Tamar, V.(2004), "Export Barriers and Firm Internationalisation: A Study of Lebanese Entrepreneurs", Journal of management & world business research, 1(1): 11-22.

Al-Aali, A. (1999). Obstacles Perceived by Exporters in Saudi Arabia, Journal of King Saud University. Administrative Sciences, 11(1): 19-38.

Al-Aali, A. (1995), Obstacles Facing Saudi Arabian Food and Chemical Exporters. International Journal of Commerce and Management, 5(3): 17-31.

Al-Dhmor, H. H. (2003). Problems in exporting Jordanian flowers to European markets (A field study). *Dirasat Journal, 30*(1). Administrative Sciences.

Alhalaq, S. (1997). Jordanian export volatility: Causes and implications. *Journal of King Abdulaziz University: Economics and Management, 10.*

Al-Nader, H., Al-Rimouni, A., & Ershidat, A. (2010). An empirical study of the determinants of tourism exports flow: Using the attraction model: The Case of Jordan (1976-2004). *Al-Yarmouk Research: A Series of Human and Social Sciences, 26*(4).

Altıntaş, Murat Hakan, Tokol, Tuncer & Harcar, Talha, (2007), "The effects of export barriers on perceived export performance: An empirical research on SMEs in Turkey" EuroMed Journal of Business, 2 (1): 36-56.

Bakhrma, A. S., Alnufiei, M. I. & Flemban, F. H. (1994). Determinants of industrial exports in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of King Abdulaziz University: Economics and Management, 7,* 3-34.

Chung, H. F. L. (2003), International standardization strategies: The experiences of Australian and New Zealand firms operating in the greater China markets. Journal of International Marketing, 11(3): 48-82.

Crick, Dave, Al Obaidi, Mansour and Chaudhry, Shiv, (1998), Perceived obstacles of Saudi-Arabian exporters of non-oil products, Journal of Marketing Practice: Applied Marketing Science, 4(7): 187-199.

Czinkota, Michael R., and Ilkka A. Ronkainen (2001), International Marketing. The Dryden Press.

Da Silva, P. and Da Rocha, A. (2000), "Perception of Export Barriers to Mercosur by Brazilian Firms", International Marketing Review, 18(6): 589-610.

Dawood, H. A., Aloran, A. F., & Awadh, T. M. (2014). The impact of foreign direct investment on the performance of exports and imports of manufacturing in Jordan: An analytical study for the period 1995-2012. *Jordan Journal of Business Administration,*

1(2).

Denis, J.E. & Depelteau, D. (1985), Market knowledge diversification and export expansion. Journal of international Business Studies, 7(1): 77–89.

Haddad, N. & El Adhmour, H. (2011). Limiting Factors for the export performance of Algerian industrial companies exporting non-oil products-studies. *Administrative Sciences, 38* (2).

Hair J.F., Tatham R., Anderson R., & Black W. (1998), Multivariate Data

Analysis, Prentice Hall, 5ed.

Julian, Craig C. & Ahmed, Zafar U. (2005), The impact of barriers to export on export marketing performance. Journal of Global Marketing, 19(1): 71-94.

Julien, P.A & Ramangalahy C. (2003), Competitive Strategy and Performance of Exporting SMEs: An Empirical Investigation of the Impact of Their Export Information Search and Competencies. Entrepreneurship: Theory & Practice, 27(3): 227-245.

Kneller, Richard & Pisu, Mauro, (2007), Export Barriers: What are They and Who Do They Matter To? University of Nottingham, Working Paper No. 2007/12. Available at: http://www.gep.org.uk/leverhulme/publications/Papers/2007/2007_12.

Korth, C.M. (1991), "Managerial barriers to US exports", Business Horizons, 34(2): 18-26.

Leonidou, L.C. (2004), An analysis of the barriers hindering small business export development", Journal of Small Business Management, 42(3): 279-302.

Leonidou, L.C. and Katsikeas, C.S. (1996), "The export development process: an integrative review of empirical models", Journal of International Business Studies, 27:517-51.

Leonidou, L.C.; and Katsikeas, C.S.; and Samieec, S. (2002), "Marketing strategy determinants of export performance: a meta-analysis" Journal of Business Research, 55: 51– 67.

Leonidou, Leonidas C. (1995), "Empirical Research on Export Barriers: Review, Assessment, and Synthesis." Journal of International Marketing, 3(1): 29-43.

Madsen, T.K. (1987), Empirical export performance studies. Advances in International Marketing, 2(2): 178–198.

Morgan, R.E. and Katsikeas, C.S. (1997), "Obstacles to export initiation and expansion", Omega, 25(6): 677-90.

Nazar, Muhammad Suhail and Saleem, Hassan Mujtaba Nawaz, (2009), "Firm-Level Determinants of Export Performance". International Business & Economics Research Journal, 8(2): 105-112.

Ramaswami, S. N. and Yang, Y. S. (1990), "Perceived Barriers to Exporting and Export Assistance Requirements", in S. T. Cavusgil and M. R. Czinkota (eds) International Perspectives on Trade Promotion and Assistance. Westport, CT: Quorum Books.

Rutihinda, Cranmer, (2008), "Export barriers and performance of small and medium size enterprises" Proceedings of the Academy for Studies in International Business, 8(1): 57-63.

Shaw, V. and Darroch, J. (2004), "Barriers to internationalisation: a study of entrepreneurial new ventures in New Zealand", Journal of International Entrepreneurship, 2(4): 327-43.

Shoham, A. (1996), "Marketing-mix standardization: determinants of export performance", Journal of Global Marketing, Vol. 10 No.2, pp.3-73.

Shoham, Aviv. 1998. "Export Performance: A Conceptualization and Empirical Assessment." Journal of Inter-national Marketing 6 (3): 59-81.

Souchon, A.L., Diamantopoulos, A., Holzmuller H., Axinn C., Sinkula J., Simmet H., and Durden G. (2003), Export Information Use: A Five-Country Investigation of Key Determinants. Journal of International Marketing, 11(3):106-127.

Sousa, Carlos M. P. (2004), "Export Performance Measurement: An Evaluation of the Empirical Research in the Literature", Academy of Marketing Science Review, 4(9): 1-22.

Tesfom, G. and Lutz, C. (2006), "A classification of export marketing problems of small and medium sized manufacturing firms in developing countries", International journal of emerging markets, 1(3): 262-281.

Watson, Kathryn and Hogarth-Scott, Sandra, (2003), "Understanding the influence of constraints to international entrepreneurship in small and medium-sized export companies", Working paper series / University of Bradford, School of Management, No 03/22.

Zou, S. and Stan, S. (1998), "The determinants of export performance: a review of the empirical literature between 1987 and 1997",

International Marketing Review, 15(5): 333–3.

أثر تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين

دراسة ميدانية: في الجامعات الرسمية الأردنية

راتب ذيب الخرشه *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثر تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة) وتم توزيعها على أفراد عينة الدراسة والذي بلغ (254) مبحوثاً، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والقابلة للتحليل (222) استبانة، لتشكل ما نسبته (87.4%) من الاستبانات الموزعة. تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V.16.1), (Statistical Package For Social Sciences) لإيجاد قيم المتوسطات الحسابية, والانحرافات المعيارية, وتحليل الانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1. أنّ تصّورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لأبعاد تصميم العمل، جاءت بدرجة مرتفعة.
2. أن تصّورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لخصائص الوظيفة، جاءت بدرجة مرتفعة.
3. وجود أثر لأبعاد تصميم العمل في خصائص الوظيفة، حيث تفسر ما مقداره (56.2%) من التباين في خصائص الوظيفة.

وتوصي الدراسة بضرورة إحلال ثقافة تنظيمية داخل الجامعات الرسمية الأردنية ترتكز على إستراتيجيات أبعاد تصميم العمل من خلال تطوير مهارات العاملين وتوفير رؤية استراتيجيه واضحة المعالم للجامعات وأهدافها، لما لها من أثر في بلورة خصائص الوظيفة.

الكلمات الدالة: تصميم العمل، خصائص الوظيفة، الجامعات الرسمية الأردنية.

* جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2015/2/24م. تاريخ قبول البحث: 2016/2/22م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017 م.

The Impact of the Work Design in the Characteristics of the Job from the Perspective of Managers Field Study: In the Jordanian Public Universities

Rateb Dieb Al-Kresheh

Abstract

This study aims at analyzing the impact of work design on the characteristics of job from the perspective of managers in the Jordanian public universities, and to achieve the objectives of the study, a (questionnaire) was developed and distributed to the study sample, which consisted of (254) respondents, and the number of returned questionnaires for the analysis was (222) questionnaires, which constitutes 87.4% of the distributed questionnaires. The spss.v.16 was used to calculate the means, the standard deviations and multi regression analysis to the hypothesis of the study .The study concluded the following results :

1 . The perceptions of managers in the Jordanian public universities to the dimensions of the design work were high.

2 . The perceptions of managers in the Jordanian public universities to the characteristics of the job were high.

3. There is a significant impact for the dimensions of the work design on job characteristics, which explain (%56-2) of the deviation of the work design characteristics of the jobs.

The study recommends about the need to establish an organizational culture within the Jordanian public universities based on the dimensions of the design of strategies to work through the development of the skills of workers and provide strategic vision, for universities and objectives because of their i

mpact in shaping the characteristics of the job.

Keywords: work design, characteristics of the job, Jordanian public universities

مقدمة:

يُعدُّ موضوع تصميم العمل من الموضوعات الإدارية التي حظيت بالأهمية عبر كثير من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالسلوك التنظيمي، والتطوير المعرفي للقوى البشرية والإنسانية في المنظمات التي تساعد في خلق ثقافة تنظيمية تخدم أغراضها الإدارية والإنسانية والمجتمعية. كما يُعد من أهم الأنشطة الإدارية الهادفة إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين أساليب العمل. فهو أداة فعّالة لعلاج الكثير من المشكلات التي تعاني منها المنظمات في شتى المجالات.

وتصميم العمل يهدف إلى تحفيز العاملين في المنظمات للإبداع في أدائهم، والتخلص من كل قيود البيروقراطية، والتكرارية، والنمطية، والنظر إلى الأمور المحيطة بأعمالهم نظرة منظومية تساعد على تفجير الطاقات الإبداعية الكامنة في كل فرد، وتمد المنظمات بالكوادر البشرية القادرة على العمل بكفاءة والتعامل الفوري الإبداعي مع أية مشاكل قد تطرأ داخل المنظمة أو خارجها، بما يحقق طفرات هائلة في معدلات ومستويات أداء العاملين بها(David, Decen,Stephen & Robbins, 2004), ويضيف (Shepard, Clifton & Cruse, 2003) أن تصميم العمل خطوه نحو إيجاد طرائق وسبل أكثر فاعلية، وتتناول المشكلات التي تعاني منها المنظمات، وأن الخبرات المستفادة من مناهج تصميم العمل تسهم في تزويد المهتمين بتحسين الأداء بمناظير جديدة، لمواجهة حالة التردي المؤسسي في المنظمات، لان تحسين الأداء وتطوير المنظمات لم يعد أمراً اختيارياً تلجأ إليه الإدارة أو تتصرف عنه باختيارها، ولكنه أصبح شرطا جوهريا لإمكان بقاء المنظمة وعدم إخفاقها. ويركز (Hanafi, 2007) إلى أنّ أهمية تصميم العمل تكمن في رفع مستوى أداء العاملين وتبسيط أنظمة العمل وتحقيق المرونة واختيار طرق وأنظمة أكثر فاعلية، والقضاء على الإسراف والفاقد والتالف وإلى حسن الإدارة رغم قلة الموارد، واستغلال الموارد البشرية والموارد المحددة.

وتُعد خصائص الوظيفة من أهم ضمانات وحيوية واستمرار أي منظمة، فهو يسهم في رفع معنويات ورضاء العاملين، إذ يشعرون بإتاحة الفرصة لإظهار قدراتهم، كما يستمتعون بتقدير الإدارة وثقتها بهم، هذا الرضا الذي يسهم مع حرية التصرف المكفولة في تحسين الأداء، كما أن التمكين يؤدي لسرعة معالجة شكاوى واقتراحات ومشكلات العملاء في الداخل والخارج، وهو عامل أساسي لنجاح المنظمات واستمرارها، فاعلة ناجحة لاسيما وقد أصبحت المنظمات في بيئة تنافسية متصاعدة (Shawqi, 2005). ويرى (Alkordi, 2012) أن أهمية دراسة خصائص الوظيفة

تكمن في مجموعة من الأمور منها أنها تجعل عملية اتخاذ القرار أمرا سهلا، وتؤدي إلى اتفاق الرؤساء والمرؤوسين على أهداف محددة لأنها تحدد مسبقا ما يجب عملة، وتوفر المعايير اللازمة لمتابعة الأداء والرقابة علية، وتسهم في اتخاذ قرارات وفق أسس علمية ومنطقية بعيدا عن الارتجالية، وأخيراً تحدث نوعا من الاتساق والثبات في السلوك الإداري مابين العاملين والإدارة العليا.

وخصائص الوظيفة تتصف بمجموعة من الخصائص والتي تميزها عن غيرها كي تحقق الأهداف المرجوة منها، ومن هذه الخصائص أنه يتم وضعها في إطار دراسة كاملة للأوضاع والسياسات العامة للدولة، وتتوافق هذه السياسات مع إمكانيات المنظمة المعنية وقدرتها، وتتسم بالترابط مع سياسات وإستراتيجيات المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها، وتكون هذه السياسات مرنة بحيث يمكن إدخال تعديلات عليها بما يتناسب مع التغيرات المحيطة، وتعطي نوعاً من الحرية لصانعي القرار بحيث تعطي صوراً عليا ودنيا لكي يستطيع صانعي القرار التحرك ضمنها، وتكون مكتوبة ومعروفة للجميع مما يضمن استقرار العلاقات بين الموظفين(Emin, 2007). ويحدد (Al- Alam, 2006) خصائص الوظيفة في إحلال عدد من المؤشرات أهمها: الثقة، والاحترام، والتعاون المتبادل، والمشاركة في القيادة، واتخاذ القرارات بالإجماع، في حين يحدد (Banai & Reisel, 2007) أن خصائص الوظيفة تتمثل في توقعات الأفراد بأن المنظمة التي يعملون بها، يُمكّن الاعتماد عليها في تحقيق نتائج مفضلة للأفراد، بسبب كفاءة النظام الإداري فيها، والرؤساء، ونظام المعلومات، والعلاقات التنظيمية بين الأفراد وعدم المبالغة في عرض الحقائق، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين المعنويات والجودة والإنتاجية.

وبحسب (Katsikea, Marios, Nick & John, 2010) فإن لخصائص الوظيفة أهمية في زيادة فهم العاملين لدورهم في تحقيق أهداف المنظمة، وتطوير الكفاءة الذاتية وزيادة مستوى الرضا الوظيفي بين العاملين، وزيادة المواءمة ما بين احتياجات المنظمة والاحتياجات الشخصية للعاملين بها و كسب رضا العملاء وزيادة إنتاجية المنظمة، وزيادة قدرة استجابة المنظمة للمؤثرات الخارجية و تحقيق الإبداع والتميز في انجاز الأعمال. وأورد (Azkar,1989) بأن خصائص الوظيفة ساهمت في رفع الروح المعنوية للموظفين وعززت من الولاء التنظيمي لتحقيق أهدافهم و الأهداف التنظيمية. في حين يرى (Alkalabi,1997) أن فهم خصائص الوظيفة يتم من خلال رؤية الموظفين لبيئة عملهم وإدراكهم لبعض الممارسات التي يمكن وصفها بأنها محددات لهذه

الخصائص. حيث أن التركيز على ما يراه ويدركه الموظف يعد تحديداً واضحاً للنشاط التنظيمي داخل أروقة العمل.

وحتى يستفاد من نظم تصميم العمل لبلورة خصائص الوظيفة على نحو علمي ودقيق ومدروس فلا بد من الاهتمام بتحديد مكونات وعناصر كل وظيفة من حيث مهام وواجبات هذه الوظيفة ومواصفات من يشغلها، وطريقة الأداء المطلوبة، وعلاقتها بالوظائف الأخرى، والظروف المحيطة بها، وغيرها من المكونات التي تساعد في التعرف على أبعاد ومتطلبات كل وظيفة داخل المنظمة. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال دراسة عميقة وتحليل علمي وأسلوب فاعل يتناول كافة المنهجيات الحديثة والتطبيقات العالمية الرائدة ويختار أفضلها أسلوبا وأكثرها ملاءمة لنظم تصميم العمل بحيث تتجاوز الروتين والتعقيد، وبما يساعد المنظمات باللحاق بركاب التطور، الذي يشهد تسارعاً ملحوظاً بفعل التطور التقني والثورة الهائلة للمعلومات التي يشهدها عصرنا الحاضر.

إن نجاح الجامعات الرسمية الأردنية بتنفيذ مهامها وخططها والقيام بواجباتها، مرتبط بقدرتها على تحقيق أهدافها، وقدرتها على معرفة العناصر التي تؤدي إلى إيجاد السياسات والإستراتيجيات الناجحة والتي تؤدي إلى امتلاك المنظمات لموارد بشرية مؤهلة تستطيع القيام بأعباء العمل في شتى الميادين والمجالات، من خلال استثمار المواصفات والخصائص الوظيفية؛ بحيث تأخذ بعين الاعتبار تلك الخصائص في تحديد الأعمال الملائمة لتتناسب وعملية التصميم. ولذلك جاءت هذه الدراسة لتحليل أثر تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تعاني الجامعات الرسمية الأردنية كغيرها من المنظمات الإدارية من جملة من التغيرات تؤثر في استمراريتها وتفاعلها مع المجتمع والبيئة، وتتمثل في شدة التعقيدات الإدارية، وغياب الاستقلالية وفرص التجديد والتحديث في أساليب إدارة العمل، وعدم انغماس العاملين ومشاركتهم في تحقيق أهداف المنظمة؛ الأمر الذي يستدعي التركيز على نظم تصميم العمل لما لها من أثر كبير في تحفيز شاغلي الوظيفة وجعل مكونات الوظيفة مصدراً لإشعال الحماس والرغبة والاستمتاع بالعمل، وحتى يتحقق ذلك لا بد من تطوير سياسات تنظيمية تتميز بالتجريب والجراءة وتبتعد عن الضبابية

والغموض في إعادة نظم تصميم العمل، نظراً لأهمية الدور الذي يجسده تبني هذه السياسات في جعل الجامعات أكثر جاذبية لقيام المديرين بأعمالهم. ومن هنا فان المشكلة التي ستعالجها الدراسة تكمن في الإجابة عن السؤال الآتي: ما أثر تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية ؟

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مستوى تصورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لأبعاد تصميم العمل؟
2. ما مستوى تصورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لخصائص الوظيفة العامة؟

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في تناولها لمفاهيم تتسم بالحداثة والأهمية وهي على قدر كبير من الاهتمام من قبل الباحثين في الفكر الإداري الحديث، والممارسين في المنظمات العامة والخاصة، وهذين المفهومين هما تصميم العمل وخصائص الوظيفة، خاصة مع محدودية الأبحاث والدراسات التي اهتمت بهذين الموضوعين في المملكة الأردنية الهاشمية بشكل خاص والدول العربية بشكل عام.

كما وتعتبر هذه الدراسة من الناحية الأكاديمية منطلقاً لمزيد من الدراسات اللاحقة للتعرف على تصميم العمل وخصائص الوظيفة لاعتمادها على منهجية علمية تقوم على الجمع بين أسلوب الدراسة المكتبية بهدف توضيح الأبعاد النظرية المتعلقة بالموضوع وذلك من خلال استقراء أهم ما توصل إليه الأدب الإداري في مجال الدراسة، بالإضافة إلى استخدام طريقة المسح الميداني للوقوف على أثر تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية، مما يساعد في توفير معرفة تطبيقية حول أهمية تصميم العمل كمدخل لتحسين خصائص الوظيفة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل أساسي لتحليل اثر تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية وهنالك مجموعة من الأهداف الفرعية التي تسعى الدراسة لتحقيقها وهي:

1. تقديم إطار نظري لكل من المتغير المستقل تصميم العمل والمتغير التابع خصائص الوظيفة، مما قد يوفر قاعدة علمية سليمة يمكن الاعتماد عليها في معرفة ما توصل إليه الدارسين والباحثين في مجال هذه الدراسة.
2. التعرف على تصورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لأبعاد تصميم العمل.
3. التعرف على تصورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لخصائص الوظيفة.
4. محاولة الوصول لمجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن الاستعانة بها من قبل قيادات الجامعات الرسمية الأردنية وأخذها بعين الاعتبار للاهتمام بخصائص الوظيفة وتصميم العمل في هذه الجامعات.

فرضيات الدراسة:

تتناول هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتصورات المبحوثين لتصميم العمل(تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في خصائص الوظيفة (تنوع المهارات، والاستقلالية، وأهمية العمل، وهوية العمل، والتغذية الراجعة).

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى تصورات المبحوثين لتصميم العمل(تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في تنوع المهارات كأحد أبعاد خصائص الوظيفة.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تبسيط العمل، وتوسيع العمل، وتدوير العمل، وإثراء العمل) في هوية العمل كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة.

الفرضية الثالثة:لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى تصورات المبحوثين لتصميم العمل(تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في أهمية العمل كأحد أبعاد خصائص الوظيفة .

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى تصورات المبحوثين لتصميم العمل(تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في هوية العمل كأحد أبعاد خصائص الوظيفة .

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى تصورات المبحوثين لتصميم العمل(تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في التغذية الراجعة كأحد أبعاد خصائص الوظيفة.

التعريفات الإجرائية:

أ. المتغير المستقل: تصميم العمل: ويشير إلى توفير مستوى أعلى في الكفاءة الإنتاجية للمنظمة لاستمرار عطائها بشكل متميز، وزيادة قدرتها على المنافسة مع بقية المنظمات، وتوفير أقصى درجات الترابط الوظيفي بين العاملين ووظائفهم. وفيما يلي أبعاد تصميم العمل التي اتبعتها الدراسة:

1. تدوير العمل: أسلوب إداري مخطط ومنظم يتم من خلاله تحريك العاملين من عمل إلى عمل آخر داخل المنظمة وخلال فترات زمنية محددة نسبيًا، بهدف تنمية وتطوير معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم والمحافظة عليهم.
2. تبسيط العمل: وهي الظروف والعوامل التي تبسط إجراءات العمل من حيث الابتعاد عن الروتين والتعقد في سير المعاملات وهي وسيلة لإدارة الوقت والجهد.

3. إثراء العمل: ويشير إلى التوسع العمودي في الوظيفة بمعنى أنه يزيد قدرة الموظف على تخطيط وتنفيذ واجبات العمل بحيث يقوم الفرد بنشاطات كاملة وتزيد مجال الحركة والاستقلالية وتزيد قابلية التقييم واتخاذ القرار والتصحيح أحيانا في ما يتعلق بسير العمل.

4. توسيع العمل: وتشير إلى التوسع الأفقي في العمل، أي زيادة المهمات الواجب على الفرد القيام بها وتنويعها وذلك من خلال إضافة المهمات والأنشطة الجديدة والتنوع الكمي والنوعي على المهام والواجبات.

ب. المتغير التابع: خصائص الوظيفة: مجموعة المهارات ودرجة الاستقلالية التي تحتاجها الوظيفة، وأهمية العمل، وهوية العمل، والتغذية الراجعة عن تأدية الوظيفة. وفيما يلي خصائص الوظيفة التي اتبعتها الدراسة:

1- تنوع المهارات: تشير إلى القيام بأعمال ومهام مختلفة باستخدام مهارات، وقدرات ومواهب متنوعة إثناء قيامه بعمله سواء في سنه، أو شهر أو أسبوع.

2- الاستقلالية: تشير إلى درجه الحرية التي تعطى للموظف في جدوله العمل، واتخاذ القرارات، والوسائل المناسبة لإتمام وإنهاء العمل.

3- أهمية العمل: وتشير إلى الدرجة التي يقوم بها الموظف ويشعر بأن عمله له أثر هام على حياه الآخرين.

4- هوية العمل: وتشيرالى شعور الموظف بأنة يقوم بعمله ويكمله من البداية إلى النهاية بخطوات وإجراءات محدده وواضحة.

5- التغذية الراجعة: توفر معلومات واضحة ومباشرة عن نتائج العمل الذي قام به الموظف من شأنها أن تساعد على تحليل وفهم وتقييم أداء العامل لعمله ومسلكه.

أنموذج الدراسة:

الشكل رقم (1)

أنموذج الدراسة:

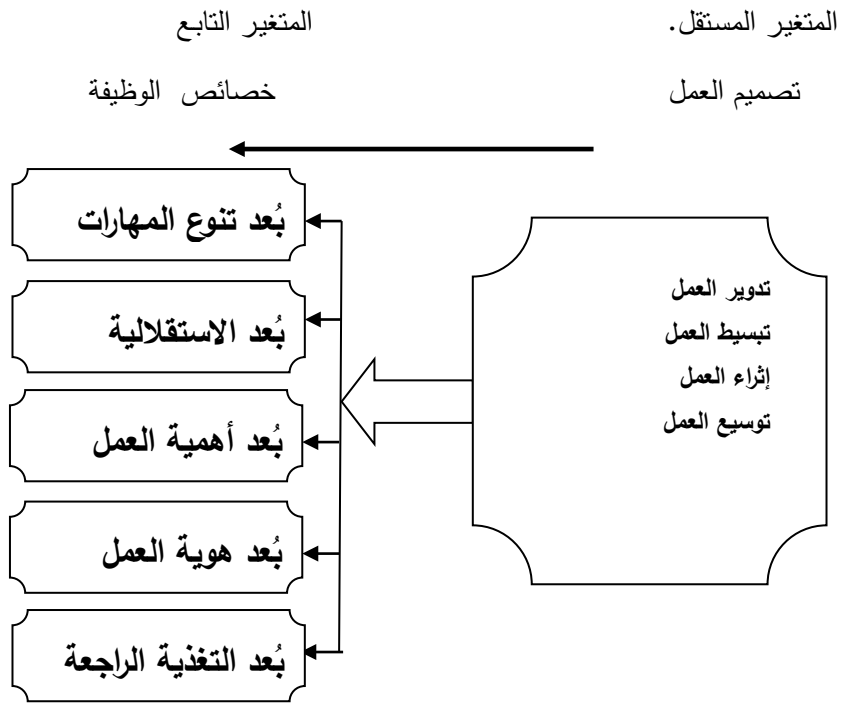

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة (Alkordi, 2012; Mohammad, 2009; Obeideen,2004).

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي:

أ- المنهج الوصفي التحليلي: لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بتصميم العمل وخصائص

الوظيفة، وكذلك الدراسات السابقة مع إجراء بعض التحليل والمقارنات كلما أمكن ذلك لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

ب–منهج البحث الميداني: وتم استخدامه لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، والذي نحاول من خلاله اختبار صحة فرضيات الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، واستخلاص نتائجها من خلال الاعتماد على استبانه تم تطويرها لأغراض هذه الدراسة وفقا للخطوات العملية المتعارف عليها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين ومساعديهم العاملين في الجامعات الأردنية الرسمية، وهي (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤتة، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، الجامعة الهاشمية، جامعة آل البيت، جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة الحسين بن طلال، جامعة الطفيلية التقنية، الجامعة الألمانية الأردنية) والبالغ عددهم (634) مديراً ومديرة ومساعد مدير وذلك بناء على إحصائيات دائرة الموارد البشرية في تلك الجامعات لعام 2013.

عينة الدراسة:

لقد تم اختيار عينة عشوائية من الجامعات الرسمية بنسبة (50%) من الجامعات في مجتمع الدراسة، وهي (جامعة مؤتة، الجامعة الهاشمية، جامعة آل البيت، ، جامعة الحسين بن طلال، جامعة الطفيلية التقنية) وبلغ عدد المديرين في هذه الجامعات(634)، وقام الباحث بتوزيع هذه العينة إلى طبقات حسب المسمى الوظيفي، ومن ثم تم سحب عينة طبقية تناسبية عشوائية بنسبة (40%) من كل طبقة في كل جامعة وبذلك يكون حجم العينة الكلي(254) مديراً ومديرةً، وتم توزيع الاستبانات على جميع مفردات العينة، فاسترجعت (229) استبانة، وتم استبعاد (7) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (222) استبانة لتشكل ما نسبته (35%) من مجتمع الدراسة الكلي، و(87.4%) من عينة الدراسة المختارة، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي. كما يظهر من الجدول رقم(1).

الجدول (1) يبين الجامعات التي شملتها الدراسة وأعداد المديرين فيها

اسم الجامعة	مدير			رئيس شعبة			المجموع		
	العدد	العينة	المسترد	العدد	العينة	المسترد	العدد	العينة	المسترد
مؤتة	54	22	19	181	72	66	235	94	85
الطفيلة	53	21	17	0	0	0	53	21	17
الحسين	51	20	15	77	31	29	128	51	44
الهاشمية	45	18	14	69	28	26	114	46	40
ال البيت	47	19	16	57	23	20	104	42	36
المجموع	250	100	81	384	154	141	634	254	222

وصف خصائص عينة الدراسة:

جدول (2) وصف خصائص عينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	150	%67.6
	أنثى	72	%32.4
العمر	30 سنة فأقل	52	%23.4
	31–40 سنة	99	%44.6
	41–50 سنة	51	%23.0
	51 سنة فأكثر	20	%9.0
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	21	%9.5
	بكالوريوس	141	%63.5
	دراسات عليا	60	%27.0
الخبرة	5سنوات فأقل	68	%30.6
	6 –10 سنوات	79	%35.6
	11 –15 سنة	47	%21.2
	15 سنة فأكثر	28	%12.6

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
المستوى الوظيفي	مدير مركز	10	%4.5
	مدير وحده	6	%2.7
	مدير دائرة	18	%8.1
	مساعد مدير	47	%21.2
	رئيس شعبة	141	%63.5

يُبين الجدول رقم (2) أن نسبة الذكور بلغت (67.6%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (32.4%) وهذا يعكس التفوق العددي للذكور على الإناث في الوظيفة في الجامعات المبحوثة.

وبالنسبة لمتغير العمر فإن غالبية المبحوثين كانوا من الفئة العمرية (31–40 سنة) ما نسبته (44.6%)، في حين بلغت نسبة المبحوثين والذين تقع أعمارهم (51 سنة فأكثر) بنسبة (9%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. ويمكن أن نستدل من ذلك أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من فئة الشباب القادرين على العطاء وبذل الجهود التي تعود بالنفع على الجامعات المبحوثة.

بالنظر إلى الجدول رقم (2) يلاحظ أن (63.5%) من أفراد العينة كانوا من حملة الشهادة الجامعية الأولى بكالوريوس، كما وجد أن (27%) هم من حملة الدراسات العليا ، أما من هم من حملة دبلوم متوسط فجاءت نسبتهم (9.5%). وقد يعود ذلك إلى أن إشغال بعض الوظائف يتطلب حصول الموظف على مؤهل أكاديمي عالي.

أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة فإن معظم المبحوثين كانوا من ذوي فئة الخدمة (6 –10 سنوات) بنسبة (35.6%) بينما كان أقل المبحوثين من ذوي فئة الخدمة (15 سنة فأكثر) وبلغت نسبتهم (12.6%).

وبالنسبة لمتغير المستوى الوظيفي يلاحظ أن (63.5%) كان مستواهم الوظيفي رئيس شعبة، كما وجد أن (21.2%) من عينة الدراسة كان مستواهم الوظيفي مساعد مدير، وأن (8.1%) كان مستواهم الوظيفي مدير دائرة، وأن (4.5%) كان مستواهم الوظيفي مدير مركز، أما من كان مستواهم الوظيفي مدير وحده فجاءت نسبتهم (2.7%).

أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الدراسة بالاعتماد على الأدب النظري المتعلق بتصميم العمل وخصائص الوظيفة، إضافة إلى الاطلاع على عدد من الاستبانات المستخدمة في الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على أثر تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية. وتم المراعاة عند تطوير الاستبانة أن تكون متكيفة مع البيئة المبحوثة، وتشتمل أداة الدراسة على ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: وخصص لجمع البيانات الشخصية والوظيفية عن المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية، وتشتمل على؛ النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي، والخبرة العملية، والمستوى الوظيفي.

أما الجزء الثاني: ويتضمن الفقرات من (1–20) والتي تقيس المتغير المستقل (تصميم العمل)، حيث تم الاسترشاد بدراسة (Mohammad, 2009؛ Hussein,2009)، وضم هذا الجزء (20) فقرة مقسمة على النحو التالي:

الفقرات (1–5) تقيس بُعد تدوير العمل.

الفقرات (6–10) تقيس بُعد تبسيط العمل.

الفقرات (11–15) تقيس بُعد إثراء العمل.

الفقرات (16–20) تقيس بُعد توسيع العمل.

ويتضمن الفقرات من (20–40) والتي تقيس المتغير التابع (خصائص الوظيفة)، حيث سيتم الاسترشاد بدراسة (Al-Harhasha,2004; Alkordi, 2012; Obeideen, 2004)، ويتضمن هذا المتغير الأبعاد الآتية:

الفقرات (21–24) تقيس بُعد تنوع المهارات.

الفقرات (25–28) تقيس بُعد الاستقلالية.

الفقرات (29–32) تقيس بُعد أهمية العمل.

الفقرات (33–36) تقيس بُعد هوية العمل.

الفقرات (37–40) تقيس بُعد التغذية الراجعة.

وتم اعتماد تحديد أوزان فقرات الاستبانه وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) على النحو الأتي: درجة (1) لعبارة لا تنطبق إطلاقاً ودرجة (2) تنطبق نادراً، ودرجة (3) تنطبق أحياناً، ودرجة (4) تنطبق غالباً ودرجة (5) تنطبق دائماً.

صدق أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على (8) محكمين من أساتذة الإدارة المختصين، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة، ولقد تم الأخذ بآرائهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات، وإجراء التعديلات المطلوبة، على نحو دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها، وفضلاً عن ذلك، فقد جرى عرض الاستبانة على عينة اختبارية قوامها (25) موظفاً من خارج عينة الدراسة، بغرض التعرف على درجة استجابة المبحوثين للاستبانة وعبّروا عن رغبتهم في التفاعل مع فقراتها، مما أكد على صدق الأداة.

ثبات أداة الدراسة:

جرى التأكد من ثبات الأداة بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest) وذلك بتوزيعها على عينة استطلاعية مكونة من (25) مبحوثاً من خارج عينة الدراسة، وبفارق أسبوعين بين مرتي التطبيق، حيث جرى استخراج معامل الثبات، للأداة بصيغتها النهائية الكلية، ولكل بُعد من أبعاد الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (3) الآتي:

جدول (3) قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي للأداة ككل وكل بُعد من أبعاد الدراسة

البعد	البعد	تسلسل الفقرات	معامل الثبات	
			Test-Retest	Cronbach's Alpha
1	تدوير العمل	5-1	0.85	0.84
2	تبسيط العمل	10-6	0.87	0.82
3	إثراء العمل	15-11	0.86	0.83
4	توسيع العمل	20-16	0.88	0.87
4-1	تصميم العمل	20-1	-	-
1	تنوع المهارات	24-21	0.88	0.85
2	الاستقلالية	28-25	0.89	0.86
3	أهمية العمل	32-29	0.92	0.89
4	هوية العمل	36-33	0.87	0.84
5	التغذية الراجعة	40-37	0.90	0.89
5-1	خصائص الوظيفة	40-21	-	-

المعالجة الإحصائية:

استخدمت الدراسة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16.1) (The Statistical Package of Social Sciences) في معالجة البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وفقاً للمعالجات الإحصائية التالية:

1- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة بالنسب المئوية، والإجابة على أسئلة الدراسة وترتيب الأبعاد تنازلياً .

2- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار صلاحية نماذج الدراسة وتأثير المتغير المستقل وأبعاده على المتغير التابع وأبعاده .

3- تحليل الانحدار المتعدد المتدرج (Stepwise Multiple Regression Analysis) لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع.

4- قيم معامل تضخم التباين (VIF)(Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح (Tolerance) للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

5- قيم معامل الالتواء (Skewness) وذلك للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distributions).

الدراسات السابقة:

لقد قام الباحث بمراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، لاسيما الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وأشارت نتائج المراجعة إلى قلة الدراسات على المستوى المحلي التي تبحث في أثر تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية بشكل مباشر – على حد علم الباحث – فقد حاولت هذه الدراسة الاستفادة مما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان لتحقيق أهدافها.

أ. الدراسات العربية:

أجرى (Alkordi, 2012) دراسة بعنوان" أثر خصائص الوظيفة العامة على الالتزام التنظيمي للعاملين في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، وهدفت إلى التعرف على خصائص الوظيفة العامة في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، كما هدفت إلى التعرف على أهم خصائص الوظيفة العامة التي تؤثر بصورة كبيرة في الالتزام التنظيمي، وتكونت عينة الدراسة من (325) متدرباً في معهد الإدارة العامة في فرع مكة المكرمة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن الموظفين يتمتعون بدرجة عالية من تنوع المهارات ووضوح المهام، ولديهم درجة متوسطة من الاستقلالية والتغذية الراجعة، ووجود أثر للتغذية الراجعة والاستقلالية ووضوح المهمة وتنوع المهارات في مستوى الإلتزام التنظيمي.

وأجرى (Alanzi, 2011) دراسة بعنوان "أثر خصائص الوظيفة العامة في فاعلية اتخاذ القرار في الدوائر الحكومية في منطقة القريات في المملكة العربية السعودية" وهدفت إلى التعرف على أثر خصائص الوظيفة العامة في فاعلية اتخاذ القرار في الدوائر الحكومية في منطقة القريات في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لغرض جمع البيانات، وتم سحب عينة عشوائية بسيطة وتكونت من (590) مبحوثاً، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) لتحليل بيانات الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها :

1. أن تصوّرات العاملين في الدوائر الحكومية في منطقة القريات لأبعاد خصائص الوظيفة العامة جاءت بدرجة مرتفعة.
2. وجود أثر لأبعاد خصائص الوظيفة العامة في فاعلية اتخاذ القرار، وأن أبعاد خصائص الوظيفة العامة تفسر ما مقداره (63.8%) من التباين في فاعلية اتخاذ القرار.
3. وجود فروق داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين لخصائص الوظيفة العامة تعزى لمتغيرات (العمر، والمؤهل التعليمي، والخبرة، والنوع الاجتماعي).

وأجرت (Mohammad, 2009) دراسة بعنوان "أثر الرضا الوظيفي في تحليل وتصميم العمل بحث تطبيقي في مصرف الرشيد (الإدارة العامة)" وهدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الرضا الوظيفي في تحليل وتصميم العمل في مصرف الرشيد (الإدارة العامة) في محافظة بغداد، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتوزيع استبانه أعدت لهذا الغرض وزعت على عينة مكونة من (90) موظفاً وموظفةً، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين متغيرات البحث على مستوى المؤشرات الكلية، واختلاف الأهمية النسبية للأسباب التي تؤدي إلى النية في ترك العمل وكذلك الآثار المترتبة على دوران العمل.

وأجرى (Hussein,2009) دراسة بعنوان "أثر تصميم العمل في الإجهاد الوظيفي– دراسة ميدانية في المستشفيات الخاصة– محافظة السليمانية" وهدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين تصميم العمل والإجهاد الوظيفي للعاملين في المستشفيات الخاصة العاملة في محافظة السليمانية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتوزيع استبانه أعدت لهذا الغرض وزعت على عينة مكونة

من(357) موظفاً، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأعمال في المستشفيات الخاصة مصممة بشكل جيد وأنها تتضمن اغلب خصائص العمل من تنوع للمهارات وأهمية العمل والتحقق من هوية العمل والاستقلالية والتغذية العكسية، كما تبين بأن هناك علاقة عكسية معنوية بين تنوع المهارات، وأهمية العمل، والاستقلالية والتغذية العكسية من جهة والإجهاد الوظيفي من جهة أخرى، فيما لم تبين الدراسة أية علاقة معنوية بين التحقق من هوية العمل والإجهاد الوظيفي.

وأجرى (Al-Smadi,2009) دراسة بعنوان "مهارات القائد الإبداعية وأثرها في خصائص الوظيفة لدى العاملين في المؤسسات المالية الحكومية الأردنية" هدفت إلى التعرف على المهارات الإبداعية للقائد الإداري وأثرها في بلورة خصائص الوظيفة في المؤسسات المالية الحكومية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانه، وتوزيعها على عينة مكونة(582) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن تصورات المبحوثين في المؤسسات المالية الأردنية للمهارات الإبداعية للقائد الإداري جاءت بدرجة مرتفعة، وأن مستوى إدراكهم لخصائص الوظيفة جاء أيضاً مرتفعاً. ووجود أثر هام ذي دلالة إحصائية للمهارات الإبداعية للقائد الإداري في خصائص الوظيفة.

وأجرى (Zaidaniyim, 2008) دراسة بعنوان" أثر سمات فرق العمل في بلورة خصائص الوظيفة لدى العاملين في وزارة الداخلية الأردنية" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سمات فرق العمل في بلورة خصائص الوظيفة في وزارة الداخلية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانه، وتوزيعها على عينة مكونة(255) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :إن مستوى إدراك المبحوثين لخصائص الوظيفة جاء مرتفعاً، أن مستوى إدراكهم لسمات فرق العمل جاءت أيضاً بدرجة مرتفعة. ووجود أثر هام ذي دلالة إحصائية لسمات فرق العمل في كل من خصائص الوظيفة (تنوع المهارات، أهمية العمل، الاستقلالية، هوية العمل، التغذية الراجعة).

أما دراسة (Obeideen, 2004) فجاءت بعنوان "العلاقة بين التمكين الإداري وخصائص الوظيفة في كل من شركة مصانع الأسمنت الأردنية ومؤسسة الموانئ الأردنية (دراسة مقارنة)"، والتي هدفت إلى اختبار العلاقة بين التمكين الإداري وخصائص الوظيفة في الشركتين المذكورتين. وقد استخدمت الباحثة عينة عشوائية طبقية تناسبية من (457) فرداً. وقد دلت نتائج الدراسة أن مستوى إدراك المبحوثين للتمكين الإداري وأبعاده كان متوسطاً كما أن مستوى إدراك المبحوثين

لخصائص الوظيفة كان مرتفعاً. كما بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري وخصائص الوظيفة في المنظمتين المبحوثتين.

وأجرى (Al-Harhasha, 2004) دراسة بعنوان" خصائص العمل وأثرها على دافعية العاملين في الأجهزة الحكومية في محافظة الكرك "تطبيق نموذج هاكمان أولدهام Hackman-Oldham" وهدفت إلى تحليل أثر خصائص العمل الخمسة الواردة بنموذج هاكمان وأولدهام على دافعية العاملين في الأجهزة الحكومية في محافظة الكرك ورضاهم الوظيفي، وتكونت عينة الدراسة من (540) فرداً. وتوصلت إلى: وجود علاقة هامة وذات دلالة إحصائية بين المتغير الكلي المستقل (أبعاد الوظيفة) وبين المتغير التابع (قوة الحاجة إلى النمو). ووجود علاقة هامة وذات دلالة إحصائية بين المتغير الكلي المستقل (أبعاد الوظيفة) وبين المتغير الكلي التابع (الرضا عن العمل). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الشخصية ولا سيّما الراتب الإجمالي للوظيفة وبين مستوى الرضا عن العمل.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

قام (Lambert, 2012) بدراسة عنوانها: "A Study of Job Characteristics, Job Stress, Stress Coping Strategies, and Job Satisfaction for Nurses Working in Middle -Level Hospital Operatin rooms" "دراسة خصائص الوظيفة وضغوط العمل واستراتيجيات التغلب على الضغط، والرضا الوظيفي لدى الممرضات العاملات في غرف العمليات في مستشفيات ذات مستوى متوسط". تهدف هذه الدراسة إلى أثر خصائص الوظيفة في تحديد الضغوط في العمل واستراتيجيات التعامل معها وارتباطها بالرضا الوظيفي لدى كادر التمريض ممن يعملن في غرف العمليات في مستشفيات(Chiayi & Yunlin) ، في تايوان. وتقييم تأثير المتغيرات والسمات الديمغرافية ودوره في الرضا الوظيفي واستراتيجيات إدارة ضغوط العمل والتعامل معه. قام الباحث بأخذ عينة من عدد ممرضي غرف العمليات الذين وافقوا على المشاركة (121) ممرضة منهن(112)، قد أكملوا الاستبانة أي بنسبة (92,56%)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر لخصائص الوظيفة في ضغوط العمل، كما توصلت إلى

ارتباط معظم مسببات التوتر باستراتجيات إدارة التوتر وبأمور مثل مكافآت العمل وبيئة غرفة العمليات والإدارة والرضا الوظيفي سلبياً باستراتيجيات التعامل السلبية.

وركزت دراسة (Milroy, 2011) والتي جاءت بعنوان" The Relationship between Perceived Job Characteristics and Job Satisfaction Among Bank Employees"العلاقة بين خصائص الوظيفة المدركة والرضا الوظيفي لدى موظفي البنوك" على تحليل العلاقة بين خصائص الوظيفة المدركة والرضا الوظيفي في البنوك الألمانية. وشملت عينة الدراسة (529) موظفاً، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: وجود علاقة هامة وذات دلالة إحصائية بين خصائص الوظيفة (تنوع المهارات، الاستقلالية، أهمية العمل، هوية العمل، التغذية العكسية)، من جهة وبين متغيرات الرضا الوظيفي من جهة أخرى.

دراسة (Rabia & Adnan,2010) بعنوان " Job Characteristics as Predictors of Work Motivation and Job Satisfaction of Bank Employees خصائص الوظيفة كمتنبئ بدافعية العمل والرضا الوظيفي للعاملين لدى العاملين في البنوك" وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر خصائص الوظيفة كمتنبئ بدافعية العمل والرضا الوظيفي للعاملين لدى العاملين في البنوك الباكستانية، وشملت عينة الدراسة (150) مبحوثاً، وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر لخصائص الوظيفة في الرضا الوظيفي، ووجود أثر لخصائص الوظيفة في الدافعية للعمل.

أما دراسة (Zhang, 2010) بعنوان" Effects Of Organizational Structure And Job Characteristics On Organizational Effectiveness" "أثر الهيكل التنظيمي وخصائص الوظيفة على الفعالية التنظيمية": تكشف هذه الدراسة العلاقة بين الهيكل التنظيمي وخصائص الوظيفة على الفعالية التنظيمية. ومن خلال البحث الذي أنجز على الشركات الاستشارية، والذي تضمن دراسات تفصيلية على خمس شركات ارتبطت بإعادة تصميم جوهرية للعمليات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم استنتاج مدخل من خمس خطوات لإعادة تصميم الهيكل التنظيمي من تجارب الشركات التي تم دراستها بعد تحديد عمليات الأعمال. وأخيراً تم توضيح القضايا الإدارية التي تظهر عند تصميم الهيكل التنظيمي والخصائص الوظيفة في الفعالية التنظيمية.

أما دراسة (Bei Hu, 2009) فجاءت بعنوان The Effects Of Job" Characteristics On Technological Innovation: An Empirical Study In Chinese Automobile

Industry " أثر خصائص الوظيفة على الإبداعي التكنولوجي: دراسة تجريبية على صناعة السيارات، تحاول هذه الدراسة فهم أهمية خصائص الوظيفة في تحقيق الإبداع التكنولوجي في قطاع صناعة الهواتف النقالة في الصين. حيث تم أخذ عينة للدراسة من (26) شركة عالمية مركزها الرئيس في الصين. وخلصت الدراسة الى وجود حاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات العملية لتوضيح الارتباطات بين خصائص الوظيفية (الاستقلالية، وهوية العمل، والتغذية العكسية) واستراتيجيات الأعمال التنافسية والإبداع التكنولوجي.

وفي دراسة قام بها (Organ, 2008) بعنوان" The Impact of Job Characteristics and Fairness of the Administrative Leader Behaviors on Organizational Citizenship"" أثر خصائص الوظيفة وعدالة القائد الإداري على سلوكيات المواطنة التنظيمية" قام الكاتب بالتعرف على أثر خصائص الوظيفة وعدالة القائد الإداري على سلوكيات المواطنة التنظيمية، حيث شملت الدراسة على عينة مؤلفة من (195) عضواً من العاملين بالمهام الإنتاجية والخدمية في وزارة المواصلات التايوانية، وتوصلت الدراسة إلى أن عدالة القائد الإداري وخصائص الوظيفة الإدارية، يمثلان عاملين أساسيين لسلوكيات المواطنة التنظيمية، حيث أن سلوكيات المواطنة التنظيمية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بخصائص الوظيفة الإدارية، وتعتبر درجة الرضا الوظيفي عند المبحوثين مرتبطة في قياس مدى العدالة والمواطنة عند المبحوثين.

ما يميز هذه الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على تصميم العمل، ومدى تأثيره على خصائص الوظيفة، حيث لا تزال الدراسات السابقة بهذا المجال قليلة على المستوى المحلي–على حد علم الباحث– وبالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة بهذا المجال فإنها تقتصر على دراسة تصميم العمل وخصائص الوظيفة دون ربطها بشكل مباشر؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لسد النقص الحاصل في هذا المجال. في حدود علم الباحث لمعرفة أثر تصميم العمل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في خصائص الوظيفة (تنوع المهارات، والاستقلالية، وأهمية العمل، وهوية العمل، والتغذية الراجعة) من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية.

عرض النتائج:

الإجابة عن السؤال الأول: ما مستوى تصورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لأبعاد تصميم العمل؟

الجدول (4) المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لتصّورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لأبعاد تصميم العمل

تسلسل الفقرات	تصميم العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
5-1	تدوير العمل	3.56	0.58	3	مرتفع
10-6	تبسيط العمل	3.42	0.61	4	متوسط
15-11	إثراء العمل	3.68	0.54	1	مرتفع
20-16	توسيع العمل	3.58	0.58	2	مرتفع
20-1	المتوسط الكلي	3.56	0.55	–	مرتفع

يبين الجدول رقم (4) أنّ المتوسطات لتصّورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لأبعاد تصميم العمل، جاءت بدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الكلّي لتصّورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لأبعاد تصميم العمل (3.56) وانحراف معياري (0.55)، وقد احتّل بُعد إثراء العمل المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.68)، وانحراف معياري (0.54)، يلي ذلك بُعد توسيع العمل، بمتوسط حسابي بلغ (3.58) وانحراف معياري (0.58)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد تدوير العمل، بمتوسط حسابي بلغ (3.56) وانحراف معياري (0.58)، في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة بُعد تبسيط العمل بمتوسط حسابي بلغ (3.42) وانحراف معياري (0.61).

الإجابة عن السؤال الثاني: ما مستوى تصورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لخصائص الوظيفة العامة؟

الجدول (5) المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لتصوّرات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لخصائص الوظيفة

تسلسل الفقرات	خصائص الوظيفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
24-21	تنوع المهارات	3.73	0.53	2	مرتفع
28-25	الاستقلالية	3.70	0.56	4	مرتفع
32-29	أهمية العمل	3.66	0.58	5	مرتفع
36-33	هوية العمل	3.81	0.52	1	مرتفع
40-37	التغذية الراجعة	3.71	0.55	3	مرتفع
40-21	المتوسط الكلي	3.72	0.53	-	مرتفع

يبين الجدول رقم (5) أنّ المتوسطات لتصّورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لخصائص الوظيفة، جاءت بدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الكلّي لتصّورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لخصائص الوظيفة (3.72) وانحراف معياري (0.53)، وقد احتّل بُعد هوية العمل المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.81)، وانحراف معياري (0.52)، يلي ذلك بُعد تنوع المهارات، بمتوسط حسابي بلغ (3.73)، وانحراف معياري (0.53)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد التغذية الراجعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.71)، وانحراف معياري (0.55)، وجاء في المرتبة الرابعة بُعد الاستقلالية، بمتوسط حسابي بلغ (3.70)، وانحراف معياري (0.56)، في حين جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة بُعد أهمية العمل بمتوسط حسابي بلغ (3.66) وانحراف معياري (0.58).

اختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء اختبارات معامل تضخم التباين، والتباين المسموح به ومعامل الالتواء وذلك من اجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي:

تم التأكد من عدم وجود ارتباط عال (Multicollinarity) بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) اكبر من (0.05) وتم التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مراعين في ذلك أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1) والجدول (6) يبين نتائج هذه الاختبارات:

الجدول (6) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

أبعاد المتغير المستقل	معامل التباين VIF(أقل من10)	التباين المسموح (أكبر من 5%) Tolerance	الالتواء (أقل من 1) Skewness
تدوير العمل	1.816	0.551	0.358
تبسيط العمل	2.405	0.416	0.444
إثراء العمل	2.320	0.431	0.015
توسيع العمل	2.447	0.409	0.111

نلاحظ أن قيم الاختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع أبعاد المتغير المستقل تقل عن (10) وتتراوح ما بين (1.816– 2.447)، وأن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت ما بين (0.409– 0.551) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عال (Multicollinarity) بين أبعاد المتغير المستقل. وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness) حيث كانت القيم أقل من (1)، كما تم التأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والتابعة.

جدول (7) نتائج تحليل التباين للانحدار

(Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
خصائص الوظيفة	(4، 217)	0.562	*126.312	0.000
تنوع المهارات	(4، 217)	0.389	*46.157	0.000
الاستقلالية	(4، 217)	0.408	*53.779	0.000
أهمية العمل	(4، 217)	0.452	*61.959	0.000
هوية العمل	(4، 217)	0.53	*72.733	0.000
التغذية الراجعة	(4، 217)	0.431	*56.874	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (7) صلاحية نموذج اختبار فرضيات الدراسة، ونظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجات حرية (4، 217)، حيث إن أبعاد تصميم العمل تفسر (56.2%) من التباين في بُعد (خصائص الوظيفة)، كما تُفسر أيضاً (38.9%) من التباين في بُعد (تنوع المهارات)، وتُفسر أيضاً (40.8%) من التباين في بُعد (الاستقلالية)، وفسرت أبعاد تصميم العمل (45.2%) من التباين في بُعد (أهمية العمل)، وتُفسر أيضاً (53%) من التباين في بُعد (هوية العمل)، وأخيراً فسرت أبعاد تصميم العمل (43.1%) من التباين في بُعد (التغذية الراجعة)، وجميع ذلك يؤكد دور وأثر أبعاد تصميم العمل في تفسير الأبعاد التابعة لخصائص الوظيفة. وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية.

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

لاختبار أثر تصميم العمل بأبعاده المختلفة في خصائص الوظيفة

أبعاد تصميم العمل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
تدوير العمل	0.173	0.039	0.220	*4.388	0.000
تبسيط العمل	0.241	0.040	0.296	*6.007	0.000
إثراء العمل	0.129	0.038	0.171	*3.369	0.001
توسيع العمل	0.195	0.036	0.250	*5.470	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (8) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) على التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (خصائص الوظيفة) بدلالة وارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية.

الجدول (9) نتائج تحاليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression للتنبؤ بخصائص الوظيفة من خلال أبعاد تصميم العمل

ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
تبسيط العمل	0.410	*18.414	0.000
توسيع العمل	0.514	*9.385	0.000
تدوير العمل	0.549	*5.641	0.000
إثراء العمل	0.562	*3.546	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجيStep Wise Multiple Regression لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل تصميم العمل بأبعاده المختلفة في خصائص الوظيفة، يوضح الجدول (9) ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد أحتل بُعد تبسيط العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 41% من التباين في المتغير التابع (خصائص الوظيفة)، تلاه بعد توسيع العمل الذي فسر مع بعد تبسيط العمل ما مقداره (51.4%) من التباين في المتغير التابع (خصائص الوظيفة)، تلاه بُعد تدوير العمل الذي فسر مع بُعدي (تبسيط العمل، توسيع العمل) ما مقداره (54.9%) من التباين في المتغير التابع (خصائص الوظيفة)، ثم جاء بُعد إثراء العمل الذي فسر مع الأبعاد السابقة ما مقداره (56.2%) من التباين في المتغير التابع (خصائص الوظيفة).

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في تنوع المهارات كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة.

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار
أثر تصميم العمل بأبعاده المختلفة في تنوع المهارات

أبعاد تصميم العمل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
تبسيط العمل	0.207	0.054	0.237	*3.846	0.000
توسيع العمل	0.199	0.055	0.219	*3.620	0.000
تدوير العمل	0.096	0.052	0.114	1.839	0.067
إثراء العمل	0.239	0.049	0.276	*4.906	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (10) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل (تبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) على التوالي ذوات تأثير

دال إحصائياً في المتغير التابع (تنوع المهارات) بدلالة وارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). كما أشارت النتائج في الجدول أعلاه إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً لبعد المتغير المستقل (تدوير العمل) في المتغير التابع (تنوع المهارات).

مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الثانية بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في تنوع المهارات كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة، ونقبلها فيما يتعلق بمتغير تدوير العمل.

الجدول (11) نتائج تحاليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression للتنبؤ بتنوع المهارات من خلال أبعاد تصميم العمل

ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
إثراء العمل	0.269	*13.814	0.000
تبسيط العمل	0.355	*7.173	0.000
توسيع العمل	0.385	*4.304	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجيStep Wise Multiple Regression لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل أثر أبعاد تصميم العمل في تنوع المهارات، يوضح الجدول (11) ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد أحتل بُعد إثراء العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 26.9% من التباين في المتغير التابع (تنوع المهارات)، تلاه بعد تبسيط العمل الذي فسر مع بعد إثراء العمل ما مقداره (35.5%) من التباين في المتغير التابع (تنوع المهارات)، تلاه بُعد توسيع العمل الذي فسر مع الأبعاد السابقة ما مقداره (38.5%) من التباين في المتغير التابع (تنوع المهارات).

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في الاستقلالية كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة.

جدول (12) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

لاختبار أثر تصميم العمل بأبعاده المختلفة في الاستقلالية

أبعاد تصميم العمل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
تبسيط العمل	0.188	0.058	0.212	*3.217	0.001
توسيع العمل	0.268	0.059	0.292	*4.503	0.000
تدوير العمل	0.143	0.057	0.167	*2.515	0.012
إثراء العمل	0.153	0.053	0.174	*2.906	0.004

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (12) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) على التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (الاستقلالية) بدلالة وارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الثالثة بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في الاستقلالية كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية .

الجدول (13) نتائج تحاليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression للتنبؤ بالاستقلالية من خلال أبعاد تصميم العمل

ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالةt
توسيع العمل	0.336	12.857	0.000
تبسيط العمل	0.383	4.967	0.000
إثراء العمل	0.400	3.002	0.003
تدوير العمل	0.408	2.100	0.036

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجيStep Wise Multiple Regression لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل اثر أبعاد تصميم العمل في الاستقلالية، يوضح الجدول (13) ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد أحتل بُعد توسيع العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 33.6% من التباين في المتغير التابع (الاستقلالية)، تلاه بعد تبسيط العمل الذي فسر مع بعد توسيع العمل ما مقداره (38.3%) من التباين في المتغير التابع (الاستقلالية)، تلاه بُعد إثراء العمل الذي فسر مع بعدي (توسيع العمل، تبسيط العمل) ما مقداره (40.0%) من التباين في المتغير التابع (الاستقلالية)، ثم جاء بعد تدوير العمل الذي فسر مع الأبعاد الثلاثة السابقة ما مقداره (40.8%) من التباين في المتغير التابع (الاستقلالية).

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في أهمية العمل كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة.

جدول (14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

لاختبار أثر تصميم العمل بأبعاده المختلفة في أهمية العمل

أبعاد تصميم العمل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
تبسيط العمل	0.172	0.068	0.161	2.525	0.012
توسيع العمل	0.318	0.069	0.288	4.594	0.000
تدوير العمل	0.019	0.066	0.019	0.288	0.773
إثراء العمل	0.265	0.062	0.250	4.306	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (14) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل (تبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) على التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (أهمية العمل) بدلالة وارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). كما بينت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعدي (تبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في المتغير التابع (أهمية العمل). مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الرابعة بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في أهمية العمل كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة، ونقبلها فيما يتعلق بمتغير تدوير العمل.

الجدول (15) نتائج تحاليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression للتنبؤ بأهمية العمل من خلال أبعاد تصميم العمل

ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
توسيع العمل	0.350	13.242	0.000
إثراء العمل	0.430	6.756	0.000
تبسيط العمل	0.450	3.489	0.001

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل اثر أبعاد تصميم العمل في أهمية العمل، يوضح الجدول (15) ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد أحتل بُعد توسيع العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 35.0% من التباين في المتغير التابع (أهمية العمل)، تلاه بعد إثراء العمل الذي فسر مع بعد توسيع العمل ما مقداره (43.0%) من التباين في المتغير التابع (أهمية العمل)، تلاه بُعد تبسيط العمل الذي فسر مع بعدي (توسيع العمل إثراء العمل) ما مقداره (45.0%) من التباين في المتغير التابع (أهمية العمل).

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تبسيط العمل، وتوسيع العمل، وتدوير العمل، وإثراء العمل) في هوية العمل كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة.

جدول(16) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر تصميم العمل بأبعاده المختلفة في هوية العمل

أبعاد تصميم العمل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
تبسيط العمل	0.199	0.057	0.208	*3.518	0.000
توسيع العمل	0.254	0.058	0.256	*4.406	0.000
تدوير العمل	0.182	0.055	0.197	*3.306	0.001
إثراء العمل	0.155	0.051	0.164	*3.034	0.003

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (16) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل (تبسيط العمل، وتوسيع العمل، وتدوير العمل، وإثراء العمل) على التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (هوية العمل) بدلالة وارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الخامسة بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تبسيط العمل، وتوسيع العمل، وتدوير العمل، وإثراء العمل) في هوية العمل كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية .

الجدول (17) نتائج تحاليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression للتنبؤ بهوية العمل من خلال أبعاد تصميم العمل

ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
توسيع العمل	0.410	*15.065	0.000
تبسيط العمل	0.487	*6.960	0.000
تدوير العمل	0.516	*4.373	0.000
إثراء العمل	0.530	*3.117	0.002

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجيStep Wise Multiple Regression لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل اثر أبعاد تصميم العمل في هوية العمل، يوضح الجدول (17) ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد أحتل بُعد توسيع العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 41.0% من التباين في المتغير التابع (هوية العمل)، تلاه بعد تبسيط العمل الذي فسر مع بعد توسيع العمل ما مقداره (48.7%) من التباين في المتغير التابع (هوية العمل)، تلاه بُعد تدوير العمل الذي فسر مع بعدي (توسيع العمل، تبسيط العمل) ما مقداره (51.6%) من التباين في المتغير التابع (هوية العمل)، وأخيراً دخل بعد إثراء العمل الذي فسر مع الأبعاد السابقة ما مقداره (53.0%) من التباين في المتغير التابع (هوية العمل).

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل (تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في التغذية الراجعة كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة.

جدول رقم (18) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

لاختبار أثر تصميم العمل بأبعاده المختلفة في التغذية الراجعة

أبعاد تصميم العمل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
تدوير العمل	0.124	0.062	0.254	*3.743	0.000
تبسيط العمل	0.396	0.060	0.341	*6.550	0.000
إثراء العمل	0.256	0.061	0.236	*4.274	0.000
توسيع العمل	0.233	0.030	0.173	*4.113	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (18)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة(تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) لها تأثير في التغذية الراجعة كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (3.743، 6.550، 4.274، 4.113) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد تصميم العمل(تدوير العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) في التغذية الراجعة كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة.

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (19) إلى إن بعد (تبسيط العمل) قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (33.6%) من التباين في المتغير التابع، تلاه متغير إثراء العمل وفسر مع متغير تبسيط العمل (36.2%) من التباين في المتغير التابع، تلاه متغير توسيع العمل حيث فسر مع المتغيرين السابقين ما مقداره (42.4%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير تدوير العمل حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (43.1%) من التباين في التغذية الراجعة كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة.

جدول (19) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بالتغذية الراجعة من خلال أبعاد تصميم العمل كمتغيرات مستقلة

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t*
تبسيط العمل	0.336	*7.229	0.000
إثراء العمل	0.362	*5.687	0.000
توسيع العمل	0.424	*4.019	0.000
تدوير العمل	0.431	*3.007	0.003

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

مناقشة النتائج:

فيما يلي مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. دلت النتائج أنّ تصّورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لأبعاد تصميم العمل، جاءت بدرجة مرتفعة، وقد احتّل بُعد إثراء العمل المرتبة الأولى، يلي ذلك بُعد توسيع العمل، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد تدوير العمل، في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة بُعد تبسيط العمل. وتفسر هذه النتيجة على أنّ غالبية الأعمال المصممة تحتاج إلى درجة كبيرة من المهارات وتنوعها، كما يشعر المديرون بأن الأعمال التي يكلفون بها على درجة كبيرة من الأهمية للمنظمة،

كما أن لديهم الفرصة وبدرجة كبيرة من التحقق من الأعمال التي يقومون بها ، ويتمتعون باستقلالية كبيرة ، ويحصلون على المعلومات المرتدة عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم فيها. كما تفسر هذه النتيجة على أن الجامعات تولي تصميم الأعمال الاهتمام الكافي عن طريق تزويد العاملين بالخبرات والمعارف الجديدة للوصول إلى حالة اتزان معرفي تزودهم بالمهارات الأدائية لتحسين مستوى الأداء، وتعمل على تعزيز القدرات التنظيمية وتمكين الأفراد من اكتساب المهارات والمعلومات حتى يكونوا قادرين على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية وتأهيلهم، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتوفرة بغية إحداث التغيير والتطوير وتحسين أداء الأفراد في العمل، وتشجيعهم على بذل أكبر قدر ممكن من الجهد والعطاء، وتطبق سياسات وبرامج تساعد على تنمية ما يمتلكه الأفراد من مهارات، وتوفر قدر من الحرية في المشاركة في العملية الإدارية، من خلال تخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية والوصول للتميز في أداء الأعمال، وتعزيز قدرة المنظمة على الاحتفاظ بالأداء المنظم المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه. والتقت نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (Mohammad, 2009) ودراسة (Hussein,2009).

2. دلت النتائج أن تصّورات المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية لخصائص الوظيفة ، جاءت بدرجة مرتفعة، وقد احتّل بُعد هوية العمل المرتبة الأولى، يلي ذلك بُعد تنوع المهارات، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد التغذية الراجعة، وجاء في المرتبة الرابعة بُعد الاستقلالية، في حين جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة بُعد أهمية العمل. ويعزى ذلك إلى أن المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية، يتطلب عملهم مهارات متنوعة كماً ونوعاً، ويشعرون بأن أعمالهم مهمة للآخرين ويحصلون على التغذية العكسية اللازمة عن أدائهم، مما جعل إدراكهم لإبعاد خصائص الوظيفية عالياً، حيث حاز بُعد(هوية العمل) على المرتبة الأولى وقد يكون السبب أن مهامهم الوظيفية معروفة الملامح ومحددة وكذلك ملموسة وواضحة وهذا يؤدي إلى أن يكون إدراكهم لهوية عملهم مرتفعة كما أن الوصف الوظيفي في هذا النوع في المنظمات معتمداً رسمياً ومطبق على أرض الواقع مما جعل هذه الخاصية أكثر ارتفاعاً من غيرها من الخصائص، تلاه بُعد (تنوع المهارات) ولعل طبيعة العمل في هذه الجامعات يتطلب مهارات إدارية وفنية متنوعة لحد ما، وهي منظمات ليست ذات طبيعة روتينية بل منظمات تتطلب تنوع المهارات بسبب طبيعة الأعمال

التي تقوم بها. وتلاها بُعد (التغذية الراجعة) ولعل ذلك راجع لوجود نظام رقابي فعال يزود العاملين بتغذية راجعة فورية عن نتائج أعمالهم وذلك لتطوير وتحسين أدائهم من أجل رفع الإنتاجية. وأعقبه بُعد(الاستقلالية)، ولعل ذلك الشعور بالاستقلالية في الدوائر المبحوثة، جاء من كون العمل فيهما ميدانياً وفنياً ويمنح الفرد فيه نوعاً من الاستقلالية، والحرية في التصرف من ناحية جدولة العمل، وتحديد الطرق المستخدمة فيه. ثم أعقبه بُعد(أهمية العمل) وقد يكون السبب في ذلك أن العاملين يعتبرون عملهم مهماً للآخرين كونهم يعملون في منظمات لها أهميتها الكبيرة وتعد من المنظمات التي لها تأثير واضح في تقديم الخدمة للمراجعين، والتقت أيضاً مع دراسة (Alanzi, 2011; Alkordi, 2012; Al-Smadi,2009; Zaidaniyim, 2009; Zaidaniyim, 2008)

3. دلت النتائج إن أبعاد تصميم العمل تفسر (56.2%) من التباين في بُعد(خصائص الوظيفة)، كما تُفسر أيضاً (38.9%) من التباين في بُعد (تنوع المهارات)، وتُفسر أيضاً (40.8%) من التباين في بُعد (الاستقلالية)، وفسرت أبعاد تصميم العمل (45.2%) من التباين في بُعد (أهمية العمل)، وتُفسر أيضاً (53%) من التباين في بُعد (هوية العمل)، وأخيراً فسرت أبعاد تصميم العمل (43.1%) من التباين في بُعد (التغذية الراجعة)، وجميع ذلك يؤكد دور وأثر أبعاد تصميم العمل في تفسير الأبعاد التابعة لخصائص الوظيفة. وتفسر هذه النتيجة إلى أن لدى بعض الجامعات المبحوثة موظفين يتمتعون بخبرات ومهارات وقدرات تساعد على تسيير إجراءات العمل وأن نجاح هذه الجامعات في تصميم الوظائف لمواردها البشرية القادرة على أداء الوظيفة، فمدخل تصميم الوظائف يدخل في خريطة المهارات بين ما يتمتع به الفرد فعلاً وبين ما يحتاج إليه في وظيفته، وكذلك نجاحها في توفير قاعدة معرفية تساعد الموظفين على أداء مهام أعمالهم بما ينعكس في النهاية على تحسين الأداء التنظيمي.

4. دلت النتائج أن أبعاد المتغير المستقل (تبسيط العمل، وتوسيع العمل، وتدوير العمل، وإثراء العمل) على التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (خصائص الوظيفة) وأحتل بُعد تبسيط العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 41% من التباين في المتغير التابع (خصائص الوظيفة)، تلاه بعد توسيع العمل الذي فسر مع بعد تبسيط العمل ما مقداره (51.4%) من التباين في المتغير التابع (خصائص الوظيفة)، تلاه بُعد تدوير العمل الذي فسر مع بُعدي (تبسيط العمل، توسيع العمل) ما مقداره (54.9%) من التباين في المتغير التابع (خصائص

الوظيفة)، ثم جاء بُعد إثراء العمل الذي فسر مع الأبعاد السابقة ما مقداره (56.2%) من التباين في المتغير التابع (خصائص الوظيفة). وتفسر هذه النتيجة على أنّ قدرة الجامعات على تصميم العمل يُعدّ مدخلا حديثا ومتطوراً في إكساب العاملين الفاعلية من خلال الانتقال من رتابة النشاط إلى كفاءة وجودة المخرجات، كما تفسر هذه النتيجة على أهمية التركيز على تصميم العمل مما يستدعى أنّ يكون هناك توجهُ في الجامعات نحو المزيد من تطبيق اللامركزية الإدارية، ذلك إن بلؤرة خصائص الوظيفة في الجامعات يتمثل في قدرتها على تطوير ذاتها وتحسين عملها.

5. تشير النتائج أن أبعاد المتغير المستقل (إثراء العمل، وتبسيط العمل، وتوسيع العمل) على التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (تنوع المهارات)، واحتل بُعد إثراء العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 26.9% من التباين في المتغير التابع (تنوع المهارات)، تلاه بعد تبسيط العمل الذي فسر مع بعد إثراء العمل ما مقداره (35.5%) من التباين في المتغير التابع (تنوع المهارات)، تلاه بُعد توسيع العمل الذي فسر مع الأبعاد السابقة ما مقداره (38.5%) من التباين في المتغير التابع (تنوع المهارات). ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن الجامعات الرسمية الأردنية تعمل على تحسين أدائها بشكل مستمر من خلال صياغة الأهداف بواقعية قابلة للقياس لضمان تحقيقها باستمرار وأتباع الأسس العلمية لحل مشكلات العمل، واستخدام المفاهيم الإدارية التي تسعى إلى النمو، والتجديد، والتميز في إنجاز المهام والمسؤوليات، كما تفسر هذه النتيجة إلى حرص المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية على تقديم المبادرات التي تسهم في حل المشكلات، والاستفادة من الموارد البشرية في المستويات الإدارية كافة، والعمل على إيجاد بيئة عمل ملائمة مما يسهم في إنجاز الأعمال المطلوبة بالوقت المحدد، وتعزيز الثقة بين العاملين في بيئة العمل، والمشاركة في عملية صنع القرارات الإدارية، والإصغاء المناسب للآخرين على المستوى العقلي والعاطفي، ووضع النفس في مكان الآخرين لرؤية الأمور كما يرونها، والمساعدة في تبني الإدارة رؤية استراتيجية واضحة قابلة للتحقيق من خلال تحديد أهدافها وغاياتها.

6. دلت النتائج أن أبعاد المتغير المستقل (توسيع العمل، وتبسيط العمل، وإثراء العمل، وتدوير العمل) على التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (الاستقلالية) واحتل بُعد توسيع العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 33.6% من التباين في المتغير التابع (الاستقلالية)، تلاه

بعد تبسيط العمل الذي فسر مع بعد توسيع العمل ما مقداره (38.3%) من التباين في المتغير التابع (الاستقلالية)، تلاه بُعد إثراء العمل الذي فسر مع بعدي (توسيع العمل، تبسيط العمل) ما مقداره (40.0%) من التباين في المتغير التابع (الاستقلالية)، ثم جاء بعد تدوير العمل الذي فسر مع الأبعاد الثلاثة السابقة ما مقداره (40.8%) من التباين في المتغير التابع (الاستقلالية). ومثل هذه النتيجة ملموسة ومستشعرة حيث تفسر على أن المنظمات تواجه تحديات متجددة ومتغيرة تتطلب من الإدارات العليا تبني سياسات واستراتيجيات تتكيف مع هذه التحديات لتحقيق أهداف المنظمة بالأسلوب الناجح. ونظراً للتغير السريع والمتجدد في بيئة العمل فإنه يتوجب على الإدارات العليا أن تفسح مجال الحرية للموظفين في مختلف المستويات الإدارية لاتخاذ القرارات المناسبة دون الرجوع للإدارة العليا إلا في الحالات الضرورية في حالة القرارات الحاسمة، بغية تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وفاعلية. وتفسر هذه النتيجة أيضاً على أن توفير مناخ من الاستقلالية يُعد من أحد المؤثرات المحفزة على بلؤرة خصائص الوظيفة، حيث يتصف هذا المناخ بسيادة التفاعل والحوار بين الأفراد، ووجود التعاون والانسجام بينهم وبين الإدارة، وإتاحة الفرصة للنمو والتطور وتحقيق الطموحات الفردية، وتسهيل طرق وأساليب العمل، بما يكفل الاستفادة من الطاقات والقدرات الكامنة لدى الإفراد والعاملين بالمنظمة من أجل تحقيق مصلحة المنظمة والفرد معاً، كما وتفسر هذه النتيجة أيضاً على العاملين يحتاجون إلى خلق إجماع حول رؤية ورسالة المنظمة والقيم والأهداف التي تسعى لتحقيقها. فعند إيضاح رؤية ورسالة المنظمة للعاملين، فإنهم بلا شك سيشعرون بامتلاكهم القدرة على التصرف بحرية في عملهم بدلاً من انتظار الأوامر والتوجيهات.

7. دلت النتائج أنّ أبعاد المتغير المستقل (تبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل) على التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (أهمية العمل) وأحتل بُعد توسيع العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 35.0% من التباين في المتغير التابع (أهمية العمل)، تلاه بعد إثراء العمل الذي فسر مع بعد توسيع العمل ما مقداره (43.0%) من التباين في المتغير التابع (أهمية العمل)، تلاه بُعد تبسيط العمل الذي فسر مع بعدي (توسيع العمل إثراء العمل) ما مقداره (45.0%) من التباين في المتغير التابع (أهمية العمل).

8. دلت النتائج أن أبعاد المتغير المستقل (توسيع العمل، وتبسيط العمل، تدوير العمل، وإثراء العمل،) على التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (هوية العمل) وأحتل بُعد توسيع العمل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 41.0% من التباين في المتغير التابع (هوية العمل)، تلاه بعد تبسيط العمل الذي فسر مع بعد توسيع العمل ما مقداره (48.7%) من التباين في المتغير التابع (هوية العمل)، تلاه بُعد تدوير العمل الذي فسر مع بعدي (توسيع العمل، تبسيط العمل) ما مقداره (51.6%) من التباين في المتغير التابع (هوية العمل)، وأخيراً دخل بعد إثراء العمل الذي فسر مع الأبعاد السابقة ما مقداره (53.0%) من التباين في المتغير التابع (هوية العمل).
9. دلت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة(تبسيط العمل، وإثراء العمل، وتوسيع العمل، وتدوير العمل) لها تأثير في التغذية الراجعة كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة، وإن بعد (تبسيط العمل) قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (33.6%) من التباين في المتغير التابع، تلاه متغير إثراء العمل وفسر مع متغير تبسيط العمل (36.2%) من التباين في المتغير التابع، تلاه متغير توسيع العمل حيث فسر مع المتغيرين السابقين ما مقداره (42.4%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير تدوير العمل حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (43.1%) من التباين في التغذية الراجعة كبعد من أبعاد خصائص الوظيفة.

التوصيات:

بناءاً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1. دلت النتائج على وجود أثر لأبعاد تصميم العمل في خصائص الوظيفة من وجهة نظر المديرين في الجامعات الرسمية الأردنية؛ لذا توصي الدراسة بضرورة العمل على تعزيز أبعاد تصميم العمل من خلال تفهم الإدارات العليا في الجامعات المبحوثة لطبيعة ومستوى أهمية تنوع المهارات التي تمتلكها الموارد البشرية بغية بلؤرة خصائص الوظيفة.
2. دلت النتائج على أنّ مستوى تبسيط الإجراءات كبعد من أبعاد تصميم العمل في الجامعات الأردنية جاء بدرجة متوسطة، لذا توصي الدراسة بضرورة العمل على تطوير وتحسين بيئة العمل، والعمل على تحديثها باستمرار، بشكل يسمح بانتقال المعلومات بالكمية والسرعة

الملائمة تغيير بعض الأنظمة والتعليمات التي تركز السلطة في يد الإدارة العليا لإعطاء فرصة للمستويات الدنيا للمشاركة بالقرارات الإدارية والتنفيذية.

3. التطوير المهني والمعرفي للموارد البشرية في الجامعات الأردنية وتدريبهم بشكل مستمر، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم وزيادة اطلاعهم على التطورات في البيئة الخارجية وأساليب العمل الرائدة لمساعدتهم للوصول إلى درجة عالية من الفاعلية، وحفزهم ليكونوا دعاة تغيير في هذه المؤسسات، ونشر ورعاية القيم الإيجابية، بما يمتلكونه من أدوار توجيهية من خلال قراراتهم التي يمكن أن تغلّف بإطار أخلاقي، وهذا يتطلب أن تكون سياسات انتقاء المديرين موضوعية وقائمة على أساس الكفاءة.
4. التأكيد على إجراء مزيد من الدراسات العلمية حول موضوع الدراسة الحالية لتشمل منظمات وعينات أخرى لتعميم نتائجها وتقديم توصيات بشأنها.
5. ضرورة تطوير المهارات والقدرات الفردية للمديرين وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وتطوير المهارات والقدرات الفردية، واستغلالها لإيجاد قيادات إدارية عن طريق جهد شمولي مخطط لايجاد بيئة تنظيمية تؤثر إيجابيا على كفاءة وفاعلية الجامعات المبحوثة في تحقيق أهدافها.

المراجع

الحراحشة، محمد، أحمد (2004) خصائص العمل وأثرها على دافعية العاملين في الأجهزة الحكومية في محافظة الكرك "تطبيق نموذج هاكمان أولدهام Hackman-Oldham"، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد(19)، العدد(5)، ص 92-123.

حسين، قيس إبراهيم، (2009) "أثر تصميم العمل في الإجهاد الوظيفي- دراسة ميدانية في المستشفيات الخاصة- محافظة السليمانية المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(6)، العدد(24)، ص 169- 203.

حنفي، عبد الغفار، (2007)، السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، القاهرة.

الزيدانيين، محمد، (2008)، أثر سمات فرق العمل في بلورة خصائص الوظيفة لدى العاملين في وزارة الداخلية الأردنية، الدراسات الأمنية، العدد (40) مجلد(1) السنة السادسة، ص 42-63.

شوقي، محمد، (2005)، الإدارة المعاصرة مدخل حديث، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1 .

الصمادي، محمد، أحمد، (2009)، "مهارات القائد الإبداعية وأثرها في خصائص الوظيفة لدى العاملين في المؤسسات المالية الحكومية الأردنية"، دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد(137)، المجلد(1)، ص ص 217-239.

العبيديين، بثينه، زياد أحمد، (2004)، العلاقة بين التمكين الإداري وخصائص الوظيفة في كل من شركة مصانع الأسمنت الأردنية ومؤسسة المؤاني الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

عسكر، سمير أحمد، (1989)، " قياس أثر خصائص تصميم الوظيفة على النتائج السلوكية لشاغلي الوظائف: دراسة ميدانية في أبو ظبي ودبي"، مجلة الإدارة العامة، (الرياض: معهد الإدارة العامة)، المجلد 29، العدد 63، ص ص 48-88.

العلمي، صباح سعد الدين عمر، (2006)، الإدارة العامة والأداء الاداري في فلسطين، الناشر مكتبة اليازجي، غزة / فلسطين، ط1.

العنزي، أنور(2011) أثر خصائص الوظيفة العامة في فاعلية اتخاذ القرار في الدوائر الحكومية في منطقة القريات في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الكردي، موسى بن محمد(2012) أثر خصائص الوظيفة العامة على الالتزام التنظيمي للعاملين في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، دورية الإدارة العامة، المجلد(52)، العدد (4)، ص 541-567.

محمد، وفاء أحمد (2009) اثر الرضا الوظيفي في تحليل وتصميم العمل بحث تطبيقي في مصرف الرشيد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد (19)، ص 1-24.

References

Al- Alami, S. (2006). Public administration and administrative performance in Palestine. Yaziji Library, Gaza , Palestine.

Alanzi, A. (2011). The effect of public job Characteristics on decision making effectiveness in Government Departments in the Qurayat region of Saudi Arabia(unpublished master thesis), Mu'tah University.

Al-Harhasha, M.(2004). Characteristics of the work and its impact on the motivation of employees in government agencies in Karak overnorate. Application of the Hackman-Oldham Model. Mutah Research and Studies, 19(5), 92-123.

Alkordi, M. M.(2012). The impact of public job characteristics on the organizational commitment of workers in the Government sector in Saudi Arabia. Journal of Public Administration, 52(4), 541- 567.

Al-Smadi, M., A. (2009). The creative leader's skills and their impact on the characteristics of the job among employees of Jordanian governmental financial institutions. Gulf and Arabian Peninsula Studies, Kuwait University, 137(1), 217-239.

Azkar, S. A. (1989). Measuring the impact of job design characteristics on the behavioral results of postmen: A Field Study in Abu Dhabi and Dubai. Journal of Public Administration, 29(63), 48 -88 Riyadh: Institute of Public Administration.

Banai, M.,& Reisel, W. (2007).The Influence of Supportive Leadership and Job Characteristics on Work Alienation. Journal of World Business, 42: 463–476.

Bei Hu Qun-hui, (2009), The Effects of job characteristics on Technological Innovation: An Empirical Study in Chinese Automobile Industry, International Journal of Information Management, 10 (3), 157-185.

David, A., Decen, Z. & Stephen P. (2004). Human Resource Management, 8th Ed .Jon willey & sons. Ine.

Emin, K.(2007).The Effects of Job Characteristics and Working Conditions on job Performance. International Journal of Industrial Ergonomics 37, 515–523.

Hanafi, A. (2007). Organizational behavior and human resource management. Aldaar Aljaamia, Cairo.

Hussein, Q. (2009) . The impact of design of work on occupational stress : A Field Study in Private Hospitals - Sulaymaniyah Governorate. Iraqi Journal of Administrative Sciences, 6 (24) 169-203.

Katsikea, K., Marios, T., Nick, P. , & John, K.(2010) .The Effects of Organizational Structure and Job Characteristics on Job Satisfaction and Organizational Commitment. Journal of World Business, 3 (3), 1-13.

Lambert, G. (2012). A Study of Job Characteristics, Job Stress, Coping Strategies, and Job Satisfaction for Nurses Working in Middle-Level Hospital Operating Rooms. Journal of Nursing Research, 17(3), 199-210.

Obeideen, B., & Ahmed, Z. (2004). The Relationship between administrative empowerment and job characteristics in Jordan cement factories' company and Al-Moani Foundation (Unpublished master thesis). Deanship of Graduate Studies, Mutah University

Organ, D. (2008). The Impact of Job Characteristics and Fairness of the Administrative Leader Behaviors on Organizational Citizenship. Journal of Management, 16, 705-721.

Rabia, H. & Adnan, A. (2010). Job Characteristics as Predictors of Work Motivation and Job Satisfaction of Bank Employees. Journal of the Indian Academy of Applied Psychology, 36(2) 294-299.

Shawqi, M. (2005). Contemporary administration : Modern presentation. Dar al-Nahdha Al-Arabiya, Cairo.

Shepard, E., Clifton, T., & Cruse, D. (2003). Flexible Work Hours and Productivity: Some Evidence From the Pharmaceutical Industry. Industrial Relations, 35, 123-129.

Zaidaniyin, M. (2008). Impact of task force characteristics on the formation of job characteristics of Jordanian ministry of interior personnel. *Security Studies, 40* (1), 42-63

Zhang, M. (2010). Effects of Organizational Structure and Job Characteristics on Organizational Effectiveness. Journal of the Academy of Business and Economics, 18 (2), 97-113.

واقع التطوير المهني للإداريين العاملين في جامعة مؤتة من وجهة نظرهم وتحديد الاحتياجات التدريبية في ضوء ذلك

رشا ثلجي الرشايدة*

نايل سالم الرشايدة

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع التطوير المهني للإداريين العاملين في جامعة مؤتة، ومحاولة تحديد إحتياجاتهم التدريبية. تكونت عينة الدراسة من (280) موظفاً وموظفة، ولتحقيق أهداف الدراسة طوَر الباحثان استبانة في التطوير المهني وتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين وتم استخراج دلالات الصدق والثبات الخاصة بالأداة.

ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة حصول مجالات الدراسة (الإداري والفني) على درجة متوسطة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة على مجالات الدراسة تعزى لأثر متغير الجنس، في حين أظهرت نتائج الدراسة فروقاً ذات دلالة في متغيرات المؤهل العلمي (لصالح حملة الدراسات العليا) والخبرة (لصالح ذوي الخبرة الأعلى) والمسمى الوظيفي (لصالح مدير الدائرة)، وأظهرت الدراسة أيضاً حاجة الإداريين العاملين في جامعة مؤتة إلى البرامج التدريبية حيث تنوعت الفقرات ما بين المرتفعة والمتوسطة. وأوصت الدراسة ببناء برامج تدريبية لتأهيل الإداريين العاملين وتطويرهم وتحسين مستواهم الوظيفي، على أن تستند هذه البرامج التدريبية إلى المبادئ الأساسية للتطوير المهني.

الكلمات الدالة: التطوير المهني، التدريب، جامعة مؤتة.

* كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2015/11/24م. تاريخ قبول البحث: 2016/2/22م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017م.

The Status of the Professional Development of the Administrative Staff at Mutah University from Their Perspectives and Determining Their Training Needs

Rasha Thalji Al-Rashaideh

Nayel Al-Rashaid

Abstract

The study aimed at identifying the status of the professional development of the administrative staff at Mutah University from their perspectives and determining their training needs. The sample of the study comprised (280) male and female administrative staff. To achieve the purposes of the study, the researchers developed a questionnaire for devel professional development and identifying the training needs for the administrative. The study revealed that; the domains the level of administrative and technical were moderate, also, it revealed that there were no statistical significant differences due to gender, whereas the results of the study revealed that there were statistical differences due to experience and qualification. The study also revealed that the administrative staff at Mutah University needs training programs. In light of the results of the study, the researcher recommended conducting training programs for training the administrative staff and developing their job level based on the vocational development.

Keywords: Professional Development, Training, Mutah University.

مقدمة:

تعد الموارد البشرية من أهم ثروات الأمم، ورأس المال الحقيقي الذي ينبغي الاستثمار فيه تطويراً وتأهيلاً وتدريباً، لأن العنصر البشري هو المحرك الرئيس للمؤسسات والمنظمات على اختلافها وتنوعها، فكان من الضروري العمل على تأهيله معرفة ومهارة وقيماً. وقد احتل موضوع التدريب في المؤسسات والمنظمات الحديثة موقعاً محورياً، وأصبح يشكل العمود الفقري لأي مجهود تبذله هذه المؤسسات والمنظمات في رفع كفاءتها والارتقاء بمستوى أدائها.

فالثورة العلمية والمعرفية والتكنولوجية وما صاحبها من تفجر سكاني وحراك اجتماعي، وتغير اقتصادي في المجالات المتعددة، وما ساد من انفتاح على العالم، جعل من التعلم والتدريب والثقافة وسيلة للتسابق والتنافس وبذل الجهود الكبيرة لمواكبة المستجدات، ومراجعة المؤسسات لسياساتها وأهدافها وأنشطتها المتعلقة بإعداد وتدريب الكوادر البشرية على مختلف المستويات، من خلال تزويدها ببرامج تدريبية مناسبة لرفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين أداء العاملين فيها (Idris, 1992).

وقد استدعى تطور المعرفة الإدارية وفي مختلف الوظائف الإدارية بشكل مستمر وسريع، وضع برامج خاصة بالنمو المهني للعاملين في جميع مجالات العمل الإداري؛ لما لها من دور في رفع كفايات العمل الإداري للعاملين. غير أن غياب التطوير المهني المستمر للعاملين ومتابعة التطورات الحديثة في المعرفة العلمية والتقنية يوقع المؤسسات في الكثير من المشكلات الإدارية والفنية؛ لذا فإن التطوير المهني للعاملين عملية تتصف بالديمومة، فإعداد الإنسان القادر على التصدي لكل هذه التحولات والتغيرات يتطلب وضع خطة للتدريب المهني من خلال الرؤية الواضحة والإعداد الجيد والتنبؤ السليم بمجموع الوظائف والمهام المتسلسلة التي يقوم بها الفرد في تنظيم ما تدرجه في حياته الوظيفية من خلال تقدمة الوظيفي مع إزدياد مسئولياته ورفع مستوى المهارة والكفاية الإنتاجية (Al-Ghamdi، 2014).

والتطوير المهني ليس عملية طارئة أو مؤقتة أو ترفا أو إضافة كمالية، يمكن استخدامها أو الاستغناء عنها وفقا للمعايير الشخصية، أو الاهتمامات الذاتية للمديرين المسؤولين عن واقع العمل، بل على العكس من ذلك فالتطوير المهني حاجة رئيسية مستمرة تمثل واجباً أساسياً من واجبات الإدارة الحديثة في مختلف التنظيمات (Rifa'I, 1989).

وتوسيع معارفهم وتحسين مهاراتهم اللازمة لأداء العمل بأفضل صورة ممكنة. فدرجة كفاءة العاملين في الجامعات لأداء الأعمال المكلفين بها تمثل أحد العوامل الأساسية المحددة لمقدرة الجامعات على بلوغ أهدافها، ودرجة هذه الكفاءة لا يمكن رفعها وتحسينها إذا لم تعتمد إدارة الجامعات على سياسة تطبيق برامج تدريبية مخططة ومصممة بشكل علمي(Al-Tawalba, 2005).

وتعد جامعة مؤتة إحدى مؤسسات التعليم العالي الأردنية حيث تأسست عام(1985) في جنوب المملكة الأردنية الهاشمية، وبدأ التدريس في المبنى الدائم عام (1988) وقد كان عدد العاملين الإداريين بداية التأسيس لا يزيد عن بضع مئات، أما في الوقت الحالي فقد بلغ عدد موظفي الجامعة 2500 موظف إداري حسب إحصائية جامعة مؤتة للعام الجامعي 2013/2012.

وتعمل جامعة مؤتة على تجديد خططها في تدريب وإعداد العاملين في ضوء التحول نحو الأساليب الحديثة واستخدام التقنيات والتكنولوجيا العصرية، وذلك للوفاء بالكم الهائل من العمليات الإدارية والفنية التي تضطلع بها (Al-Badayneh and Al-Qaisi, 2006).

تحديد احتياجات الأفراد، بناء على ذلك جاءت هذه الدراسة محاولة تعرف واقع التطوير المهني للإداريين العاملين في جامعة مؤتة من وجهة نظرهم وتحديد الاحتياجات التدريبية في ضوء ذلك.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن التنمية بإطارها الشامل تعتمد على درجة الخبرة المكتسبة والمعرفة والمهارات التي يمتلكها رأس المال البشري من جهة، وعلى درجة الحكمة والعقلانية في توظيف الموارد المالية والبشرية من جهة أخرى لتحقيق الغاية النهائية للتنمية المتمثلة في تحسين جودة حياة الإنسان.

فالتنمية البشرية والاهتمام بالعنصر البشري من الأمور التي تجاهلتها الكثير من المؤسسات في مقابل اهتمامها بأمور أخرى، وتعد مشكلة التطوير المهني من القضايا التي تواجه العاملين في مؤسسات التعليم العالي في الأردن(Al-Salem, 1993).

حيث أشار (Shiban, 1995) إلى أن التطورات والتغييرات تؤكد أن الإداريين في مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى عناية متزايدة، وأنظمة متجددة تكفل تأمين الاحتياجات التدريبية لهم كماً

وكيفاً، لأن التدريب بجميع أنواعه ومستوياته وأساليبه وسيلة أساسية للعاملين في مجال التنظيم الإداري من حيث زيادة معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وسلوكهم الإداري.

ولقد شعر الباحثان من خلال عملهم ومراجعتهم لعدد من الدوائر الإدارية في جامعة مؤتة، بأن الكثير من العاملين في هذه المؤسسة ينقصهم التدريب اللازم لا سيما في مجال التعامل مع التقنيات الحديثة ومهارات الاتصال والتواصل مع الآخرين. الأمر الذي يستوجب اهتمام الجامعة بضرورة دعم الموظفين بمزيد من البرامج التدريبية في ضوء ما يستجد من تغيرات وتطورات. ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى واقع التطوير المهني للإداريين العاملين في جامعة مؤتة من وجهة نظرهم وتحديد الاحتياجات التدريبية في ضوء الواقع، بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما واقع التطوير المهني للإداريين العاملين في جامعة مؤتة من وجهة نظرهم؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر الإداريين العاملين في جامعة مؤتة لواقع التطوير المهني تعزى لمتغيرات (الجنس، الخبرة، المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي)؟
3. ما الاحتياجات التدريبية اللازمة للإداريين العاملين في جامعة مؤتة من وجهة نظرهم؟

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الأكاديمية القليلة التي تناولت تحديد الاحتياجات التدريبية للإداريين العاملين في مؤسسات التعليم العالي في الأردن، بالإضافة إلى ما هدفت إليه من بيان لواقع التطوير المهني للعاملين في مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي وهي جامعة مؤتة، والاهتمام بالاحتياجات التدريبية خاصة في ظل التطور والتقدم التكنولوجي وزيادة الأعباء الإدارية نتيجة لزيادة أعداد الطلبة وزيادة عدد الوحدات الإدارية في الجامعة. ومن المؤمل الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من قبل صناع القرار في جامعة مؤتة لتبني برامج تدريبية تفي بحاجات العاملين فيها والارتقاء بأدائهم.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى:

1. التعرف إلى واقع التطوير المهني للإداريين العاملين في جامعة مؤتة من وجهة نظرهم.
2. تحديد الاحتياجات التدريبية للإداريين العاملين في جامعة مؤتة في ضوء الواقع.

التعريفات المفاهيمية والإجرائية:

اشتملت هذه الدراسة على مجموعة من المصطلحات المفاهمية والاجرائية كما يلي:

التطوير المهني: يعرف بأنه "الجهود النظامية المتواصلة للربط بين الحاجات التنظيمية والمهارات المطلوبة من جهة، وحاجات الأفراد للتطور في وظائفهم من جهة أخرى" (Nuri & Kortel, 2010: 304).

ويعرف إجرائياً حسب هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على المقياس المعد لهذا الغرض.

الاحتياجات التدريبية:

هي مجموعة من التغيرات المطلوب إحداثها في معارف ومهارات واتجاهات الأفراد، بقصد تطوير أدائهم والسيطرة على المشكلات التي تعترض الأداء والإنتاج (Al-Khater, 2009). وتعرف إجرائياً: بأنها مجموع التغيرات كماً ونوعاً المطلوب إحداثها في أداء العاملين الإداريين في جامعة مؤتة ومهاراتهم واتجاهاتهم، من أجل بلوغ مستويات الأداء المطلوب الذي ترغب به الجامعة.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على العاملين الإداريين ضمن المسميات التالية (مدير دائرة، رئيس ديوان، رئيس شعبة، رئيس فرع)، من غير أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، في محافظة الكرك/ جنوب الأردن، وذلك للعام الجامعي 2014/2013م.

الإطار النظري:

يتسم العصر الحالي بالتغيرات السريعة، بفعل انتشار المعرفة العلمية والتقنية ونموها المتزايد، ولعل أبرز سمات هذا العصر التطور الكبير في وسائل الإنتاج وأساليبه، والتغير السريع في مستوى المهارة لأداء الأعمال بالمستوى المطلوب. وحتى تواكب المؤسسات هذه التغيرات وتؤدي المهمات المنوطة بها بكفاية وفاعلية، تنسجم ومتطلبات العصر، فإنه لابد لها من تطوير مهارات العاملين فيها وتنميتها بإستمرار (Al-Sirafi, 2008).

مفهوم التطوير المهني:

والتطوير المهني هو" الجهد الذي يوجه لتحسين أداء المستقبل بتزويد الشخص المهارات والمعارف التي تفرضها وظائف المستقبل التي سوف يشغلها ويعد لها في حينه" (Al-Mashouq 2011: 251).

كما يعرف (Nuri & Kortel, 2010:304) التطوير المهني بأنه: "الجهود النظامية المتواصلة للربط بين الحاجات التنظيمية والمهارات المطلوبة من جهة، وحاجات الأفراد للتطور في وظائفهم من جهة أخرى".

والتطوير المهني باختصار أي نشاط يزيد من مهارات أو معارف أو مفاهيم الموظف ودرجة فعاليته في المؤسسة التي يعمل فيها.

أهمية التطوير المهني:

أشار كل من (Fayyad et al. 2010)، و (Al-Magrib, 2007) إلى وجود عدة مبررات لأهمية التطوير المهني للعاملين في كافة المؤسسات الإدارية والتعليمية، وفيما يلي أهم تلك المبررات:

1- الوعي المتزايد بالمعلومات وأهميتها كتزويد الموظفين بالمعلومات المهمه التي تخص عملهم ومهامهم الإدارية وكيفية القيام بها بأفضل صوره كتزويدهم بمنشورات لتوجيههم.

2- توفير البرامج التدريبية ذات المستوى المتقدم التي تساعد العاملين على معالجة ضعف مقدرة الكوادر الإدارية على القيام بمسؤولياتها أثناء الخدمة، وتساعدهم على التنمية المهنية والتطوير الوظيفي.

3- التغيرات الإدارية والوظيفية التي يشهدها العصر الحديث لاسيما التغيرات التي تحصل على المسميات والدرجات الوظيفية كتحفيز الدوران الوظيفي وهذا ما يجعل المؤسسة تسعى إلى تطوير العاملين لديها مهنياً للقيام بالأعمال والمهام الموكلة لهم بكل دقة ومهارة.

4- تضخم الإنتاج الفكري من المعارف والعلوم لا سيما في استخدام الوسائل الحديثة في العمل والتي أدت إلى ضرورة تكاتف الجهود من قبل المؤسسة والعاملين على تطوير معارفهم ومهاراتهم بسرعة الحصول على المعلومات المطلوبة، كما أوجدت الكثير من المؤسسات الكثير من المعلومات التي تسهل التعامل بهدف رفع مقدرة الفرد على زيادة قدرته وتزويده بالخبرات.

5- تأثير التقنية المعاصرة لاسيما التوسع في وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة التي وفرت الكثير من الوقت والجهد. وذلك عبر إعطاء العاملين المزيد من المعلومات التي يحتاجونها للقيام بالأعمال، وتمكنهم من استثمار كافة الوسائل الحديثة في توفير الجهد والوقت.

مبادئ التطوير المهني:

لكي يحقق التطوير المهني للأفراد العاملين أهدافه فإن هناك العديد من المبادئ التي ينبغي أن تستند إليها عملية التطوير، ويمكن تلخيصها في النقاط الأساسية الآتية (Shahin, 2004):

1. أن تستند عملية التطوير إلى خطة استراتيجية، تتصف بالمرونة وتأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المؤثرة في البيئة المنظمية، ومتطلبات التطوير واستحقاقاته والأهداف التي ينبغي أن يحققها.
2. أن يتم إشراك الأفراد العاملين في تخطيط واختيار البرامج التدريبية التي ينبغي أن توفرها المؤسسة التعليمية.

3. أن تتصف عملية التطوير بالاستمرارية، بحيث تكون برامج التطوير نابعة من مبدأ التعلم مدى الحياة.
4. توفير الموارد المالية الخاصة لتنظيم البرامج التدريبية لغايات التطوير المهني.
5. تعميم ثقافة التطوير وتوضيح العلاقة بينها وبين تطوير التعليم وتطوير المؤسسة، وتحقيق الجودة.
6. إعتماد استراتيجيات واضحة لتقويم فوائد الاستثمار في عمليات التطوير المهني.
7. إعداد برامج تطوير مهني تتصف بالمصداقية ومعترف بها على أنها مناسبة وضرورية لجميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي.

معوقات التطوير المهني:

عندما يتم تعيين الأفراد في وظائف معينة داخل المنظمة لا شك أنهم يمتلكون مهارات وخبرات تفي بمتطلبات العمل آنذاك، غير أنه مع مرور الزمن، ونتيجة للتقدم الصناعي والتكنولوجي، تصبح تلك المهارات والخبرات الأولية غير كافية، ولا هي في المستوى المطلوب. لذا يجب تطويرها وتحديثها بما يتمشى ومتطلبات العصر الحديث. إلا أن هناك أسباباً كثيرة تعوق حركة التطور كما يشير (Nasr, 2007 ،Saleh, 2004) منها:

1. الأفراد العاملون أنفسهم: من الصعب معرفة طبيعة الإنسان معرفة تامة، والتنبؤ بسلوكه، فسلوك الأفراد عادة ما تحكمه عدة عوامل. وتختلف السلوكيات من شخص إلى آخر، فهناك من الأشخاص من يرغبون في التعلم والتدريب وتطوير مهاراتهم واكتساب خبرات جديدة، وهناك أفراد يقاومون التغيير والتطور ويتمسكون بإتباع الطرق القديمة. وقد يكون سبب ذلك هو الكسل أو عوامل نفسية أو صحية أدت إلى شعور الأفراد بالإحباط والإجهاد ومقاومة التغيير.
2. العمر الزمني للموظف: فأعمار العاملين في المنظمات تترك أثراً كبيراً على عملية التطوير، فبينما نرى العاملين صغار السن متحفزين ويسعون إلى اكتساب المهارات الجديدة لتطوير أنفسهم، نرى كبار السن يسلكون مسلكاً مغايراً، فلا يسعون إلى التطور، باعتبار أن لديهم من الخبرات والمهارات ما يكفي لأداء عملهم في المنظمة للفترة المقبلة للعمل فيها.

3. العوامل التكنولوجية والمركز المالي للمنظمة: إن التقدم الصناعي والتكنولوجي في الوقت الحاضر سريع ومتطور، لذا يكون على الإدارة العليا رصد الأموال اللازمة لتحديث معداتها وأجهزتها باستمرار، لكن المنظمات ذات المركز المالي الضعيف أو التي تعاني عجزا في ميزانيتها لا تستطيع مسايرة هذا التقدم، وسيجد العاملون فيها أنهم يعملون على الآلات القديمة وأن مهاراتهم وخبراتهم في هذا المجال متدنية مقارنة مع الآخرين الذين يعملون في منظمات ذات مركز مالي قوي تقوم بتحديث معداتها وتدريب عمالها عليها من فترة إلى أخرى. ولأن نظام التدريب يقوم على الأفراد الذين يتواجدون في سوق العمل. فالمشكلة إذن هي في تمكين الموظفين طوال مسارهم المهني للتكيف مع التغيرات المفروضة الناتجة عن التغيرات الاقتصادية و التقنية.

4. الاتصالات: مما لا شك فيه أن لتوفر وسائل الاتصال الحديثة في المنظمة أثراً كبيراً على التطوير المهني فيها، إذ أن هذا التوفر سيتيح للإدارة والعاملين فيها، الاتصال السريع مع المنظمات الأخرى، الاطلاع على أحدث النظريات الإدارية ومحاولة الأخذ بها وتطبيقها في المنظمة المعنية بما يتلاءم وظروف عملها. وذلك يؤدي إلى زيادة مهارات وخبرات الأفراد العاملين على كافة مستوياتهم الإدارية. أما في حالة عدم توفر وسائل الاتصال اللازمة فإن العكس هو الصحيح.

5. الإدارة: فهي المسؤولة عن توفير المعدات والأجهزة الحديثة للعاملين ووضع برامج التدريب اللازمة لهم للعمل على تلك المعدات والأجهزة، كما أنها المسؤولة عن وضع نظام للحوافز وتوفير ظروف العمل التي تُرغِب العاملين في اكتساب المزيد من الخبرات والمهارات.

6. عوامل أخرى: هناك عدة عوامل أخرى تساهم في عرقلة التطوير من كافة جوانبه سواء أكان تطويراً إدارياً أم مهنياً، ومن هذه العوامل:

أ- العوامل الاقتصادية: فالظروف الاقتصادية السيئة للمنظمة أو البلد قد لا تساعد على توفير المعدات والأجهزة الحديثة، لذا فإن المنظمات والدول الغنية مثل الدول الأوربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي غالباً ما توفر كل ما هو حديث من

المعدات والأجهزة لكافة العاملين في المنظمات داخل مجتمعاتها على عكس الدول الفقيرة العاجزة عن مجاراة التقدم الصناعي والتكنولوجي.

ب- العادات والتقاليد: إذ أن تمسك أفراد المجتمع ببعض العادات والتقاليد القديمة يدفعهم إلى مقاومة ما هو جديد، وبالتالي ينعكس على تخلفهم حضارياً ومهنياً وإدارياً.

ج- القوانين الحكومية: قد تضع بعض الحكومات قوانين تمنع استيراد الأجهزة والمعدات الحديثة أو تشغيل العمالة الأجنبية ذات الكفاءة العالية لارتفاع تكاليفها، مما ينعكس سلبياً على التطوير بكافة جوانبه .

الاحتياجات التدريبية:

إن وجود حاجات للتدريب يتطلب وجود برامج تدريبية، لذلك فإن الحاجة للتدريب تعد الأساس في العملية التدريبية، وهي الخطوة الأولى في مجمل النشاط التدريبي، والتدريب عملية مستمرة في الجامعة، ففي الوقت الذي يحتاج فيه العاملين الجدد إلى التدريب لتأهيلهم للقيام بالأعمال المكلفون بها بكفاءة، فإن العاملين القدامى يحتاجون إلى تدريب أيضاً سواء كان ذلك لأغراض الترقية إلى وظائف أخرى، أم لمواجهة التغيرات في طرق أداء الأعمال.

وتعرف الاحتياجات التدريبية على أنها "مجموعة المؤشرات التي تكشف عن وجود مسببات تفسر الفرق بين الأداء الحالي والأداء المرغوب للأفراد سواء كانت نقصاً في معارف وقدرات ومهارات هؤلاء الأفراد أو أن هذا الفارق بين الأداء الفعلي والأداء المرغوب هو بسبب قصور في سلوكهم واتجاهاتهم" (Al-Dabbagh, 2008: 94).

ويعرف(Al-Mashouq, 2011: 272) الحاجة التدريبية بأنها "الفرق بين المعارف والمهارات التي تفرضها الوظيفة وبين المستوى الحالي لمعارف ومهارات الموظف، وهو ما يعرف بفجوة التدريب".

والاحتياجات التدريبية هي" معلومات أو اتجاهات أو مهارات أو قدرات معينة سلوكية أو فنية يراد تنميتها أو تغييرها أو تعديلها إما بسبب تغيرات تنظيمية أو لأسباب تكنولوجية أو إنسانية أو بسبب الترقية أو التنقلات إلى غير ذلك من الظروف التي تتطلب إعداداً ملائماً لمواجهتها" (Arman, 2011: 22).

وعليه يتم التأكيد على أن الاحتياجات التدريبية تعبر عن الفرق بين المستوى المطلوب من المهارات والمعارف والاتجاهات لأداء عمل معين، والمستوى المتوفر منها عند الفرد الذي يؤدي هذا العمل، ومن هذا المنطلق لاتقتصر الاحتياجات التدريبية على جوانب القصور أو الخلل فقط، ولكنها تمتد أيضاً إلى جوانب تطويرية أخرى يراد تنميتها أو تعديلها أو تغييرها أو صقلها.

أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية:

تنبع أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية من كونها المصدر الرئيس لأهداف البرامج التدريبية وبالتالي فإن أي تصور أو تساهل في تحديد الاحتياجات التدريبية بأسلوب علمي سوف ينعكس سلبياً على الجهد التدريبي، ومن هنا تأتي أهمية التدقيق في تحديد الاحتياجات التدريبية وفي الأسس والأساليب التي تعتمد عليها.

ويعد تحديد احتياجات الموظف أكثر سهولة من إحتياجات المنظمة وإحتياجات الجماعات، وهذه الاحتياجات تعد أكثر تحديداً حيث يمكن التعرف عليها بتحليل الخصائص العقلية والجسمانية والخلقية، والتعليم والتدريب والخبرة والمهارات والمعارف والتوجه المهني للأفراد العاملين. فاحتياجات الفرد عبارة عن الاحتياجات التي تنبع من عمل الموظف كما هو حالياً أو بعد أن تلحقه التطورات، ومن الواجبات المحتمل تكليفه بها مستقبلاً، ومن الخطط المهنية. ويمكن تلبية هذه الاحتياجات عن طريق برامج التدريب والتطوير. فيمكن التعرف إلى احتياجات الموظف بتحديد المهارات والمعارف والاتجاهات التي يجب أن ينميها الفرد حتى يستطيع أن يؤدي واجبات ومهام وظيفته الحالية أو المستقبلية في المنظمة (Al-Sirafi, 2008).

ويشير (Al-Ahmed, 2004) إلى أن لتحديد الاحتياجات التدريبية أهميه كبيرة في نجاح أي منظمة في تحقيق أهدافها وتتلخص أهميتها بما يلي:

1. تعد العامل الحقيقي في رفع كفاءة العاملين في تأدية أعمالهم.
2. تعتبر الأساس الذي يقوم عليه أي نشاط تدريبي. وهي العامل المؤشر لتوجيه التدريب إلى الاتجاهات الصحيحة.
3. إن عدم التعرف إليها مسبقاً، يؤدي إلى ضياع الجهد والمال والوقت المبذول في التدريب.

4. إضافة إلى أن معرفة الاحتياجات التدريبية يسبق أي نشاط تدريبي مهني ويأتي قبل تصميم البرامج التدريبية وتنفيذها.

ويرى (Tawfiq, 2010) بأنه هناك أربع خصائص رئيسة يمكن وصف الاحتياجات التدريبية بها، وتحديد ملامحها من خلالها وهي:

1. مكان التدريب تنظيمياً أو تخصصياً.
2. الفوائد المرجو تحقيقها.
3. طبيعة الفجوة التي يغطيها التدريب.
4. الإطار الزمني لمردود التدريب.

الدراسات السابقة:

فيما يلي استعراض لأهم الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة:

أجرى (Hamad, 1988)دراسة هدفت إلى معرفة الأدوار الإدارية واحتياجات التطوير المهني لرؤساء الأقسام العلمية في كليات المجتمع في الأردن. وقد تكونت عينة الدراسة من (136) رئيساً، وركزت على جوانب ثلاثة هي أولاً: المهام الإدارية. ثانياً: أهميتها. وثالثاً: احتياجات التطوير المهني لوظيفة رئيس القسم العلمي في كليات المجتمع الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن معظم رؤساء الأقسام العلمية في كليات المجتمع ينقصهم الإعداد الإداري الضروري. ويقضي رؤساء الأقسام العلمية وقتاً في التدريس أكثر مما يقضونه في إدارة القسم ومهماته الإدارية. وأيضاً لا توجد فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى $p<0.05$ بين المهمات الإدارية واحتياجات التطوير المهني لرؤساء الأقسام العلمية، يمكن أن تعزى لأي من الجنس أو العمر، أو المؤهل العلمي، أو الخبرة.

وقامت (Al-Zu'bi, 1991) بدراسة هدفت إلى الكشف عن الاحتياجات التدريبية لمديري الدوائر ورؤساء الأقسام الإدارية في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم والتعرف إلى البرامج التدريبية التي إشتركوا بها خلال عملهم في الجامعات وقد تكونت عينة الدراسة من(214) فرداً موزعين على فئتين هما: فئة مديري الدوائر/ المديرات وعددهم (52) مديراً وفئة رؤساء الأقسام

وعددهم (162) رئيس قسم مثلت مجتمع الدراسة بأكمله. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود حاجة مرتفعة لدى أفراد العينة للتدرب على المهارات الإدارية، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى(a=0.05) لأثر المستوى الوظيفي على درجة حاجة أفراد العينة للتدريب، وإن نسبة أفراد العينة الذين اشتركوا ببرامج تدريبية (4.04%).

وقام دنيس (Dennis, 1995) بدراسة عنوانها " التدريب قبل الخدمة وأثناء الخدمة والتطور المهني المستمر بعد التعلم"، وتألفت عينة الدراسة من (879) موظفاً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً في البرامج التدريبية، لعدم ارتباطها مباشرة مع متطلبات الوظيفة التي يشغلونها، وأظهرت الحاجة إلى التدريب أثناء الخدمة، وأن أصحاب الخبرات الطويلة في العمل الإداري هم الأقدر على تحديد احتياجات المدرسة من الموظفين.

وأجرى (Al-Tawalba, 2005) دراسة هدفت إلى التعرف على الاحتياجات التدريبية المعرفية والمهارية لفني الكهرباء العاملين في الجامعات الأردنية، وعلاقتها بمتغيرات المؤهل الأكاديمي (العلمي)، وعدد سنوات الخبرة، وقد تكونت عينة الدراسة من (151) مبحوثاً، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على الاحتياجات التدريبية المعرفية والمهارية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة من (1-15) سنة، على أداة الدراسة ومجالاتها. وأوصت بضرورة تطوير برنامج تدريبي مشترك لفني الكهرباء العاملين في الجامعات التدريبية المعرفية والمهارية.

وقامت (Shalabi, 2007) بدراسة هدفت إلى استقصاء أثر إدارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين من وجهة نظرهم في بعدي التخطيط والممارسة، والبعد الكلي، وتحديد ما إذا كان هذا الأثر مختلفا تبعا لمتغيرات الجنس، والموهل العلمي، والخبرة، وتكونت عينة الدراسة من (60) معلما و (48) معلمة من فرق التطوير في المدرسة، طبقت عليها أداة لقياس أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين، بعد التحقق من صدقها وثباتها. حيث أظهرت النتائج أن هناك أثرا واضحا لإدارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية في بعدي التخطيط والتنفيذ وفي البعد الكلي، ووجود فروق ذات دلالة احصائية لأثر إدارة الجودة الشاملة تبعا للجنس في كل من البعدين والبعد الكلي لصالح الإناث، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة بين الأفراد تبعا لمتغيري، المؤهل العلمي، والخبرة.

وقام بها هوسكمب (Huiskamp, 2008). هدفت إلى معرفة أثر الإتصالات والثقة والمؤهلات في دعم وتطوير أعضاء الهيئة الإدارية في مواجهة التحديات التي تواجه عملية التطوير المهني والإداري للموظفين في غرب الولايات المتحدة الأمريكية، شملت عينة الدراسة 15 أنثى و11 من الذكور. أشارت النتائج بأن هناك أثراً إيجابياً على استخدام البرامج التطويرية على أعضاء عينة الدراسة وعلى عملهم الإداري كما أشارت الدراسة إلى توافق الأدب النظري مع نتائج الدراسة والتي أشارت إلى أهمية هذه البرامج في تدعيم عمل أعضاء الهيئة الإدارية وفي تطوير عملهم من خلال وجود برامج تعريفية وتطويرية تقدمها لهم المؤسسة، كما ساعدت على زيادة المعرفة والتطوير الشخصي، والتواصل الإجتماعي بالإضافة إلى دعم الثقة والإتصال والمؤهلات المهنية.

وفي دراسة أجرتها (Al-Sirafi, 2008) هدفت إلى التجديد الذاتي في المنظمات المعاصرة مدخل لتطوير الإدارة العامة لتربية والتعليم للبنات بجدة أكدت على أهمية تحقيق الهدف الرئيسي بتطبيق مفهوم التجديد الذاتي في الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات بجدة من خلال التخلي عن الأنماط التقليدية في العمل والإنطلاق نحو الممارسات الإبداعية في الفكر الإداري. ودعم القدرة على التجديد والابتكار والتكيف مع التحديات المعاصرة وتوفير مناخ واسع لكافة الأطراف في القرار الإداري في الوزارات والإدارات الحكومية واحترام قيم ممارسة الوظيفية العامة وتعزيز مهارات التواصل والتفاعل الايجابي بين قمة الهرم الوظيفي في الإدارات التعليمية وبين من هم في أدنى مستوياته، حيث أن الغموض والانغلاق يكرس الانهزامية ويطفئ روح الولاء والالتزام بين العاملين والعاملات في أي موقع للعمل.

أما دراسة ترانرانونت (Tantranont, 2009) فقد هدفت إلى التعرف على أثر التنمية المهنية المستمرة على أداء المعلمين، وقد تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية مكونة من (1201) معلم من (405) من المدارس الموجودة في تايلاند الابتدائية والإعدادية والثانوية والعامة والخاصة، بالإضافة إلى (15) من مديري المدارس، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المعتمد على المقابلات الشخصية كأداة للدراسة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن برامج التنمية المهنية تسهم بدور هام في تعزيز كفاءة المعلمين مما ينعكس بالإيجاب على مستوى التحصيل الدراسي للطلاب، والتأكيد على ضرورة القيادة الفعالة في المدارس لقيادة وإدارة ودعم المعلمين من أجل تحقيق هذا التغير.

وقام (Al-Mutlaq, 2013) بدراسة هدفت إلى التعرف على دور مشرفي الإدارة المدرسية في التنمية المهنية المستدامة لمديري مدارس التعليم العام بمدينة حائل، فيما يتعلق بالمجالات التالية:(القيادة التشاركية، الاتصال والتواصل، اتخاذ القرارات، التدريب والتطوير، بناء فرق العمل.)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري مدارس التعليم العام،الابتدائية، المتوسطة، الثانوية) بمدينة حائل المزاولين لعملهم للعام الدراسي 1435/1434هـ وقد بلغ عددهم (198) مديرا. وأظهرت النتائج إن درجة تقدير دور مشرفي الإدارة المدرسية في التنمية المهنية المستدامة لمديري المدارس من وجهة نظر المديرين قد جاءت بدرجة تقدير (متوسطة) للأداة ككل،وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول (دور مشرفي الإدارة المدرسية في التنمية المهنية المستدامة) تعزى لمتغيرات(المؤهل العلمي، سنوات الخبر, المرحلة التعليمية)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية حول (دور مشرفي الإدارة المدرسية في التنمية المهنية المستدامة) على مجال (القيادة التشاركية)، حيث كانت لصالح مستوى (المرحلة الثانوية)، وإن (المعوقات التنظيمية التي تواجه مشرفوا الإدارة المدرسية) وقد جاءت بدرجة تقدير (عالية) للمجال ككل، وكان أبرز المعوقات: (عدم توفير إستراتيجية متكاملة تعنى بعملية التنمية المهنية المستدامة للمديرين).

يُلاحظ على الدراسات السابقة تناولها مفهوم التطوير المهني كدراسة (Shalabi, 2007) و-Al (Mutlaq, 2013) ودراسة ترانراتونت (Tantranont, 2009)، في حين تناولت دراسات أخرى الاحتياجات التدريبية كدراسة (Al-Zu'bi, 1991) ودراسة (Al-Tawalba, 2005) أما تناول المتغيرين معا فلم يكن ذلك حاضرا في الدراسات السابقة، وقد أفاد الباحثان باطلاعهم على الدراسات السابقة في تطوير أدوات الدراسة، وإثراء إطارها النظري ومقارنة نتائجها، وقد تميزت الدراسة الحالية في البيئة والفئة المستهدفة، حيث ركزت الدراسات غاليا على تناول أعضاء الهيئة التدريسة ونادرا ما يتم تناول العاملين الإداريين في الجامعات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة هو عينتها وتكون من جميع العاملين الإداريين في جامعة مؤتة ضمن المسميات التالية: (مدير دائرة، رئيس ديوان، رئيس شعبة، ورئيس فرع) والذي بلغ عددهم (307) موظفاً وموظفة حسب إحصائيات جامعة مؤتة للعام الدراسي (2015/2014). ويبين الجدول (1) توزيع أفراد الدراسة حسب الوظيفة والعدد:

جدول (1) توزيع افراد مجتمع الدراسة

الوظيفة	العدد
مدير دائرة	41
رئيس ديوان	33
رئيس شعبة	143
رئيس فرع	90
المجموع	307

وتم تطبيق الأداة بصورتها النهائية على (22) فرداً من أفراد الدراسة للتحقق من ثبات أداة الدراسة، وتم تطبيق أداة الدراسة على (291) فرداً من أفراد الدراسة (باقي مجتمع وعينة الدراسة)، وتم استبعاد (11) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل، وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (280) استبانة، والجدول (2) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

جدول(2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستويات متغيراتها

المتغير	المستوى	العدد	الكلي
الجنس	ذكر	214	280
	أنثى	66	
الخبرة	أقل من5 سنوات	35	280
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	109	
	أكثر من 10 سنوات	136	
المؤهل	بكالوريوس فما دون	180	280
	دراسات عليا	100	
المسمى الوظيفي	مدير دائرة	41	280
	رئيس ديوان	30	
	رئيس شعبة	129	
	رئيس فرع	80	

أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة تتعلق بواقع التطوير المهني وتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين الإداريين في جامعة مؤتة، وذلك من خلال الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، حيث تم الرجوع إلى دراسة (Al-Khresha, 2011) ودراسة (Al-Azizi, 2007)، ودراسة (Al-Khalifat, 2008) . ودراسة (Obeidat, 2010)ودراسة (Al-Atawi, 2007، وتم صياغة (65) فقرة من نوع ليكرت الخماسي، وتم التحقق من صدقها وثباتها كما يلي:

صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة باستخدام:

صدق المحكمين من خلال عرضها على (10) من المحكمين المختصين في الإدارة التربوية، وتم الأخذ بآرائهم ومقترحاتهم، حيث تم إجراء التعديلات وحذف الفقرات في ضوء توجيهاتهم، فتم حذف(11) فقرة بنسبة إجماع 80% وإستقرت الإستبانه على (53) فقرة موزعة على:

المجال الإداري: ويشمل الفقرات (24) فقرة.

المجال الفني: ويشمل (14) فقرة.

الاحتياجات التدريبية: وتشمل (15).

الاتساق الداخلي:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الأداء على كل فقرة والأداء على المجال الذي تنتمي له الفقرة لمجالي التطوير الإداري وللاحتياجات والجدول (3) يبين نتائج ذلك.

جدول (3) قيم معامل ارتباط بيرسون بين الأداء

على كل فقرة والأداء على المجال الذي تنتمي له الفقرة

المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
المجال الإداري	1	0.767(**)	9	0.885(**)	17	0.742(**)
	2	0.836(**)	10	0.822(**)	18	0.798(**)
	3	0.821(**)	11	0.881(**)	19	0.823(**)
	4	0.902(**)	12	0.910(**)	20	0.812(**)
	5	0.875(**)	13	0.765(**)	21	0.729(**)
	6	0.803(**)	14	0.784(**)	22	0.745(**)
	7	0.858(**)	15	0.763(**)	23	0.875(**)
	8	0.903(**)	16	0.774(**)	24	0.748(**)
المجال الفني	1	0.883(**)	6	0.832(**)	11	0.809(**)
	2	0.898(**)	7	0.850(**)	12	0.790(**)
	3	0.816(**)	8	0.841(**)	13	0.906(**)
	4	0.821(**)	9	0.865(**)	14	0.770(**)
	5	0.904(**)	10	0.796(**)		
الاحتياجات التدريبية	1	0.819(**)	6	0.918(**)	11	0.903(**)
	2	0.872(**)	7	0.880(**)	12	0.915(**)
	3	0.894(**)	8	0.901(**)	13	0.916(**)
	4	0.948(**)	9	0.974(**)	14	0.931(**)
	5	0.923(**)	10	0.953(**)	15	0.956(**)

(**):ددالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (a<0,01).

يتبين من الجدول (3) أن قيم معاملات الإرتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (a<0.01) ومقبولة ومناسبة لأغراض هذه الدراسة.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات للاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا Cronbach Alpha)، وطريقة الإعادة حيث تم تطبيق أداة الدراسة مرتين وبفارق زمني مدته ثلاثة أسابيع وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين العلامات على التطبيقين على عينة استطلاعية (22) فرداً من مجتمع الدراسة, والجدول (4) يبين قيم معاملات الثبات.

جدول(4) قيم معاملات الثبات

الأداة	المجال	معامل الثبات بطريقة الإعادة	معامل الثبات بطريقة كرونباخ الفا
التطوير المهني	الإداري	0.898	0,978
	الفني	0.876	0,965
	الكلي	0.885	0,984
	الاحتياجات التدريبية	0.921	0,985

يتبين من الجدول (4) أن قيم معاملات الثبات مقبولة ومناسبة لأغراض الدراسة .

وقد أعطى لكل فقرة من فقرات الاستبانة وزن مدرج وفق سلم ليكرت الخماسي، وذلك وفق الترتيب الآتي: (تنطبق دائماً، تنطبق غالباً، تنطبق أحياناً، تنطبق نادراً، لا تنطبق ابداً) وتمثل رقمياً الترتيب (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، وقد اعتمدت المستويات التالية في قياس واقع التطوير المهني: (أعلى درجة إجابة لفقرة الاستبانة – أدنى درجة إجابة لفقرة الاستبانة) ÷ عدد المستويات لتصبح: (5−1)÷3 = 1.33

فيكون توزيع المستويات كما في الجدول الآتي:

المنخفض: (من 1 إلى أقل من 2.33).

المتوسط: (من 2.33 إلى أقل من 3.67).

المرتفع: (من 3.67 إلى 5).

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

أ- المتغيرات المستقلة:

الجنس وله فئتان:1) ذكر 2) أنثى .

المؤهل العلمي وله مستويان 1) بكالوريوس فما دون 2) دراسات عليا .

الخبرة ولها ثلاثة مستويات:

1) أقل من5 سنوات 2) من 5- إلى أقل من10سنوات 3) 10سنوات فأكثر

المسمى الوظيفي وله أربعة مستويات:

1) مدير دائرة"أو قائم بأعمال مدير دائرة" 2) رئيس ديوان "أو قائم بأعمال رئيس ديوان" 3) رئيس شعبة"أو قائم بأعمال رئيس شعبة" 4) رئيس فرع" أو قائم بأعمال رئيس فرع" .

ب- المتغير التابع

واقع التطوير المهني للإداريين.

تحديد الاحتياجات التدريبية.

عرض النتائج ومناقشتها

السؤال الأول: ما واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة على كل مجالات الدراسة ولكل فقرة على حدة، والجداول (5،6،7) تبين نتائج ذلك:

جدول(5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة لمجالات الدراسة

رقم المجال	أسم المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
1	الإداري	2.50	0.79	1	متوسط
2	الفني	2.49	0.84	2	متوسط
الكلي		2.50	0.78		متوسط

يتبين من الجدول(5) أن المجالين كانت درجة تقديرهما متوسطة ومتساويان تقريباً، فالمجال الإداري بلغت قيمة المتوسط الحسابي له (2.50)، والمجال الفني بلغت قيمة المتوسط الحسابي له (2.49)، وكان التقدير الكلي لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم متوسطا وبلغت قيمة المتوسط الحسابي له (2.50).

حصول مجالات الدراسة (الإداري والفني) على تقدير متوسط، يدل على أن إدارة جامعة مؤتة تولي المجالين الاهتمام نفسه، فتحرص على تشكيل الحياة العصرية وصقل شخصية المواطن الصالح، وتنمية مواهبه وقدراته وميوله وخبراته ومعارفه، وتزويده بأدوات العصر من العلم والتكنولوجيا، فضلاً عن أن مكانة الجامعة وسمعتها تتمثل في تميز العاملين وجدارتهم فيها وبمدى اطلاعهم ومواكبتهم وانفتاحهم على التطور التقني والمعرفي، وبمدى تلبيتهم لاحتياجات مجتمعاتهم، فالنمو والتطوير المهني للعامل وإمداده بالجديد من المعرفة أصبح ضرورة من ضرورات المعاصرة ومواكبة التطور (Abu Watfa, 2002).

وقد شهدت الجامعة منذ إنشائها طفرة تعليمية عالية وزيادة في عدد الطلبة المنتسبين لها، مما زاد في عدد أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية القائمين على متابعة أمور الطلبة، ولا سيما الموظفين الإداريين، حيث تزايد عددهم بما يتجاوز 2500 موظف إداري من مختلف الرتب والتخصصات الإدارية. الأمر الذي ألقى على الجامعة عبء الإهتمام بتطوير كافة جوانب العمل الإداري بما ينسجم وعدد الطلبة ومع التغييرات والتطورات التي حدثت في توفير خدمات ذات جودة عالية،

بالإضافة إلى دعم الجامعة في تقديم كافة وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تساعد أعضاء الهيئة الإدارية على إتمام عملهم بصورة عالية، وتسعى الجامعة بصورة مستمرة ودائبة في ضوء المتغيرات والتطورات التي تحدث في البيئة الوظيفية إلى توفير البرامج التدريبية، بهدف رفد الجامعة بمزيد من الخبرات للقوى البشرية بهدف الرفع من سوية العمل الإداري للعاملين(Al-Badayneh and Al-Qaisi, 2006). وقد اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (Al-Mutlaq, 2013) التي أظهرت أن درجة تقدير دور مشرفي الإدارة المدرسية في التنمية المهنية المستدامة لمديري المدارس من وجهة نظر المديرين قد جاءت بدرجة تقدير (متوسطة) للأداة ككل.

أولا: المجال الإداري

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة على فقرات المجال الإداري:

جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة للمجال الإداري مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
2	توفر إدارة الجامعة الأمان الوظيفي للعاملين	3.31	1.27	1	متوسط
14	تحرص إدارة الجامعة على اختيار وتعيين العاملين في ضوء معايير واضحة ومحددة.	2.86	1.28	2	متوسط
3	تؤكد إدارة الجامعة على أهمية التطور المهني المستمر للعاملين من خلال الاهتمام بتقويم أدائهم السنوي.	2.72	1.15	3	متوسط
24	توثق إدارة الجامعة علاقتها مع الجامعات والمراكز الدولية في سبيل إتاحة الفرصة للعاملين للتدرب والاستفادة من الخبرات	2.72	1.28	3	متوسط

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
16	تقوم إدارة الجامعة بإعادة النظر في الأنظمة والتعليمات بصفة مستمرة لمواكبة التغيرات	2.68	1.28	5	متوسط
13	توظف إدارة الجامعة الموارد المالية بما يتناسب والارتقاء بمستوى أداء العاملين.	2.63	1.11	6	متوسط
23	تحرص إدارة الجامعة على تعزيز وتطوير أخلاقيات العمل بين العاملين	2.63	1.04	6	متوسط
19	تحرص إدارة الجامعة على تحسين إجراءات العمل بصفة مستمرة	2.59	1.08	8	متوسط
18	تقوم إدارة الجامعة بتفويض السلطة والصلاحيات بما يتلاءم وقدرات العاملين والمهام الموكلة إليهم	2.57	1.13	9	متوسط
12	تقوم إدارة الجامعة بإعادة هيكلة الوظائف بما يتناسب والمستجدات.	2.56	1.03	10	متوسط
6	تسعى إدارة الجامعة لتحسين العلاقات الإنسانية بين العاملين.	2.55	1.18	11	متوسط
15	تحرص إدارة الجامعة على إشراك العاملين في تحديد الاحتياجات التدريبية الخاصة بهم.	2.49	1.14	12	متوسط
9	تحرص إدارة الجامعة على تهيئة العاملين لتقبل التغيير والتجديد.	2.48	1.05	13	متوسط
22	تهتم إدارة الجامعة بمعرفة مشكلات العمل وأسبابها وآليات التغلب عليها	2.46	1.03	14	متوسط

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
8	تعمل الجامعة على توفير الرضا الوظيفي للعاملين.	2.43	1.17	15	متوسط
17	تعمل إدارة الجامعة على تكوين لجان وحلقات جودة وفرق عمل لتحسين مستوى الأداء	2.42	1.14	16	متوسط
5	ترسخ إدارة الجامعة ثقافة التميز والتحسين المستمر في الأداء لدى العاملين	2.32	1.11	17	منخفض
1	تهتم إدارة الجامعة بمكافئة العاملين ذوي الأداء المتميز	2.30	1.15	18	منخفض
20	تهتم إدارة الجامعة بمساعدة العاملين للحصول على مؤهلات أكاديمية ومهنية تساهم في تنمية مسارهم الوظيفي	2.30	1.30	18	منخفض
4	تدعم إدارة الجامعة مناخ العمل الإبداعي وتشجع العاملين على تجريب الأفكار.	2.27	1.10	20	منخفض
11	تزود إدارة الجامعة العاملين بالتغذية الراجعة المتعلقة بمستوى أدائهم.	2.24	1.15	21	منخفض
7	تشجع إدارة الجامعة التنافس الإيجابي بين العاملين لتحقيق أداء متميز.	2.21	1.13	22	منخفض
21	تحرص إدارة الجامعة على تطبيق مبدأ المساواة في تأمين فرص التدريب لجميع العاملين	2.20	1.12	23	منخفض
10	تحدد إدارة الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين في ضوء تقارير التقييم السنوي	2.10	1.18	24	منخفض
الكلي		2.50	0.79		متوسط

يتبين من الجدول(6) أن الفقرات (21,20,11,10,7,5,4,1) حصلت على تقديرات منخفضة، وباقي الفقرات كان تقديرها متوسطاً، وأكبر تقدير كان للفقرة (توفر إدارة الجامعة الأمان الوظيفي للعاملين) وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لها(3.31)، وكان أقل تقدير للفقرة (تحدد إدارة الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين في ضوء تقارير التقييم السنوي) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (2.10)، وكان التقدير الكلي لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهة نظرهم للمجال الإداري متوسط وبلغت قيمة المتوسط الحسابي له (2.50).

أشارت النتائج المرتبطة بهذا المجال إلى تنوع فقراته ما بين المتوسطة والمنخفضة، مما يدل على أن الجامعة تبذل جهوداً كبيرة من أجل توفير الأمن الوظيفي للعاملين فيها، وتحرص على وضع أسس محددة لانتقاء واختيار العاملين، وعلى ايفادهم في دورات مختلفة، فضلاً عن سعيها الدؤوب في هيكلة الوظائف بما يتناسب مع المستجدات ومع تزايد أعداد الطلبة.

والجامعة بصفتها نظاماً اجتماعياً وإدارياً مفتوحاً وفريداً من نوعه، هي جهاز معقد يتألف من عدد من الأجهزة الفرعية التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق أهداف محددة لكل منها. وفي الوقت نفسه تسعى هذه الأجهزة الفرعية بنوع من الإتساق والتكامل نحو تحقيق الأهداف العامة للجهاز الرئيسي، ومؤسسة الجامعة بوصفها نظاماً إجتماعياً وإدارياً مفتوحاً ومتميزاً، من أهم سماته التفاعل مع البيئة المحيطة به، فهو لا يتأثر بها فحسب، بل يؤثر بها، وهذه سمه لم تعد تمثل اكتشافاً علمياً مهما بقدر ماهي مسلَمه(Morsi, 2002).

فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الجامعة في تحسين مستوى العاملين ورفع سويتهم وتأهيلهم إلا أنها ما زالت في بعض المجالات متواضعة ولم ترق إلى المستوى المأمول والمقبول، كترسيخ ثقافة التميز والتحسين، وتحفيز العاملين، وإيجاد العمل الإبداعي وتقديم التغذية الراجعة الفورية للعاملين، وتحديد الاحتياجات التدريبية في ضوء التقارير السنوية، فقد جاءت متواضعة أو منخفضة بحسب وجهة نظر العاملين، وربما يعود ذلك إلى إن ما تقوم به الجامعة من جهود في هذه المجال لا يستند إلى احتياجات العاملين وتطلعاتهم، فقد بينت بعض الدراسات أن عمليات التدريب الخاصة بالموظفين يجب أن تستند إلى احتياجاتهم التدريبية، وأن تأخذ بعين الإعتبار تطلعاتهم الوظيفية وما يتعلق بإمكانيات تقدمهم في الجامعة. وبشكل عام، يحتاج الموظفون إلى دورات تدريبية ذات مستويات مختلفة، يتم تنفيذها بشكل تسلسلي يتماشى مع تزايد إنخراطهم في

مسؤولياتهم الإدارية واضطلاعهم بمهام جديدة أكثر تعقيداً (Al-Badayneh & Al-Qaisi, 2006). وربما يعود ذلك إلى إمكانات الجامعة المادية المحدودة، حيث تعيش الجامعة ظروفا مالية صعبة، فأي مشروع أو برنامج تدريبي من شأنه أن يطور من المستوى المهني للعاملين، يكون حتماً أحد أسس قبوله أو رفضه التكلفة المالية، وربما يدفع هذا الوضع الجامعة إلى التراجع عن الكثير من البرامج والدورات.

وحصول الفقرة (توفر إدارة الجامعة الأمان الوظيفي للعاملين) على أعلى تقدير، وقد يعزى ذلك إلى تقدير الجامعة للجهود التي يقوم بها العاملون في خدمة الجامعة، وتفانيهم في خدمة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، فحرصت منذ تأسيسها على إنشاء دائرة متخصصة بالعاملين وأطلقت عليها دائرة شؤون العاملين، ومن مهامها إعداد الخطط الهادفة إلى تأهيل العاملين في الجامعة، ورفع مستوى أدائهم الوظيفي، وتقديم الخدمات المرتبطة بالتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والضمان الإجتماعي، فضلاً عن دور الجامعة في تأسيس مدرسة نموذجية مجهزة بتجهيزات حديثة، ويقوم عليها نخبة من المدرسين، وكذلك تأمين مقاعد دراسية لأبناء العاملين ومنحهم إمتيازات في الرسوم المدرسية والجامعية .

أما حصول الفقرة (تحدد إدارة الجامعة الاحتياجات التدريبية للعاملين في ضوء تقارير التقييم السنوي) على أقل تقدير، قد يعزى ذلك إلى نظرة الموظف الضيقة للتقرير السنوي حيث ينظر إليه كوسيلة لنقله من درجة إلى أخرى أو من فئة إلى أخرى، فبالرغم من أن التقرير السنوي يتضمن مجموعة من الفقرات التي توصف أداء الموظف ويتم وضع علامة على كل فقرة إلا أنه لا يتم توجيه الموظف إلى أوجه القصور وفق علاماته على الفقرات، وربما يقوم المدير أحياناً بوضع العلامة الكلية على التقرير ثم يقوم بتوزيعها على الفقرات الفرعية بشكل عشوائي، مما يعني عدم تحديد جوانب القوة والضعف بدقة.

أما حصول التقدير الكلي على درجة متوسطة يدل على جهود الجامعة المتواصلة في تحسين المستوى الإداري للعاملين، وربما تكون دون المأمول، وربما يعود ذلك إلى إمكانات الجامعة المتواضعة، حيث يعد العامل الإقتصادي من معيقات التطور المهني، فالظروف الاقتصادية السيئة للجامعة قد لا تساعد على توفير المعدات والأجهزة الحديثة، ومتطلبات التدريب والتأهيل.

ثانيا: المجال الفني

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة على المجال الفني:

جدول(7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم للمجال الفني مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
11	تشجع إدارة الجامعة التحويل من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني في تطوير العمل الإداري	3.20	1.15	1	متوسط
1	تسعى إدارة الجامعة إلى توفير الدورات التقنية المختلفة لكافة الموظفين	2.67	1.30	2	متوسط
3	تقوم إدارة الجامعة بالإعلان بشكل دائم عن فرص التدريب المتوفرة داخلياً وخارجياً.	2.65	1.22	3	متوسط
10	تعمل إدارة الجامعة على الإشراف على تنفيذ البرامج التدريبية وتقييمها بصورة مستمرة بهدف تحسين مخرجاتها	2.61	1.12	4	متوسط
8	تتيح إدارة الجامعة للعاملين الإطلاع على نتائج تقييمهم لتحسين أدائهم الفني	2.56	1.13	5	متوسط
12	توفر إدارة الجامعة مركزاً متخصصاً لتطوير أداء العاملين مقارنة بالمركز المتخصص بتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس.	2.52	1.42	6	متوسط
13	تتابع إدارة الجامعة باهتمام الآراء والمقترحات التي يقدمها العاملون لتحسين أدائهم الفني.	2.46	1.19	7	متوسط

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
4	تهتم إدارة الجامعة بتدريب العاملين على كيفية التعامل مع التقنيات الحديثة في حفظ المعلومات واسترجاعها.	2.43	1.09	8	متوسط
2	تعمل إدارة الجامعة على إعداد نشرات دورية لتوعية العاملين.	2.42	1.25	9	متوسط
7	تعمل إدارة الجامعة على تزويد الوحدات الإدارية بكل ما هو جديد ضمن مجالات عملها.	2.38	1.09	10	متوسط
9	تسعى إدارة الجامعة إلى دراسة أسباب ضعف الأداء الفني للمساعدة في رفع الأداء	2.37	1.12	11	متوسط
5	تحرص إدارة الجامعة على قياس العائد التدريبي من تأهيل العاملين في تحسين العمل.	2.35	1.08	12	متوسط
14	توفر إدارة الجامعة نظاماً لتحفيز ومكافأة العاملين وفق مستوى أدائهم	2.10	1.06	13	منخفض
6	تقوم إدارة الجامعة على مساعدة العاملين في حضور الاجتماعات مع المشرفين الفنيين لتخطيط تنفيذ البرامج التدريبية الفنية	2.08	1.09	14	منخفض
الكلي		2.49	0.84		متوسط

يتبين من الجدول(7) أن الفقرتين (14.6) كان واقع تطويرهما المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم منخفضاً، وباقي الفقرات كان واقع تطويرها المهني متوسطاً، وأكبر تقدير كان للفقرة (تشجع إدارة الجامعة التحويل من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني في تطوير العمل الإداري) وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لها(3.20)، وكان أقل تقدير للفقرة (تقوم إدارة الجامعة على مساعدة

العاملين في حضور الاجتماعات مع المشرفين الفنيين لتخطيط تنفيذ البرامج التدريبية الفنية) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (2.08)، وكان التقدير الكلي لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم للمجال الفني متوسط وبلغت قيمة المتوسط الحسابي له (2.49).

وحصلت الفقرات المرتبطة بهذا المجال باستثناء فقرتين على درجة متوسطة، وهذا يدل على سعي الجامعة الدؤوب إلى مواكبة التطورات الحديثة، وانتقالها من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني، وجهودها في تأهيل العاملين على أحدث الأساليب، وإجراء الفحوصات والتقييمات الدورية للوقوف على الخلل وتحسينه، فضلاً عن إنشاء مراكز لتطوير العاملين الإداريين، فربما يعزى ذلك إلى سعي جامعة مؤتة الدائم إلى تجديد خططها في تدريب وإعداد العاملين في ضوء المعرفة والابتعاد عن الأساليب التقليدية بالتحول نحو أساليب حديثة قائمة على استخدام تقنيات حديثة في أداء العمل الإداري في الجامعة في ضوء المتغيرات والمتطلبات لا سيما توفر الكفاءات المدربة للنهوض بمساعدة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس (Al-Badayneh and Al-Qaisi, 2006). فضلاً عن أن سمعة الجامعة ومكانتها تتمثل في تميز العاملين وجدارتهم فيها، وبمدى اطلاعهم ومواكبتهم وإنفتاحهم على التطور التقني والمعرفي. وبينت النتائج أيضاً حاجة العاملين الإداريين إلى نظام لتحفيزهم وفق مستوياتهم، فربما يعزى ذلك إلى عدم تفعيل الجامعة لنظام الحوافز المعمول فيه، والذي يمنح الموظف الذي يحصل على تقدير ممتاز لمدة ثلاث سنوات متتالية علاوة سنوية.

وحصول الفقرة (تشجع إدارة الجامعة التحويل من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني في تطوير العمل الإداري)على أعلى تقدير وقد يعزى ذلك إلى أن التحول إلى النظام الإلكتروني أصبح حاجة ماسة وخاصة في ضوء تزايد أعداد الطلبة، وتزايد أعداد الجامعات، فلابد من توفير محفزات لجذب الطلبة من داخل الوطن وخارجه، فطبيعة التغيرات التي تعيشها المنظمات والمؤسسات في الوقت الحاضر سواء كانت تكنولوجية أم تنظيمية أم اقتصادية وما تقوم به من دور اجتماعي، أصبحت تفرض عليها ضرورة توافق قدرات العاملين مع ما يستجد من هذه التطورات، ويحتم ذلك على المؤسسات أن تعمل على تدريب العاملين التدريب المناسب لمواجهة التغييرات في ما تعاصره المؤسسات من مواكبة التطور والحداثة. فضلاً عن أن استخدام التكنولوجيا يعد متطلباً أساسياً في عصر العولمة.

وحصول الفقرة (تقوم إدارة الجامعة على مساعدة العاملين في حضور الاجتماعات مع المشرفين الفنيين لتخطيط تنفيذ البرامج التدريبية الفنية) على أقل تقدير وقد يعزى ذلك إلى أن عملية التدريب وإعداد البرامج التدريبية تتطلب عناية فائقة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة ضماناً لتحقيق الأهداف المحددة، حتى يتمكن العامل من تأدية عمله بأسلوب فعال.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a<0.05$) في واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم تعزى لمتغيرات (الجنس، والخبرة، المؤهل العلمي والمسمى الوظيفي)؟

للإجابة على السؤال تم استخدام تحليل التباين الاحادي المتعدد لكل متغير لوحده بسبب وجود خلايا بها أقل من (5) أفراد، وعلى النحو التالي:

بالنسبة للجنس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم حسب متغير الجنس، والجدول (8) يبين نتائج ذلك.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة حسب متغير الجنس

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاداري	ذكر	2.45	0.79
	أنثى	2.67	0.76
	الكل	2.50	0.79
الفني	ذكر	2.44	0.85
	أنثى	2.65	0.77
	الكل	2.49	0.84
الكلي	ذكر	2.45	0.79
	أنثى	2.66	0.74
	الكل	2.50	0.78

يتبين من الجدول (8) وجود إختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم حسب متغير الجنس، ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي المتعدد لأثر الجنس على واقع التطوير المهني للإداريين، والجدول (9) يبين نتائج ذلك.

جدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي المتعدد

لأثر الجنس على واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة

قيمة هوتلنج	قيمة ف	مستوى الدلالة
0.014	1.906	0.151

يتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم تعزى لمتغير الجنس.

وقد يعزى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير الجنس إلى أن تطوير العاملين وتأهيلهم يلمسه كل عامل بغض النظر عن جنسه كونهم يعيشون الظروف والأحوال نفسها. واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Hamad, 1988) والتي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس على الأدوار الإدارية لرؤساء الأقسام العلمية في كليات المجتمع في الأردن.

بالنسبة للخبرة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم حسب متغير الخبرة، والجدول (10) يبين نتائج ذلك.

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة حسب متغير الخبرة

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاداري	أقل من5 سنوات	2.78	0.75
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	2.74	0.76
	أكثر من 10 سنوات	2.24	0.74
	الكل	2.50	0.79
الفني	أقل من5 سنوات	2.81	0.72
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	2.74	0.77
	أكثر من 10 سنوات	2.20	0.83
	الكل	2.49	0.84
الكلي	أقل من5 سنوات	2.79	0.71
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	2.74	0.74
	أكثر من 10 سنوات	2.23	0.74
	الكل	2.50	0.78

يتبين من الجدول (10) وجود إختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم حسب متغير الخبرة، ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي لأثر الخبرة على واقع التطوير المهني، والجدول (11) يبين نتائج ذلك.

جدول(11) نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر الخبرة
على واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الخبرة	الإداري	18.008	2	9.004	15.847	0.000
	الفني	21.288	2	10.644	16.698	0.000
	الكلي	19.232	2	9.616	17.529	0.000
الخطأ	الإداري	157.380	277	0.568		
	الفني	176.575	277	0.637		
	الكلي	151.952	277	0.549		
المجموع	الإداري	175.387	279			
	الفني	197.863	279			
	الكلي	171.185	279			

يتبين من الجدول (11) الفروق في واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم كانت على المجالين والكلي، ولمعرفة لصالح من تعود الفروق تم عمل مقارنات بعدية بطريقة شافيه، والجدول (12) يبين نتائج ذلك.

جدول (12) المقارنات البعدية بطريقة شافيه
لأثر الخبرة على واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة

المجال	الوسط 1	الوسط 2	الفرق بين الوسطين	مستوى الدلالة
الإداري	أكثر من 10 سنوات	أقل من5 سنوات	0.5358	0.001
		من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	0.4976	0.000
الفني	أكثر من 10 سنوات	أقل من5 سنوات	0.6031	0.000
		من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	0.5330	0.000
الكلي	أكثر من 10 سنوات	أقل من5 سنوات	0.5617	0.000
		من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	0.5112	0.000

يتبين من الجدول (12) أن الفروق في واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم كانت بين ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات) وبين ذوي الخبرة (أقل من5 سنوات) وكانت الفروق لصالح ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات) وكذلك كانت الفروق بين ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات) وبين ذوي الخبرة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) وكانت الفروق لصالح ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات) على المجالين والكلي.

وقد يعزى وجود فروق ذات دلالة لصالح أصحاب الخبرات الطويلة إلى أهمية متغير الخبرة في تطوير الموظف مهنياً وفي زيادة سعة اطلاعه وتحسين مهاراته، فأصحاب الخبرات الطويلة تزداد خبراتهم بحكم مرورهم بدورات متنوعة، ومرورهم بالعديد من المشكلات والصعوبات مما يجعلهم أكثر معرفة ودراية في العمل ومتطلباته. واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Hamad, 1988) والتي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الخبرة، وربما يعود الإختلاف إلى اختلاف البيئة ونوعية العينة وحجمها.

بالنسبة للمؤهل العلمي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم حسب متغير المؤهل العلمي, والجدول (13) يبين نتائج ذلك.

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة حسب متغير المؤهل العلمي

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإداري	بكالوريوس فما دون	2.38	0.81
	دراسات عليا	2.73	0.70
	الكل	2.50	0.79
الفني	بكالوريوس فما دون	2.33	0.85
	دراسات عليا	2.77	0.74
	الكل	2.49	0.84
الكلي	بكالوريوس فما دون	2.36	0.79
	دراسات عليا	2.74	0.70
	الكل	2.50	0.78

يتبين من الجدول (13) وجود اختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم حسب متغير المؤهل العلمي، ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي لأثر المؤهل العلمي على واقع التطوير المهني للإداريين، والجدول (14) يبين نتائج ذلك.

جدول(14) نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر المؤهل العلمي على واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	الإداري	7.736	1	7.736	12.828	0.000
	الفني	12.383	1	12.383	18.560	0.000
	الكلي	9.395	1	9.395	16.142	0.000
الخطأ	الإداري	167.651	278	0.603		
	الفني	185.480	278	0.667		
	الكلي	161.790	278	0.582		
المجموع	الإداري	175.387	279			
	الفني	197.863	279			
	الكلي	171.185	279			

يتبين من الجدول (14) أن الفروق في واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم كانت على المجالين والكلي، وكانت الفروق لصالح حملة الدراسات العليا كما يتبين من قيم المتوسطات الحسابية.

وقد يعزى وجود فروق ذات دلالة ولصالح حملة الدراسات العليا إلى إن الموظف كلما طور مؤهله العلمي زاد معرفة ودراية، وأصبح أكثر مقدرة على التطوير والتحسين، وخاصة إذا ارتبط مؤهله الجديد بمسماه الوظيفي، فضلاً عن أن حملة الشهادات العليا يحاولون إثبات ذواتهم من خلال توظيف التكنولوجيا والاستفادة من كل ما هو جديد في تطوير أدائهم الوظيفي وتحسينه، ليتميزوا عن أقرانهم من حملة الشهادات العلمـــية الأقـــل. واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلـت إليه دراسة

(Hamad, 1988) والتي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة تعزى لمتغير المؤهل العلمي على الأدوار الإدارية لرؤساء الأقسام العلمية في كليات المجتمع في الأردن.

بالنسبة للمسمى الوظيفي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم حسب متغير المسمى الوظيفي، والجدول (15) يبين نتائج ذلك.

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة حسب متغير المسمى الوظيفي

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإداري	مدير دائرة	2.74	0.79
	رئيس ديوان	2.74	0.81
	رئيس شعبة	2.24	0.77
	رئيس فرع	2.45	0.68
	الكل	2.50	0.79
الفني	مدير دائرة	2.68	0.85
	رئيس ديوان	2.81	0.80
	رئيس شعبة	2.24	0.85
	رئيس فرع	2.36	0.74
	الكل	2.49	0.84
الكلي	مدير دائرة	2.72	0.79
	رئيس ديوان	2.76	0.78
	رئيس شعبة	2.24	0.77
	رئيس فرع	2.41	0.67
	الكل	2.50	0.78

يتبين من الجدول (15) وجود اختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية لواقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم حسب متغير المسمى الوظيفي، ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي لأثر المسمى الوظيفي على واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم، والجدول (16) يبين نتائج ذلك.

جدول(16) نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر المسمى الوظيفي على واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الخبرة	الإداري	12.941	3	4.314	7.329	0.000
	الفني	15.528	3	5.176	7.835	0.000
	الكلي	13.717	3	4.572	8.014	0.000
الخطأ	الإداري	162.446	276	0.589		
	الفني	182.334	276	0.661		
	الكلي	157.468	276	0.571		
المجموع	الإداري	175.387	279			
	الفني	197.863	279			
	الكلي	171.185	279			

يتبين من الجدول(16) أن الفروق في واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم كانت على المجالين والكلي، ولمعرفة لصالح من تعود الفروق تم عمل مقارنات بعدية بطريقة شافيه، والجدول (17) يبين نتائج ذلك.

جدول (17) المقارنات البعدية بطريقة شافيه

لأثر المسمى الوظيفي على واقع التطوير المهني للإداريين في جامعة مؤتة

المجال	الوسط 1	الوسط 2	الفرق بين الوسطين	مستوى الدلالة
الاداري	مدير دائرة	رئيس شعبة	0.5002	0.004
	رئيس ديوان	رئيس شعبة	0.4997	0.001
الفني	مدير دائرة	رئيس شعبة	0.4465	0.025
	رئيس ديوان	رئيس شعبة	0.5688	0.000
	رئيس ديوان	رئيس فرع	0.4441	0.015
الكلي	مدير دائرة	رئيس شعبة	0.4796	0.006
	رئيس ديوان	رئيس شعبة	0.5263	0.000

يتبين من الجدول (17) ما يلي:

بالنسبة للمجال الإداري كانت الفروق بين ذوي المسمى الوظيفي (مدير دائرة) وبين ذوي المسمى الوظيفي (رئيس شعبة) وكانت الفروق لصالح ذوي المسمى الوظيفي (مدير دائرة)، وكذلك كانت بين ذوي المسمى الوظيفي (رئيس ديوان) وبين ذوي المسمى الوظيفي (رئيس شعبة) وكانت الفروق لصالح ذوي المسمى الوظيفي (رئيس ديوان), وكذلك كانت الفروق بين ذوي المسمى الوظيفي (مدير دائرة) وبين ذوي المسمى الوظيفي (رئيس شعبة) وكانت الفروق لصالح ذوي المسمى الوظيفي (مدير دائرة).

وقد يعزى وجود فروق ذات دلالة ولصالح مدير الدائرة على المجال الإداري إلى أن مدير الدائرة قد مر بمجموعة من الوظائف الإدارية كرئيس فرع ورئيس ديوان ورئيس شعبة، وقد شارك في دورات متنوعة، وهذا أكسبه خبرة ومعرفة ومهارة في العمل والتعامل مع الآخرين، مما جعله قادراً على إحداث التغير والتطوير الوظيفي أكثر من غيره وإدراك نقاط القوة والضعف في برامج التطوير المهني الخاص بالجامعة.

بالنسبة للمجال الفني كانت الفروق بين ذوي المسمى الوظيفي (رئيس شعبة) وذوي المسمى الوظيفي (رئيس فرع) من جهة وبين ذوي المسمى الوظيفي (رئيس ديوان) من جهة أخرى وكانت الفروق لصالح ذوي المسمى الوظيفي (رئيس ديوان).

وقد يعزى وجود فروق ولصالح رئيس الديوان على المجال الفني إلى أن رئيس الديوان يمثل حلقة وصل ما بين الدوائر الفرعية داخل الدائرة الكبرى، وهو أكثر تواصلاً مع الموظفين وهذا يتطلب منه معرفة واعية بالجوانب الفنية ليحقق التماسك والتكامل بين الدوائر الفرعية، وليضمن لنفسه الديمومة والإستمرار بعمله.

بالنسبة للكلي كانت الفروق بين ذوي المسمى الوظيفي (مدير دائرة) وبين ذوي المسمى الوظيفي (رئيس شعبة) وكانت الفروق لصالح ذوي المسمى الوظيفي (مدير دائرة), وكذلك كانت بين ذوي المسمى الوظيفي (رئيس ديوان) وبين ذوي المسمى الوظيفي (رئيس شعبة) وكانت الفروق لصالح ذوي المسمى الوظيفي (رئيس ديوان).

ووجود فروق ولصالح المسمى الأعلى على المجال الكلي يدل على أن الخبرة أو الكفاءة في الأداء تزداد وتتطور كلما إنتقل الموظف إلى وظيفة أخرى، وربما يعزى ذلك إلى مرور الموظف بدورة تدريبية كلما رقي إلى وظيفة جديدة .

السؤال الثالث: ما الاحتياجيات التدريبية اللازمة للأداريين العاملين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم ؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة على كل فقرة وللكلي، والجدول (18) تبين نتائج ذلك.

جدول (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للاحتياجيات التدريبية اللازمة للإداريين العاملين في جامعة مؤتة

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
15	تعلم مهارات اللغة الانجليزية في أداء المهام الوظيفية	4.08	1.13	1	مرتفع
12	معرفة كيفية إعداد الدراسات العلمية	3.74	1.08	2	مرتفع
11	معرفة قياس وتقييم الأداء للعاملين.	3.70	1.09	3	مرتفع
8	التدرب على مهارات التحفيز في أداء العمل.	3.67	1.05	4	مرتفع
10	التدرب على مهارات بناء وقيادة فرق العمل	3.66	1.08	5	متوسط
9	التعرف على مفاهيم ومقومات نظم ضمان الجودة والاعتماد.	3.65	1.01	6	متوسط
2	التدرب على استخدام مهارات الحاسوب	3.64	1.04	7	متوسط
7	التدرب على مهارات القيادة الإدارية.	3.60	1.08	8	متوسط
1	التدرب على اتخاذ القرارات السليمة في العمل.	3.58	1.05	9	متوسط
6	التدرب على مهارات الاتصال والتواصل مع الآخرين.	3.57	1.09	10	متوسط
13	معرفة طرق ووسائل جمع البيانات	3.55	1.08	11	متوسط
14	معرفة كيفية إدارة العلاقات مع الطلبة والعاملين في الجامعة	3.53	1.10	12	متوسط
5	معرفة كيفية إدارة واستخدام الوقت بكفاءة.	3.50	1.10	13	متوسط
4	معرفة كيفية الفهرسة والأرشفة الكترونياً للوثائق والملفات.	3.48	1.08	14	متوسط
3	معرفة كيفية البحث في الانترنت	3.43	1.08	15	متوسط
الكلي		3.63	0.82		متوسط

يتبين من الجدول(18) أن الفقرات (15,12,11,8) كان درجة حاجتها مرتفعة، وباقي الفقرات كان درجة حاجتها متوسطة، وأكبر حاجة كان للفقرة (تعلم مهارات اللغة الإنجليزية في أداء المهام الوظيفية) وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لها(4.08)، وكان أقل حاجة للفقرة (معرفة كيفية البحث في الإنترنت) حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.43)، وكان التقدير الكلي للاحتياجيات التدريبية اللازمة للإداريين العاملين في جامعة مؤتة من وجهه نظرهم متوسطاً وبلغت قيمة المتوسط الحسابي له (3.63).

دلت النتائج على أن العاملين في جامعة مؤتة بحاجة ماسة إلى تطويرهم في الكثير من المهارات وإكسابهم العديد من الخبرات والمعارف، وهذا ما أظهرته إستجابات العينة على الفقرات، حيث تنوعت ما بين المرتفعة والمتوسطة، فربما يعزى ذلك لعدم قيام الجامعة بإجراء دراسات علمية مسحية للاحتياجات التدريبية للعاملين في جامعة مؤتة، وربما كانت البرامج التدريبية والدورات تُبنى وفق اجتهادات وتصورات مديري الدوائر، واتفقت هذه النتيجة جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Zu'bi, 1991) والتي أشارت إلى وجود حاجة مرتفعة لتدريب مديري الدوائر والأقسام في الجامعات الأردنية على المهارات الإدارية.

وحصول الفقرة (تعلم مهارات اللغة الإنجليزية في أداء المهام الوظيفية) على أعلى تقدير فربما قد يعزى ذلك إلى أن تعلم مهارات اللغة الإنجليزية بات حاجة ماسة ملحة، ومطلباً أسياسياً في الحياة المعاصرة التي تشهد ثورة معلوماتية هائلة، فضلاً عن أن اللغة الانجليزية أصبحت من أكثر اللغات شيوعاً، وأن الكثير من التقارير والوثائق في المؤسسات يتم كتابتها باللغة الإنجليزية، ولمتابعة ما هو جديد لابد من متابعة الدوريات والأبحاث العلمية والكتب، والتي يصدر معظمها باللغة الانجليزية فهي لغة العلم حاليا، فضلاً عن أن الظهور البارز للكمبيوتر والاستخدام المفرط لشبكة الإنترنت زاد أهمية اللغة الإنجليزية بشكل مضطرد، فواجهة المستخدم على الشبكة على الأقل تستخدم اللغة الإنجليزية غالبا.

أما حصول الفقرة (معرفة كيفية البحث في الإنترنت) على أقل تقدير على الرغم من أهميتها، وقد يعزى ذلك إلى أن مهارة البحث في الإنترنت أصبحت من المهارات الأساسية التي ينبغي على العاملين في الجامعة إتقانها وحتى الأفراد بشكل عام، لأن شبكة الإنترنت قد غزت معظم البيوت ولا مفر من تعلمها، فضلاً عن أن الجامعة قد قامت بحوسبة العمل الجامعي، وأن أغلب المراسلات تتم إلكترونياً.

فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجامعة في التحسين والتطوير الوظيفي إلا أنه ما زال هناك حاجة لتدريب العاملين على العديد من المهارات واكسابهم الخبرات الجديدة، وهذا ما دل عليه مجيء التقدير الكلي للاحتياجات التدريبية بتقدير متوسط، وربما يعزى ذلك إلى أن التطوير المهني في

الجامعة لم يستند إلى المبادئ الأساسية للتطوير، فحتى يحقق التطوير المهني للأفراد العاملين أهدافه فإن هناك العديد من المبادئ التي ينبغي أن تستند إليها عملية التطوير، فقد أشـــار (Shahin, 2004) إلى ستة مبادئ أساسية:

أولاً: أن تستند عملية التطوير إلى خطة استراتيجيه تتصف بالمرونة وتأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المؤثرة، ومتطلبات التطوير واستحقاقاته والأهداف التي ينبغي أن يحققها.

ثانياً: أن يتم إشراك الأفراد العاملين في تخطيط واختيار البرامج التدريبية التي ينبغي أن توفرها المؤسسة التعليمية.

ثالثاً: أن تتصف عملية التطوير بالإستمرارية، بحيث تكون برامج التطوير نابعة من مبدأ التعلم مدى الحياة.

رابعاً: توفير الموارد المالية الخاصة لتنظيم البرامج التدريبية لغايات التطوير المهني، وتعميم ثقافة التطوير وتوضيح العلاقة بينها وبين تطوير التعليم وتطوير والمؤسسة وتحقيق الجودة.

خامساً: اعتماد استراتيجيات واضحة لتقويم فوائد الاستثمار في عمليات التطوير المهني.

سادساً: إعداد برامج تطوير مهني تتصف بالمصداقية ومعترف بها على أنها مناسبة وضرورية لجميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي.

التوصيات:

بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشتها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- بناء برامج تدريبية لتأهيل الإداريين العاملين وتطويرهم وتحسين مستواهم الوظيفي، على أن تستند هذه البرامج التدريبية إلى المبادئ الأساسية للتطوير المهني.

2- إجراء مزيد من الدراسات العلمية المسحية لتحديد الاحتياجات الفعلية للإداريين العاملين في جامعة مؤتة.

3- ضرورة رفع مستوى الإداريين العاملين في جامعة مؤتة باللغة الإنجليزية من خلال إلتحاقهم بدورات متخصصة.

4- ضرورة إعادة النظر في التقرير السنوي بما يوجه الموظف إلى أوجه القصور لديه، للعمل على تنميتها.

6-تطوير نظام الحوافز المعمول به في الجامعة بما يخلق التنافسية الإيجابية بين العاملين.

المراجع

أبو وطفة، محمود مرزوق (2002). "واقع النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تطويره من وجهة نظرهم"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، متوفر عبر: http://library. iugaza. edu. ps/ thesis/15016.pdf بتاريخ 2012/8/4 م.

الأحمد، خالد طه (2004)، إعداد المعلم وتدريبه، منشورات كلية التربية، دمشق.

إدريس، محمد ناجي (1992). الاحتياجات التدريبية لدى الإداريين في ديوان وزارة التربية والتعليم اليمنية كما يراها مديرو العموم ومديرو الإدارات، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد: جامعة اليرموك.

البداينة، ذياب والقيسي، فايز (2006). جامعة مؤتة، خمسة وعشرون عاماً من العطاء، إصدار خاص بمناسبة احتفالات الجامعة باليوبيل الفضي.

توفيق، عبد الرحمن (2010). تنمية الموارد البشرية– الأدوار الجديدة، مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك"، الجيزة، جمهورية مصر العربية.

حمد، محمد حرب عطية (1988). دراسة تحليلية للأدوار الإدارية واحتياجات التطوير المهني لرؤساء الأقسام العلمية في كليات المجتمع في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخاطر، فايز (2009)، إستراتيجية التدريب الفعال، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الخرشة، موسى بركات (2011)."أثر طرق تحديد الاحتياجات التدريبية في أداء الموظفين في دائرة الجمارك الأردنية (دراسة حالة)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

الخليفات، عصام عطاالله (2008). "أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في فاعلية البرامج التدريبية من وجهة نظر العاملين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (دراسة ميداني)". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

الدباغ، عصام عبدالوهاب(2008)، إدارة الأفراد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

رفاعي، محمد رفاعي (1989). السلوك التنظيمي، القاهرة: المطبعة الكمالية.

الزعبي، دلال (1991)، الاحتياجات التدريبية للمديرين ورؤساء الأقسام الإداريين في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم والبرامج التدريبية التي اشتركوا بها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،اربد.

السالم، سالم محمد (1993). التعليم المستمر للمكتبيين، مجلة المكتبات والمعلومات العربية،13 (4):5-32.

شاهين، محمد عبد الفتاح(2004). التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله، تم الرجوع بتاريخ 18 نيسان 2012 متوفر عبر:mshaheen@qou.edu

الشلبي, الهام علي (2007). اثر ادارة الجودة الشاملة في برامج التنمية المهنية للمعلمين (تجربة وكالة الغوث الدولية – الاردن). مجلة جامعة دمشق , المجلد(26)العدد الرابع،2010.

شيبان، أمة اللطيف بنت شرف (1995)، واقع التدريب الداخلي بالأجهزة الحكومية بسلطنة عمان، مسقط: معهد الإدارة العامة.

صالح، محمد فالح (2004). إدارة الموارد البشرية عرض وتحليل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، متوفر عبر: http://www. hrdiscussion. Com /hr1933.htm بتاريخ 10-7-2012م

الصيرفي، محمد (2008)، التدريب الإداري، دار المناهج، عمان.

طوالبة، عماد الدين محمد (2005). "الاحتياجات التدريبية المعرفية والمهارية لفني الكهرباء العاملين في الجامعات الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

عبيدات، أحمد تركي (2010). العوامل المؤثرة في التطور الوظيفي في القطاع البنكي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

عرمان، نزيه (2011). التدريب والاحتياجات التدريبية في وزارة العمل، تقرير، وحدة الدعم الفني، تم الرجوع بتاريخ 1- 6 – 2012م متوفر عبر: http://www.mol.pna.ps.

العزيزي، عبدالله بن مطر (2007). "تقييم فعالية التطوير الإداري ومعوقاته في مراكز الوزارات التابعة لنظام الخدمة المدنية بسلطنة عمان". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

العطوي، صالح (2007). أثر أساليب التدريب على فاعلية البرامج التدريبية في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك:الأردن.

الغامدي، خالد عبدالله (2014). دور التدريب يف رفع كفاءة أداء موظفي القطاع العام، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الباحة، الباحة، السعودية.

فياض، محمود أحمد وقدادة، عيسى يوسف وعليان، ربحي مصطفى (2010). مبادئ الإدارة. ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.

مرسي، محمد (2002)، الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسية، القاهرة، دار عالم الكتب.

المطلق، نايف بن مسعود بن سالم (2013). دور مشرفي الإدارة المدرسية في التنمية المهنية المستدامة لمديري مدارس التعليم العام بمدينة حائل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

المعشوق، منصور بن عبدالعزيز (2011)، المدخل المهني لإدارة الموارد البشرية النموذجي المفهوم والرسالة وعلاقات الإستخدام، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، معهد الإدارة العامة، الرياض.

المغربي، كامل (2007). الإدارة إصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن الحادي والعشرين، ط1، دار الفكر، عمان.

نصر، سميحة حسين (2007). دور برنامج المدرسة كوحدة تطوير في التنمية المهنية لمعلمي المرحلة الأساسية بمدارس وكالة الغوث في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

نوري، منير وكورتل، فريد (2010)، إدارة الموارد البشرية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

References

Abu Watfa, M. (2002). *The reality of the professional growth of the faculty members in the Islamic University and ways of developing it from their point of view*. (Unpublished master's thesis). Islamic University, Gaza. Retrieved from http: // library. iugaza. edu. ps / thesis / 15016.pdf dated 4/8/2012.

Al-Ahmed, K. (2004). *Teacher preparation and training*. Damascus: Publications of the Faculty of Education.

Al-Atawi, S. (2007). *Effect of training methods on the effectiveness of training programs in the General Organization for Technical Education and Vocational Training in the Kingdom of Saudi Arabia (field study)*. (Unpublished master's thesis). Mu'tah University, Karak: Jordan.

Al-Azizi, A. (2007). *Evaluation of the effectiveness of administrative development and its constraints in the ministries centers of the civil service system in the Sultanate of Oman*. (Unpublished master's thesis). Mu'tah University, Karak.

Al-Badayneh, D. & Al-Qaisi, F. (2006). *Mu'tah University: Twenty-five years of giving*. Special edition on the celebrations of the university in the Silver Jubilee.

Al-Dabbagh, E. (2008). *Personnel Management*. Amman, Jordan: Dar Zahran for Publishing & Distribution.

Al-Ghamdi, K. (2014). *Role of training in improving the performance of public sector employees*. (Unpublished master's thesis). Al-Baha University, Baha: Saudi Arabia.

Al-Khalifat, E. A. (2008). *The impact of identifying training needs on the effectiveness of training programs from the point of view of the employees of the Special Economic Zone of Aqaba (field study)*. (Unpublished master's thesis). Mutah University, Karak.

Al-Khater, F. (2009). *Effective training strategy*. Amman: Osama House for Publishing and Distribution.

Al-Khresha, M. (2011). *The impact of the methods of determining training needs on the performance of employees in the Jordanian customs department (case study)*. (Unpublished master's thesis). Mu'tah University, Karak.

Al-Magribi, K. (2007). *Management principles and functions of the establishment with the modernity and challenges of the twenty-first century* (1st ed). Amman: Dar Al-Fikr.

Al-Mashouq, M. (2011). *Professional portal for human resource management model concept, mission and relationships, indexing of the king Fahd national library during publishing*. Riyadh: Institute of Public Administration.

Al-Mutlaq, N. M. Bin S. (2013). *The Role of school management supervisors in sustainable professional development for directors of general education schools in Hail city*. (Unpublished master's thesis). Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Al-Salem, S. (1993). Continuing education for librarians. *Journal of Arab Libraries and Information, 13* (4): 32-5.

Al-Sirafi, M. (2008). *Administrative training*. Amman: Dar Al-Manahij.

Al-Tawalba, E. (2005). *Training needs for electrical technicians working in Jordanian universities*. (Unpublished master's thesis). Amman Arab University for Graduate Studies, Amman, Jordan.

Al-Zu'bi, D. (1991). *The training needs of managers and heads of administrative departments in Jordanian universities from their point of view and the training programs they participated in*. (Unpublished master's thesis). Yarmouk University, Irbid.

Arman, N. (2011). *Training and training needs at the Ministry of Labor*. Report. Technical Support Unit. Retrieved from http://www.mol.pna.ps on 6-6-2012.

Dennis, M. (1995). Preservice In Service and Containing Professional Development of Education Administration, New York: DAI. (1). 49.

Fayyad, M. A., Qadada, I. Y., and Alian, R. M. (2010). *Principles of administration* (1st ed). Amman: Al-Safaa for Publication and Distribution.

Hamad, M. (1988). *Analytical study of the administrative roles and professional development needs of the heads of the scientific departments in the community colleges in Jordan*. (Unpublished master's thesis). University of Jordan, Amman, Jordan.

Huiskamp, J. (2008). Connections, confidence, and competence: The meaning of professional development for community college support staff personnel . Iowa State University, 2008. 3316199.

Idris, M. N. (1992). *The training needs of the administrators at the Ministry of Education in Yamen as seen by the directors of the public and departmental directors.* (Unpublished master's thesis). Yarmouk University, Irbid.

Morsi, M. (2002). *Modern trends in contemporary university education and teaching methods*. Cairo: Dar Alaam Al-Kitaab.

Nasr, S. (2007). *The role of the school program as a development unit in the professional development of the teachers of the basic stage in UNRWA schools in Gaza governorates.* (Unpublished master's thesis). Islamic University, Gaza, Palestine.

Nuri, M. & Kortel, F. (2010). *Human resource management*. Amman: Arab Society Library for Publishing and Distribution.

Obeidat, A. (2010). *Factors affecting career development in the Jordanian banking sector*. (Unpublished master thesis). Yarmouk University, Irbid.

Rifa'i, M. (1989). *Organizational behavior*. Cairo: Al-Kamaliah Printing Press.

Saleh, M. (2004). *Human resources management presentation and analysis.* Amman: Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution. Retrieved from at: http: // www. hrdiscussion. Com /hr1933.htm on 2012-7-10m.

Shahin, M. A-F. (2004). *Professional development of faculty members as an input to quality in university education*. Paper presented at the conference on quality in Palestinian university education held by the Education Program and Quality Control Department at Al-Quds Open University in Ramallah, accessed on 18 April 2012 Available via: mshaheen @ qou .edu.

Shalabi, E. Ali. (2007). The impact of Total Quality Management on professional development programs for teachers (UNRWA experience - Jordan). *Journal of the University of Damascus, 26* (4).

Shiban, U. (1995). *The reality of internal training in government agencies in Oman*. Muscat: Institute of Public Administration.

Tantranont, N. (2009). continuing professional derelopment for teachers in Thailand, doctor of philosdphy. university of warwick.

Tawfiq, A. (2010). *Human resources development - new roles. Center for Professional Experiences of Management (BMIC)*. Giza, Egypt.

التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية

أحمد شحدة أبو سرحان *

ملخص

يتناول هذا البحث الحديث عن التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية مبينا: حقيقة هذه المخاطر، وأنواعها، والتدابير الشرعية لمعالجتها، مستعرضا: أقوال الفقهاء والباحثين، وأدلتهم، ومناقشتها، والراجح منها.

ومن خلال هذا البحث تبين للباحث أنه ثمة تدابير شرعية عدة لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم وذلك: كتوثيق السلم بالكتابة، والإشهاد، والرهن، والكفالة، والتأمين التعاوني، والسلم الموازي. كما تبين للباحث عدم جواز الشرط الجزائي عند التأخير في تسليم المُسْلَم فيه.

الكلمات الدالة: السلم، مخاطر التمويل، المصارف الإسلامية، فقه المعاملات المالية.

Legitimate Practices for Treatment the Risks of 'By-SALAM' Finance in the Islamic Banks

Ahmad Sh. Abu Sarhan

Abstract

This research paper discusses the legitimate practices for treating the risks of the 'by –SALAM' finance in the Islamic banks tackling the reality of such risks as well as their types. Moreover, the paper takes into consideration scholar's points of view toward this issue discussing their evidence and giving preference to the most acceptable one.

During the paper, it has been noticed that documenting 'SALAM' either by handwritten contact, testifying, lien, warranty, cooperative insurance, or equivalent 'SALAM' are legitimate practices to avoid and treat the risks of that deal. In addition, it has been found the nullity of penal clause in the case of delayed delivery.

Keywords: SALAM, the Risks of Finance, Islamic Banks, Islamic Jurisprudence.

* قسم المصارف الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

تاريخ قبول البحث: 2016/2/24م. تاريخ تقديم البحث: 2015/3/15م.

م.2017 © جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية،

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فقد جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيق مقاصد عدة، تستهدف مصلحة الإنسان: بجلب المنافع له، ودرء المفاسد عنه. ومن بين هذه المقاصد: حفظ المال، فبينت الشريعة الإسلامية وسائل اكتسابه، ودعت لتنميته واستثماره، وحرمت الاعتداء عليه، وقررت العقوبات الرادعة لمن تسول له نفسه أخذه بغير وجه حق. ومن جملة عناية الشريعة الإسلامية بالمال أنها شرعت تدابير عدة لمواجهة خطر ضياعه وخسرانه عند تنميته واستثماره بصيغ التمويل المتعددة من: مرابحة، ومشاركة، وسلم، واستصناع ... ومن هنا جاء هذا البحث ليلقي الضوء على التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية في إحدى هذه الصيغ وهي السلم.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

ما التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية؟ من خلال ما يلي:

1- ما التدابير الوقائية من مخاطر التمويل بالسلم؟

2- ما التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر الائتمانية للتمويل بالسلم؟

3- ما التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر السوقية للتمويل بالسلم ؟

4- ما التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر التشغيلية والقانونية للتمويل بالسلم ؟

الدراسات السابقة:

تناولت عدة دراسات سابقة هذا الموضوع، فمن ذلك:

1- طارق الله خان، وحبيب أحمد في كتابهما: إدارة المخاطر، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، جـــــدة، 2003م.

2- موسى مبارك في رسالته: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2008.

وقد بينت هاتان الدراستان معنى المخاطر، وأقسامها، ومخاطر التمويل بالسلم دون الحديث عن التدابير الشرعية لمعالجة هذه المخاطر.

3- عدنان العساف في كتابه: عقد بيع السلم وتطبيقاته المعاصرة، ط1، جهينة، عمان، 2004م، ص194–ص199.

4- حمزة حماد في كتابه: مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، 2008م، ص176–ص180.

5- راشد الهاجري في رسالته: المخاطر في المعاملات المالية وأثرها في الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، 2007م، ص122_ ص125.

6- براحلية بدر الدين وبراحلية فاطمة في بحثهما: مخاطر التمويل بصيغة السلم، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، 2011م.

7- موسى عيسى في بحثه: مخاطر عقد السلم وكيفية معالجتها، بحث مقدم إلى ملتقى الخرطوم للصناعة المالية.

وقد بينت الدراسات الخمس الأخيرة مخاطر التمويل بالسلم، والحلول المقترحة لها دون الإسهاب في بيانها، واستقصائها، واستيعاب الأدلة، ومناقشتها.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في محاولة دراسة هذا الموضوع دراسة مستوعبة لمسائله، مستوفية لقضاياه. كما تظهر أهميته في حاجة القائمين على المصارف الإسلامية والمهتمين بها إلى معرفة التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم.

أهداف البحث:

تكمن أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

1- بيان حقيقة المخاطر، وأقسامها، ومخاطر التمويل بالسلم.

2- بيان التدابير الوقائية من مخاطر التمويل بالسلم.

3- بيان التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم.

4- بيان الوسائل التي لا يجوز للمصارف الإسلامية اتباعها لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي: حيث قمت باستقراء وتتبع ما يتعلق بالموضوع من مسائل وقضايا من مصادرها، ووصفها كما هي في الواقع، ودراستها وتحليلها بغية الوصول إلى نتائج سليمة.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وتحدثت فيها عن: مشكلة البحث، والدراسات السابقة له، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

التمهيد: التعريف بالسلم وبيان مشروعيته وأركانه.

المبحث الأول: التعريف بالمخاطر، وبيان أقسامها، ومخاطر التمويل بالسلم، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: تعريف المخاطر.

المطلب الثاني: أقسام المخاطر بوجه عام.

المطلب الثالث: مخاطر التمويل بالسلم.

المبحث الثاني: التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم، وفيه سبعة مطالب: المطلب الأول: التدابير الوقائية من مخاطر التمويل بالسلم.

المطلب الثاني: التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر الائتمانية للتمويل بالسلم، وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول:

أثر عدم تسليم المُسْلَم فيه عند حلول أجله.

الفرع الثاني: توثيق السلم برهن أو كفالة.

الفرع الثالث: التأمين التعاوني.

الفرع

الرابع: الشرط الجزائي.

المطلب الثالث: التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر السوقية للتمويل بالسلم.

المطلب الرابع: التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر التشغيلية للتمويل بالسلم. المطلب الخامس: التدابير

الشرعية لمعالجة المخاطر القانونية للتمويل بالسلم.

الخاتمة: وهي خلاصة بأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

وبعد، فهذا جهد متواضع، فما كان فيه من صواب فهو من الله تعالى وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ وزلل فمن ضعفي، وأستغفر الله تعالى منه.

التمهيد: التعريف بالسلم وبيان مشروعيته وأركانه

السلم لغة: "السلف، وأسلم في الشيء، وسلم، وأسلف بمعنى واحد"(Ibn Manzoor, ND).

واصطلاحا: "عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا"(Al-Nawawi, ND).

وهو مشروع بالكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول:

فمن الكتاب: قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه }. [سورة البقرة: 282].

روي عن ابن عباس _ رضي الله عنهما_ أنه قال: (أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله في الكتاب وأذن فيه، قال الله عز وجل: {يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه }(Alhakim, ND & Al-Bayhaqi, ND))

ومن السنة: ما روي عن ابن عباس – رضي الله عنهما– أنه قال: (قدم النبي – صلى الله عليه وسلم _ المدينة، وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث، فقال: " من أسلف في شيء ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم"(Al-Bukhari, ND)).

وقد أجمع الفقهاء على مشروعيته(Ibn Mudoud, ND; Ibn Rushd, 1995 & Ibn Qudaamah, 1994; Sherbini, 1998).

ومن المعقول: أن المثمن (المبيع) هو أحد عوضي البيع، فيجوز أن يثبت في الذمة؛ كالثمن، ولأن بالناس حاجة إلى السلم؛ لأن أرباب الزروع والثمار والتجارات يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم

وعليها، والمشترون بحاجة إلى الشراء بالرخص، فشرع السلم سدا للحاجة (Ibn Qudaamah, 1994).

وأركان السلم: الصيغة: الإيجاب، والقبول، العاقدان: المُسْلِم (المشتري) – وهو المصرف هنا–، والمُسْلَم إليه(البائع) – وهو العميل هنا–، المعقود عليه: رأس مال السلم (الثمن)، والمُسْلَم فيه (المبيع).

المبحث الأول: التعريف بالمخاطر وبيان أقسامها ومخاطر التمويل بالسلم

المطلب الأول: تعريف المخاطر

للمخاطر معناها في اللغة، وعند الفقهاء، وعند الاقتصاديين، وفيما يلي بيان ذلك:

أولا: تعريف المخاطر لغة: المخاطر مأخوذة من الخطر، وقد استعمل لغة في معان عدة منها (Ibn Manzoor, ND) :

1- الاهتزاز: يقال: خطر الرمح يخطر: اهتز، وخطران الرمح: ارتفاعه وانخفاضه للطعن.

2- ارتفاع القدر، والمال، والشرف، والمنزلة: يقال: رجل خطير: أي له قدر.

3- مثل الشيء، وعدله.

4- الرهان: يقال: تخاطروا على الأمر: تراهنوا.

5- الإشراف على الهلاك.

والأقرب من هذه المعاني إلى ما نحن بصدد بحثه هما المعنيان الأخيران: إذ المخاطر تنطوي على احتمالية الوقوع في الخسارة. ويقترب هذا من المعنى الأول من حيث عنصر الاحتمالية، والاهتزاز، والتذبذب، وعدم الثبات واليقين.

ثانيا: تعريف المخاطر عند الفقهاء: لا يخرج معنى الخطر عند الفقهاء عن معناه في اللغة فاستخدم بمعنى: القدر والشأن(Ibn Qudaamah, 1994) ، الإشراف على الهلاك (Sherbini,

(1998، الاحتمال والغرر(Ibn Mudoud, ND ; Ibn Qudaamah, 1994) ، احتمال الخسارة: ففي المعنى الأخير جاء في الحاوي الكبير: "التجارة بالمال خطر (Mawardi, 1994)" ، وقال ابن قيم الجوزية: "والمخاطرة مخاطرتان: مخاطرة التجارة: وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح، ويتوكل على الله في ذلك. والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل"(Ibn Qayyim, 1994).

والمعنى الأخير الذي ورد في الحاوي الكبير هو الأقرب لما نحن فيه.

ثالثا: تعريف المخاطر عند الاقتصاديين:

عرفت المخاطر عند الاقتصاديين بتعريفات عدة فمن ذلك:

1- "إمكانية خسارة". (Al-Samarrai, 1979 & Makkawi, 2012)[13]

2- "احتمال الخسارة أو الربح في الأعمال التجارية والاستثمارية" (Massoud, 2008 & Al-Hawari, 1982)[14]

3- "الحدث غير المتوقع الذي يخل بالخطة المرسومة" (Alia, 1985).

4- "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع" (Al-Shabib, 2009).

5- " احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه" (Imarah, 2009 & Ereka., Harbi. & Saeed, 2012).

والتعريفات المتقدمة وإن اختلفت في ألفاظها إلا أنها تلتقي في معناها والذي يمكن التعبير عنه بأنه: احتمالية الوقوع في الخسارة. وهذا المعنى يتفق مع بعض ما جاء في تعريف الخطر لغة، وعند الفقهاء، وإن كان التعريف الثاني قد عدّا عنصر الاحتمالية إلى الربح أيضا، ولم يقصره على الخسارة كما ورد في بقية التعريفات، وسياق ما نحن فيه يقصره عليها. كما يلاحظ أن التعريفات

الأربعة الأولى قد ورد تعريف الخطر فيها عاما يشمل المصرف وغيره، في حين خصه التعريف الأخير بالمصرف، وهو المراد هنا.

المطلب الثاني: أقسام المخاطر بوجه عام

تنقسم المخاطر التي تواجهها المصارف بوجه عام إلى مخاطر مالية، ومخاطر غير مالية (مخاطر الأعمال). وتشمل المخاطر المالية: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة. (Khan, & Tariq Allah, 2012 & Saleh, 2009)أما المخاطر غير المالية فتشمل: مخاطر التشغيل، ومخاطر قانونية، ومخاطر رقابية وفيما يلي بيانها:

أولا: المخاطر المالية وتشمل:

1- مخاطر الائتمان: وهي "المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها". (Islamic Financial Services Council, 2005) ويظهر عدم الوفاء في: التأخير، أو عدم السداد، أو عدم تسليم محل العقد. (Islamic Financial Services Council, 2005)

2- مخاطر السوق: وهي المخاطر الناشئة عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير، وأسعار صرف العملات، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع، والموجودات المؤجرة(Ereka., Harbi. & Saeed, 2012).

3- مخاطر السيولة: وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير دون تحقيق خسائر ملموسة، أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب (Khatib, 2005)

وتظهر هذه المخاطر في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة(Khatib, 2005)

ثانيا: المخاطر غير المالية (مخاطر الأعمال) وتشمل:

1- مخاطر التشغيل: وهي المخاطر الناشئة عن عدم كفاءة النظم والرقابة، وإخفاق الإدارة، وأخطاء الإنسان(Massoud, 2008).

ومن أمثلتها: الاختلاس، والرشوة، والسرقة، والفشل في أنظمة التكنولوجيا، والأخطاء المحاسبية(Khatib, 2005).

2- المخاطر القانونية: وهي "المخاطر الناشئة عن عدم القدرة على تنفيذ العقود نتيجة سوء التوثيق، وعدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات اللازمة للتعاقد، وعدم صحة الوضع القانوني لبعض المعاملات، وعدم القدرة على التنفيذ القضائي وقت الإفلاس"(Massoud, 2008).

3- المخاطر الرقابية: وهي المخاطر الناشئة عن التغيرات في الإطار الرقابي للبلد المعين (Khan, & Tariq Allah, 2012).

المطلب الثالث: مخاطر التمويل بالسلم

يمكن بيان المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية في التمويل بالسلم فيما يلي".
(Islamic Financial Services Council, 2005& Imarah, 2009):[28]

1- مخاطر ائتمانية: وتتمثل في احتمال عدم تسلم المُسْلَم فيه من قبل العميل بالمواصفات وفي الوقت المتفق عليهما.

2- مخاطر سوقية: وتتثمل في تقلبات سعر السلعة المُسْلَم فيها عند استلام المصرف لها: بأن ينخفض سعرها عن معدل السعر الذي تم به الشراء.

3- مخاطر تشغيلية: وتتثمل في أي أخطاء بشرية، أو في الدراسة الائتمانية، أو عدم قدرة المصرف على بيع السلعة بعد استلامها مما يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية: كالتخزين، والتأمين...

المبحث الثاني: التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم

المطلب الأول: التدابير الوقائية من مخاطر التمويل بالسلم

يمكن للمصرف الإسلامي توقيا للوقوع في مخاطر التمويل بالسلم أن يقوم بالإجراءات التالية:

1- دراسة وضع السلعة المُسْلَم فيها من حيث: حاجة السوق إليها، وما تحتاجه من مصاريف التخزين، والنقل، والتوزيع، إضافة إلى المصاريف الإدارية اللازمة لذلك. وهذا يؤدي إلى معرفة مدى جدوى التعامل فيها: فإن كان من المتوقع نجاح التعامل فيها أبرم العقد، وإلا فلا حاجة لإبرام العقد(Assaf, 2004).

2- التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل سواء من حيث دراسة سلوكه الائتماني في معاملاته السابقة، أم مدى التزامه بأحكام الدين التي تؤكد ضرورة الالتزام بالدين في موعده، وتحذر من عواقب المماطلة(Imarah, 2009).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الشروط التي ذكرها الفقهاء لعقد السلم تعد تدابير وقائية من الوقوع في مخاطر التمويل بالسلم، وذلك كاشتراطهم في رأس مال السلم: أن يكون معلوما، وأن يتم قبضه في مجلس العقد، وكاشتراطهم في المُسْلَم فيه: أن يكون مما يمكن ضبطه بالوصف، وأن يكون معلوما قدرا وصفة وأجلا، وأن يكون مقدور التسليم عند محله (Ibn Mudoud, ND; Ibn al-Hajib, 1998; Al-Nawawi, 1998& Al-Hijjawi, ND) [31] فإن من شأن هذه الشروط أن تضبط عقد السلم، وأن تنأى به عن الوقوع في المخاطر.

المطلب الثاني: التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر الائتمانية للتمويل بالسلم

ذكرنا في المطلب الثالث من المبحث الأول: أن المخاطر الائتمانية للتمويل بالسلم تتمثل في احتمال عدم تسلم المُسْلَم فيه من قبل العميل بالمواصفات وفي الوقت المتفق عليهما، وسنبين في هذا المطلب أثر عدم تسليم المُسْلَم فيه عند حلول أجله، والتدابير الشرعية لمعالجة ذلك من خلال: الرهن والكفالة، والتأمين التعاوني، والشرط الجزائي، وذلك ضمن الفروع التالية:

الفرع الأول: أثر عدم تسليم المُسْلَم فيه عند حلول أجله

إذا عجز المُسْلَم إليه (العميل) عن تسليم المُسْلَم فيه عند حلول الأجل بسبب إعساره فالواجب إنظاره إلى ميسرة (Islamic Jurisprudence Complex, 1995 & Accounting and Auditing Organization, 2010) لقوله تعالى: {وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة} [سورة البقرة: 280]. أما إذا كان عجزه بسبب انقطاع المسلم فيه وتعذر حصوله عند حلول الأجل سواء انقطع كله أم بعضه فقد اختلف الفقهاء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا ينفسخ السلم، والمُسْلِم (المصرف) بالخيار: إن شاء فسخ السلم، واسترد رأس ماله إن كان باقياً، أو بدله من المثل أو القيمة إن كان تالفاً. وإن شاء صبر حتى يوجد المُسْلَم فيه فيأخذه حينئذ (Al-Margini, 1990 & Al-Huskafi, 2000) ، وهذا مذهب الحنفية (Ibn Jussi, 1974 & Khalil, ND) ، والمالكية في الأظهر (Al-Shirazi , 1995 & Al-Nawawi, 1998) ، والشافعية في الصحيح من مذهبهم (Al-Mardawi , 1997&Al-Hijjawi, ND) ، والحنابلة في الصحيح من مذهبهم (Islamic Jurisprudence Complex, 1995) . وبهذا أخذ مجمع الفقه الإسلامي (Accounting and Auditing Organization, 2010) ، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

والحكم المتقدم فيما إذا انقطع كل المُسْلَم فيه . أما إذا انقطع بعضه فقد اختلف أصحاب هذا القول المُسْلَم فيه . واختلفوا إذا أراد المُسْلِم الفسخ في القَدْر المنقطع فقط، والإجازة في الباقي: فر: على أن المُسْلِم إذا قبض البعض، ثم انقطع (Khalil, ND & Al-Abi, 1997) فنصَّ المالكية باقيه فإنه يجب التأخير إلى أن يوجد المُسْلَم فيه، إلا أن يرضى العاقدان بالفسخ، والمحاسبة.

واتفق الشافعية (Al-Rafi'I, 1997 & Ibn Hajar, 2001) ، والحنابلة (Ibn Qudaamah, 1994 & Ibn al-Najjar, 1999) على أن للمُسْلِم الخيار بين الفسخ في الكل، وبين الصبر إلى أن يوجد أى الشافعية في الأصح عندهم، والحنابلة في وجه أنه لا يملك ذلك. ورأى الشافعية في قول، والحنابلة في الصحيح من مذهبهم أنه يملك ذلك.

وجه هذا القول:

1- إن السلم عقد على موصوف في الذمة ، فالمعقود عليه دين محله الذمة، وهي باقية، فيبقى الدين ببقاء محله، إلا أن تسليمه قد تأخر إلى أوان وجوده (Sarakhsi , 2001& Ibn Rushd, 1995)، فيكون للمُسْلِم الخيار.

2- ولأن المُسْلَم فيه إذا انقطع يصير المُسْلَم إليه عاجزاً عن تسليمه، فيثبت للمُسْلِم الخيار؛ كما لو أفلس المشتري بالثمن أو أعسر: حيث لا ينفسخ البيع، ويثبت للبائع الخيار فكذلك هنا (Al-Baghawi, 1997 & Tannoukhi, 1997).

3- ولأن السلم قد صح، إلا أنه قد تعذر تسليم المعقود عليه؛ لعارض مشرف على الزوال، فيثبت للمُسْلِم الخيار؛ كما لو هربت الدابة المبيعة قبل قبضها (Al-Rafi'I, 1997& Al-Margini, 1990).

4- ولأن انقطاع المُسْلَم فيه قبل قبضه بمنزلة تغير المعقود عليه قبل قبضه، وذلك يوجب الخيار فكذلك هنا (Kasani, 2000).

5- ولأن في انقطاع المُسْلَم فيه ضرراً بالمُسْلِم، فيثبت له الخيار؛ دفعاً للضرر (Al-Baji, 1999).

هذا، ومحل تخيير المُسْلِم عند المالكية في حالة انقطاع كل المُسْلَم فيه إذا لم يفرط في أخذه حتى انقطع، فإن فرَّط حتى انقطع فلا خيار له، ويتعين البقاء حتى يوجد المُسْلَم فيه؛ لأنه قد ظلم المُسْلَم إليه حين فرَّط في أخذ حقه، فتخييره زيادة ظلم، فلا يجوز (Al-Kharshi, 1997 & Al-Dardair, 1414AH).

القول الثاني: ينفسخ السلم، ويسترد المُسْلِم رأس ماله إن كان باقياً، أو بدله من المثل أو القيمة (Ibn Sarakhsi , 2001)إن كان تالفاً. وهذا مذهب زفر من الحنفية (Al-Ghazali, 1997 & Rushd, 1995 & Ibn Jussi , 1974) ، وهو قول عند الشافعية(Ibn Qudaamah, 1998) ، ووجه عند الحنابلة(Ramli, 1984.

والحكم المتقدم فيما إذا انقطع كل المُسْلَم فيه. أما إذا انقطع بعضه: فيرى الشافعية (Al-Rafi'I, 1997) بناءً على هذا القول، والحنابلة (Ibn Qudaamah, 1994 & Al-Mardawi, 1997) (بناءً على هذا الوجه أن السلم ينفسخ في القدْر المنقطع، وللمُسْلِم الخيار في الباقي: إن شاء فسخه، وإن شاء أخذه بحصته من رأس المال.

وجه هذا القول:

1- إن المُسْلَم فيه إذا انقطع يصير المُسْلَم إليه عاجزاً عن تسليمه، فينفسخ السلم؛ كما إذا تلف المبيع قبل قبضه(Zilai , 2000& Suyuti, 1996).

2- وقياساً على ما إذا اشترى بفلوس ثم كسدت قبل القبض: حيث ينفسخ العقد فكذلك هنا(Sarakhsi , 2001).

القول الثالث: لا ينفسخ السلم، ولا خيار للمُسْلِم في فسخه وأخذ ثمنه، وعليه الصبر إلى أن يوجد(Ibn Rushd, 1995 & Ibn Jussi, 1974)، سواء انقطع كل المُسْلَم فيه أم بعضه. وهذا قول سحنون من المالكية

المناقشة والقول المختار:

يمكن مناقشة ما استدل به أصحاب القول الثاني على النحو التالي:

1- أما القياس على تلف المبيع قبل قبضه فيجاب عنه: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن العجز عن تسليم المُسْلَم فيه يرجى زواله؛ لأن لإدراك المُسْلَم فيه: كالزرع، والثمار وغيرها أواناً معلوماً يكثر وجودها فيه، فيتخير المُسْلِم بين فسخه، أو البقاء لأوان إدراكه. وهذا بخلاف تلف المبيع قبل

قبضه: فإن العجز عن تسليم المبيع إذا تلف لا يمكن زواله عادة فينفسخ (Al-Baberti, 1995 & Ibn al-Hammam, 1995) .

وبمثل هذا يجاب عن القياس على ما إذا اشترى بفلوس ثم كسدت قبل القبض الوارد في دليلهم الثاني(Zilai, 2000 & Ibn al-Hammam, 1995).

مما تقدم، وبعد استعراض أقوال الفقهاء، وأدلتهم، والمناقشة فإنني أختار القول الأول القاضي بعدم انفساخ السلم، وإثبات الخيار للمُسْلِم: بين فسخه، واسترداد رأس ماله أو بدله. وبين البقاء إلى أن يوجد المُسْلَم فيه لما ذكروه من أدلة.

والقول بانفساخ السلم يتنافى والحالة التي وقع فيها هنا: فإنه قد استجمع أركانه، وشروطه، فانعقد صحيحاً.وغاية ما في الأمر أن تسليم المعقود عليه قد تأخر لعارض: كما لو أسلم في ثمرة هذا العام، ثم لم تثمر الأشجار؛ لقحط أو برد أو ريح، وهو عارض يرجى زواله؛ لأن لإدراك المُسْلَم فيه كالزرع أو الثمار أوانا معلوما يكثر وجودها فيه–كما ذكر أصحاب القول الأول–، ومن ثَمَّ ينتفي محظور انعدام المعقود عليه.

والقول بعدم إثبات الخيار للمُسْلِم، وإلزامه بالبقاء إلى أن يوجد المُسْلَم فيه لا يخلو من إضرار بالمُسْلِم: فإنه أقدم على العقد بغية أن يتم التسليم عند حلول الأجل، وقد لا يكون محتاجاً إلى المُسْلَم فيه بعد حلول الأجل بحين حاجته إليه عند حلوله.

والقول بعدم الانفساخ، وإثبات الخيار للمُسْلِم يتلافى هذين الاعتراضين: فلا يقول بانفساخه؛ نظراً إلى أن العقد قد صح باستجماع أركانه، وشروطه. وفي الوقت نفسه، يثبت الخيار للمُسْلِم؛ لأن المُسْلَم فيه قد تأخر عن الوقت الذي كان يرتقب فيه المُسْلِم وجوده.

أما بخصوص انقطاع بعض المُسْلَم فيه فإنني أختار ما ذهب إليه الشافعية بناءً على الأظهر عندهم، والحنابلة بناءً على الصحيح من مذهبهم من أن للمُسْلِم الخيار بين الفسخ في الكل، وبين الصبر إلى أن يوجد المُسْلَم فيه. ويتأيد ذلك بما تأيد به القول المختار في انقطاع كل المُسْلَم فيه.

أما إذا أراد المُسْلِم الفسخ في القدْر المنقطع فقط، والإجازة في الباقي فإنني أختار ما ذهب إليه الشافعية في قول، والحنابلة في الصحيح من مذهبهم أنه يملك ذلك؛ انطلاقا من أن المُسْلِم يملك الفسخ في الكل إذا انقطع بعض المُسْلَم فيه، فإذا ملك الفسخ في الكل ملك الفسخ في البعض، وهو القدْر المنقطع.

أما ما ذهب إليه المالكية من أن المُسْلِم إذا قبض البعض، ثم انقطع باقيه فإنه يجب التأخير إلى أن يوجد – فيناقش بمثل ما نوقش به القول الثالث المتقدم آنفاً والذي ينص على إيجاب التأخير إلى أن يوجد المُسْلَم فيه، وإلزام المُسْلِم بالمضي فيه.

أما الأقوال الأخرى في انقطاع بعض المُسْلَم فيه فإنها مفرَّعة على القولين الثاني والثالث في انقطاع كل المُسْلَم فيه، وهما قولان غير مُسَلَّمين – كما بان من مناقشتهما – ، فلا يكون ما فُرِّع عليهما مُسَلَّماً.

بقي أن يقال: إن ما ذكره المالكية من أن محل تخيير المُسْلِم في حالة انقطاع كل المُسْلَم فيه إذا لم يفرط في أخذه حتى انقطع ، فإن فرَّط حتى انقطع فلا خيار له، ويتعين البقاء حتى يوجد – هو تقييد متجه؛ لأن القول بإثبات الخيار للمُسْلِم – والحالة هذه –؛ التفاتاً إلى دفع الضرر عنه، من شأنه إلحاق الضرر بالمُسْلَم إليه، وهذا لا يجوز، فليست مراعاة مصلحة المُسْلِم بأولى من مراعاة مصلحة المُسْلَم إليه، والقاعدة الفقهية تقول: "الضرر لا يزال بالضرر" (Ibn Abd al-Barr, 1992; Suyuti, 1959 & Ibn Najim, 1993). ويطرد هذا القيد إلى التخيير في حالة انقطاع بعض المُسْلَم فيه حيث قلنا بإثباته للمُسْلِم.

هذا، وبمناسبة الحديث عن انقطاع بعض المُسْلَم فيه، فإن ذلك يقودنا لبحث مسألة تقسيط المُسْلَم فيه (Al-Rafi'I, 1997 & Ibn Qudaamah, 1994) فأقول: اختلف الفقهاء في جواز تقسيط المُسْلَم فيه على عدة آجال: فذهب الجمهور من المالكية، والشافعية في الأصح، والحنابلة إلى جواز ذلك؛ قياسا على البيع بثمن مؤجل حيث يصح تقسيطه على عدة آجال فكذلك ههنا.

إلى عدم الجواز؛ لأنه ربما يتعذر تسليم بعض (Al-Rafi'I, 1997)وذهب الشافعية في قول المُسْلَم فيه، فيرتفع العقد فيه، ويتعدى إلى الباقي، فيصير التقسيط شرطا متضمنا رفع العقد.

والذي يظهر هو صحة ما ذهب إليه جمهور الفقهاء؛ لما ذكروه من توجيه. أما دليل القول الثاني فيجاب عنه: أنه لا يسلم بارتفاع العقد في الباقي إذا ارتفع فيما تعذر تسليمه؛ لأن المُسْلِم إذا قبض البعض، ثم تعذر الباقي، واختار الفسخ في الباقي، فإن العقد يفسخ في الباقي فقط، ويرجع (Ibnبقسطه من الثمن، ويقسم الثمن على أجزاء المُسْلَم فيه بالسوية؛ لأنه مبيع واحد متماثل الأجزاء Qudaamah, 1994)

موقف القانون المدني الأردني:

أخذ القانون المدني الأردني بالقول الأول القاضي بإثبات الخيار للمُسْلِم بين فسخ السلم، أو الصبر إلى أن يوجد المُسْلَم فيه، فنصّ في المادة (536) على أنه: "إذا تعذر تسليم المبيع عند حلول الأجل؛ بسبب انقطاع وجوده؛ لعارض طارئ، كان المشتري مخيرا بين انتظار وجوده، أو فسخ البيع".

الفرع الثاني: توثيق السلم برهن أو كفالة

اختلف الفقهاء في جواز أخذ الرهن أو الكفالة بالمُسْلَم فيه من المُسْلَم إليه على قولين:

(Sarakhsi , 2001 & Ibn Abidin, 2000)القول الأول: جواز ذلك. وهو مذهب الحنفية، (Al-Muzni , ND & Mawardi, 1994) والشافعية(Al-Qarafi, 1994)والمالكية، . وبهذا أخذ مجمع الفقه (Ibn Qudaamah, 1998)والحنابلة في رواية وهيئة المحاسبة والمراجعة (Islamic Jurisprudence Complex, 1995)الإسلامي للمؤسسات المالية الإسلامية(Accounting and Auditing Organization, 2010).

وجه هذا القول:

1- قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين... فرهان مقبوضة} [سورة البقرة:282]. فقد روي عن ابن عباس- رضي الله عنهما- : أن المراد بهذه الآية السلم والكفيل (Alhakim, ND)فكانت الآية نصا في إباحة الرهن في السلم (Mawardi, 1994; Ibn Mufleh, 1997) . كما أن اللفظ في هذه الآية (Ibn Mufleh, 1997)كالرهن؛ بجامع أن كلا منهما وثيقة بالدين الكريمة عام فيدخل السلم في عمومه(Ibn Qudaamah, 1994).

2- ولأن البيع نوعان: بيع أعيان، وبيع ما في الذمة، ومنه السلم، وبيوع الأعيان يجوز توثيقها برهن أو كفالة، فيجوز توثيق ما في الذمة (السلم) بذلك؛ قياسا على بيوع الأعيان؛ بجامع أن كلا منهما من أنواع البيع(Ibn Qudaamah, 1994 & Ibn Mufleh, 1997).

3- ولأن السلم عقد معاوضة يصح توثيقه بالشهادة، فيجوز توثيقه بالرهن والكفالة؛ كالبيع(Mawardi, 1994)

والمذهب عند (Sarakhsi , 2001)القول الثاني: عدم جواز ذلك. وهو رواية عن زفر الحنابلة(Al-Mardawi, 1997; Al-Hijjawi, ND & Ibn al-Najjar, 1999)

وجه هذا القول: أن الرهن وضع للاستيفاء من ثمنه عند تعذر الاستيفاء من الغريم، ولا يمكن استيفاء المُسْلَم فيه من ثمن الرهن، ولا من ذمة الكفيل؛ لأنه صرف للمُسْلَم فيه إلى غيره، وهو لا يجوز ؛لقوله صلى الله عليه وسلم: (من أسلف في (Sarakhsi , 2001 & Ibn Mufleh, 1997)شيء فلا يصرفه إلى غيره (Ibn Hajar, 1989).

المناقشة والقول المختار:

الذي يظهر هو صحة القول الأول؛ لما ذكره أصحاب هذا القول من توجيه. ويتأيد ذلك بأن الرهن والكفالة قد شرعا توثيقا للديون، والمُسْلَم فيه دين في ذمة المُسْلَم إليه، فيصح توثيقه بالرهن والكفالة؛ كسائر الديون.

أما ما استدل به أصحاب القول الثاني فيجاب عنه: لا يُسلم أن في توثيق المُسْلَم فيه برهن أو كفالة صرفا له إلى غيره؛ لأنه إذا تعذر استيفاء المُسْلَم فيه من المُسْلَم إليه فإن الرهن يباع ويشترى

من ثمنه المُسْلَم فيه، أو يشتريه الكفيل ثم يعطى إلى المُسْلِم (Ibn Mufleh, 1997& Al-Bahouti, 1997) وبهذا يكون المُسْلِم مستوفيا للمُسْلَم فيه لا غيره.

وبناء على القول الأول يمكن للمصرف ضمانا لحقه أن يطلب من العميل (المُسْلَم إليه) توثيق المُسْلَم فيه برهن أو كفالة، فإذا تعذر استيفاء المُسْلَم فيه من العميل بيع الرهن واشتري بثمنه المُسْلَم فيه، أو يشتريه الكفيل ويسلمه إلى المصرف.

الفرع الثالث: التأمين التعاوني:

طرحت في ندوة البركة المنعقدة في تونس بتاريخ: 1صفر1405هـ جملة من الأسئلة كان من بينها السؤال التالي: "هل يجوز للبنك الإسلامي أن يؤمن على ديونه ضد مخاطر التأخر في السداد، سواء كان هذا التأمين جاريا لدى شركة إسلامية للتأمين أم كان عن طريق إنشاء البنوك الإسلامية فيما بينها صندوقا للتأمين التعاوني؟ الفتوى: يجوز للبنك الإسلامي أن يؤمن على ديونه ضد مخاطر التأخر في سداد الديون التي تستحق له على الغير، وذلك عن طريق إنشاء صندوق تأمين تعاوني تشارك فيه البنوك الإسلامية التي تستفيد من هذا التأمين، وهذا هو الحل الذي تتفق عليه اللجنة وترجحه. أما تأمين الديون لدى شركة تأمين إسلامية فهو جائز أيضا بشرط أن يوضع لكل منهما نظام، ويعرض على لجنة العلماء؛ للموافقة عليه قبل بدء العمل به" (Jordan Islamic Bank, 2010).

واستنادا إلى هذه الفتوى يملك المصرف الإسلامي التأمين على المُسْلَم فيه _ باعتباره دينا في ذمة المُسْلَم إليه _ ضد مخاطر التأخر في سداده، سواء عن طريق إنشاء صندوق تأمين تعاوني بين المصارف الإسلامية أم عن طريق التأمين لدى شركة تأمين إسلامية. ويتأيد ذلك بالأدلة الدالة على مشروعية التأمين التعاوني من مثل: قوله تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان} [سورة المائدة: 2] ، وقوله صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا) (Muslim, ND).

الفرع الرابع: الشرط الجزائي:

بما أن المُسْلَم فيه دين في ذمة المُسْلَم إليه، فإن الحديث في هذا الصدد عن الشرط الجزائي في الديون وذلك كما يلي:

يقصد بالشرط الجزائي في الديون: "اتفاق مقترن بعقد أو لاحق له يحدد بموجبه العاقدان مسبقا مبلغا من المال، أو تعويضا تأخيريا لمن اشترط له عند عدم الوفاء بالدين أو التأخير فيه". (Sawa, 2003)

ولمعرفة حكم الشرط الجزائي في الديون فإنه يفرق بين حالتين: (Shubair, 1998 & Sawa, 2003)

الحالة الأولى: أن يتضمن العقد الأصلي شرطا يدفع بموجبه المدين مبلغا من النقود للدائن عند عدم الوفاء بالدين أو التأخير فيه دون أن يتوقف ذلك على شريطة أخرى كأن يقول: إذا لم يوفه دينه في وقت كذا فله عليه كذا وكذا من المال.

فهذا الشرط باطل مبطل للعقد؛ لأنه صريح في ربا النسيئة المجمع على تحريمه، يقول الحطاب من المالكية: "إذا التزم المدعى عليه للمدعي أنه إذا لم يوفه حقه في كذا فله عليه كذا وكذا فهذا لا يختلف في بطلانه؛ لأنه صريح الربا، كان الشيء الملتزم به من جنس الدين أو غيره، وسواء كان شيئا معينا أو منفعة" (Hattab, 1984)

فالشرط الجزائي بهذه الصورة قد انطوى على زيادة يلتزم المدين دفعها للدائن إذا تأخر في سداد دينه، وهي مشروطة في أصل العقد، ولا يقابلها شيء من العوض، فهي عوض عن الأجل، أو غرامة مرتبة على تأخير سداد الدين عن وقته، فهي بهذا الاعتبار من ربا النسيئة. (Sawa, 2003)

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: 85(9/2) بشأن السلم وتطبيقاته المعاصرة في دورته التاسعة بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من 1–6 ذي القعدة 1415هـ الموافق 1–6 نيسان 1995م فقرة (ز) من (أولا): "لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المُسْلَم فيه؛ لأنه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون عند التأخير" (Islamic Jurisprudence Complex, 1995).

الحالة الأخرى: أن يتضمن العقد شرطا يلزم المدين بالتعويض عن الضرر الواقع فعلا على الدائن الموسر المماطل بسبب التأخير في سداد الدين عن وقته، سواء نص في العقد على ترك تقدير التعويض للعاقدين بعد ظهوره، أو للجنة محكمة، أو للقاضي (Shubair, 1998 & Sawa, 2003).

والفرق بين هذه الحالة والحالة الأولى: أن الشرط في الأولى يتضمن تحديد مقدار التعويض عن الضرر الذي يحتمل وقوعه مسبقا بإرادة العاقدين، ويلزم المدين بدفعه إذا تأخر عن دفع التزامه في حينه، سواء ألحقه ضرر فعلي أم لا، وقد يكون مبلغ الشرط أكبر من الضرر، أو مساويا له، أو دونه. أما الشرط في الحالة الأخرى فيخلو من ذكر مقدار التعويض الافتراضي، ولا يلزم المدين بدفع شيء للدائن عند تأخره إلا إذا وقع ضرر فعلي، ويرجع للعاقدين في تحديد مقدار التعويض، أو للجنة يرتضيانها، أو للمحكمة(Sawa, 2003).

وقد اختلف الباحثون المعاصرون في حكم هذه الحالة على قولين:

القول الأول: عدم جواز هذا الشرط. وهو قول علي السالوس (Salous, 2001)، ونزيه حماد(Hammad, 2001) ومحمد شبير(Shubair, 1998) ومحمد الزحيلي (Zuhaili, 2002) وعلي الصوا. (Sawa, 2003)

وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: (6/2/53) بشأن بيع التقسيط في دورته السادسة بجدة من 17_23 شعبان 1410هـ الموافق 14–20 آذار 1990: "إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط؛ لأن ذلك ربا محرم." (Islamic Jurisprudence Complex, 1990)

كما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: 109(12/3) بشأن موضوع الشرط الجزائي في دورته الثانية عشرة بالرياض من 25 جمادي الآخرة 1421هـ_1 رجب 1421هـ الموافق 23–28 أيلول 2000م: "رابعا: يجوز أن يشترط الشرط الجزائي في جميع العقود المالية ما عدا العقود التي يكون الالتزام الأصلي فيها دينا، فإن هذا من الربا الصريح، وبناء على هذا... ولا يجوز – مثلا– في البيع بالتقسيط بسبب تأخر المدين عن سداد الأقساط المتبقية سواء كان بسبب الإعسار أو المماطلة". (Islamic Jurisprudence Complex, 2000)

وجه هذا القول:

1– إن هذا الشرط من ربا النسيئة المحرم شرعا (Salous, 2001 & Shubair, 1998): فالشرط الجزائي يتضمن "زيادة في مقابل الأجل، فكأن الدائن قال للمدين: إذا دفعت الدين في وقت كذا فقد برئت من الحق، وإذا أخرته عن الوقت فعليك كذا من المال زيادة على أصل الدين، أو

يلزمك تعويض نتفق عليه عند وقوع التأخير، أو يحكم به القاضي، أو لجنة التحكيم، فوافقه المدين على ذلك، ثم اختار المدين التأخير وأن يدفع مبلغ الشرط الجزائي بدلا منه، وهذا حقيقة الربا، أو هو ذريعة إليه" (Sawa, 2003).

2- إن هذا الشرط يؤدي إلى إقصاء المؤيدات الشرعية لحمل المدين المماطل على أداء الدين من: رفع الأمر إلى القضاء، ومعاقبة المدين المماطل بالحبس، والتعزير، وبيع أمواله لتسديد دينه، وهذا الإقصاء مما لا يجوز شرعا (Shubair, 1998).

القول الثاني: جواز هذا الشرط. وهو قول مصطفى الزرقاء (Zarqa, 1985)، والصديق الضرير (Aldarir, 1985) وعبد الحميد السائح (Alssayih, ND).

كما ذهب إلى هذا القول العلماء المشاركون في ندوة البركة الثالثة للاقتصاد الإسلامي المنعقدة باستانبول 8-10 محرم 1406هـ الموافق 23-25 سبتمبر 1985م، وكان السؤال المطروح عليها: هل يقبل شرعا مبدأ إلزام المدين المماطل بالتعويض على الدائن؟ وكانت الفتوى كما يلي:

"أ- يجوز شرعا إلزام المدين المماطل في الأداء وهو قادر على الوفاء بتعويض الدائن عن ضرره الناشئ عن تأخر المدين في الوفاء دون عذر مشروع...

ب- يقدر هذا التعويض بمقدار ما فات على الدائن من ربح معتاد كان يمكن أن ينتجه مبلغ دينه لو استثمر بالطرق المشروعة خلال مدة التأخير، وتقدر المحكمة التعويض بمعرفة أهل الخبرة تبعا لطرق الاستثمار المقبولة في الشريعة الإسلامية، وفي حالة وجود مؤسسة مالية غير ربوية في بلد الدائن (كالبنوك الإسلامية مثلا) يسترشد بمتوسط ما قد حققته فعلا تلك المؤسسات من ربح عن مثل هذا المبلغ للمستثمرين فيها خلال مدة التأخير.

ج- لا يجوز الاتفاق بين الدائن والمدين مسبقا على تقدير هذا التعويض..." (Abu Ghudah, 2001)

وجه هذا القول:

1- قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود}. [سورة المائدة:1] فهذه الآية الكريمة تجعل الوفاء بما أنشأه العقد الصحيح من آثار حقوقية بين العاقدين واجبا؛ إذ الأمر للوجوب، والوفاء بالعقد يدخل فيه لزوم التقيد بمواعيد الوفاء، إذ كثيرا ما يكون ميعاد الوفاء لا يقل أهمية عن أصل

الوفاء. ونتيجة ذلك: أن تأخير الوفاء عن ميعاده دون رضا صاحب الحق يجعل العاقد المتخلف في مركز التقصير الذي يسبب حرمان صاحب الحق من التمتع بحقه والاستفادة المشروعة منه، وهذا الحرمان بلا مسوغ هو ضرر له يجعل المتسبب فيه مسؤولا (Zarqa, 1985).

2- قال تعالى: {ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل}. [سورة البقرة: 188] فالآية الكريمة تحرم أكل أموال الناس بالباطل، وتأخير أداء الحق عن موعده بلا عذر شرعي هو أكل لمنفعة الحق أو المال بلا إذن صاحبه مدة التأخير، ويوجب مسؤولية الآكل (Zarqa, 1985).

3- قال صلى الله عليه وسلم: (مطل الغني ظلم). (Al-Bukhari , ND; Al-Nawawi, 1998 -Al) وفي رواية: (ليّ الواجد يحل عرضه وعقوبته).(Ahmed, ND& Ibn Majah, ND Nawawi, 1994 & Ibn Hajar, 1993) فالمماطلة مع توفر الإمكانات للدفع تعتبر ظلما يستوجب المؤاخذة.

4- قال صلى الله عليه وسلم: (لا ضرر ولا ضرار) (Ibn Majah, ND). فالحديث يوجب تعويض المضرور عن ضرره على حساب من سبب هذا الضرر وأحدثه لغيره؛ لأنه مسؤول عنه، ولا إزالة لهذا الضرر عمن لحقه بلا (Suyuti, 1959)والقاعدة الفقهية تقول: "الضرر يزال"، مسوغ إلا بالتعويض عليه، حتى إن معاقبة المسبب لا تفيد المضرور شيئا دون التعويض عليه(Zarqa, 1985)

5- إن الأصل في الشروط الصحة واللزوم (Alssayih, ND) لقوله صلى الله عليه وسلم: (والمسلمون على شروطهم إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما) (Tirmidhi, ND)

6- قياس تأخير أداء الحق عن ميعاده من المدين الموسر المماطل على غصب الأعيان؛ بجامع حجب المال ومنافعه ظلما: ولما كانت منافع العين المغصوبة مضمونة على الغاصب وجب أن تكون منافع الدين التي حجبها المدين عن الدائن مضمونة على المدين، وهذه المنافع هي ما كان يجنيه الدائن من ربح في أدنى الحدود المعتادة في التجارة لو أنه قبض دينه في ميعاده، واستثمره بالطرق المشروعة. (Zarqa, 1985 & Shubair, 1998)

7- إن من أسس الشريعة في تقرير الأحكام، ومن مقاصدها العامة، وسياستها الحكيمة: عدم المساواة بين الأمين والخائن، وبين المطيع والعاصي، وبين العادل والظالم، وبين من يؤدي الحقوق في مواقيتها ومن يمنعها أو يؤخرها، وهذا المدين الظالم بالتأخير إذا لم يلزم بتعويض صاحب الحق عن ضرره كانت النتيجة أن يتساوى هذا الظالم مع الأمين العادل الذي لا يؤخر حقا ولا يسبب ضررا، وإذا تساوى معطي الحق ومانعه أو معجله ومؤخره كان هذا مشجعا لكل مدين أن يؤخر الحقوق ويماطل فيها بقدر ما يستطيع؛ ليستفيد من هذا الظلم أكبر قدر ممكن دون أن يخشى طائلة أو محذورا ما دام لن يؤدي في النهاية إلا أصل الحق، وهذا خلاف مقاصد الشريعة، وسياستها الحكيمة قطعا. والجزاء الأخروي بمعاقبة هذا الظالم لا يفيد صاحب الحق المظلوم شيئا في الدنيا، ومن سياسة الشريعة أنها جعلت حماية وضوامن قضائية للحقوق المالية في الدنيا قبل الجزاء في الآخرة(Zarqa, 1985).

المناقشة والقول المختار

أولا: مناقشة أدلة القول الأول

ناقش أصحاب القول الثاني أدلة الفريق الأول بما يلي:

1- أما القول: إن هذا الشرط من ربا النسيئة، فلم يسلم به أصحاب القول الثاني، وفرقوا بين التعويض عن ضرر التأخير وبين الفوائد الربوية من أمرين:

الأمر الأول: أن الفوائد الربوية في حقيقتها استغلال من الدائن المرابي لجهود المدين بصورة تجعل الاحتمالات السيئة جميعا على حساب المدين، وتضمن للدائن أصل دينه وربحا ثابتا دون نظر إلى مصير الطرف الآخر الذي يتحمل وحده جميع الاحتمالات السيئة إذا وقعت، وبهذا يختل التوازن الاقتصادي بين موقف الطرفين. أما تعويض ضرر التأخير فبعيد عن كل هذه المعاني: فهو إقامة عدل يزيل ضررا ألحقه إنسان متهاون بواجبه، فوجب إنقاذ المظلوم من الظالم، وتعويض الأول ما فوته الثاني من منافع حقه، فأين هذا العدل من ذلك الجور؟!

الأمر الآخر: أن الفوائد الربوية في المداينات تعقد المداينة على أساسها من البداية، فتكون طريقة استثمارية أصيلة يلجأ إليها المرابون وهم قاعدون، ويختل بها التوازن الاقتصادي. أما تعويض

ضرر التأخير فليس طريقا استثماريا، وإنما هو إعادة عادلة لتوازن أخل به طرف ظالم، ولا تكون المداينة قائمة عليها من البداية، وقد يتحقق سببها وهو التأخير أو لا يتحقق(Zarqa, 1985).

وأجيب عن الأمر الأول: أن العلة في تحريم الربا هي الزيادة بلا عوض؛ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: (فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطي فيه سواء) (Muslim, ND). أما الاستغلال وامتصاص جهود الآخرين فهو حكمة التحريم وليست علته، والأحكام تبنى على العلل لا على الحكم، ولهذا لا يرتبط تحريم الربا بالاستغلال، ولا يصح أن يقال: إذا وجد الاستغلال فهو ربا محرم، وإذا لم يوجد الاستغلال فلا ربا محرم(Shubair, 1998).

وأجيب عن الأمر الآخر: أن "الزيادة في التعويض التأخيري مشروطة منذ البداية، سواء أكانت استثمارية أم غير استثمارية، والزيادة المشروطة في الديون ربا محرم"(Shubair, 1998).

2- أما بشأن رفع الأمر إلى القضاء فقد قال فيه أصحاب القول الثاني: إن وصول الدائن إلى حقه عن طريق القضاء عند تأخير المدين ومماطلته قد كان ميسورا وسريعا في السابق، وهذا بخلاف عصرنا في ظل نظام المرافعات، وأصول المحاكمات، ومجالات التأجيل، وبطء السير في القضايا، وفن المجادلة، والمماطلة، والمراوغة الذي برع فيه كثير من المحامين، مما جعل ضرر الدائن أو خسارته من تأخير الوفاء جسيما جدا (Zarqa, 1985).

وأجيب عن ذلك: أن "الفقه الإسلامي ليس مسؤولا عن إيجاد حلول لمشكلات أفرزتها تقنينات ونظم وضعية غريبة عن الإسلام، ومظالم نشأت وترعرعت في ظل قوانين علمانية وقيم مادية يرفضها التشريع الرباني ويتبرأ منها. كما أن وظيفته ليست ترقيع الخروق التي أحدثها البعد عن شريعة الله، وأنتجها إحلال الأهواء والمصالح الموهومة محل الحق والعدل فيها"(Hammad, 1985).

ثانيا: مناقشة أدلة القول الثاني:

يمكن مناقشة ما استدل به أصحاب القول الثاني بما يلي:

1- أما الاستدلال بقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود} فيجاب عنه: ليس في نص الآية الكريمة ما يدل على جواز التعويض المالي، وغاية ما تدل عليه هو الأمر بالوفاء بالعقود وهو مسلم.

2- أما الاستدلال بقوله تعالى: {ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل} فغير مسلم؛ لأن قابلية النقود المحتملة للزيادة لا تعتبر منفعة محققة أكلها المدين المماطل عدوانا حتى يطالب بالتعويض المالي عنها، ولذلك لا يعتبر ما فوته المدين المماطل على الدائن مالا حتى يطالب بجبره بالمال، فمبدأ الضمان المالي في الشريعة قائم على أساس المماثلة بين الفائت وعوضه، ولا مماثلة بينهما(Hammad, 1985)

3- أما الاستدلال بحديث: (مطل الغني ظلم)، وحديث: (ليّ الواجد يحل عرضه وعقوبته) فأسلم أن المماطل الغني ظالم، وأن هذا يحل عرضه وعقوبته، ولكن عقوبته ليست بالتعويض المالي؛ إذ لم يفسر العلماء العقوبة بذلك، بل فسروها بالحبس والتعزير. قال وكيع: (Shubair, 1998). ووكيع هو أحد رواة هذا الحديث، ولا شك أن الراوي أدرى بما روى. وقال النووي: "قال العلماء: (يحل عرضه): بأن يقول: ظلمني ومطلني، و(عقوبته): الحبس والتعزير" (Al-Nawawi, 1994). وقال ابن تيمية: "فيعاقب الغني المماطل بالحبس، فإن أصر عوقب بالضرب حتى يؤدي الواجب، وقد نص على ذلك الفقهاء من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم رضي الله عنهم، ولا أعلم فيه خلافا" (Ibn Taymiyyah, 1993). وجاء في فتح الباري: "عقوبته: حبسه" (Ibn Hajar, 1993).

ولا يمكن حمل التعويض المالي على العقوبة التعزيرية؛ "لأن مصدر العقوبة التعزيرية الحاكم لا الشرط، ومصرفها المال العام لا الدائن، وغايتها الزجر لا التعويض" (Sawa, 2003).

4- أما الاستدلال بحديث: (لا ضرر ولا ضرار) فيجاب عنه: أن التعويضات الجوابر تبنى على أساس استدراك المصالح الفائتة بردها بعينها أو بالمثل المساوي، والتعويض المالي المفترض ههنا مباين للفائت -كما تقدم في مناقشة دليلهم الثاني-، وليس مستدركا له بالمساوي العادل، فلا يصح الحكم به. ولما كان ظلم المدين المماطل غير قابل للاستدراك بطريق التعويضات الجوابر سعت الشريعة الحكيمة لدرئه من خلال العقوبات الزواجر: وذلك بحبس المدين المماطل حتى يؤدي ما عليه، وضربه، وتعزيره إذا أصر على الامتناع، فإن استمر في مطله باع الحاكم أمواله، ووفى ديونه؛ رفعا للظلم عن الدائن، وقمعا لهذا الإضرار. والقول: إن معاقبة المدين المماطل لا يزيل الضرر الذي لحق الدائن بخلاف التعويض المالي فهو وحده الذي

يزيله غير مسلم؛ لأن التعويض المالي لا يزيل الضرر عنه، بل يقابل الظلم بظلم من نوع آخر، إذ المسألة لا تعالجها أصلا قاعدة الجوابر في الفقه الإسلامي؛ لخروجها عن نطاقها، وانطوائها تحت قاعدة الزواجر التي تكفل رفع هذه المفسدة واستئصالها من حياة الناس، ولا محل للاعتراض بأن العقوبة ههنا لا تجبر؛ لأن العقوبات الشرعية ليس من شأنها الجبر، ووظيفتها تنحصر في الزجر: فالسارق إذا قطعت يده هل يزيل القطع الضرر عن المسروق؟! (Hammad, 1985)

5- أما قولهم: إن الأصل في الشروط الصحة واللزوم فمسلم، ولكن محل ذلك فيما لا يحرم حلالا أو يحل حراما كما هو نص الحديث الذي استدلوا به، واشتراط التعويض يحل حراما وهو الربا فلا يصح.

6- أما القياس على غصب الأعيان فيجاب عنه: أنه قياس مع الفارق من وجهين:

الوجه الأول: أنه يشترط في المنفعة التي تضمن أن تكون مالا يجوز أخذ العوض عنه، وذلك بأن يكون المغصوب من الأعيان التي يصح أن يرد عليها عقد الإجارة (Ibn Qudaamah, 1994 ; Sherbini, 1998). أما إذا كان المغصوب من النقود، وهي أموال لا تصح إجارتها، فلا يضمن الغاصب زيادة على مقدار المبلغ المغصوب مهما طالت مدة غصبه، بل ذهب الشافعية إلى أنه لو غصب رجل دراهم، واتجر بها فربح، فالربح للغاصب، ولا يضمن للمالك أكثر من المبلغ الذي غصبه. (Mawardi, 1994)

الوجه الثاني: أن منافع المغصوب المتقومة التي يصح ورود عقد الإجارة عليها هي منافع محققة لها أجرة مثل، ويجوز نقلها بعوض ومبادلتها بمال؛ لأنها أموال متقومة، ولهذا يجب ضمانها على الغاصب. وهذا بخلاف قابلية النقود المحتملة للزيادة: حيث لا تعتبر منفعة محققة، فهي ليست مالا، ولا يجوز أخذ العوض عنها (Hammad, 1985 & Shubair, 1998).

7- إن القول بعدم إلزام المدين المماطل بالتعويض يؤدي إلى المساواة بين الظالم والأمين العادل غير مسلم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر المماطل ظالما، والظلم عاقبته وخيمة يحسب لها المسلم ألف حساب، ويشعر بعظم الذنب الذي اقترفه، وهذا الشعور له أكبر الأثر في المبادرة إلى وفاء الدين، فيرتفع الضرر والظلم عن الدائن. وإذا كان الوازع الديني قليلا عند

المدين وتمادى في مماطلته كان مستحقا للعقوبة من حبس، أو ضرب، أو تعزير، فلا مساواة بين المماطل والمؤدي حق غيره(Hammad, 1985 Shabair, 1998).

ثالثا: القول المختار

مما تقدم، وبعد استعراض هذين القولين، وأدلتهما، ومناقشتهما فإنني أختار القول الأول؛ لما ذكره أصحاب هذا القول من توجيه، وسدا لذريعة الوقوع في كبيرة الربا – والعياذ بالله تعالى_ ، ولا سيما مع وجود الوسائل المشروعة التي توصل الدائن إلى حقه من ذلك المدين المماطل دون الوقوع في المحذور.

وبناء على ما تقدم، لا يملك المصرف الإسلامي اللجوء إلى الشرط الجزائي عند التأخير في تسليم المُسْلَم فيه مهما كانت الأسباب، وقد تقدم ذكر قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 85(9/2) وهو صريح في هذا الخصوص إذ جاء فيه: "لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المُسْلَم فيه؛ لأنه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون عند التأخير" (Islamic Jurisprudence Complex, 1995). ويمكن للمصرف الإسلامي ضمانا لحقه في مثل هذه الأحوال اللجوء إلى وسائل التوثيق المشروعة كالرهن والكفالة.

المطلب الثالث: التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر السوقية للتمويل بالسلم

يمكن معالجة المخاطر السوقية للتمويل بالسلم من خلال السلم الموازي، وفيما يلي بيانه:

صورة السلم الموازي: أن يعقد المُسْلِم (المصرف) سلما ثانيا مستقلا مع طرف ثالث لبيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها بعقد السلم الأول، وفي هذه الحالة يكون المشتري (المصرف) في السلم الأول بائعا في السلم الثاني. أو يعقد المُسْلَم إليه (العميل) سلما ثانيا مستقلا مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه، وفي هذه الحالة يكون البائع (العميل) في السلم الأول مشتريا في السلم الثاني(Accounting and Auditing Organization, 2010). وبهذا يتبين أن السلم الموازي قد يقع من المُسْلِم أو من المُسْلَم إليه. والحالتان السابقتان جائزتان بشرط ألا يربط عقد سلم بعقد سلم آخر، بل يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلا عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته. وعليه فإن أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر (المتضرر

بـالإخلال) أن يحيـل ذلـك الضـرر إلـى مـن عقـد معـه سـلما موازيـا سـواء بالفسـخ أم تـأخير التنفيذ)Accounting and Auditing Organization, 2010(. وقد أفتى بجواز السلم الموازي العلماء المشاركون في ندوة البركة المنعقدة في تونس بتاريخ: 1صفر1405هـ)Jordan Islamic Bank, 2010(. و"مستند مشروعية السلم الموازي أنه عبارة عن صفقتي سلم كل واحدة منفصلة عن الأخرى بالرغم من مراعاة تماثل الصفات بين العقدين، فلا يفضي ذلك إلى صورة بيعتين في بيعة المنهي عنها")Accounting and Auditing Organization, 2010(.

هذا، ويعد السلم الموازي صفقتين منفصلتين ولو أن نية المصرف متجهة إلى بيع نفس السلعة بالمواصفات المبينة في كل عقد؛ وذلك لأن كل عقد منهما مستقل عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته، ولهذا لو أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر أن يحيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلما موازيا سواء بالفسخ أم تأخير التنفيذ كما تقدم آنفا.

واستنادا إلى جواز السلم الموازي يستطيع المصرف الإسلامي من خلال هذه الصيغة أن يحمي نفسه من مخاطر السوق المتمثلة في تقلبات سعر السلعة المُسْلَم فيها؛ لأنه تم بيع السلعة بسعر محدد مسبقا)Mubarak, 2008(.

المطلب الرابع: التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر التشغيلية للتمويل بالسلم

يمكن معالجة المخاطر التشغيلية للتمويل بالسلم من خلال ما تم ذكره في المطلب الأول من المبحث الثاني: التدابير الوقائية من مخاطر التمويل بالسلم: فإذا ما تمت عملية دراسة الجدوى الاقتصادية للسلعة المُسْلَم فيها بدقة ومهارة فإن ذلك سيمنع من الوقوع في المخاطر التشغيلية. هذا بالإضافة إلى حسن اختيار الكوادر البشرية المدرّبة، والتي تتمتع بالحرفية والمهنية العالية.

المطلب الخامس: التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر القانونية للتمويل بالسلم

سبق أن ذكرنا في المطلب الثاني من المبحث الأول: أن المخاطر القانونية تنشأ عن عدم القدرة على تنفيذ العقود نتيجة سوء التوثيق، وقد دعت الشريعة الإسلامية لتوثيق عقد السلم بالكتابة والإشهاد، وبيان ذلك فيما يلي:

يستحب كتابة عقد السلم، والإشهاد عليه؛ لقوله تعالى: { يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه... واستشهدوا شهيدين من رجالكم}. [سورة البقرة: 282]. وقد روي عن ابن عباس _ رضي الله عنهما_ أن المراد بهذه الآية السلم (Alhakim, ND)

والأمر بالكتابة والإشهاد في هذه الآية الكريمة (آية الدين) على سبيل الندب لا الإيجاب عند جمهور العلماء(Jassas, 1985; Al-Qurtubi, 1996; Ibn Katheer, ND & Ibn Qudaamah, 1994) ، ويدل على ذلك أمران (Jassas, 1985):

الأمر الأول: أن قوله تعالى: {فاكتبوه} إلى قوله تعالى: {واستشهدوا شهيدين من رجالكم}، وقوله تعالى: {وأشهدوا إذا تبايعتم} [سورة البقرة: 282] لا يخلو: إما أن يكون موجبا للكتابة والإشهاد على الديون الآجلة حال نزولها، وكان هذا حكما مستقرا ثابتا إلى أن ورد نسخ إيجابه بقوله تعالى: {فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته} [سورة البقرة: 283]، أو (Ibn Katheer, ND)[142] أن يكون نزول الجميع معا: فإن كان كذلك فغير جائز أن يكون المراد بالكتابة والإشهاد الإيجاب؛ لامتناع ورود الناسخ والمنسوخ معا في شيء واحد؛ إذ لا يجوز نسخ الحكم قبل استقراره، ولما لم يثبت تاريخ نزول هذين الحكمين من قوله تعالى: {وأشهدوا إذا تبايعتم}، وقوله تعالى: {فإن أمن بعضكم بعضا} وجب الحكم بورودهما معا، فلم يرد الأمر بالكتابة والإشهاد إلا مقرونا بقوله تعالى: {فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته}، فثبت بذلك أن الأمر بالكتابة والإشهاد على سبيل الندب لا الإيجاب.

الأمر الثاني: قد نقلت الأمة خلف عن سلف عقود المداينات والبيوع في أمصارهم من غير إشهاد، مع علم فقهائهم بذلك من غير نكير منهم عليهم، ولو كان الإشهاد واجبا لما تركوا النكير على تاركه مع علمهم به، وفي ذلك دليل على أنهم رأوه ندبا، وذلك منقول من عصر النبي _ صلى الله عليه وسلم_ إلى من بعده، ولو كان الصحابة والتابعون يشهدون على ديونهم وبيوعهم لورد النقل به متواترا مستفيضا، ولأنكروا على فاعله ترك الإشهاد، فلما لم ينقل عنهم الإشهاد بالنقل المستفيض، ولا إظهار النكير على تاركه من العامة ثبت بذلك أن الكتابة والإشهاد في الديون والبيوع غير واجبين.

ولا ريب أن كتابة عقد السلم والإشهاد عليه أحفظ لحقوق المتعاقدين، وأبعد بها عن الجحود والنكران والنزاع، وهو ما أشارت إليه آية الدين نفسها إذ جاء فيها: {ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو

كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا} [سورة البقرة: 282]. يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية الكريمة: "وقوله: {ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله} هذا من تمام الإرشاد، وهو الأمر بكتابة الحق صغيرا كان أو كبيرا، فقال: {ولا تسأموا}: أي لا تملوا أن تكتبوا الحق على أي حال كان من القلة والكثرة إلى أجله. وقوله: {ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا}: أي هذا الذي أمرناكم به من الكتابة للحق إذا كان مؤجلا هو {أقسط عند الله}: أي أعدل، {وأقوم للشهادة}: أي أثبت للشاهد إذا وضع خطه ثم رآه تذكر به الشهادة؛ لاحتمال أنه لو لم يكتبه أن ينساه كما هو الواقع غالبا. {وأدنى ألا ترتابوا}: وأقرب إلى عدم الريبة، بل ترجعون عند التنازع إلى الكتاب الذي كتبتموه فيفصل بينكم بلا ريبة" (Ibn Katheer, ND).

الخاتمة:

يمكن صياغة أهم نتائج هذا البحث وتوصياته كما يلي:

1- تتنوع المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية في التمويل بالسلم إلى مخاطر: ائتمانية، وسوقية، وتشغيلية.

2- يمكن للمصرف الإسلامي توقي الوقوع في مخاطر التمويل بالسلم من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية، والتأكد من الجدارة الائتمانية للعميل.

3- تعددت التدابير الشرعية لمعالجة مخاطر التمويل بالسلم فشملت: توثيق السلم بالكتابة، والإشهاد، والرهن، والكفالة، والتأمين التعاوني، والسلم الموازي.

4- إذا عجز العميل (المُسْلَم إليه) عن تسليم المُسْلَم فيه عند حلول الأجل بسبب إعساره فالواجب إنظاره إلى ميسرة، أما إذا كان عجزه بسبب انقطاع المُسْلَم فيه وتعذر حصوله عند حلول الأجل فالمصرف (المُسْلِم) بالخيار: إن شاء فسخ السلم، واسترد رأس ماله إن كان باقيا، أو بدله من المثل أو القيمة إن كان تالفا، وإن شاء صبر حتى يوجد المُسْلَم فيه.

5- لا يجوز للمصرف الإسلامي اللجوء إلى الشرط الجزائي عند التأخير في تسليم المُسْلَم فيه مهما كانت الأسباب، ويمكن للمصرف الإسلامي ضمانا لحقه في مثل هذه الأحوال اللجوء إلى وسائل التوثيق المشروعة كالرهن والكفالة.

6- يوصي الباحث القائمين على المصارف الإسلامية بتفعيل صيغة التمويل بالسلم؛ لما لها من آثار اقتصادية هامة، ولا سيما مع وجود التدابير الشرعية لمعالجة المخاطر التي تكتنف هذه الصيغة. كما يوصيهم بالأخذ بالنتائج التي خلص إليها ومراعاتها عند التطبيق.

Refernce

Abu Ghudah, A. & Izz, D. (2001). Resolutions and Recommendations of Al Baraka Islamic Economics Seminars. 6st ed. Dallah Al Baraka Group, General Secretariat of the Shariah Commission, Jeddah.

Accounting and Auditing Organization (2010). Shariah standards, Shariah criteria. Manama.

Ahmed (ND). Al-Misnad. Part.4. No. 17975.

Al-Abi, Saleh (Died. 991 AH / 1583 AD). Juahir al'iiklil sharah mukhtasir aleallamat alshaykh khalil fi madhhab al'imam malik 'imam dar altanzil. 1st ed. Part2. Tuned and corrected by Mohamed Khalidi. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Baberti, M. (Died. 786 AH / 1384 AD) (1995). Sharah aleinayat ealaa alhiday. 1st ed. Commented by Abdul Razzaq al-Mahdi. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Baghawi, H. (Died. 516 AH / 1122 AD) (1997). Altahdhib fi faqih al'imam alshafei. 1st ed. Investigation: Adel Abdul Muqayed and Ali Moawad. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah..

Al-Bahouti, M. (1051 AH / 1641 AD) (1997). Kashaf alqunae ealaa matn al'iiqnae. 1st ed. Part3. Investigation Mohamed Ismail. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Baji, S. (Died. 494 AH / 1100 AD) (1999). Almuntaqaa sharah mawta malik. 1st ed. Part6. Investigation of Mohammed Atta. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Bayhaqi (ND). Alsunun alkabraa. Part6. (11409).

Al-Bukhari (ND). Sahih al-Bukhari. Part2. No. (2125).

Al-Dardair, A. (1201 AH / 1786 AD) (1415 AH). Alsharh alsaghir. 1st ed. Edited and corrected by Muhammad Shaheen. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Aldarir, A. (1985). Answer to him on the question: Is it legitimate to accept the judgment of the debtor in default to compensate the creditor ?, Journal of Islamic Economics Research, 3 (2). P. 112.

Al-Ghazali, M. (Died. 505 AH / 1111) (1997). Alwasit fi almadhhb. 1st ed. Part3. Editing and commented by Ahmed Ibrahim and Mohamed Tamer. Ghourieh: Dar Al- Salaam, Ghourieh.

Alhakim (ND) Almstdrak, the book of interpretation. 1ed. No. 3130,

Al-Hawari, S. (1982). Investment. Part6. International Federation of Islamic Banks

Al-Hijjawi, M. (960 AH / 1552 AD) (ND) Al'iiqnae fi faqih al'imam 'ahmad bin hnbl. Part2. Correction and Commentary by Abdullatif Al-Sabki, Beirut: Dar Al-Maarefa.

Al-Huskafi, M. (Died 1088 AH / 1677 AD) (2000). Aldur almukhtar fi sharah tanwir al'absar. 1st ed. Abdelhamid Tohma Halabi investigation. Beirut: Dar Al Maarefa.

Alia, M. (1985). Economic dictionary. 1th. Reviewed by Asaad Razouk. Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.

Al-Kharshi, M. (1997). Hashyat alkharshy ealaa mukhtasr sayidi khlil. 1st ed. Part6. Editing: Zakaria Omirat, Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Mardawi, Ali (885 AH / 1480 AD) (1997). Al'iinsaf fi maerifat alraajih min alkhilaf ealaa madhhib. Investigation of Mohammed Ismail. 1st ed. Part5. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Margini, A. (Died. 593 AH / 1196 AD) (1990). Bidayat almubtadi. 1st ed. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Muzni, I. (264 AH / 877 AD) (ND). M mukhtasir almazni. Editing and suspending Hussein Neal. Beirut: Dar Al-Arqam.

Al-Nawawi, Y. (676 AH / 1277 CE) (1998). Minhaj altaalbayn. 1st ed. Supervision of Sidqi Al Attar. Beirut: Dar al-Fikr.

Al-Nawawi, Y. (Died. 676 AH / 1277 AD) (1994). Almunhaj fi sharah sahih muslim bin alhujaj. 1ed. Supervision of Balata J, 1st ed, Beirut. Damascus: Dar al-Khair.

Al-Nawawi, Y. (Died. 676 AH / 1277 AD). rawdat altaalbayn. Part3. The investigation of Adel Abdul Muqayed and Ali Moawad. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Qarafi, A. (Died. 684 AH / 1285 AD) (1994). Aldhakhira. 1st ed. Part5. Achieving a group of scholars. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Qurtubi, M, (671 AH / 1272 AD) (1996). aljame li'ahkam alquran. 5th. Part3. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Rafi'i, A. (Died. 623 AH) (1997). Aleaziz sharah alwajiz. 1st ed. Part4. Investigation and suspension of Ali Moawad and Adel Abdul - Muqeem. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Samarrai, Said Abboud (1979). Modern economic dictionary. 1st ed. Baghdad: Press knowledge.

Al-Shabib, D. (2009). Introduction to Contemporary Financial Management, 2st ed. Amman: Dar masirah.

Al-Shirazi, I. (Died. 476 AH) (1995). Almuhadhab fi faqih al'imam alshaafiei. 1st ed. Part2. Adjust, correct and set His footnotes Zakaria Omairat. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Alssayih, A. (ND). Answer to him by a question from the Islamic Bank of Jordan, Fatwa Shariah, Part2. P. 15-16.

Assaf, A. (2004). The sale of peace and its contemporary applications. 1th. Amman: Dar Juhayna.

Ereka, A., Harbi, M. & Saeed, J. (2012). Management of Islamic Banks. 2st ed. Amman: dar wayil.

Hammad, N. (1985). Permissible Ways of Securing Repayment of Debt and the Invalidity of Financial Compensation for Delinquency", Journal of Islamic Economics Research. 3 (2). P. 107.

Hammad, N. (2001). Euqubat almadin almamatil. 1th. Damascus: Dar Al Qalam. Beirut: Dar Al Shamiya.

Hattab, M. (Died 954 AH / 1547 AD) (1984). Tahrir alkalam fi masayil alailtizam. 1st ed. Investigation: Abdel Salam Al Sharif. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Ibn Abd al-Barr, Yusuf (Died. 463 AH / 1070 CE) (1992). Alkafi fi faqh 'ahl almadinat almalki. 2st ed. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Ibn Abidin, M. (Died. 1252 AH / 1836 AD) (2000). Rad almuhtar ealaa aldur almukhtar. 1st ed.. Part7. investigation Abdelhamid Tohma Halabi. Beirut: Dar Al Maarefa.

Ibn Al-Hajib, O. (646 AH / 1248 AD) (1998). Jamie al'umhat. 1st ed. Investigation al'akhdar al'akhdari. Damascus and Beirut: Dar Al Yamamah.

Ibn al-Hammam, M. (861 AH / 1456 CE) (1995). Sharah fath alqadir ealaa alhidayat sharah bidayat almubtadi. 1st ed. Part7. Commented by Abdul Razzaq Ghaleb al-Mahdi. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Ibn al-Najjar, M. (972 AH / 1564 CE) (1999). Muntahaa al'iiradat fi jame almuqanae mae altanqih waziadat. 1st ed. Part2. Investigation d. Abdullah Al Turki. Beirut: Resalah Publishers

Ibn Hajar, A. (852 AH / 1448 AD) (1993). Fath albary bisharh sahih albikhary. Part 5. Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Hajar, A. (Died. 852 AH / 1448 AD) (1989). Altalkhis alhabir fi takhrij 'ahadith alraafieii alkabir. 1st ed.. Part3. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah..

Ibn Hajar, H. (974 AH) (2001). Tuhfat almuhtaj bisharh almunhaj. 1st ed. Part2. Editing Abdullah Omar. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Ibn Jussi, M. (Died. 741 AH / 1340 AD) (1974). Qawanin al'ahkam alshareiat wamasayil alfurue alfaqhiatu. Beirut: Dar Al Malayin

Ibn Katheer, Abu al-Fida (Died. 774 AH / 1372 AD) (ND). Tafsir alquran aleazim. Part1. Beirut: Dar Aljayl.

Ibn Majah (ND) Sunan Ibn Majah, the book of charity. Part3. No. (2427).

Ibn Manzoor, M. (Died. 711 AH / 1311 AD) (ND). lisan alearab. Part12. Beirut: Dar Sader.

Ibn Mudoud, A. (Died. 683 AH / 1284 CE) (ND). Almukhtar. Part 2. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah .

Ibn Mufleh, Ibrahim (Died. 884 AH / 1479 AD) (1997). The creative explanation of the mask, the realization of Mohamed Ismail.1st ed. Part4. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Ibn Mufleh, S. (Died. 763 AH / 1361 AD) (2003). Alfrwe. 1st ed. Part6. Investigation Dr. Abdullah Turki. Beirut: Resalah Publishers.

Ibn Najim, Z. (1993). L'ashbah walnazayir ealaa mudhhab 'abi hanifat alnieman. 1st ed. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Ibn Qayyim, M. (Died. 751 AH / 1350 AD) (1994). Zad almaead fi hudi khayr aleabad. 27st ed.. Part5. Beirut: Resalah Publishers. Kuwait: Al Manar Islamic Library.

Ibn Qudaamah, A. (620 AH / 1223 AD) (1998). Almuqanae fi fqh 'imam alsanat 'ahmad bin hanabl alshaybani. Part2. Riyadh: Modern Library of Riyadh.

Ibn Qudaamah, A. (Died620 AH / 1223 AD) (1994). Lmaghni ealaa mukhtasir alkharqi. 1 st ed. Part4. Editing and correction by Abdel Salam Shahin, Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Ibn Rushd, M. (Died. 595 AH / 1198 CE) (1995). Bidayat almujtahad wanihayat almuqtasadi. Editing and correction of Khalid Al-Attar. Part2. Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Taymiyyah, T.(Died. 728 AH / 1327 AD) (1993). Alsiyasat alshareiat fi 'iislah alraei walraeiat. 2st ed.. Investigation bashir eayawn. Riyadh: Al Moayad Library.

Imarah, N. (2009). Risk Management in Islamic Banks. "International Scientific Forum on the International Financial and Economic Crisis and Global Governance October 21-21, Farhat Abbas University: Setif, Algeria

Islamic Financial Services Council (2005). Guidelines for risk management for institutions.

Islamic Jurisprudence Complex No: 85 (2/9). Abu Dhabi, United Arab Emirates. OK 1/6 April 1995 AD.

Jassas, A. (370 H / 980 AD) (1985). 'Ahkam alquran. Investigation: Muhammad Qamhawi. Part2. Beirut: Dar Iihya' alturath alarabi.

Jordan Islamic Bank (2010). alfatawi alshareiat. Part1. Amman.

Kasani, A.(Died. 587 AH / 1191 AD) (2000). Bada'id al-Sanayah in the order of the laws. Investigation: Muhammad Khair Halabi. 1st ed. Part5. Beirut: Dar Al Maarefa.

Khalil, B. (Died. 776 AH / 1374 AD) (ND). Mukhtasr Khalil. Written and corrected by Taher Al - Zawawi, dar 'iihya' alkutub alearabiati, Essa Al - Babi Al - Halabi & Co. Press.

Khalil, Ibn Ishaq, (776 AH / 1374 AD) (ND). Mukhtasr khlil, sihhh waealaq ealayh tahir alzawi. Dar al-'Ahiyya al-Kitab al-'Arabiya, Essa Al-Babi Al-Halabi & Partners Press, p.

Khan, A. & Tariq Allah, H. (2003). Risk Management. 1st ed. Islamic Development Bank, Jeddah.

Khatib, S. (2005). Measurement and risk management of banks. Alexandria: Knowledge facility.

Makkawi, M. (2012). Risk Management in Islamic Banks, 1ed. Mansoura: Modern Library.

Massoud, S. (2008). Economic Encyclopedia. 1st ed. Part2. Amman: Dar Al Shorouk.

Mawardi, A. (Died 450 AH / 1058 AD) (1994). Alhawi alkabir fi faqh mudhhib al'imam al- Shafi'i. 1st ed. Part5. Investigation: Ali Moawad and Adel Abdul-Muqeem. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Mubarak, M. (2008). The risks of Islamic financing formulas and their relationship to the capital adequacy standard for Islamic banks through the Basel II standard. PhD thesis. the Arab Academy for Banking and Financial Sciences. Amman.

Muslim (ND). Sahih Muslim. Part3. No. (1604).

Ramli, M. (Died 1004 AH / 1595) (1984). Nihayat almuhtaj 'iilaa sharh almunhaj fi alfaqih ealaa mudhhib al'imam alshaafieii, 1th. Part4. Beirut: Dar al-Fikr.

Saleh, K. (2009). Risk Management in Islamic Banks. "International Scientific Forum on the International Financial and Economic Crisis and Global Governance October 21-21, Farhat Abbas University: Setif, Algeria.

Salous, Ali (2001). The Penal Condition and its Contemporary Applications. Journal of Islamic Jurisprudence Complex, Twelfth Year, Issue (14). P.136.

Sarakhsi, Muhammad (490 AH / 1096 AD) (2001). Mabsout, the investigation of Mohamed Ismail. 1st ed. Part12. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Sawa, A. (2002). The penalty clause in debt. Conference organized by the Faculty of Sharia and Islamic Studies - University of Sharjah from 25 to 27 February 1423 AH, 7-9 May 2002, Publisher: University of Sharjah.

Sherbini, M. (977 AH / 1569 AD) (1998). maghni almuhtaj 'iilaa maerifat maeani 'alfaz almunhaj. supervision of Sidqi al-Attar. 1th. Part2. Beirut: Dar al-Fikr.

Shubair, M. (1998). Maintenance of debt and processing of default in Islamic jurisprudence, book: Research jurisprudence in contemporary economic issues. 1st ed. Part2. Amman: dar alnafays..

Suyuti, J. (911AH/1505AD) (1996). Explanation alert in the branches of jurisprudence Shafei. 1st ed. Part1. Beirut: Dar al-Fikr.

Suyuti, J. (Died. 911 AH / 1505 CE) (1959). Al'ashbah walnazayir fi qawaeid wafurue faqih Shafi'i,. Egypt: Mustafa Al Babi Al Halabi & Sons Printing & Publishing Co.

Tannoukhi, Z. (d. 695 AH / 1295 AD) (1997). Almumtie fi sharah almaqnae. 1th. Part3. Study and investigation Abdelmalek Deheish, 1st ed, Beirut: Dar Khader. Makkah: Modern Library and Printing Press.

Tirmidhi (ND). Sunan al-Tirmidhi. Part3. (1352). P.28.

Zarqa, M. (1985). Is it permissible to accept the judgment of the debtor who is insolvent to compensate the creditor? "Islamic Economics Research Journal, 2 (2), p. 97.

Zilai, Othman (2000). Rabyayn alhaqayiq sharah kanz aldaqayiq. 1st ed. Part4. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Zuhaili, M. (2003). Alshart aljazayiyu fi almueamalat almaliat walmasrifiati. Conference organized by the Faculty of Sharia and Islamic Studies - University of Sharjah from 25 - 27 Safar 1423 AH, 7-9 May 2002, Publisher: University of Sharjah.

بيئة الناقد وثقافته وأثرهما في الحكم على الرواة

سلطان سند العكايلة*

عامر موسى المعايطة

ملخص

أجاب هذا البحث بشيء من التفصيل عن سؤالين مهمين قد يتبادران إلى الذهن ألا وهما: الأول: هل للعصر الذي عاش فيه الناقد أثر في حكمه على الرواة؟ والثاني: هل لثقافة الناقد وتحصيله العلمي أثر في حكمه على الرواة؟ حيث جاء هذا البحث إجابة عن هذين السؤالين حيث تبيّن لنا من خلال استقراء بعض الأمثلة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، بأنّ هناك عوامل عديدة كان لها تأثير كبير في أئمة النقّاد أدّت إلى تطوير منهجهم في الحكم على الرواة خلال عصور مختلفة، كالتحصيل العلمي للناقد، ومدى معرفته بالرواة، وسعة ثقافته واطّلاعه.

كما تبين لنا من خلال هذا البحث بأن العصر الذي عاش فيه الناقد بأبعاده البيئية الثلاث السياسيّة والاجتماعيّة والعلميّة–، كان له إسهامات عميقة في توسيع مدارك الأئمة النقّاد وجعلهم أكثر تمكّنًا من أدواتهم، التي استعملوها في حكمهم على الرواة، إذ أفرزت تلك البيئات عادات وتقاليد وثقافات لم تكن موجودة من قبل ظهور علم نقد الرجال، مثل: الجرأة على الكذب على الرسول صلّى الله عليه وسلّم، واتّخاذ التحديث حرفة يتكسّب منها أصحابها، وكذلك بروز بعض الفِرق والطوائف التي صارت توظّف أحاديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم لنصرة مذهبها، وأثر تلك العوامل وغيرها في أئمة النقد وطريقة تعاملهم معها، والإجراءات التي اتّخذوها لتجفيف منابع الكذب على خير الخلق عليه الصلاة والسلام.

* كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

تاريخ تقديم البحث: 2015/5/26م. تاريخ قبول البحث: 2016/2/24م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017 م.

environment crictic and thier effect on his judgment on the narrators

Sultan Sanad Al.Alkaylh

Amer Musa AlMaaitah

Abstract

This research will answer some questions about two important details that might get into your mind, namely:

Firstly: Is the era in which the critic lived affects his judgment on the narrators?

Secondly: Does the culture of the critic and his educational attainment affect his judgment on the narrators?

Where this research has answered these questions by giving us some examples on the subject of this study, that there are many factors that have had a significant impact on the critics came to develop their approach in judging the narrators during different eras in which they lived, critic educational attainment, and to what extent he might know the narrators, and his cultural background.

We will find in this research that the era in which the critic lived with their three aspects political, environmental and scientific had a profound contribution to the expansion of the perceptions of Senior critics and make them more capable of using their skills in judging the narrators, where their cultural environments, customs and traditions did not exist before the rise of men criticism, such as the audacity to lie to the Prophet Muhammad-peace be upon him- and take interpolating as a craft to benefit themselves. And the emerge of some teams and communities that have deployed Hadith of the Prophet- peace be upon him- to support their ideology, and the effect of these and other factors in the Senior critics and their methods of dealing with it, and they have taken measures to minimize the sources of lies to the Prophet Muhammad-peace be upon him .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

لمَا أرسل الله سبحانه وتعالى رسوله – صلّى الله عليه وسلّم – بالدّين الكامل الّذي ختم به الأديان والرّسالات، قال تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [المائدة: 3]، أودع سبحانه وتعالى في ذلك الدّين خصائص جعلته صالحًا لكلّ زمان ومكان، ولأيّ أحد من البشر، فكان من مقتضيات ذلك أن يهيّئ سبحانه وتعالى لهذا الدّين سبل البقاء، وأن يجعل فيه روافد ذاتيّة "ماديّة ومعنويّة(Ibn Taymiyah, 1426AH) تحفظ له ألُقه ونداوته، وأن يسخّر له من خلقه صفوة يجلّي لهم أسراره، ويلهمهم فهمه، وحبّه؛ ليكونوا مشاعل تنقل للعالم أنواره، وإذا نادى من أنصاري إلى الله؟ كانوا هم أنصاره، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. "فهذا أمر حبّبه الله تعالى إليهم، وحلّاه، ليحفظ بذلك دين الله. كما جعل البيت مثابة للنّاس وأمنًا، يقصدونه من كلّ فجّ عميق، ويتحمّلون فيه أمورًا مؤلمة تحصل في الطّريق، وكما حبّب إلى أهل القتال الجهاد بالنّفس والمال حكمة من الله يحفظ بها الدّين ليهدي المهتدين"(Ibn Taymiyah, 1426AH) .

لذا فإنَّ أحد السّبل الماديّة الّتي حفظ الله تعالى بها هذا الدّين، وهو السّبيل الموثوق بحبل الله المتين، المتّصل بسيّد ولد آدم، الصّادق الأمين سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم، المستمدّ منه علوّه وطهارته، النّاهل من معينه الرّقراق الخالد، هو علم الحديث، ونظرًا لسعة هذا العلم وتفرّده، فإنّ هذه الدراسة ستتناول جانباً من جوانبه، وهي بيئة الناقد وثقافته، وأثرهما في الحكم على الرواة، وما يتفرّع عن ذلك الجانب من مسائل تجعل النّاظر فيها لا يملك إلّا أن يسبّح بحمد الله سبحانه وتعالى الّذي هيّأ جماعة من الأفذاذ المصطفين لإنشاء هذا العلم، وصيانته، وتأصيله، بصورة جعلته أقرب للمعجزة منه إلى العلم، قال الخطيب: "رحم الله أئمّة هذا الدّين وعلماءه المحدّثين، لقد كانوا في الأمم معجزة العلم، والتّاريخ، جعلهم الله تعالى وسيلة لإنجاز وعده " {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر: 9]"(Khatib al-Baghdadi, 1395AH) .

مشكلة الدّراسة وأهمّيّتها:

تكمن مشكلة هذه الدّراسة في أنّ أئمة نقّاد الحديث قد اختلفوا في نقدهم لبعض الرّواة فبعضهم يوثّق، والآخر يضعّف، وذلك لأسباب متعدّدة، منها:

ما كان بسبب مؤثّرات كان لها دور في التأثير على حكم الناقد على الرواة، منها ما يتعلق بالعصر الذي عاشه الناقد بأبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية، ومنها ما يتعلق بتحصيله العلمي، فجاءت هذه الدّراسة لبيان حقيقة هذه المؤثّرات وتجليتها.

لذا ستقوم هذا الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل للبيئة التي عاش فيها النّاقد أثر في حكمه على الرّواة ؟
2. هل لثقافة الناقد أثر في حكمه على الرّواة ؟

أهداف الدّراسة ومبرّراتها:

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تسليط الضّوء على بعض أهمّ المؤثّرات في حكم بعض الأئمة النقاد على الرّواة، حيث ستوفّر هذه الدّراسة للباحثين مرجعًا في الدّراسات الحديثيّة.

الدّراسات السّابقة:

يُعد موضوع هذه الدّراسة من الموضوعات الهامة والّتي لم تحظَ باهتمام الدّارسين والباحثين من قبل لذلك لم أحصل على دراسة كاملة تتصّل بها بشكل مباشر.

منهجيّة البحث:

اعتمدت هذه الدّراسة على سلوك المناهج العلميّة الآتية:

1- المنهج الاستقرائيّ: وذلك باستقراء بعض الكتب الّتي عنيت بالحديث عن تراجم الرواة جرحاً وتعديلا، ككتاب مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، وغيرها من الكتب وذلك على قدر الوسع.

2- المنهج التّحليليّ: وذلك بتحليل كلام الأئمّة النّقّاد، وذكر بعض الأمثلة المتعلّقة بالموضوع، والتّعليق على بعض منها، وقد اقتصرت في تراجم الرواة على ذكر الاسم والكنية، ولم أطل في الترجمة مقتصراً على الشاهد المتعلق بالموضوع الذي لأجله ذكرت الترجمة.

وأمّا ما يتعلق بخطّة الدّراسة: فقد تم تقسيم هذا البحث بعد المقدمة إلى مبحثين تحت كل مبحثٍ عدة مطالب، وخاتمة موزّعة على النحو الآتي:

المقدّمة: وجاء فيها مشكلة الدراسة وأهدافها، وأهميتها، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطّة الدّراسة.

المبحث الأوّل: بيئة النّاقد، وأثرها في الحكم على الرّواة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف البيئة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أثر بيئة الناقد في حكمه على رواة الحديث.

المبحث الثاني: ثقافة الناقد وأثرها في الحكم على الرواة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المعارف والعلوم التي تساعد الناقد في حكمه على الرواة.

المطلب الثاني: مصادر الناقد لزيادة معارفه العلمية.

المطلب الثالث: أثر معارف الناقد في حكمه على الرواة.

الخاتمة: ختمت هذه الدراسة مبيناً فيها أهم النّتائج.

المبحث الأوّل

بيئة النّاقد، وأثرها في الحكم على الرّواة

تمهيد:

لا يستطيع أيّ باحث يريد الوقوف على طريقة تفكير أئمة نقّاد الحديث، ومنهجهم، وآلية حكمهم على الرواة جرحًا أو تعديلًا، أن يعزلهم عن عصرهم الذي عاشوا فيه، وبيئتهم المحيطة بهم، وذلك لأمرين:

الأول: هو أن معرفة العصر الذي عاش فيه الناقد يسهم في معرفة التسلسل المنهجي الذي قام عليه منهج النقد عند المحدثين، والأسباب الداعية إلى تشدّد أو تساهل ناقد ما في حكمه على بعض الرواة، واشتراط آخر شروطًا في الراوي لم تكن عند سابقيه، كما توضح مدى استجابة ذلك العلم

للمتغيّرات، ومرونته، وهو أكبر ردّ على من يتهمه بالجمود وعدم مراعاته لمتغيّرات العصر، وكذلك فيه ردّ على من يتهم علماء الحديث بالجمود في مناهجهم وطريقة تفكيرهم .

الأمر الآخر: وهو المهمّ في هذا الباب، أنّ عمل أئمة نقّاد الحديث هو عمل يتصل بالدين الذي عليه مدار حياة الناس، فالدين الإسلامي ليس دينًاً كهنوتياً، تقتصر تعاليمه على تنظيم العلاقة بين الفرد وخالقه فحسب، بل هو دين شامل للعلاقات جميعها: بين الفرد وخالقه ومجتمعه وحاكمه ودولته، وغيرها من العلاقات التي لا تستقيم حياة الفرد إلا بضبطها وتنظيمها، لذلك فإنّ طبيعة عملهم طبيعة اجتماعيّة تخضع لاعتبارات خاصّة متعلّقة بالناقد والراوي والعلاقة بينهما، لذلك وجبت الإحاطة ببيئة الناقد ومحيطه الاجتماعي الذي عاش فيه، حتّى يمكن تشكيل صورة شاملة ومتكاملة عن الآليّة التي انتهجها في إصدار أحكامه على الرواة.

وبناء عليه فإنّنا سنسلّط الضوء في مبحثنا هذا على بيان أثر البيئة التي عاشها الناقد بأبعادها الثلاث، الاجتماعية والسياسية والعلمية، والتي كان لها دور في تشكيل أحكامه على بعض رواة الحديث، وقبل ذلك سوف نستهلّ إطلالتنا تلك بتعريف البيئة لغة واصطلاحًا، ثمّ نعرّج على بيان ما أحدثته من تأثير في أحكام بعض الأئمة النقّاد.

المطلب الأول: تعريف البيئة في اللغة والاصطلاح:

البِيئَةُ في اللغة: "البِيئَةُ بالكَسر (Alfiruzabadi, 1301AH) ، قال ابن منظور: " وتبوأ المكان حله، وإنه لحسن البيئة أي هيئة التبوء، والبيئة والباءة والمباءة، المنزل وقيل منزل القوم حيث يتبوؤون من قبل واد أو سند جبل، وفي الصحاح المباءة منزل القوم في كل موضع، ويقال كل منزل ينزله القوم"(Ibn Manzour, ND) . ويقال بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية وبيئة سياسية"(Shaaban., Ahmad. and Jamal, 1425AH) .

"فالبِيئَةُ لفظة شائعة الاستخدام ويرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها فالحي بيئة، والقطر بيئة، والكون كله بيئة، ويمكن ان ننظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة، فتقول: بيئة اجتماعية، وبيئة سياسية، وبيئة ثقافية، وهكذا" (Saborini., Al-Hamad. and Said, 1923) .

وأما تُعرَّيف البيئة في الاصطلاح العلمي المعاصر: فهي "كل ما يُحيط بالإنسان من أشياء تؤثر على الصحة، فتشمل المدينة بأكملها، مساكنها، شوارعها، أنهارها، آبارها، شواطئها، كما تشمل كل ما يَتناوله الإنسان من طعام وشراب، وما يلبسه من ملابس، بالإضافة إلى العوامل الجوية والكيميائية، وغير ذلك"(Abdulaziz, ND) . وتعريف التربية البيئية حسب منظمة اليونسكو:" هي عملية تكوين القيم و الاتجاهات و المهارات و المدركات اللازمة لفهم و تقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان و حضارته بمحيطه الحيوي"(,ismailia.gov.eg.) .

ووجه المطابقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي ظاهر من حيث أن البيئة هي المكان الذي يعيش فيه الإنسان، بكل مكونات ذلك المكان من بشر وعوامل أخرى، والتي يتعامل معها مؤثرًا ومتأثرًا بالعادات والتقاليد السائدة في ذلك المكان.

المطلب الثاني: أثر بيئة الناقد في حكمه على رواة الحديث

أولاً: البيئة الاجتماعية

إنّ التغيّر المستمر في الأحوال الاجتماعيّة من عصر لآخر، له أثر كبير في تغير أحوال الناس، فما كان مقبولًا في عصر قد يصبح غير مقبول في آخر، وذلك لأنّ عادات الناس وتقاليدهم التي هي "عبارة عن مجموعة من السلوكيات المتبعة في مجتمع معين خلال فترة زمنيّة محددة وهي تختلف من بيئة إلى أخرى والتي تشمل آداب الحديث وقواعد السلوك العام" (Saleh., Abdul Razzaq. and Saleh, ND) وثقافتهم ومفاهيمهم تتغيّر باستمرار، فقد تبرز بعض القيم وتختفي أخرى، لهذا يعدّ هذا البعد من أكثر الأبعاد التي أثرت في أحكام بعض الأئمة النقاد على بعض رواة الحديث.

وفيما يأتي بعض الأمثلة الدالة على تأثر بعض أئمة نقاد الحديث بالبيئة الاجتماعية التي عاشوا فيها، في أحكامهم على بعض الرواة:

المثال الأول: امتناع ابن عباس رضي الله عنه عن سماع الرواية من بشير العدوي:

روى الإمام مسلم بسنده عن مجاهد أنه قال: "جاء بشير العدوي(Al-Mazi, 1403AH) إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال رسول الله –صلى الله

عليه وسلم– فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال (أي بشير): يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي أحدثك عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ولا تسمع. فقال ابن عباس إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول(Al-Humiri, 1420AH) لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"(Imam Muslim, 1419AH) .

فهذا المثال يوضح لنا بكل جلاء أنّ عدم سماع ابن عباس رضي الله عنه من بشير العدوي وهو من الرواة الثقات المعروفين، إنّما جاء نتيجة لتغيّر أحوال الناس الاجتماعية، كونهم "أخذوا يرون كل ما يصل إليهم، من غير تمييز بين الثابت وغير الثابت"(Imam Muslim, 1419AH) ، حيث كانت بداية ظهور الكذب والتحديث بالغرائب والمناكير دون مراعاة لقيمة هذا العلم، وهو ما أثر في ابن عباس فعزم على القضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة واجتثاثها من جذورها فلم يسمع منه.

المثال الثاني: شعبة بن الحجاج ينهى عن كتابة الحديث عن الفقراء وإجازته للأغنياء

روى الخطيب بسنده عن الصباح بن عبد الله قال: سمعت شعبة يقول:" لا تكتبوا عن الفقراء شيئًا فإنهم يكذبون لكم، وروى أيضًا عن شعبة أنّه قال: "اكتبوا عن زياد بن مخراق فإنّه رجل موسر لا يكذب" وقال (أي شعبة) لعلي بن عاصم : "عليك بعمارة بن أبي حفصة فإنه غني لا يكذب"(Khatib al-Baghdadi, 1357AH) .

فمن المعلوم عند علماء أهل الحديث عامة المتقدّمين منهم والمتأخرين، أنّه ليس من الشروط الواجب توافرها في الراوي حتى يقبل خبره أن يكون غنيًّا، أو أنّ الفقير تردّ روايته لكونه فقيرًا، فقد كان شعبة بن الحجاج نفسه معسرًا، فلا بدّ والحال كذلك أن يكون هناك سبب جوهري جعل شعبة بن الحجاج ينهى عن كتابة الحديث عن هؤلاء الفقراء وإجازته عن الأغنياء، فما هو يا ترى؟

لقد حاول طاهر الجوابي الجواب عن هذا السؤال حين قال: "شعبة تشدّد في النهي عن اعتماد رواية الفقراء لأنّ فقرهم قد يدفعهم لعدم الاحتياط في الرواية رغبة في العوض، وقد كان شعبة نفسه فقيرًا، وإذا كان قد تشدّد في الأخذ عن الفقراء فإنه كان شفوقًا عليهم"(Taher, ND) .

لكن المتبصّر في البيئة التي عاش فيها شعبة يدرك أنّ الموضوع لا علاقة له بالتشدّد كما ذكر الجوابي، وذلك لأنّ هناك متغيّرًا حصل في زمن شعبة جعله يصل إلى تلك النتيجة وهي عدم الأخذ عن الرواة الفقراء، فما هو ذلك المتغيّر؟

إنّ المتغيّر الذي حصل في زمن شعبة هو ظهور مهنة جديدة اسمها" التحديث" ومع أنّها موجودة منذ زمن الرسول صلّى الله عليه وسلّم إلّا أنّها لم تكن مهنة كما حصل في زمن شعبة الذي ظهر فيه أناس يحدّثون عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم" بأجر" ما جعل بعض الفقراء يتّخذونها وسيلة لكسب رزقهم ولو أدّى ذلك إلى الكذب على خير الخلق عليه الصلاة والسلام، لذلك فقد وقف شعبة– بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معه– موقفًا حازمًا من تلك الظاهرة فقال بعدم الأخذ عن الفقراء صيانة لحديث رسول الله عليه الصلاة والسلام.

فقد روى الخطيب بسنده عن أبي حاتم الرازي أنه قال: "وسئل عمن يأخذ على الحديث، فقال: لا يكتب عنه". قلت (أي الخطيب): "إنما منعوا من ذلك تنزيها للراوي عن سوء الظن به، لأن بعض من كان يأخذ الأجر على الرواية عثر على تزيده وادعائه ما لم يسمع، لأجل ما كان يعطى، ولهذا المعنى حكي عن شعبة بن الحجاج"(Khatib al-Baghdadi, 1357AH).

المثال الثالث: نهي علي بن المديني الرواية عن القُصّاص والسُؤّال والوُجوه

قال علي بن المديني: "أكذب الناس ثلاثة القصاص والسُؤال والوجوه، قلت: فما بال الوجوه؟ قال: يكذبون في مجالسهم ولا يرد عليهم"(Khatib al-Baghdadi, 1403AH) .

فلو تأمّلنا في قول ابن المديني جيداً لوجدنا أنّ السبب الذي دفعه إلى قوله هذا هو أنّه "ظهر في العصر الذي عاشه بعض الظواهر الاجتماعية منها: انتشار القصّاص، الذين كانوا يتكسّبون بإيراد القصص الكاذبة التي لا أساس لها من الصحة وكذلك ظهور السؤّال الذين يسألون الناس من أموالهم مبيّنين حاجاتهم بأسباب كاذبة أي أنهم كانوا يكذبون على الناس لإعطائهم، وكذلك ظهر(الوجوه) وهم سادات القوم وأشرافهم والأثرياء، الذين كان يقال في مجالسهم المدائح الكاذبة والثناء المبالغ فيه لنيل أعطياتهم أو لينجو من شرهم"(Imad al-Haq, 1408AH) .

فالقصّاصون كانوا يلجؤون إلى وضع الأحاديث لتدعيم قصصهم الخرافيّة، فتراهم يحفظون الأحاديث الموضوعة ويحدّثون بها العامّة على أنّها صحيحة، وليس لهم حاجة إلا متاع الدنيا، قال

ابن قتيبة:" القصّاص على قديم الأيام، فإنهم يميلون وجوه العوام إليهم ويستدرون" أي يستنزلون" ما عندهم، بالمناكير، والغريب، والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام، القعود عند القاص، ما كان حديثه عجيبًا، خارجًا عن فطر العقول، أو كان رقيقًا يحزن القلوب، ويستغزر العيون، فإذا ذكر الجنة، قال فيها الحوراء من مسك، أو زعفران ...الخ "(Ibn Qutaiba, 1419AH)

وهنا نذكر بعضاً من الأمثلة الدالة على ذلك:

1. روى الخطيب البغدادي بسنده عن المنذر بن محمد أنه قال: "حدثني من سمع عمراً الناقد يقول:" مررت بقاص يقص وهو يقول: نا أبو معاوية، عن الأعمش: بحديث كذب، فنهيته، فأبى علي، فاشتريته منه بأربعة دراهم. قال عمرو: ثم لقيت ذلك الرجل بالشام وهو يذكر ذلك الحديث بعينه، فقلت: بعته مني بأربعة دراهم، فقال: إنما بعتك بالعراق"(Khatib al-Baghdadi, 1403AH) .
2. وروى بسنده أيضاً عن جعفر بن محمد الطيالسي أنه قال: "صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرُصافة، فقام بين أيديهم قاص، فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قالا: نا عبد الرزاق، أنا معمر، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قال لا إله إلا الله، يخلق من كل كلمة منها طير، منقاره من ذهب، وريشه من مرجان، وأخذ في قصة نحوا من عشرين ورقة، وجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين، ويحيى بن معين ينظر إلى أحمد بن حنبل، فقال: أنت حدثته بهذا؟ فيقول: والله ما سمعت به إلا هذه الساعة، قال: فسكتا جميعاً حتى فرغ من قصصه، وأخذ قطاعهُ، ثم قعد ينتظر بقيّته. فقال له يحيى بن معين بيده: تعال، فجاء متوهماً لنوال يجيزه، فقال له يحيى: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن كان لا بد والكذب فعلى غيرنا، فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق، ما علمته إلا الساعة، فقال له يحيى: وكيف علمت أني أحمق؟ قال: كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا، قال: فوضع أحمد كُمَّهُ على وجهه، وقال: دعه يقم، فقام كالمستهزئ بهما" (Khatib al-Baghdadi, 1403AH) .

ثانياً: البيئة السياسيّة

عند النظر في التسلسل التاريخي لظهور الخلافات السياسة بين المسلمين نلحظ بأن تأثر الأئمة النقاد بالبيئة السياسة التي عاشوا فيها قد بدأ مبكراً، حيث ظهرت الفرق السياسة في وقت مبكر فقد كانت البداية الحقيقية لظهور الخلاف السياسي بين المسلمين، عندما وقعت الفتنة بمقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه(Ibn Taymiyah, 1426AH) "فقد كان المسلمون في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وحتى خلافة علي رضي الله عنه، لا يختلفون في أمر السنّة النبويّة، حتى ظهرت الفتنة بعد خروج معاوية رضي الله عنه ومن معه، واعتراضهم على علي رضي الله عنه، بدعوى أنّه تهاون في إقامة الحد على قتلة عثمان بن عفان رضي الله عنه، فأشعل المنافقون نار الفتنة فنشبت الحرب بين معاوية ومن معه وبين علي رضي الله عنهما، وعندما قبل التحكيم حقنًا للدماء خرجت عليه فرقة سمّيت بالخوارج وحاربوه فكان ردّ الفعل أن ظهرت طائفة الشيعة " (Al-Bahnasawi, 1409) . ويرى أبو زهرة بأنّ الشيعة هم أقدم المذاهب السياسيّة الإسلاميّة ظهورًا، فقد ظهروا في أواخر عصر عثمان رضي الله عنه، ونما وترعرع في عهد علي رضي الله عنه" (Abu Zahra, ND) . ويرى أيضًا: "بأنّ الشيعة في جملتهم متفقون على أنّ عليًّا رضي الله عنه أحق المسلمين بخلافة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه الخليفة المختار من النبي صلّى الله عليه وسلم (Abu Zahra, ND) . فمنذ ذلك الوقت" اشتغل الشيعة بالحديث وسمعوا من الثقات وعرفوا الأسانيد الصحيحة ثم وضعوا عليها الأحاديث التي تتفق وعقيدتهم وأضلوا بها كثيرًا. وقد أفسد الشيعة علم الإمام علي رضي الله عنه بما نسبوه إليه من الأقوال وما اعتقدوه فيه من العقائد، وكان للتشيع أثر عكسي في نفوس ضعاف الإيمان من أهل السنة ولا سيما المنتمين إلى بني أميّة فوضعوا الأحاديث في مناقب أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ,كرد على مثالب الشيعة لهم وانتقاصهم قدرهم" (Abu Zuhu, 1404AH) .

وقال أبو زهو: "ويظهر أنه كان للسياسة دخل كبير في ذلك فقد وضعت الأحاديث أيضًا في فضل معاوية"(Abu Zuhu, 1404AH) . وقال بهنساوي: "ففي الوقت الذي حدثت فيه الفتنة كانت السنة محفوظة ورواتها محلّ ثقة ولكن بسبب الفتنة وجدنا أنّ الخوارج قد ردوا الأحاديث النبوية التي رويت من غير أئمتهم ظنا منهم أن جمهور صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذين قبلوا التحكيم بعد انتصار الإمام علي لا يكونون محل ثقة في تلقي الحديث النبوي عنهم. كما وجدنا

أنّ الشيعة – فيما عدا الزيدية – أكثرهم يردون الحديث النبوية المروي عن غير أئمتهم، لأنّ عقيدتهم أن من بايع أبا بكر وعمر وعثمان يكون قد خان وصية الرسول – صلى الله عليه وسلم – باستخلاف الإمام علي من بعده""(Al-Bahnasawi, 1409) .

لذلك فإنّ هذا الأمر جعل أئمة نقّاد الحديث يعيدون هيكلة منهجهم في نقد رواة الحديث، متأثرين بالبيئة السياسية التي عاشوها، فكانوا يضعون في حسبانهم عند الجرح أو التعديل مدى قرب الراوي أو بعده عن تلك الفرق السياسية، ولهذا قال محمد بن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم" "(Imam Muslim, 1419AH) .

فهذا الأمر يعدّ من أكبر الأدلة على تأثر بعض الأئمة النقاد في حكمهم على الرواة، فقد وقفوا موقفًا حازمًا وحاسمًا من الرواة الذين كانوا ينتمون إلى تلك الفرق.

ثالثاً: البيئة العلميّة والثقافيّة

تعدّ البيئة العلمية والثقافية من أكثر البيئات التي أثرت في حكم بعض أئمة نقاد الحديث على رواة الحديث، فقد كان للبيئة العلميّة والثقافيّة التي عاشها علماء الحديث أثر إيجابي في بناء علم الحديث،" فلم يكن بناء منهج النقد عند المحدثين منفصلًا عن البيئة العلميّة والثقافية التي تمثل معطيات الخبرة الإنسانية في بيئتهم التي تمثل مستوىً راقيًا في التحضر عند كتابة المؤلفات الأولى في علم المصطلح"(Omri, ND)، وفيما يلي بعض الأمثلة الدالة على تأثر بعض الأئمة النقاد بهذا البعد في جرح الرواة أو تعديلهم:

المثال الأول: ترك الإمام مالك بن أنس الرواية عن جماعة ممن هم من الثقات الأمناء.

قال إسماعيل بن أبي أويس سمعت خالي مالك بن أنس يقول: " إن هذا العلم دين فانظروا عن من تأخذون دينكم، لقد أدركنا في هذا المسجد سبعين. وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم ممن يقول قال: فلان، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان به أمينًا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن" (Al-Mazi, 1403AH).

وسئل الإمام مالك أيضًا: "أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح، أتؤخذ عنه الأحاديث ؟ قال: لا، فقيل له: يأتي بكتب فيقول قد سمعتها وهو ثقة أتؤخذ عنه الأحاديث قال: أخاف أن يزاد في كتبه بالليال. وقال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: أدركت بهذا البلد من قد بلغ مائة سنة وخمسًا ومائة، فما يؤخذ عنهم، ويعاب على من يأخذ عنهم"(Suyuti, 1408) .

وقال الإمام مالك: "لقد أدركت بالمدينة أقوامًا، لو استسقى بهم القطر لسقوا، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئا كثيرا، وما أخذت عن واحد منهم، وذلك أنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن يعني الحديث والفتيا يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، ويعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غداً في القيامة، فأمّا زهد بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به، وليس هو بحجة ولا يحمل عنهم العلم"(Suyuti, 1408) .

يتبيّن لنا من الأمثلة سالفة الذكر، بأنّ الإمام مالك كان متأثراً إلى حد بعيد في البيئة العلمية التي عاشها، وذلك أنه لما رأى في عصره عدم اهتمام الرواة بعلم الحديث ولا بالحفظ ولا عمن يأخذون الحديث عنه، فأثر ذلك فيه، فأخذ فيهم بسد (باب الذرائع)، فمنع الرواية عنهم احتياطاً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، مع أنهم من أهل الصدق والأمانة.

المثال الثاني: اشتراط ابن حبان للاحتجاج بخبر الراوي أن يكون فقيهًا

من المعلوم عند الأئمة النقاد أنّ من شروط قبول رواية الراوي "العدالة والضبط" وهذا ما ساروا عليه في الاحتجاج بخبرهم، فلم يشترطوا بأن يكون الراوي فقيهًا بما يروي، لأنّ أغلبهم كانوا فقهاء ومحدّثين، فلمّا كان عصر ابن حبان، تغيّر حال الرواة، فضعفت ملكتهم فرأى أنّ أكثرهم يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولا يذكرون من متن الحديث إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، فأثّر ذلك في ابن حبان فجعله يشترط في الراوي أن يكون فقيهًا، وهذا قوله يظهر لنا ذلك: قال ابن حبان:" الثقة الحافظ إذا حدّث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنّ الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنّا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، .... ثم قال: فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهًا وحدّث من حفظه، فربّما قلب المتن، وغيّر المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلى شيء ليس منه، وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من

هذا نعته، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار" ,Ibn Hibban) 1992) .

وقال أيضًا: "ولم يكن هذا العلم في زمان قط تعلمه أوجب منه في زماننا هذا، لذهاب من كان يحسن هذا الشأن وقلة اشتغال طلبة العلم به، لانهم اشتغلوا في العلم في زماننا هذا، وصاروا حزبين: فمنهم طلبة الأخبار الذين يرحلون فيها إلى الأمصار وأكثر همتهم الكتابة، والجمع دون الحفظ، والعلم به وتمييز الصحيح من السقيم، حتى سماهم العوام الحشوية، والحزب الآخر المتفقهة الذين جعلوا جل اشتغالهم بحفظ الآراء والجدل وأغضوا عن حفظ السنن ومعانيها وكيفية قبولها وتمييز الصحيح من السقيم منها مع نبذهم السنن قاطبة وراء ظهورهم""(Ibn Hibban, 1992) .

لذلك فإنّ الأئمة النقاد المتقدّمين لم يشترطوا في الاحتجاج برواية الراوي أن يكون فقيهًا، لأنّنا لو تأملنا أحوال الرواة الذين رووا لنا هذه الأحاديث لوجدنا أنّ الفقهاء منهم قلّة قليلة، ولكن ابن حبان ربما اشترط ذلك، كون العصر الذي عاش فيه طرأ فيه تغير على أحوال الرواة الذين صاروا يعتنون بالأسانيد دون فقه المتون، فأثر ذلك في حكمه عليهم فأسقط روايتهم. والله أعلم.

خلاصة القول: بعد هذا العرض الموجز في بيان أثر البيئة التي عاش فيها بعض الأئمة النقّاد بأبعادها جميعها: الاجتماعية والسياسية والعلمية في حكمهم على الرواة، يتبيّن لنا أنّ أثرها فيهم كان في إطار المنهج العلمي الذي اختطّه وسار عليه أهل هذه الصنعة، ولم يكن مؤثرًا إلى درجة تخرجهم من ذلك الإطار، بل على العكس من ذلك، فقد كان تأثرهم فيه إيجابيًّا، بأن جعلهم يطوّرون الصنعة الحديثيّة إلى أن بلغت درجة أقرب للكمال، أي بمعنى أن كل واحد منهم أفادته البيئة التي عاش فيها، بأن وضع لبنة جديدة في بناء علم الحديث، وذلك نتيجة تأثره بالبيئة التي عاش فيها، فعلى سبيل المثال حينما جرح شعبة بن الحجاج الفقراء، رغم أن الأئمة النقاد لم يعتدوا بذلك الجرح، إلا أنه أفاد بالتنبيه على وجوب الاحتياط من الأخذ من الفقراء للأسباب التي ذكرناها مما أسهم فيما بعد بتقوية علم الحديث وشد بنيانه.

المبحث الثاني

ثقافة الناقد وأثرها في الحكم على الرواة

من المعلوم عند علماء المسلمين قاطبة أنّ الله تعالى قد فضّل العلماء بعضهم على بعض بما أوتوه من العلم(Sano, 1420AH) ، مستندين في ذلك إلى قوله تعالى: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} [المجادلة: 11]، وقوله تعالى: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} [الزمر: 9]. لذلك فقد رغب النبي الله صلّى الله عليه وسلّم في طلب العلم، ويتضح لنا ذلك من خلال قوله صلّى الله عليه وسلّم: "من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهّل الله له به طريقًا إلى الجنّة "(Imam Muslim, 1419AH) .

وعليه فإنّ التحصيل العلمي لأيّ صاحب صنعة يعدّ من العوامل المساعدة على إتقان صنعته وتجويدها، فالصانع الذي يضيف إلى مهاراته الأساسيّة مهارات أخرى، لا بد أن تكون صنعته أجود وأكثر أتقانًا وتحسينًا.

ولمّا كانت صناعة علم الحديث من أشرف الصنائع وأجلّها(Ghazali, ND) ، فقد كان في اكتساب المهارات المكمّلة لمهارة النقد الحديثي أمرًا مهمًا و لازمًا على كل من أراد اتّخاذ تلك الصناعة صنعة له.

وعليه فإنّنا في مبحثنا هذا سنسلّط الضوء على أهم المعارف والعلوم التي عندما تتجمع روافدها تشكل مخزونًا معرفيًا لابأس به للناقد، ما يسهم في تقوية حكمه على الراوي (جرحًا وتعديلا)، إذ إنّ صنعة الحديث لا يكفي فيها مجرّد معرفة الناقد بأحوال الراوي فقط، بل يجب أن يتفرّع علمه ليضمن موفور مخزونه المعرفي.

لذلك سنتناول في هذا المبحث ثقافة الناقد وأثرها في الحكم على الرواة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المعارف والعلوم التي تساعد الناقد في حكمه على الرواة.

المطلب الثاني: مصادر الناقد لزيادة معارفه العلمية.

المطلب الثالث: أثر معارف الناقد في حكمه على الرواة.

المطلب الأول: المعارف والعلوم التي تساعد الناقد في حكمه على الرواة

هناك جملة من المعارف والعلوم التي ينبغي على الناقد أن يكتسبها لتساعده في إصدار حكم واضح ودقيق على نقلة الأحاديث الشريفة، كمعرفة الفقه واللغة العربية وأسماء الرجال وعلم الأسانيد وغيرها من العلوم.

قال الإمام النووي: "مما يفتقر إليه من أنواع العلوم، لصاحب هذه الصناعة معرفته بالفقه والأصوليين، والعربية وأسماء الرجال ودقائق علم الأسانيد، والتاريخ ومعاشرة أهل هذه الصنعة، ومباحثتهم مع حسن الفكر، ونباهة الذهن، ومداومة الاشتغال، ونحو ذلك من الأدوات التي يفتقر إليها"(Al-Nawawi, 1937AH) فمن تلك المعارف:

أولاً: التمكّن من اللّغة العربية ومعرفة لهجاتها ومدلولات ألفاظها

إنّ التمكن من اللغة العربية ومعرفة لهجاتها ومدلولات ألفاظها، لهو أمر ضروري لمن تقلّد هذا الشأن، إذ إنّه من غير المعقول أن يتصدّر أي شخص لصون حديث الرسول صلى الله عليه وسلم سيد الفصحاء والبلغاء، وهو لا يعرف مدلولات الألفاظ، وخاصة ألفاظ الجرح والتعديل.

فمعرفة الناقد بمدلولات الألفاظ وخاصّة الألفاظ العرفيّة المختلفة بين الناس وفهمها فهماً صحيحًا تساعده في إصدار حكم صحيح ودقيق على الرواة، وفيما يلي بعض أقوال العلماء الدالة على ذلك:

1. قال السبكي: "ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضا حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها والخبرة بمدلولات الألفاظ ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس وتكون في بعض الأزمنة مدحا وفى بعضها ذما أمر شديد لا يدركه إلا قعيد بالعلم"(Sabki, ND) .
2. وقال المعلمي اليماني:" صيغ الجرح والتعديل، كثيرًا ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوقف: على طول الممارسة واستقصاء النظر"-Al) Shawkani, 1416AH) .
3. وقال نور الدين عتر: "يجب أن تتوفر في الجارح والمعدل الخصال التي تجعل حكمه منصفًا كاشفًا عن حال الراوي... أن يكون عالما بتصاريف كلام العرب، لا يضع اللفظ لغير معناه، ولا يجرح بنقله لفظا هو غير جارح"(Atar, 1404AH) .

ومثال ذلك:

لفظة "كذب" التي أوردها بعض أهل العلم في محل الاستشهاد بضرورة معرفة اللغة العربية ومدلولات ألفاظها. فربما يصف ناقد ما راوياً بالكذب وهو لا يقصده، اذ إن من معاني الكذب في اللغة العربية الخطأ. كما قال ابن حبان في ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب القرشي من أهل المدينة: يروي عن سعيد بن المسيب روى عنه عبد الرحمن بن حرملة، كان يخطئ، وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا ""(Ibn Hibban, 1993) .

وقال الحافظ ابن حجر: "ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله كذب أبو محمد لما أخبر أنه يقول الوتر واجب، فإنّ أبا محمد لم يقله رواية وإنما قاله اجتهادا، والمجتهد لا يقال إنه كذب إنما يقال إنه أخطأ (Ibn Hajar, ND)" ، وقال أيضًا: "ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح, وما تسقط العدالة بالظن وبقول فلان لمولاه لا تكذب علي, وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعانٍ غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب" (Ibn Hajar, ND) .

وفيما يلي نسوق بعضاً من تراجم الرواة الذين قيل فيهم مثل هذا اللفظ:

1. ومنها: حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال أبو سليمان في حديث عبادة أن المخدجي قال له إن أبا محمد "هو مسعود بن زيد بن سبيع" يزعم أن الوتر حق فقال: كذب أبو محمد". قال الخطابي: "وقوله كذب أبو محمد: لم يذهب به إلى الكذب الذي هو الانحراف عن الصدق والتعمد للزور وإنما أراد به أنه زل في الرأي وأخطأ في الفتوى وذلك لأن حقيقة الكذب إنما يقع في الإخبار ولم يكن أبو محمد في هذا مخبرًا عن غيره وإنما كان مفتيا عن رأيه ... وقد يجري الكذب في كلامهم مجرى الخطأ ويوضع موضع الخلف كقول القائل كذب سمعي وكذب بصري، وقال صلى الله عليه وسلم للرجل الذي وصف له العسل: صدق الله وكذب بطن أخيك"(Al-Khattabi. 1422AH) .
2. ومنها: ما رواه ابن المبارك عن سليمان التيمي عن أبي مجلز قال: "قال سمرة في المغمى عليه يصلي مع كل صلاة حتى يقضيها فقال له عمران بن حصين: كذبت ولكنهن يصليهن معا، يريد أخطأت"(Al-Khattabi. 1422AH) .

3. ومنها: ما قاله هشام بن سعد عن عطاء الخرساني: "قلت لسعيد بن المسيب إن عكرمة مولى بن عباس يزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم، فقال: "كذب""(Al-Mazi, 1403AH) .

4. ومنها: ما قاله فطر بن خليفة: "قلت لعطاء (ابن السائب) إن عكرمة(Ibn Hajar, ND) يقول: قال ابن عباس: سبق الكتاب المسح على الخفين، فقال: "كذب عكرمة"، سمعت ابن عباس يقول: امسح على الخفين وإن خرجت من الخلاء""(Al-Mazi, 1403AH) .

فلو أنعمنا النظر في الأمثلة سالفة الذكر لوجدنا أنّ أهل العلم من المحدثين قد تكلموا فيها وحملوها على ما تحتمله اللغة العربية من مدلولات.

ثانيًا: سعة الاطلاع على الأحكام الشرعيّة والتبصّر فيها

من البديهيّ لمن تصدّر لهذه الصنعة أن يكون واسع الاطلاع على الأحكام الشرعيّة، كيف لا وهو يتصدّر لصنعة تحتوي المصدر الثاني من مصادر التشريع، فمعرفة الأحكام الشرعية والتبصر فيها تجنب الناقد الوقوع في الغلط(Alhakim, 1397AH) ، فربّما يجهل(Sano, 1420AH) الناقد حكمًا شرعيًّا مثلًا فيظن أنّه حرام وهو خلاف ما يظن، ما يؤثر في حكمه فيجرح من ليس بمجروح، وهذا الأمر أقره بعض أهل العلم المختصين بهذا الشأن، وهذه بعض من أقوالهم وأمثلتهم الدالة على ذلك:

قال السخاوي: "إنّه مما ينبغي اعتماده في الجارح والمعدل أن يكون عالماً باختلاف المذاهب، فيجرح عند المالكي مثلًا بشرب النبيذ متأولًا، لأنه يراه قادحا دون غيره إذ لو لم نعتبر ذلك لكان الجارح أو المعدل غارا لبعض الحكام، حتى يحكم بقول من لا يرى قبول قوله وهو نوع من الغش"(Sakhawi, 1412AH) .

وقال تاج الدين السبكي: "ومما ينبغي أن يتفقد أيضًا حاله (أي الناقد) في العلم بالأحكام الشرعية فرب جاهل ظن الحلال حرامًا فجرح به، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال، فقد يتلبس الراوي بفعل يظن الناقد أن هذا الفعل يسقط عدالته فيجرحه لذلك. ومثال ذلك: ما قاله الشافعي:

حضرت بمصر رجلاً مزكيًّا يجرح رجلًا، فسئل عن سببه وألحّ عليه فقال: رأيته يبول قائمًا، قيل: وما في ذلك، قال: يرد الريح من رشاشه على يده وثيابه فيصلى فيه، قيل: هل رأيته قد أصابه الرُّشاش وصلّى قبل أن يغسل ما أصابه، قال: لا ولكن أراه سيفعل. وقال صاحب البحر:" وحكي أن رجلاً جرح رجلًا وقال إنّه طيَّن سطحه بطين استخرج من حوض السبيل"(Sabki, ND).

فهذان المثالان يوضّحان أثر عدم معرفة الناقد بالأحكام الشرعية في حكمه على الرواة، فالأصل في الناقد أن يكون ملمًّاً بالأحكام الشرعية واختلافات الفقهاء في مسائل الفقه ليتمكن من إصدار الحكم الصائب على الرواة.

ثالثاً: الاطلاع على أدقّ تفاصيل حياة الرواة

إنّ سعة الاطلاع عامل مهمّ في ملء المخزون المعرفيّ، وتقوية العقل ومداركه، وصقل البصيرة وروافدها، لذلك فقد تنبّه أئمة نقّاد الحديث إلى هذا الأمر، فلم يرضوا بالنزر اليسير من المعلومات، بمعزل عن تفصيلاتها وتفريعاتها، بل طالت مجالسهم العلمية وهو ما أكسبهم مهارة الحكم على الرواية والراوي بمجرّد المرور على أسماعهم، حتى اصبح الواحد منهم خبيرا كالصيرفي الذي ينقد الدينار فيميز جيّده من مغشوشة،" فإنّه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به"(Khatib al-Baghdadi, 1403AH) .

فمعرفة الناقد بأدقّ تفاصيل حياة الراوي تجعله قادرًا على تحليل شخصيته بمجرد النظر إليه، وذلك عن طريق استقراء شخصيته ونفسيته وتحليلهما تحليلًا علميًّا دقيقًا يخضع لأسس وقواعد مطبوعة في أذهانهم ومنثورة في أقوالهم، ولهذا كان لا بدّ للناقد من" معرفة كنى المسمّين وأسماء المكنّين ومن اسمه كنيته ومن اختلف في كنيته ومن كثرت كناه أو نعوته ومن وافقت كنيته اسم أبيه أو بالعكس ومن نسب إلى غير أبيه أو إلى أمّه ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدًا ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة والكنى

والألقاب والأنساب وما يقع فيها من الاتفاق والاشتباه كالأسماء ومعرفة الموالي، بالرق أو بالحلف ومعرفة الإخوة و الأخوات"(Ibn Hajar, ND) "ولتحقيق صفة العلم هذه لا بدّ للناقد ان يكون محيطاً برجال الحديث، عالماً بأحوالهم عارفًا بهم معرفة جيدة، لأنه سيحكم عليهم بناءً على معرفة سابقة. فإذا لم يحط بهم علماً فأنه فلا شك بأن حكمه سيكون مرفوضاً ولو وافق الصواب لأنّه لم يعتمد على أسس سليمة، إن هي إلا ظنون وتخرصات"(Rashid, ND) .

وهناك أمثلة عديدة تدلّ على أن ما يعرفه الناقد من تفاصيل دقيقة عن أحوال الرواة غير ما يعرفه العامّة، مما يعطينا غلبة الظنّ في قبول أحكامه، وأنّ معرفته هذه تؤثر إيجاباً في أحكامه.

1. منها: ما رواه الخطيب بسنده عن العباس بن محمد قال: "سمعت يحيى بن معين وذكرت له شيخًا كان يلزم سفيان بن عيينة يقال له ابن مناذر، فقال: أعرفه كان صاحب حديث وكان يتعشق بن عبد الوهاب الثقفي ويقول فيه الأشعار ويشبب بالنساء (أي يتغزل) وطردوه من البصرة وكان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس وكان يصب المداد (الحبر) بالليل في المواضع التي يتوضأ منها حتى تسود وجوه الناس ليس يروى عنه رجل فيه خير"(Khatib al-Baghdadi, 1357AH) .
2. ومنها: ما رواه ابن أبي حاتم بسنده عن على بن المديني قال: "سألت يحيى بن سعيد القطان عن الربيع بن عبد الله بن خطاف(Ibn Hibban, 1393AH) ، وقلت له: أن عبد الرحمن بن مهدي يثنى عليه، فقال: إنا أعلم به، وجعل يضرب فخذه تعجباً من عبد الرحمن، وقال: لا ترو عنه شيئا، فقلت: لا أروى عنه حديثا أبدا"(Al-Razi, 1271AH) . وفي رواية ابن عدي، قال علي بن المديني ليحيى بن سعيد القطان: "لا أروي عن هذا الشيخ شيئًا أبدًا، قال: أجل فلا ترو عنه شيئًا وأنا أعلم به كنت أختلف معه أقرأ ثم القرآن يعني انه كان يقرأ القرآن في مسجدهم وهو قريب من منزل يحيى بن سعيد"(Al-Jarjani, ND).

المطلب الثاني: مصادر الناقد لزيادة معارفه العلمية

اتخذ أئمة نقاد الحديث عدة وسائل رئيسة في تحصيل العلم لملء مخزونهم المعرفي منها:

أوّلا: الرحلة في طلب العلم

تعدّ الرحلة في طلب العلم من أفضل الوسائل في اكتساب المعارف من روافدها الأصلية، ولأهميتها فقد بدأت منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم، واستمرت بل وازدادت في عهد التابعين وأتباع التابعين للتفقه في أحكام الدين.

لهذا لم يستغن عنها الأئمة النقاد لزيادة قوّة معارفهم، وتحصيلهم العلمي، عدا عن كونها من أفضل القربات إلى الله عز وجل" ولما فيها من فوائد متعدّدة، كتحصيل العلوم المتفرقة، حيث يجد عند هذا الشيخ ما لا يجده عند غيره، وفيها تحصيل الأسانيد العالية، وفيها التعرف على الشيوخ عن كثب كالتعرف على أحوالهم وأخلاقهم ومعايشهم، وفيها معرفة رواة أهل تلك البلدة والمحدثين بها معرفة تامة لإعطاء الحكم الصحيح فيهم عند السؤال عنهم فأنه ليس من رأى كمن سمع وفيها معرفة الأمصار ذوات الآثار معرفة حقيقية، وفيها يتبين كذب من أدعى الرحلة إليها والالتقاء بشيوخها وبيان وهم من أخطأ فيها وفيها نشر العلم في الأمصار"(Khamisi, 1419AH).

قال الخطيب البغدادي في باب الرحلة في الحديث إلى البلاد النائية للقاء الحفاظ بها وتحصيل الأسانيد العالية": "المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم" (Khatib al-Baghdadi, 1403AH).

ولو اطلعنا على بعض الرحلات التي قام بها علماء المسلمين وخاصة أصحاب الحديث في طلب العلم، لعجبنا من حجم المشقة التي لحقتهم من جراء ذلك فكانوا "يقاسون في تحمله شدائد الأسفار، ليأخذوه عن أهله بالمشافهة ولا يقنعون بالنقل من الأسفار، فربما ارتكبوا غارب الاغتراب

بالارتحال إلى البلدان الشاسعة لأخذ حديث عن إمام انحصرت روايته فيه، أو لبيان وضع حديث تتبعوا سنده حتى انتهى إلى من يختلق الكذب ويفتريه، وتأسي بهم من بعدهم من نقلة الأحاديث النبوية وحفظة السنة، المصطفوية"(Al-Qasimi, 1425AH).

ولكن العجب يزول إذا عرفنا أن العرب كانوا يضربون أكباد الابل من أجل سماع قصيدة أو بيت شعر قد عشقوا سماعه لا يثنيهم عن ذلك شيء، فما بالك بمن عشق محبّة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فالرحلة في سبيل ذلك أدعى لتحمل مزيد من مشاق السفر و تبعاته.

ولأجل ذلك فقد دأب أهل العلم المختصون بصناعة الأحاديث على طلب الرحلة والمسارعة فيها فهجروا الديار والأهل وأنفقوا الأموال في سبيل تحصيل هذا العلم ولو كان قليلا، حتى أن بعضهم قد وصفوا بأنهم قد أفرطوا فيها. وممن قال بذلك ابن حبان، حيث قال في معرض كلامه عن أشهر النقاد: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة "" Ibn) . Hibban, 1992)

ومما يدل على مثل هذا الإفراط في الرحلة ما حصل مع أبو حاتم الرازي في رحلته في طلب العلم حيث قال: "أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، لم أزل أحصى حتى لمّا زاد على ألف فرسخ تركته .... كل ذلك ماشيًا كل هذا في سفري الأول وأنا ابن عشرين سنة أجول سبع سنين"(Al-Razi, 1271AH) .

ثانيًا: مجالسة العلماء

إن مجالسة الناقد للعلماء ومذاكرتهم لمتون الأحاديث وأسانيدها، تقوّي معارفه، وتجعله يصبح كالصيرفي في التمييز بين الصحيح والسقيم من الأخبار وأحوال الرجال.

قال علي بن المديني: "جاء رجل إلى ابن مهدي فقال: يا أبا سعيد إنك تقول هذا ضعيف وهذا قوي وهذا لا يصح فعم تقول ذاك؟ فقال عبد الرحمن: لو أتيت الناقد فأريته دراهم، فقال: هذا جيد وهذا ستوق وهذا نبهرج أكنت تسأله عم ذاك أو كنت تسلم الأمر إليه؟ فقال: بل كنت أسلم الأمر إليه، فقال عبد الرحمان: هذا كذاك، هذا بطول المجالسة والمناظرة والمذاكرة والعلم به. قال: فذكرته لبعض أصحابنا، فقال: أجاب جواب رجل عالم""(Al-Mazi, 1403AH).

لأجل ذلك نلحظ أنّ الأئمة النقاد قد دأبوا على اغتنام أوقاتهم في مجالسة الشيوخ لزيادة معارفهم وتقويتها، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة، منها ما رواه ابن أبي حاتم عن نفسه حيث قال:" كنا بمصر سبعة أشهر، فلم نأكل فيها مرقة، وذلك أنّا كنّا نغدو بالغدوات إلى مجلس بعض الشيوخ، ووقت الظهر إلى مجلس آخر، ووقت العصر إلى مجلس آخر، ثم بالليل للنسخ والمعارضة فلم نتفرغ نصلح شيئا، وكان معي رفيق خراساني أسمع في كتابه ويسمع في كتابي، فما أكتب لا يكتب وما يكتب لا أكتب، فغدونا يومًا إلى مجلس بعض الشيوخ، فقال: هو عليل، فرجعنا فرأينا في طريقنا حوتًا يكون بمصر، يشقّ جوفه فيخرج منه أصفر، فأعجبنا، فلمّا صرنا إلى المنزل حضر وقت مجلس بعض الشيوخ، فلم يمكننا إصلاحه، ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام، كاد أن يتغير فأكلناه نيئًا، فقيل له: كنتم تعطونه لمن يشويه ويصلحه، قال: من أين كان لنا فراغ"(Ibn Asaker, 1415AH).

المطلب الثالث: أثر معارف الناقد في حكمه على الرواة

قال عزّ وجل: {وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلا آبَاؤُكُمْ} [الأنعام: 91].فهذه الآية الكريمة تبيّن لنا أنّ الإنسان يولد وهو لا يعلم شيئًا والنقاد من جملة أولئك البشر لم يولدوا متعلمين إنّما اجتهدوا وتعلموا.

كنّا قد عرفنا أنّ الأئمة الحفاظ متفاوتون في معارفهم العلميّة، واطّلاعهم على أحوال الرواة، وهذا التفاوت لا بدّ أن يكون له أثر في حكمهم على بعض الرواة أحيانًا، إذ إنّ عدم معرفة الناقد بأحوال

الرواة معرفة جيّدة لا شكّ في أنّه قد يؤثر في حكمه عليهم، فربما يجرح الناقد راويًا أو يعدّله وهو لا يعرفه حق المعرفة، ووقوع مثل ذلك نادر في أقوال الأئمة النقاد، وهناك بعض النقاد قد صدر منهم مثل ذلك على سبيل الخطأ الذي لا يسلم منه مخلوق. ولهذا نلحظ أنّ الأئمة النقاد قد اجتهدوا في ذلك اجتهاد شديدا. قال أبو إسحاق الطالقاني: سمعت ابن المبارك يقول: " لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبدالله بن محرر، لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة. فلما رأيته، كانت بعرة أحب إلي منه"(Imam Muslim, 1419AH) .

فقول ابن المبارك هذا إنما جاء من شدّة حرصه على معرفة أحوال هذا الراوي بالتعرف عليه عن قرب فلما أطلع على حاله، قال: فلما رأيته، كانت بعرة أحب إليّ منه.

وهنا نسوق بعضًا من تراجم الرواة الذين كان في تحصيل الناقد العلمي أثر في الحكم عليهم جرحًا أو تعديلاً:

1. عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية البصري المعلم

ضعفه كبار الأئمة النقاد وتركوا حديثه، قال معمر" بن راشد": قال لي أيوب "السختياني": لا تحمل عن عبد الكريم أبى أمية فإنه ليس بشيء. وقال الفلاس: كان يحيى وابن مهدى لا يحدثان عن عبد الكريم المعلم.. وقال أحمد بن حنبل: قد ضربت على حديثه، هو شبه المتروك. وقال النسائي والدارقطني: متروك"(

وأمّا الإمام مالك فقد روى عنه مع شدة تحريه في الرجال، وقد أبان ابن عبد البر عن السبب الذي لأجله روى الإمام مالك عن هذا الراوي الضعيف، قائلًا:" بصرى، لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به، وكان مؤدب كتاب، حسن السمت، غر مالكا منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غر الشافعي من إبراهيم ابن أبى يحيى حذقه ونباهته، وهو أيضًا مجمع على ضعفه، ولم يخرج مالك عنه حكماً بل ترغيباً وفضلاً، وقال أبو الفتح اليعمرى: لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه: إذا لم تستح فاصنع ما شئت، ووضع

اليمنى على اليسرى في الصلاة، وقد اعتذر لما تبين أمره، وقال: غرني بكثرة بكائه في المسجد أو نحو هذا "(Aldhahabi. ND)

2. إبراهيم بن أبى الليث واسمه نصر الترمذي (ت 234هـ)

كان معروفًا بالرواية عن عبد الله الأشجعي، وكانت عنده كتب الأشجعي فلم يقتصر على الذي عنده حتى تخطى إلى أحاديث موضوعة، قال صالح جزرة: كان يكذب عشرين سنة وأشكل أمره على أحمد حتى ظهر بعد، وقال أبو حاتم كان ابن معين يحمل عليه، والقواريري أحب إلي منه، وقال أبو يحيى الساجي متروك، وقال عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي: أول من فطن له أنه يكذب أبي"(Ibn Hajar, ND) .

3. محمد بن حميد الرازي الحافظ

قال أبو على النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد، فإنّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه، قال:" إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلًا"، وهو ضعيف. وقال البخاري: فيه نظر، وكذبه أبو زرعة. وقال ابن خراش: حدثنا ابن حميد – وكان والله يكذب. وجاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال صالح جزرة: ما رأيت أحذق بالكذب من ابن حميد ومن ابن الشاذكونى"(Aldhahabi. ND) .

خلاصة القول: بعد تلك الإطلالة السريعة على الأمثلة سالفة الذكر، نلحظ بأن التحصيل العلمي لأي ناقد له أثر كبير في حكمه على الرواة، سلباً أو إيجابا، فكلما كثرت معارف الناقد العلمية وخاصة فيما يتعلق بأحوال الرواة كان حكمه عليه أدق وأصوب وأقرب إلى الواقعية وبعيداً عن الأوهام والظنون، التي لا تغني من الحق شيئا، وأما إذا قلّت معارف الناقد العلمية وخاصة فيما يتعلق بأحوال الرواة كان حكمه بعيداً عن الحقيقة ومخالفاً لأقوال الأئمة النقاد في غالب الأوقات، فتراه يعدل من هو مجروح، أو يجرح من هو عدل، وذلك كما حدث مع الإمام مالك حينما روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق وقد أجمع أئمة نقاد الحديث على تركه، ومالك إذا حدث لا يحدث إلا عن ثقة، ففوات العلم بأحوال ذلك الراوي على الإمام مالك هو ما أثر في حكم الإمام مالك عليه، والله أعلم.

الخاتمة وأبرز نتائج البحث:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فبعد هذه الإطلالة الموجزة على أثر عصر الناقد وثقافته في حكمه على الرواة، يمكن لنا استخلاص النتائج الآتية:

1- إنّ تأثّر الأئمة النقّاد بمجمل العوامل الواردة في هذا البحث لم يخرجهم من إطار المنهج العلمي والأسس التي وضعها أرباب تلك الصنعة، بمعنى أنّ أحكامهم التي كانوا يصدرونها لم يكن للهوى والغفلة نصيب منها. فالله سبحانه وتعالى هو الّذي هيّأهم لإنشاء هذا العلم، وصيانته، وتأصيله، بصورة جعلته أقرب للمعجزة منه إلى العلم.

2- إن معرفة العصر الذي عاش فيه الناقد أسهم في معرفة التسلسل المنهجي الذي قام عليه منهج النقد عند المحدثين ، والأسباب الداعية إلى تشدّد أو تساهل ناقد ما في حكمه على بعض الرواة، واشتراط آخر شروطًا في الراوي لم تكن عند سابقيه.

3- إن الإحاطة ببيئة الأئمة النقاد والتعرف على محيطهم الاجتماعي الذي عاشوا فيه، أمكن من تشكيل صورة شاملة ومتكاملة عن الآليّة التي انتهجوها في إصدار بعض أحكامهم على الرواة.

4- تُعدّ البيئة العلمية والثقافية من أكثر البيئات التي أثرت في حكم بعض أئمة نقاد الحديث على بعض الرواة، فقد كان لها أثر إيجابي في صيانة سنة النبي صلى الله عليه وسلم من كل دخيل.

5- إن تأثر الأئمة النقاد بالبيئة السياسة التي عاشوا فيها، بدء في وقت مبكراً، حيث ظهرت الفرق السياسة مبكراً.

6- إنّ الأئمة النقاد متفاوتون في معارفهم العلميّة، واطّلاعهم على أحوال الرواة، وهذا التفاوت كان له أثر في اختلاف حكمهم على بعض الرواة جرحاً وتعديلا.

7- إن معرفة الناقد بأدقّ تفاصيل حياة الراوي جعلته قادرًا على تحليل شخصيته بمجرد النظر إليه، وذلك عن طريق استقراء شخصيته ونفسيته وتحليلهما تحليلاً علميًّاً دقيقًاً يخضع لأسس وقواعد مطبوعة في أذهانهم ومنثورة في أقوالهم.

8- لم يقتصر عمل الأئمة النقاد على حفظ الأحاديث الصحيحة وكتابتها، بل تعدى ذلك إلى حفظ الأحاديث الموضوعة لتمييزها، مما كان له أثر كبير في معرفة عدالة الراوي وضبطه.

9- لم يستغن الأئمة النقاد عن الرحلة في طلب الحديث لزيادة قوّة معارفهم، وتحصيلهم العلمي، فعدّوها من أفضل الوسائل في اكتساب المعارف من روافدها الأصلية.

10- إنّ الدفع بعدم عصمة الأئمة النقّاد عند الحديث عن بعض الأخطاء في أحكامهم يجري استخدامه بصورة مبالغ فيها في بعض الأحيان، كون موضوع عدم العصمة مقطوعًا به، ولا يجب أن يكون هو المسوّغ الوحيد الدائم لبعض الأخطاء التي تصدر عن الأئمة النقاد لاحتمال الواقع تفسيرًا أكثر دقّة من موضوع عدم العصمة، ففي هذا الدراسة مثلًا نجد أن ما عدّ خطأ من جهة الأئمة النقّاد لم يتأت من جهة عدم عصمتهم- إذا سلّمنا بفرضية الخطأ من أساسها- بل من جهة مراوغة بعض الرواة في بعض الأحيان، وتغيّر أحوالهم في أحيان أخرى، كما في قصّة الإمام أحمد و إبراهيم بن أبي الليث، إذ نجد الإمام أحمد بن حنبل وثّق إبراهيم بن أبي الليث وفق الأسس العلميّة ولم يكن توثيقه خطأ، لكن خفي على الإمام أحمد حال ذلك الراوي لاستخدامه المراوغة والخداع، وكذلك ما حصل مع الإمام مالك عندما روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق الذي غرّه سمته وكثرة جلوسه في المسجد. هذا والله اعلم.

Referance:

Abdulaziz, Osama (ND) http://www.alukah.net/culture/0/59342/#ixzz3yF34KtPn..

Abu Zahra, M. (ND). Tarikh almadhahib al'islamyt fi alsiyasat waleaqayid watarikh almadhahib alfqhy. Cairo: Dar Elfikre Alarabi.

Abu Zuhu, M. (1404 AH). Alhadith walmuhadithun 'aw einayat al'umat al'iislamiat bi'alsinat alnibawiati. . Director General of Departments and Scientific Research. Riyadh.

Al-Bahnasawi, A. (1409AH). Alsanat almuftaraa ealayha. General Authority of the BA. I. Mansoura: Dar Al Wafaa. Kuwait: dar Bohwth ilmiyah

Aldhahabi (ND). Mizan alaietidal fi naqd alrajal. Part2.

Alfiruzabadi, M. (817 AH) (1301 AH). alqamus almuhayt. 1ed. The Emiri Press.

Alhakim, A. (ND). Maerifat eulum alhadith. 2ed. by: M. Husain, Publications of the Scientific Library in Madinah. Beirut:. Dar al kotob al ilmiyah.

Al-Humiri, N. (Died. 573 AH) (1420 AH). Shams aleulum wadawa' kalam alearab min alkulum. 1ed. Part4. Investigation: Dr. Hussein al-Omari, and the Iranian materh, Dr. Yousef Abdullah. Beirut: Contemporary Thought House. Damascus: Dar al-Fikr.

Al-Jarjani, A. (ND). Alkamil fi aldefa'. Part3.

Al-Khattabi, A. (388 AH) (1422 AH). Ghurayb alhadith. 1ed. Part2. Investigation: Abdul Karim Ibrahim Al-Ezbawi. Center for the revival of Islamic heritage. Umm Al Qura University. Makkah.

Al-Mazi, J. (Died. 742 AH) (1403 AH). Tahdhib alkimal fi 'asma' alrjal. 1ed. Inquiry: d. Bashar Awwad Marouf. Beirut: Resalah Publishers

Al-Nawawi, A. (1937 AH). Sahih muslim bisharh alnwwi. 1ed. Azhar: Egyptian printing press.

Al-Qasimi, M. (Died. 1332 AH) (1425 AH). Qawaeid altahdith min funun mustalah alhadith. 1ed. Investigation: Mostafa Sheikh Mustafa. Resalah Publishers.

Al-Razi, A. (Died327 AH) (1271 AD). Aljarh waltaedil. 1ed. Beirut: Dar Iihya' alturath alarabi.

Al-Shawkani, M. (Died1250 AH) (1416 AH). Alfawayid almajmueat fi al'ahadith almaNDueat. Investigation: Abdul Rahman al-Yamani, supervised by Abdul Wahab Abdul Latif. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Atar, N. (1404 AH). Munahij alnaqd fi eulum alhadith. 1ed. Damascus: Dar Al-Fikr.

Ghazali, A. (Died505AH) (ND). Iihya' eulum aldiyn. Cairo: Dar Alshaeb.

http://www.ismailia.gov.eg/family/Lists/List3/DispForm.aspx?ID=21 (1)

Ibn Asaker, A. (Died 57AH) (1415AH). Tarikh madinat dimashq wadhakar fadluha watasmiat min haliha min al'amathil 'aw aijtaz binawahiha min waridiha wa'ahliha. study and investigation: Muhibdin Abu Said Omar Omarawi. Beirut: Dar Al Fikr for Printing and Publishing.

Ibn Hajar, A. (Died 852 AH) (ND). Hudi alssari muqadimat fath albari. Investigation: Abu Qutaybah Nayef Mohammed Al-Fariabi, commented by: Abdul Rahman bin Nasser Al-Barrak. Dar Taiba.

Ibn Hajar, A. (Died. 852 AH) (1427AH). Nukhbat alfikr fi mustalah 'ahl al'athr. 1ed. Investigation: Abdelhamid Al Aoug Saber, Presented by: Judge Alama Mohammed Al-Grafi and Judge Al-Ama Al-Omrani. Beirut. Dar Ibn Hazm.

Ibn Hibban, A. (Died 354AH)(1393AH). Kitab althaqat. 1ed. Ministry of Education of the Indian High Government. Monitoring of Dr. Mohammed Muayed Khan Director of the Department of Ottoman Knowledge. Printed by the Department of Ottoman Knowledge. India,,

Ibn Hibban, A. (Died. 354 AH) (1992). Kitab almajruhin min almuhdithin waldueafa' walmatrawkina. Investigation: Mahmoud Ibrahim Zayed. Beirut: Dar Al Maarefa.

Ibn Manzour (ND). Lisan alearab. investigation: Abdullah al-Kabir, Muhammad God and Hashem al-Shazly. Cairo: Dar Al Ma'aref.

Ibn Qutaiba, A. (Died. 276) (1419 AH). Tawil mukhtalif alhadith. 1 ed. Investigation: Mohammad Mohiuddin Al-Asfar, Islamic Office. Beirut: Ashraq Foundation.

Ibn Taymiyah, T. (Died. 728 AH) (1426 AH). Majmueat alfatawaa. 3ed. Dar Al Wafaa.

Imad Al-Haq, I. (1408 AH). Imam Ali ibn al-Madani and his method of criticism of men. Unpublished master thesis. kuliyat aldaewat wa'aswil aldiyn. Umm Al Qura University: Makkah.

Imam Muslim, A. (Died. 261 AH). (1419 AH). Mant almuneim fi sharah sahih muslim almusanad alsahih almukhtasar binaql aleadl ean aleadl 'iilaa rasul allah salaa allah ealayh wasulam. 1ed. Riyadh: Dar Al-Salam Publishing and Distribution.

Khamisi, A. (1419AH). Muejim eulum alhadith alnabwi. Jeddah: Dar al-Andalus al-Khadra, and Dar Ibn Hazm.

Khatib al-Baghdadi, A. (Died. 463 AH) (1357 AH). Alkfayt fi eilm alrrwa. Printed by the Department of Ottoman Knowledge. India.

Khatib al-Baghdadi, A. (Died. 463 AH) (1395 AH). Alrihlat fi talab alhadith. 1ed. Achievement: Nour al-Din Attar. Beirut: Dar al kotob al ilmiyah.

Khatib al-Baghdadi, A. (Died. 463 AH) (1403 AH). Aljamie li'akhlaq alraawi wadab alsaamie. Investigation Dr. Mahmoud El Tahan. Riyadh: Almaaref Library.

Muslim, A. (261 AH) (1419 AH). Sahih Muslim. He was cared for by Abu Suhaib al-Karmi. Directing and implementing the International Ideas Home.

Omri, A. (ND). Marwiat alsiyirat alnabawiat bayn qawaeid almuhdathin warawayat al'iikhbariiyn.

Rashid, E. (ND). Nazariat naqd alrijal wamakanatuha fi daw' albahth aleilmii, Applied Structural Study in Wound Science and Modification, Unpublished PhD Thesis.

Sabki, T. (Died. 771 AH). (ND). Tabaqat alshaafieiat alkbra (Investigation: Dr. Mahmoud Mohammed Al-Tanahi Abdel Fattah Mohamed Al Helou. Cairo: Dar Iihya' alturath alarabi.

Saborini, R., Al-Hamad, R. and Said, M. (1978). The environment and its problems. World of Knowledge, a monthly cultural book series published by the National Council for Culture, Arts and Letters. Kuwait.

Sakhawi, A. (Died902 AH) (1412 AH). Fath almaghyth sharah 'alfiat alhadith lilearaqi. 1ed. Investigation: Sheikh Ali Hussein Ali, Dar Imam Tabari.

Saleh, K. and Abdul Razzaq, J. and Saleh, N. (ND). The environment in the Holy Quran,, a textual search taken from the Iraqi Academy Jouranl website.

Sano, Q. (1420 AH). Maejam mustalahat 'usawl alfaqih. 1ed. Presented and reviewed by: Mohamed Qalaji. Damascus: Dar Al-Fikr.

Shaaban, A., Ahmad, H. and Jamal, M. (1425 AH). Almaejam alwasit. 4ed. investigation: compound Arabic language. Dar Al Dawa: Shorouk International Library. Egypt.

Suyuti, A. (1408 AH). Iiseaf almabta birijal almawtai. Cairo: Dar Al Kitab Al Arabi, Dar al-Rayyan li al-Turath.

Taher, M. (1997). Aljarh waltaedil bayn almutshddin walmutasahilin. Tunisia: Arabian Book House.

Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat
A Refereed and Indexed Journal Published by
The Deanship of Scientific Research
Mu'tah University, Jordan

Subscription Form

I would like to subscribe to this Journal (Please, select):

- ☐ **Humanities and Social Sciences Series.**
- ☐ **Natural and Applied Sciences Series**.

For each volume; effective:
Name of Subscriber:

Address:
Method of Payment:

☐ Cheque ☐ Banknote ☐ Mail Money Order

No.: Date:

Signature: Date:

Annual Subscription Rate (JD):
The value of the annual subscription for each series (J.D. or Equivalent):

Inside Jordan			
- Individuals	J.D (9)	Establishments	J.D (11)
Outside Jordan	$ 30		
Postal Fees Added			

Editor-in-Chief
Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat
Deanship of Academic Research
P.O. Box (19)
Mu'tah University, Mu'tah (61710),
Karak, Jordan.

Tel: (03-2372380) (3169)
Fax. ++962-3-2370706
Email: **Darmutah@mutah.edu.jo**
http://www.mutah.edu.jo/docs/research.htm

4- Author(s) in social science should adopt the APA style in referencing
5- The copies of the manuscript submitted for publication will not be returned back to the author(s) whether or not they have been accepted for publication. The Editorial Board's decisions concerning the suitability of a manuscript for publication are final and the Board reserves the right not to justify these decisions.
6- The Journal reserves all right to make any necessary changes (stykistic and/or linguistic) in the article.
7- Authors(s) will be granted one copy of the issue in which the manuscript appears, in addition to 20 off-prints for all authors. A charge will be made for any additional off-prints requested.
8- Manuscripts and correspondence should be addressed to:

Editorial Correspondence

Editor-in-Chief

Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat
Deanship of Academic Research
P.O. Box (19)
Mu'tah University, Mu'tah (61710),
Karak, Jordan.
Tel: (03-2372380) (6117)
Fax. ++962-3-2370706
Email: Darmutah@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo

© All Rights Reserved. The Views Expressed In This Issue are those of the authors and do not necessarily reflect the Views of the Editorial Board or the Policy of Mutah University.

with 1 enclosed within brackets In-tex and at the end of the paper.. The first time the author cites a source, the note should include the full publishing information. Subsequent references to the same source that has already been cited should be given in a shortened form.

Basic Format

Books

The information should be arranged in five units: (1) the author's last name followed by the first and middle names (2) date of the author's death in lunar and solar calendars. (3) the title and subtitle of the book in bold print (4) name of translator or editor/compiler (5) edition number, publisher, date and place of publication, a number (for a multivolume work), and page(s) number.

See the Arabic version of this manual for an example.

Manuscripts:

(1) author's last name, followed by first and middle names and date of death (2) title of the manuscript in bold print (3) place, folio number and/or page number.

Articles in Periodicals:

(1)author's last name (2) title of the article in quotation marks (3) title of the journal in bold print (4) volume, number, year and page number.

Edited Books (Conference Proceedings, dedicated books)

(1) author's last name (2) title of the article placed in quotation marks (3) title of the book in bold print (4) name(s) of the editor (5) edition, publisher, date and place of publication (6) page(s) number.

- Contributors should consistently use the transliteration system of the Encyclopedia of Islam, which is a widely acknowledged system.
- Qurānic verses are placed in decorated parentheses, ﴿ ﴾ with reference to the name of the Surat and number of the verse. The Prophet Tradition is placed in double parentheses like this: (( )) when quoted from the original sources of the Prophet Tradition .

In the Name of Allah the Most Compassionate, the Most Merciful

Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat
"Humanities and Social Sciences Series"
Published by Mu'tah University

Conditions of Publication

1. The journal publishes original work in humanities and social sciences written in Arabic and English providing that the manuscripts have not been published or submitted for publication elsewhere, and the main author must present a written declaration to this effect. A copy of the declaration form can be obtained from the University's web site.
2. The manuscripts submitted are reviewed by academics specialized in their fields and in accordance with the academic regulations adopted by the journal.

Instructions for Authors

1- The manuscripts should by typed using MS word with double spacing and 2.5 cm margins and on one face of A4 papers. The manuscripts must not exceed 35 pages in length (around 10000 words, font size 14 Times New Roman, including figures, drawings, tables, foot-notes and appendices). Three hard copies of the manuscript should be submitted in a addition to an electronic copy on a CD.

2- The author should employ Arabic numerals and SI units. Abbreviated known scientific terms may be used providing that they appear in full form the first time they are mentioned.

3- Two abstracts for the manuscript (150 words each, one in English and one in Arabic) should be submitted on separate pages containing, at the top of each page, the names of the authors, postal and E-mail addresses and academic ranks. Keywords should be placed directly below the abstract containing no more than 5 words that express the precise content of the manuscript.

4- Citations in the fields of history, heritage and similar fields, must be at the end of papers (endnotes). The numbering of these notes must start

Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat, Humanities and Social Sciences Series, Vol. 32, No.2, 2017.

Editor-in-Chief

Prof. Hussein F. Kasasbeh

Editorial Board

Prof. Hassan Ta'ani
Prof. Jafar Al-Mograbi
Prof. Khaled Bani Ahmad
Prof. Medhat Al-Tarawneh
Prof. Ali Abu zama
Dr. Ali Al-Ja'afrah

Msr. Razan Mubaydeen

Director of Publications
Seham Al-Tarawneh

Editing
Dr. Mahmoud N. Qazaq

Typing & Layout Specialist
Orouba Sarairah

Follow Up
Salamah A. Al-Khresheh

ISSN 1021-6804

Volume (32) Number (2) 2017

MU'TAH

Lil-Buḥūth wad-Dirāsāt

A Refereed and Indexed Journal

Humanities and Social Sciences Series

Published by

MU'TAH UNIVERSITY

ISSN 1021-6804

Volume (32) Number (2) 2017

MU'TAH

Lil-Buḥūth wad-Dirāsāt

A Refereed and Indexed Journal

Humanities and Social Sciences Series

Published by

MU'TAH UNIVERSITY